

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة  
يونسكو

# تقديم اللسانيات في الأقطار العربية

وقائع ندوة جهوية

أبريل 1987 الرباط



دار الفارابي للنشر والتوزيع

مِنْظَرُ الْأُمَمِ الْمَتَّحِدَةِ لِتَشْرِيبِ الْعُلُومِ وَالْثَقَافَةِ  
يُونَيْسُكَوْ

# تَقَدُّمُ اللِّسَانِيَّاتِ فِي الْأُقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ

وَقَتَائِعُ سَدُودِ جَهْوِيَّةِ  
أَبْرِيْل 1987 الرِّبَاط



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1991



دار الفارابي

ص.ب. 5787 - 113

بيروت - لبنان

تصدير

---



في أبريل 1987، قامت اليونسكو (بتعاون مع أطر كلية الآداب بالرباط) بمبادرة طيبة تمثلت في تنظيم ندوة جهوية خصصت لموضوع: «تقدم البحث اللساني في الأقطار العربية». وقد كانت هذه التظاهرة مناسبة للوقوف على حصيلة البحث اللساني في العالم العربي، وللخروج بمقترحات عملية في خصوص تطوير هذا البحث، وتطوير اللغة العربية، والأدوات الكفيلة بمعالجتها، وتكوين أخصائيين لتدريس اللسانيات في العالم العربي.

وقد شارك في الندوة عدد من المختصين في المجالات اللسانية الفرعية. وتضمنت الندوة جلسات مفتوحة لعموم المختصين وطلبة الدراسات العليا. وتمحورت هذه الجلسات حول المواضيع التالية: النماذج اللسانية الحديثة وتوظيفها في وصف العربية، اللسانيات الحاسوبية، قراءة الفكر اللغوي العربي. وقد تناولت أيضاً مسائل وصفية ونظرية في الصوتية والتركيب والدلالة والمعجم، كما تناولت مسائل تطبيقية في اللسانيات الاجتماعية، والازدواج اللغوي والمصطلح، وتطبيق اللسانيات في التعليم، إلخ. وتضمنت الندوة كذلك موائد مغلقة خاصة بالمحاضرين الخبراء. وقد أسفر النقاش في هذه الموائد عن التقرير الذي صاغه المقرر العام، بناء على ما جاء من مقترحات، وصادق عليه الجمع. وقد عززت اليونسكو مبادرتها بالحرص على نشر وقائع الملتقى، وخصوصاً الأوراق التي انخرطت ضمن الإشكال المطروح. ويسرنا أن نتقدم هنا ببعض هذه الأوراق التي التزمت بموضوع الندوة، علماً بأننا لم ننشر كل الأوراق التي وردت علينا.

وعلاوة على هذا، عرضنا على بعض المختصين الذين لم يشاركوا في الندوة أن يكتبوا في مجالات هامة لم تغطيها الندوة. وفي هذا الإطار، طلبنا من الأستاذين عبد الرحمن أيوب وكيس فرشتيخ كتابة أوراق عن تاريخ اللغة العربية والبحث المقارن، كما طلبنا من الأستاذ محمود صيني ورقة عن اللسانيات التطبيقية، ومن الأستاذ محمد غاليم ورقة عن حصيلة البحث في الدلالة.

وليس هدفنا من هذا العمل إعطاء صورة كمية عن اللسانيات في الأقطار العربية، ولا تغطية كل أو جل المجالات الفرعية. فهذا شيء لا يرومه أحد في عمل من هذا الحجم، وبوسائل جد محدودة. ما يهمنا هو الخروج، عبر هذا المؤلف، بفكرة عن الإشكالات العربية الأساسية. ونظراً إلى ضيق الفضاء والزمن والوسائل، ارتأينا أن نحصر هذه الإشكالات في ثلاثة (والترتيب يترجم الأهمية والتراتب في منظورنا): الإشكالات اللسانية الحديثة، اللسانيات والآلة، اللسانيات والفكر اللغوي العربي القديم.

وعسى أن يسهم هذا العمل في إضاءة السبيل.

والله الموفق.

الرباط في فاتح دجنبر 1989

د. عبد القادر الفاسي الفهري

## تقديم

---





## اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق

د. عبد القادر الفاسي الفهري

من أهم ما يثيرنا حين نتغيا الخروج بحصيلة في مجال اللسانيات في الأقطار العربية غياب الشعور بأن هناك زمناً علمياً، أو تراكمياً، أو متابعة للحدث العلمي، أو تقدماً في ما يمكن أن نسميه بالثقافة اللسانية العربية. فرغم المحاولات الفردية الطيبة التي قامت هنا وهناك من أجل إقامة بحث لساني طلائعي، ومن أجل ثقافة لسانية واعية وهادفة، ظلت اللسانيات (الحديثة) بمنهجها ونظرياتها وأدواتها وتطبيقاتها هامشاً في هذا العالم، لم تدخله من الباب الواسع، ولم تتح لها الفرصة لأن تقوم بما هي قيمة بالقيام به، حتى تصبح اللغة القومية أداة فعالة في التنمية (والتححر كذلك)، ويصير الوضع اللغوي أكثر شفافية وعقلنة، وتحل المشاكل اللغوية، النظرية منها، والتطبيقية، والعملية.

وإذا كانت اللسانيات في الأقطار العربية علماً لم يكتب له أن يتقدم على غرار تقدمه في أقطار وحضارات أخرى، وإذا كانت الجهود الفردية الواعدة (على قلتها) قد ظلت على هامش المؤسسات التي أنيطت بها مهام الاضطلاع بالبحث اللغوي، وتخطيط السياسة اللغوية، ووضع أدوات لتلبية الحاجات اللغوية، فلا بد من البحث عن مسببات هذا الوضع السالب وأسبابه. وواضح أن هناك عدداً من الأسباب «الخارجية» تتحكم في إقرار وضع غير شفاف تجاه القضية اللغوية. فالقرار السياسي الصريح أو الضمني في «الملف اللغوي» مسؤول،

دور شك، عما الت وتؤول إليه الأشياء. وهناك أيضاً الوضع المعرفي العام الذي يجعل مشكل اللسانيات مماثلاً لمشكل غيرها من المواد العلمية والمعرفية وسكتمي هما بالوقوف عند الأسباب «الداخية» على الخصوص، ومحاولة وصف وتشخيص الإشكالات التي يعثرها جوهرية من وجهة النظر الأكاديمية المحصنة، على أمل أن يساعد تمثل الإشكالات الواعي، وتشخيصها من منظور داخلي، في تمييز المحططات الخارجية

## 1. وضع اللسانيات المعرفي

لا يغالي إذا قل إن وضع اللسانيات في الأفق العربي من وجهة معرفية خالصة يطعمه التشبث والسيب

فمن مظاهر هذا التسبب تسبب يمكن أن نعتبه بأنه «تسبب مرجعي» فصاحب خطاب لغوي لا بأنه تحديد الإطار الذي يندرج فيه خطابه، نظرياً ومهيجاً ووصفياً، إلخ. وغالباً ما يوهم (أو يتوهم) أن ما يقوله يدخل ضمن إشكال «معروف»، وأن السق الاستدلالي الذي يرتكر عليه «معروف» كذلك ويترك لغيره أن يؤطر كلامه ويستخلص النتائج من خطابه الغامض، ومراعاة الصمنية الموصفة الخطاب أو الإشكال ضرورية وملحة، نظراً إلى تعدد التمثيلات، وموارد المعرفة، ومدارسها، وتعدد الرؤى في تشخيص الإشكالات، إلخ ثم إن تحديد الأهداف والنتائج المتوقعة من العمل المقدم ضرورية كذلك، وعادت من استنابات التأليف العصري، وإن كان كثير ممن يكتبون بالعربية ما زالوا يعتقدون أن مثل هذا العمل يختص به المستديء دون «الحير» بل إن التسبب المرجعي قد يبلغ ببعضهم إلى حد أنه لا يذكر أي مصدر أو مرجع في تأليفه، وكأنه المرحع الأول والأخير في الموضوع الذي يحوص فيه

ويمكن تمييز ثلاث منظومات مرجعية في اللسانيات العربية، وهي منظومات تتفاوت حجماً وأهمية وامتداداً عبر الزمن فهناك منظومة لغوية تفيدية تستديء بما أنتحه وأبدع فيه رواد الفكر اللغوي القديم في القرن الثاني الهجري،

وخاصة التحليل وسيويو، ثم من جاء بعدهم بدرجات مختلفة. وتُمثّل هذه المنظومة الأرض الأولى للإسهامات في وصف اللغة العربية، وتُمثّل حصائصها، نحواً وصرفاً ومعجماً وبلاغة، وبناءً للأدوات التحليلية الأولى. وقد قامت جماعة من الدعويين العرب في بداية القرن الحالي بمحاولة بناء منظومة لسانية حديثة، تحاور التيارات اللسانية المؤسسة في العرب، وتستمد منها أصولها، وخصوصاً الأصول السيوية والوصفية، وتستوحي وتوظف بعض التقنيات مثل التحليل إلى المكونات المباشرة (immediate constituent analysis) والتقطيع (segmentation)، إلح وهي في الغالب إجراءات عملية للوصول إلى صرب من التحليل الوصفي التفريري. إلا أن هاته المحاولات لم تسفر عن نتائج واضحة لأساس كثيرة، منها أن رواد الحركة ظنوا أمرى شعارات، ولم يستطيعوا تقديم دليل للنحو العربي القديم، ولا استعاضة عن الأصول والأنواب التي شككوا فيها، مثل التقدير والعاملية، إلح بل إنهم لم يحرخوا عن المواد والمعطيات التي تردوا في قولها (عن حق)، لعدم تمكنهم من تعويض هذه المواد بمواد جديدة مُجمّعة عن طريق استقراء النصوص المكتوبة أو المسطوقة مباشرة، أو كشف معطيات غير المعطيات التي اعتمداها القدماء وعلى مستوى قراءة الفكر اللغوي القديم، وقع إسقاط لطروحات الوصفية التقليدية على لصوص العربية، مما أدى إلى رفض متسرع لكثير من الأفكار النحوية العربية وهذا ما برر، عن حق، قيام حركة مباحصة لوصفية، فيما بعد، تحاول رد الأمور إلى نصابها، وتدعيم التمثل العربي القديم لعدد من الإشكالات والظواهر على أن المحرطين في هذه الحركة (من العرب والمستشرقين) غالباً ما دألوا في الاتجاه المضاد، إذ أفرطوا في التنويه بكل ما أتى به القدماء وفهم كلامهم على أنه انتصار للقديم على الحديث (ولحق على الباطل) وصار الحطاب اللساني الحديث في العالم العربي يدفع النش عن أخطاء الوصفين وإحقاقهم وهذا الإحفاق راجع، بالأساس، إلى أن من حاولوا توظيف اللسانيات الحديثة من هذه الطائفة لم يوحدا التمثل الكافي والواضح للمشاكل المطروحة، ولم يوجدوا الأدوات الكفيلة بمعالجة الدعة، ولا تناويل الفكر اللغوي القديم بل إن عدداً

مهم انقدوا فيما بعد دعاء لتقديم، مشككين في كل محاولة للحروح عنه وقد قامت، بعد التسعسات على الخصوص، محاولات طيبة هه وهههه، للقيام بمشاريع فعلية لتطوير الخطاب اللساني العربي، ومعالجة اللغة العربية ضمن منظومة لسانية ثالثة وسعود إلى معالم هذه المنظومة في الفقرة الثالثة وما بهما هما هو أن الخطاب اللساني العربي تردد بين هذه المنظومات الثلاث، وإن كانت المنظومة الأولى تظل هي، العالية في احتساب «التراكم»، وموقعة الخطاب اللساني العربي وقد جاء هذا الوصف تنويجاً لمحاولة عدد من المعربين لعرب حصر مجال اللسانيات العربية (صراحة أو ضمناً) في العمل على اللغة العربية الفصيحة. ولو أن المجال امتد إلى السنة أخرى مثل العاميات العربية وغير العربية، وكذلك اللغات الأحيية المدرسة في لعالم العربي، لما أمكن الأحد بهذه الأولوية ثم إن هذا المنظر عامض ومشكوك فيه فما معنى أن يجعل المنظومة القديمة سابقة وأولى؟ لا استدلال يمكن أن يشت أولوية هذه المنظومة، ولا حجة يمكن أن تقنعنا بأن حل الإشكالات التي طرحها اليوم ضمن ما نعاه ويريد الإحانة عنه لا بد وأن يمر بما قاله القدماء، ويطلق من أصولهم في نظر والتطبيق.

ومن مظاهر هذا التسب كذلك أن أسط شروط التأليف العلمي لا تتوفر فيما يتكاثر من كتب ومقالات على رفوف المكتبات فكثير من المتوجات لا تتعامل مع المادة من مطلق الاختصاص والحدية، بل تطعها العفوية والعشوائية، ويقع الحوص في مواضع دون استيعاء شرط التخصص شهد هه عدد كثير ممن يكتبون عن التوليدية أو الوطيمية، وهم يجهلون أسط مآدئها (ومع ذلك يؤلفون فيها «الكتب»)، ثم «يكشفون» أن السحاة لعرب القدمى سفوا إلى التحويل والسبة العميقة والأفعال اللعوية وغيرها، وأن الثورة للسانية الحديثة لم تأت بحديد! ثم إن كثيراً من الأعمال لا تتقيد بالتوثيق الكافي، ولا تهدف إلى خلق نركم معرفي (ولا ملوك معرفي) فمن المبروص أن يكون العلم تركمياً، وأن ينطلق البحث الحديد من احرم ما انتهت إليه البحوث السابقة (الواردة) التي تموضع داخل نفس الإطار النظري، أو تنوحى نفس الأهداف الوصفية أو

التطبيقية. ولكن التسرع والتساق إلى التأليف عالياً ما يؤديان إلى إهمال هذه الشروط

والتقصير في التوثيق يأخذ أشكالاً متعددة فالمشرفي لا يقرأ المعربي (وإن كان العكس غير صحيح)، والشخص يجهل (أو يتجاهل) ما يكتبه مواطن له من نفس البلد والعالم في العالم العربي يجهل (أو يتجاهل) ما يكتبه العالم اللساني في العرب فاللغة العربية باعتبارها موضوعاً للدراسة والبحث اللسانيين ليست ملكاً للعالم العربي وحده، وكذلك اللهجات المتواجدة هناك ولا شك أن هناك أبحاثاً عربية قدمنا في تصور هذه اللغة وخصائصها، أو في التعهيد لها، أو في النظر إلى تاريخها، أو محيطها، إلخ، أو على الأقل طرحت أسئلة يحذر من أن نحيط عنها فلا شك أن أعمال بريم ومكرتبي، مثلاً، لها نتائج بالسية لدراسات الصوتية والصرفية العربية، ولا يحور تجاهلها للمحتص في المجال ولا شك أن أفكار هركس في اللسانيات الاجتماعية، أو بعض أفكار فرشتيخ حول وضع اللغة العربية السوسيو لساني والتاريخي حذيرة بالعناية وغير هؤلاء كثيرون ممن كرسوا جزءاً من وقتهم وحياتهم العلمية في خدمة اللغة العربية. فالعالم العربي مطالب إن هو أراد أن لا يتفوق في محلية صيقة، وأن يوضع خطابه ضمن الخطاب العلمي العالمي، أن يحاور العلماء من مطلق الاختصاص، لا من مطلق الجهة، ويتفاعل بحثه مع النتائج التي يتوصل إليها، ويستفيد ويميد في الدفع بها إلى الأمام.

ومن مظاهر التشتت أيضاً اضطراب المصطلح وتعدد الألفاظ للدلالة على المعنى الواحد، وعدم التقيد بمبادئ وصوابط مطردة في وضع الألفاظ الصية، والحلطين المصطلح القديم والمصطلح الجديد، والمفهوم لتقديم والمفهوم الجديد وهذا يفسد إبلاغ الثقافة اللسانية الحديثة باللغة العربية، ويجعلنا لا نعرف بدقة عن المفاهيم المستحدثة الجديدة فهذا هو الوضع المصطلحي العالي، وإن كنا قد بدأنا نلمس بعض بوادر التقدم في إيجاد معجم في في المستوى الذي ترومه (انظر الفقرة 3 4).

وهي مستوى المدارس اللسانية الموطقة، تشهد تعدداً وتوسعاً، بين المدارس الصورية والاجتماعية والوظيفية والسقوية، إلح وإن كان الذين يشتغلون في الصوارة والتركيب يعلب فيهم التيار التوليدي التحويلي إلا أن هناك تشتتاً في تطبيق هذه النماذج اللسانية على اللغة العربية وتعدد السامح لا يرجع في كثير من الأحيان إلى اقتناع بكفاية السموذج، أو ضرورة لتعدد لإغناء البحث، بل يعود إلى تعدد مصادر الاستيراد والاقتباس العلميين ويحد عدداً من الدراسات أقرب إلى التمارين المدرسية المؤطرة في نموذج معين، منها إلى الاستدلال على صورته وقواله، أو استعمال السموذج للاستكشاف، ولتوصل إلى تعميمات وإشكالات مفيدة وجديدة يتيح السموذج طرحها ورورها. ثم إن تعدد السامح يؤدي في كثير من الأحيان إلى تكرار كلام الغير ونتاجه، وتعليق ذلك بعلاف صوري، مع أن الطواهر الموصوفة هي نفس الطواهر، والنتائج متماثلة، أو متقاطعة فكثيراً ما نحظى في توطيف التعدد في السامح الحاصل في العرب، بل إما لا نأخذ من هذا التعدد إلا ما هو سطحي، مهملين الأهداف الأساسية المتوخاة من الممدحة

وكان من المصوص أن تساعد الترجمة في نشر المعرفة اللسانية الحديثة، تنقل المصوص الأساسية إلى اللغة العربية. وقد شهدنا بعض الأعمال في هذا الاتجاه تنقل سوسير أو تشومسكي أو مرتيني إلا أن هذه الأعمال غير كافية على مستوى لاكم أولاً، لأن حجم المعرفة المترجمة لا يقدر بحجم المعرفة الراجعة في الثقافة الغربية وعلى مستوى الكيف ثانياً، لأن الترجمة تعاني من عدد من لمشاكل، وعلى رأسها المشاكل التي يعاني منها المصطلح

وهناك أسباب أخرى كثيرة لهذا التشتت والتسيب منها نزول مستوى التكوين والمستوى العلمي والثقافي بشكل عام، وعدم تقدم العلوم المحاورة (من فلسفة وعلم النفس ومنطق، إلح)، وعدم وجود تكوين لساني موحد فهناك فروق كبرى بين المكون محلياً والمكون في العرب، بين المكون في فرنسا، أو في أمريكا، أو في ألمانيا وهذا التفرع والتعدد في مصادر الاستيراد الثقافي

والمرحعي والعلمي لم يهضم بما يكفي ليسر عن إعناء للثقافة اللسانية العربية .  
فما رلنا نعاني من عقدة مردوحة تحاه العرب ، نحر علما كثيراً من السليبات وإما  
أن مقدس كل ما يروح فيه ، بما في ذلك الشعارات الدعائية والتحرارية أحياناً ،  
وإما أن يرفض كل ما يروحه ، ويتفوق في خصوصية مفرطة تدعو إلى استمداد  
جميع أصول المعرفة مما هو محلي

ونتيجه لهذه العقدة المردوحة ، نجد الثقافة اللسانية العربية لم تنشر بعد  
بالعلوم الحديثة ، إذا استشنا بعض المحهودات المردية التي تظل هامشاً في ما  
هو متداول ونتيجة لهذه العقدة أيضاً ، لم نستطع بعد أن نخرج بمشروع معقل  
يعي العلاقة الممكنة بين الفكر والراث اللعوي العربي والعلم اللساني  
الحديث ، ويتلاهي التوفيق المتسرع والمكر بين ما يحظر صمن الموروث  
لعربي وما يرد من العلم الحديث ، مما يؤدي إلى ابتعاد الفكر اللعوي العربي  
والعربي على السواء

وإذا كانت مشحصات التسيب والتشتت كثيرة ، وأسبابها كثيرة كذلك ،  
فلا بد من محطط يُقَوِّم هذا الوضع ، ويرسم المتطلبات المتعددة المطامح  
والمصادر ، ويحدد برنامج بحث مستعمل للسانيات العربية وسطر في الفقرة  
لموالية في بعض ملامح هذا البرنامج ، على أن نعود في مرحلة لاحقة إلى  
تشخيص بعض ملامح التقدم في اللسانيات العربية الحالية ونحتم بعض  
الوصفات للأفاق المستقبلية

## 2 . إشكالات نظرية ووصفية

تنورع الإشكالات التي تنصدر برنامج البحث والعمل في المحال اللساني  
العربي بين إشكالات نظرية وإشكالات وصفية وتطبيقية وهناك تأثير لكل صنف  
على الصنف الآخر . وإذا كانت الإشكالات النظرية فعلية وواضحة ، ويحب أن  
تجد الحلول اللاتقة في المحال العربي ، فإن الإشكالات الوصفية والتطبيقية  
أيضاً واضحة وفعلية . وسكتني هنا بالإشارة إلى بعضها .



## 1.2. إشكال المجال.

لا بد من الإفراز، بدءاً، بأن برنامج اللسانيات في الأقطار العربية لا يمكن أن ينحصر مجاله في البحث في اللغة العربية الفصحى وحدها، دون غيرها من اللهجات أو اللهجات المقارنة كفاية لنوضح اللغوي في العالم العربي لا بد وأن تهتم إلى جانب اللغة الفصحى باللهجات العامية العربية، وكذلك باللهجات غير العربية، إضافة إلى اللعب الأدبية التي تلقى في هذه السدان، والتي تمثل رويد ثقافات وحضارات أخرى فكل هذه اللغات تتفاعل في المجال اللغوي لعربي والعربي يعيش باستمرار في وضع اردواج لغوي (diglossia)، شعار العلاقة بين اللغة العربية الفصحى (التي يتعلمها في المدرسة) والعربية العامية التي تمثل لغته الأم وعربي يعيش أيضاً في وضع لغوي متعدد (multilingualism)، باعتبار تفاعل اللغة العربية مع غيرها من اللغات غير العربية، أحسية كست أو محليه

وإذا كان هذا التحليل للمجال تملبه المقاربة الوصفية والعملية، فإن متطلبات المقاربة الطرية والمقارنة تعني موضوعة هذه اللغات ضمن مجال أعم هو مجال اللسانيات العامة (أو النظرية) واللسانيات العامة لا تُغنى بلغة دون لغة، ولا تتفني لغة بهدف الدرس والتفني دون غيرها إلا بحسب خصائص لغتي تفررها، والتي يمكن أن تعيد في تقديم مثلاً للغة، أو يمكن الانحراح بها لإثبات هذا المبدأ أو ذاك وعليه، فإن تحديد مجال «محلي»، يقع تركيز العمل فيه على بعض اللغات بالدرجة الأولى، لا يعني أن المجال الكلي ورد أيضاً، بهدف المقاربة ولتطير لخصائص معينة

## 2.2. وضع اللغة السوسيو لساني

أسلمنا أن اللغة العربية في وضع اردواجي، وهو وضع متصل فائقة الفصحى لسان معر إلى جانب لسان معر آخر هو اللهجة العامية العربية وكل لسان يقوم في هذا الوضع بوظائف اجتماعية لا يقوم بها اللسان الآخر على العموم، وتتكامل الوظائف التعبيرية بين الفصحى والعامية وإذا كانت علاقة

بين اللسان الفصيح واللسان العامي مطروحة في مستوى سكري، فهي أيضاً مطروحة في مستوى دياكروني تاريخي، ولا سبيل إلى معرفة تاريخ اللغة العربية ووضعها كلسان معبر في استقلال عن معرفة تاريخ اللهجات وتفاعلها مع اللسان الفصيح، وتطورها عبر المراحل المختلفة، وهناك عدة أبحاث في هذا الصدد نصت في اتجاه أو آخر، يصدد تاريخ الفصحى وتدرج اللهجات، ولكن الرأي لم يستقر بعد على افتراضات تقوم على الدليل والحجة، وإنما نحن بصدد تخمينات في كثير من الأحيان.

### 3.2. واقع اللغة النفس - لساني

معلوم أن اللغة الفصحى ليست لغة أولى، وأن اكتسابها لا يتم فطره على عرار اللغات الأولى، وإنما عن طريق النقل (على الأقل حثياً) ومع ذلك، حدد عدداً من اللسان باعتبارها «لغة أم»، لأسباب لا بدري ما هي فلعل ذلك من باب العاطفة، أو المحرر فهل اللغة الفصحى لغة ثانية؟ من الصعب اعتبار هذه اللغة ثانية على شاكدة اللغات الأجنبية التي تعتبر أيضاً ثانية (مثل الفرنسية أو الإنجليزية، إلخ) فوجود اللغة الفصحى في وضع اردواحي متصل يحدد أيضاً، في رأينا، واقعها النفسي فإذا كان العربي لا يتعلم العربية الفصحى بنفس الكيفية التي يتعلم بها الفرنسي أو الإنجليزي العربية الفصحى، فإن هذا راجع إلى كون العربي يُكوّن ملكة في العربية لا يكونها غيره من الأجناس ومن مكونات هذه الملكة أن السق الذي يكونه العربي في لغته العربية العامة يصلح لسان «الشعراء» التي يجدها العربي في السق الفصحى، عندما يريد أن يتكلم به أو يستعمله ونتيجة لهذا التصور، فإن اللغة الفصحى، وإن كانت موحدة بين الأقطار العربية، إلا أنها ليست واحدة، خلافاً لما يعتقد عادة وبعبارة، فإن هناك فصيحات، لا فصيحة واحدة، وإن كانت الفروق بين الفصيحات أقل بكثير من الفروق بين العاميات فإذا قارب الفصحى في المغرب فصيحة مصر، نجداهم مختلفان صوتياً وتركيبياً ومعجمياً ودلالياً، إلخ ولهذا التصور نتائج أيضاً فلسفة تمثل المادة اللغوية، ومصادر هذه المادة

## 4.2. النظريات والنماذج اللسانية

لا يمكن وصف لغة والوقوف على خصائصها الفنية الدقيقة إلا باستعمال نموذج صوري محدد المعالم والوظائف ولا بد من البحث في نظريات والنماذج المختلفة التي يمكن أن تكون كافية لمقارنة اللغات المدروسة، ولظواهر الدعوى والخطاب اللساني الحديث، بخلاف لخطاب التقليدي، وصل إلى درجة من الدقة والصورة ولتريص جعلته يقهر قهرة بوعية لم يعد معها مكان لمط الخطاب التقليدي بجميع ملامحه ودا كان من المعقول أن نقرأ لتراث الدعوى أو الفكري نعية إحيائه في صورة جديدة يستوعبها النموذج الجديد، أو نحبي التصور القديم في صيغة تقنية يصلها السق الجديد، ولكن يطل معها النموذج الحديث هو المستقل المستوعب والممتص لكل ما يمكن أن نصب فيه من القديم، فإن العلاقة بين التراث والفكر الحديث عالماً ما أخطيء فهمها وطن العصر أن الخطاب القديم هو الذي يمكن أن يستوعب الخطاب الحديث، لا العكس، بل إن كثيراً ممن حاصوا في هذا المشكل قالوا بأولوية التراث، وشككوا في مشروعية الخطاب اللساني الحديث، مما أدى إلى اصطهاد مستمر للسانيات الحديثة في الأفطار العربية ثم إن أصحاب هذا لموقف لا يحكمون على النتائج التي تتوصل إليها اللسانيات العربية الحديثة لتقييمها، بل يريدون فرض موقف مسق، وفرض الة قديمة، ندعوى أولويتها وهذا الموقف بعيد عن النظرة العلمية

## 5.2. بعض الإشكالات الوصفية

على رأس حاجاتنا الوصفية الكثيرة، هاك أداتن وصفيتان لا بد من إعطائهما الأهمية اللازمة حاجت أولاً إلى نحو وصفي علمي جامع يقع فيه مسح وحرد لكل الأنواع والقواعد التي يتصمها النحو وهذا النحو يمكن توطيحه في تقديم البحث النظري والبحث التطبيقي على السواء (استعمال في الآلة، في التعميم، إلخ) وحاحسا، ثانياً، إلى معجم عربي يتضمن لمعلومات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وسباق الاستعمال، والصور والبيانات الضرورية،

لح عبارة، نحتاج إلى معجم يمثل مادة العصر، ومعلومات العصر، وتقنيات العصر ومعلوم أن المادة التي يعتمد عليها النحو والمعجم في نفس الآن لا بتحدد مصدرها فيما أتى به القدماء من مواد في كتبهم النحوية والمعجمية، بل يجب أن تتكشف عن طريق استقراء النصوص المكتوبة أو المخطوطة، وللجوء إلى حدود من ترسخت لديهم ملكة في اللغة الفصيحة والمادة القديمة، علاوة على ما يوجد فيها من خلط واضطراب، وعلاوة على كونها لا تمثل لغة العصر، ليس كافية لساء نحو توليدي للغة العربية، ولا لحصر معجم علمي بجمع لمعلومات التي ذكرنا ثم إن ساء نحو من هذا النوع بحاجة إلى وصف شامل للأساليب والتراكيب العربية.

فحاجتنا إلى هذه المواد الوصفية وغيرها ملحة، حتى يقوم بحث لساني في المستوى المطبوع، وحتى يرود اللساني العربي المطر بالأدوات الضرورية للتحليل والتدخل. فاللساني الذي يشتغل على العربية الفصيحة يُقضي وقتاً كبيراً في محاولة اكتشاف المعطيات العربية وكان أولى أن توفر له هذه المواد التي يحتاج إليها، حتى يقوم بتحليلها، وبالتطبيقات الضرورية من أجل خدمة للغة

### 3. بعض مشخصات التقدم

ورغم ما يعم الثقافة اللسانية العربية من السمات السالبة، وخصوصاً على مستوى المؤسسات، فإن هناك، على مستوى الأفراد على الأقل، ما يدعو إلى الشعور بالتقدم، أو بضرورة التقدم في عدة مباح، لأن نتائج البحث اللساني لم يعد بالإمكان تجاهلها دون أن يقع في موقف من يتحلف عن الركب، أو تتجاوز لأحداث

#### 1.3. اللغة وجهازها المحدود

لقد حصل تقدم واضح في مستوى تمثل اللغات، وتمثل الظواهر اللغوية ولم يعد اللساني يطر إلى اللغة وهو مسهر «بمعقريتها» وتنوعاتها وتساوياتها، أو طاقتها التعبيرية غير المحدودة إن الحروح (outputs) حقاً غير محدودة، ولكن

اللساني مشعل أساساً بوصف ورصد خصائص الآلة المحدودة التي تمكن من توليد اللامحدود. وهذا التحول لمهيجي في مقارنة الظاهرة الدعوية يكاد يكون من أبرز النقالات التي صدرت فيها للسيايات الحديثة، بفضل إسهام «توليديين» على الخصوص.

ونتيجة لهذا التصور، أي اعتبار اللغة جهازاً محدوداً بالأساس، ونتيجة لاقتسام القدرة الدعوية بين قدرة عامة كلية (universal)، يشترك فيها الشر (ويمنارون عن غيرهم من المخلوقات)، وقدرة خاصة مُوسَّطة (parametrized)، يكتسبها الإنسان في جماعة لعوية معينة عن طريق تثبيت الرامترات أو الوسائط، بعد الاحتكاك بتحرية محدودة، لم يعد بالإمكان التقييد للغة بطريقة «عاطية أو عشوائية» فقد أصبحت القواعد التي تصف الطواهر اللعوية وتنضبط خصائصها مقيدة، سواء في صورتها أو في وظائفها. فعلى مستوى الصورة، لم يعد بالإمكان كثافة قاعدة طويلة جداً تنحصر عدداً كبيراً ومتوعاً من الرموز، لأن هذا يعني أن الدقات يمكن أن تتنوع وتختلف إلى ما لا نهاية، وهذا غير صحيح ونفس الشيء يمكن أن يقال عن العمليات التي يمكن أن تقوم بها القواعد فهي لسوات الأخيرة، ظهر تيار راديكالي في صدد تقييد لقواعد (صوراً ووظائف)، بحلاف ما كان عليه الأمر إلى عهد قريب. والقواعد التوليدية والتحويلية المقترحة إلى حدود 1980، باعتد طليعة رمورها وعدد هذه الرموز، وباعتد الوظائف التي يمكن أن تقوم بها، وباعتد قدرتها التوسُّية (أي التوسُّ بصرب اللغات الممكنة واللغات غير الممكنة) لم تكن تختلف جوهرياً عن القواعد التي كان يصوغها لسيويون، من جهة، والساحة التقليديون، من جهة أخرى. والقاعدة كانت تحلظ فيها المعلومات الصوتية والصرفية والتركيبية ولدلالية وندرجية، ندعوى أن كل عنصر يؤثر في الآخر وقد كان عدد رموز القاعده كبيراً جداً ثم إن القاعدة كانت تقوم بعمليات غير واقعية (مثل تحويل مركب اسمي إلى صميم عن طريق قاعدة الإصمار)، إلح وقد رد التصور الحالي للقواعد على هاته البرعة نحو صبيعة قواعد «قوية» في النحاهين

## أ - الإقرار بقالبية النحو

ب - لتقليص من عدد الرموز المصممة في القواعد

فقد تطافرت عدد من الدراسات لتبين أن النحو يجب أن يكون قالباً (modular)، بمعنى أنه يصمم عدداً من المكونات أو الأجزاء، تبرز دوت حصه وقواعد تؤلف بين هذه الدوات في القوالب المختلفة وتتحكم في كل قالب مبدىء مستقنة، كما أن هناك أبجدية تحصر هذه الدوات وتتحكم في طبيعتها فكل قالب يُعرّف هذه الأشياء الثلاثة (من دوات وأبجدية وقواعد تأليف) على لأقل، وكل قالب يعمل في استقلال عن القوالب الأخرى، وإن كانت القوالب تتفاعل ونعمل بطريقة متوازية، لينتج عنها حُرُح تتفاعل فيه السمات الصوتية والدلالية والتركيبية، إلح

وتبيحة للتصور القلبي للنحو، لم تعد هناك حاجة إلى ترتيب المكونات، أو ترتيب القواعد فمن الموروثات في المادح غير القالبية الحالية أن هناك تحكماً لمكوّن نحوي في آخر، أو ترتيباً للمكونات (تحكم الدلالة في التركيب، أو أولوية التركيب في المادح التوليدية التأويلية، إلح). وفي مادج الاتصال باللسنة للمُنتج / المُولّد، كن يعتقد أنه يجب الانطلاق أولاً من الأفكار أو الدلالة، ثم الانتقال إلى التركيب، فالصرف، فالأصوات وبالسنة للمُؤوّل، بسم الانتقال من بصوت إلى الصرف إلى التركيب إلى الدلالة فهذه المادح قديمة لكونها لا تأخذ بما وصلت إليه النظريات المعرفية الحديثه في مسألة القالبية، ومسألة المعلومة الحريّة (partial information)، التي تعمل بها مادج الاتصال ولتأويل الحالية

وقد مكن التقليص في عدد الرموز التي تتصممها لقواعد من التصيق في طبقة الأبناء الممكنة، وبالتالي في طبقة الدعات الممكنة والإنسان محدود، وطاقتة التعبيرية محدودة كذلك (وإن شكك في ذلك «المدعون»!) وإذا أحسن الأمر من منظور أكثر تقنية وأكثر تطبيراً، فهذا يعني أن الآلة المولدة أو الآلة لمؤولة، أو قل الآلة المعالجة للحوسبات الدعوية الذهبية في اتحامي الإنتاج

والتأويل لا يمكن أن تكون إلا محدودة واطلاقاً من هذا المقياس، يمكن أن نحكم على التحليل، ويمكن أن نأخذ أي باب، أو أي تحليل لظاهرة، أو أي تفحص، وبحكم عليه هل هو تحليل متقدم، في أي إطار بموضع، هل هو تحليل ممكن للغة التي نحن بصدد دراستها؟

### 2.3. تمثيل جديد للمعجم

وبموازاة مع هذا التقدم في مستوى القواعد والمبادئ التي تصبط اللغة وتحكم فيها، وبموازاة مع التقدم في تصور الآلات لمرعية التي يمكن من توليد اللغة وتأويلها، حصل تقدم كذلك في تمثيل المعجم، وتمثل المبادئ التأويلية وراء خصائص المفردات وسماتها فالمعجم، كما بلورته عدد من الدراسات النيوية أو التقليدية هو مكان للآقانون، أو مكان لوائح الطويلة وغير المنظمة من المفردات التي لا يمكن أن يحيط بمعرفتها أحد وهو التصور الذي وحدناه طبعاً في الأدبيات العربية الحديثة حول المعجم. إلا أن الدراسات الحالية عن المعجم يثبت أن الأمر ليس بهذه الصورة، وأن المفردات، باستثناء ما شذ منها، وباستثناء التعثرات التاريخية أو الحالات الشاذة، تخضع لمبادئ لا تقل سقيه واطراداً عن المبادئ النحوية فالمفردات تصطبها مبادئ الدلالة التصورية كما تسقط في المعجم، ومبادئ الدلالة الصرفية، أو دلالة اللواحق والصيغ، التي أثبت في عدد من أعمالنا أنها تتألف طبقاً لمبادئ تركيبية، سواء دخل المعجم أو في النحو، لأن بناء الكلمة يتم في مستويات مختلفة ويمكن حصر الدلالة التصورية بعدد من المبادئ التي تتحكم في دلالة الفصاء، ودلالة الرمز، ودلالة لدوات والعوامل التي تعمل على هذه الدوات في الحفون الدلالية والتصورية لمختلفة يمكن إذن صبط دلالة هاته الدوات وصبط تأويلها في الكلمات

وعلى مستوى الشكل أو الصورة، صورة الكلمات، ما فيما يخص لتأليف بين الحدود واللواحق والجدوع والصيغ، وهي الدوات التي تألف منها الكلمة العربية، أن معظمها خاضع لمبادئ التركيب، وأن بناء الكلمة (أو تركيبها) ليس اعتباطياً ولا سماعياً، كما يعتقد عادة، وإنما هو شيء مقعد،

ويحضع لمبادئ كلية، ولوسائل تشتتها اللغة العربية.

وبموازاة مع هذا، بينت أعمال الأستاذ إدريس السعروشي أن الصيغة في الصورة الصوتية للكلمات، إذا وضعنا جانباً مسائل الإلصاق والإعراب (والزيادة)، وهي مسائل تركيبية كما بينا، هذه الصيغة تختار من بين مجموعة محدودة من القوالب أو الصور الصوتية التي تتولد بدورها عن جدوع محركة بالفتحات (في الحالات غير الموسومة)، أو جدوع محركة بغير الفتحة (وهي أكثر موسومية)، تنفتح وتتكشف عن الأصل المفتوح ومجموعة الصور الصيغية محكومة بمبادئ عامة ووسائل دقيقة فهذا التصور له نتائج مباشرة، إذ يمكن من حصر مباشر لصور الكلمات وصيغها في مستوى أصواتها، إضافة إلى الحصر التركيبي والدلالي الذي أسلفنا فيه القول ويمكن كذلك من التسوُّ بالكلمات الشادة صوتياً وتركيبياً ودلالياً وبهذا، نتعد كل العد عن التصور التقني الذي يمثله أحسن تمثيل شعار الاسترناذي المتمثل في حصر مفردات اللغة فيما سمع من لفظ، وما سمع من معناه.

### 3.3. اللسانيات الحاسوبية

وهي من بين المجالات اللسانية التي حصل فيها أيضاً تقدم والثورة المعرفية الحديثة والثورة الآلية مكنتا من التوصل إلى معالجة اللغة آلياً في عدد من جوانبها، وتوظيف عدد من التقنيات التي يصعب القيام بها دون الآلة، مثل الإحصاء والتحرير الذي يتطلب ذاكرة ضخمة، إلخ وقد طرح هذا الوضع الجديد عدداً من الأسئلة وأمر متطلبات جديدة. وكان لا بد أن تفتح اللغة العربية، على عرار غيرها من اللغات، ميدان الآلة، وتدخله من الباب الواسع إلا أن هناك شروطاً لتهييء الأدوات الوصفية والصورية الضرورية لجعلها قادرة على اقتحام الميدان وليس المشكل أساساً مشكل أشكال الحروف التي يجب أن نوصع على لوحة المفاتيح، كما يعتقد البعض فهذا المشكل ناه إذا ما قورن بالمشاكل الجوهرية في معالجة اللغة العربية آلياً وعلى رأس هذه المشاكل البحث في قواعد اللغة (أو نحوها)، والبحث في مفردات اللغة (أو معجمها).



فالسُّحْت في هذين الميدانين ما زال متعثراً، وما رلنا بحاجة إلى صورة شاملة للقواعد والصوابط التي تجعل لمعرفة السُّحْت والمعرفة المعجمية قابلتين لأن تتحذا قاعدة للمعطيات في آلة، وتوظفا إلى جانب المحللات الصرفية والسُّحْت، وغيرها وبالنسبة لقاعدة معطيات معجمية، لا بد من تهييء المدخل المعجمية بالشكل الكافي واللائق ففي غياب هذه الأدوات الضرورية والمستعجلة، يصح حل التطبيقات الآلية غير ممكنة (كالتطبيقات في التعيين دلالة، وترجمة لآلية، والتحليل الدلالي لدونائق حسب الحقوق، إلخ).

ولحسن الظن أن عدداً من الأعمال اللسانية العربية أصبحت توفر بمادح للدراسة السُّحْت والمعجمية الكافية والمصورة التي يمكن اعتمادها وتعميمها لساء هذه القواعد الثامة فهي توفر فرصة للساني الحاسوبي العربي لتوطيها في تحليله الآلي للغة. وستعرب إذ يجد مهندس اللغة يوظفون في قواعد معطياتهم المعنومات والصوابط التقليدية، رغم كونها غير كافية وغير صالحة، مع أنهم يستعملون (أحياناً) أحدث التقنيات الرمحية أو تقنيات لمعالجة وهذا يحالف ما يجري في اللسانيات الحاسوبية غير العربية، حيث نجد لمحللات في الدول لمتقدمة تعتمد التحليل اللسانية لتحديث اللغات، وعلى الأخص لأحاء التولدة وإذا كان الحوار بين اللساني والحاسوبي العربيين في مديته، فإن التقدم في اللسانيات الحاسوبية متوقف على لتعاون والتعاون المتبين بين الطرفين، بعيداً عن الأهداف التجارية المحصه التي عالماً ما تفق عائناً دون وجود حوار فعلي وصريح

### 4.3. المصطلح

حقول المصطلح حقول آخر يلمس فيه تقدماً نسبياً يسعث من التسبب العام، رغم المشاكل الكثيرة التي تعتوره وسطيل الكلام فيه ها لما له من أهمية في بلاع الثقافة والعدم اللسانيين، ولأنه يحسد عدداً من المشاكل التي تعاني منها للسانيات العربية بصمة عامة

ملاحظ، بدءاً، أن جل المبردات الفنية المستحدثة في المجال ليست

وليدة حاجة تعبيرية عن المفاهيم الفكرية أو العلمية في المجال العربي، بل إنها توّسع بهدف مسيرة ثقافة لسانية عربية واردة، تتسم بالوفرة والتصّحح الحاصلين في أعداد المصطلحات المستجدة في اللغات العربية. وقد جاء هذا التصّحح نتيجة لوضع معرّفي حديث، أصبحت اللسانيات تلعب فيه دوراً أولاً، إذ هي مؤثرة (ومتأثرة) في عدد من حقول المعارف الإنسانية (كعلم النفس، والسوسيولوجيا، والتاريخ، إلخ) بل حتى في القطاعات العلمية الدقيقة (من بيولوجيا وإعلاميات ورياضيات، إلخ) وأمام حجم هذا المعجم اللساني «الحارخي»، وقف اللسانيون العرب مرددين مضطربين في اتجاهين

أ- إنهم لم يعرفوا كيف يربطون ويوفقون بين الثقافة الواردة والثقافة العربية لمتوفره

ب- إن معالجتهم لمشكل الاصطلاح لم تكن في المستوى المطلوب، نظرياً ومهجياً

### 1.4.3. أبعاد نظرية ومنهجية.

فإذ كان المصطلح معجم قطاعي يسهم في تشييد سائه ورواحه أهل الاختصاص في قطاع معرّفي معين، فإن المصطلح متصل بالمعجم العام للغة، وسفها التصوري. ولا شك أن المصطلح «الداحل» يحمل مقولات فكرية وحصارية خارجية، ويقذف محيط عربي عما نوعاً ما داخل محيطها، ويتمثلات مجسدة في ألفاظ ونتيجة لهذا، يقع تصادم وصراع بين الألفاظ والتمثلات الداحلة والمدحولة بفصيان، ما إلى تعايش مرحلي، أو إلى هيمنة ثقافية جبرئية أو كلية، نظراً إلى الجدور الثقافية الواضحة للاصطلاح ومن المؤكد أن تصادماً من هذا النوع لا يمر دون حلحلة السق والنظام القائمين، ودون إعادة النظر في هندسة الحقول التي يمسها الصدم

ومهما كان الحل لمشكل الصراع الثقافي المتولد عن حلحلة دائمة للعلائق بين الثقافات والحصارات التي تحملها الألفاظ، لفائدة ثقافة قوية ومهيمنة، فإن الحل لا يمكن أن يكون هو إغلاق الحدود، واللجوء إلى الخصوصية التي لا

تقبل التفاعل ومع ذلك، يجب تمييز مشكل المصطلح، وهو أحادي اللغة، ولا يتكون إلا بمواصلة ومصالحة بين من يتكلمون اللغة ويدعون فيها، عن مشكل المفردات الغنية التي تُقترح ترجمة لمصطلحات عربية. فهذه الألفاظ يمكن أن تثبت أو لا تثبت ضمن الثقافة اللسانية المدحولة، لفظاً أو معنى.

وحين نستقريء واقع المفردات الغنية اللسانية العربية، نجد أنها تتجه بالأساس إلى خارج اللغة العربية، إلى الترجمة والتعريب، أكثر من تجاهها إلى التوالد من الداخل. ومع ذلك، نجد حجم المعجم غير مرضٍ إذ ما قورن بحجم معجم عربية مثيلة، إضافة إلى أنه يفتقد سمة التمثيلية، حيث نلاحظ غياب مصطلحات كثير من المدارس الحديثة.

وإذا كان لمصطلح الداخل غير مرضٍ على مستوى الحجم ولكم، فإنه غير مرضٍ كذلك على مستوى الكيف أو قل على مستوى المنهجيات المعتمدة في وضعه، وعلى مستوى التمثل النظري للمشكل وأهم ما يتسم به وضع لمصطلح العربي طابعه العفوي، بمعنى عدم تقيده بمبادئ صابطة تتحكم في لفظه ومعناه، وروحه. وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية وإلى الاضطراب والفوضى، وعدم تناسق المقالات المقترحة للمفردات الأجنبية. وقد سبق لنا أن شحصنا ملامح هذا الاضطراب، كما انتقدنا المنهجيات المصطلحية الموحدة عند عدد من الهيئات التعريبية في الماضي (1985).

ومعلوم أن المصطلح المتعدد أو الحارحي يصدر عن لغتين على الأقل. لغة مصدر هي لغة الدحل (input)، ولغة هدف هي لغة الخرج (output) وهو ينصهر ضمن شبكة من العلاقات في لغة الانطلاق، وشبكة أخرى في لغة الوصول، علائق دلالية وصرفية وتركيبية. ولا أحد ينتظر أن تتماثل اللغتان أو تتطابقا في أي مستوى من المستويات المذكورة، وإنما نحن إزاء وسائل تعبيرية وصياغية متكافئة في اللغتين حياً، وغير متكافئة أحياناً أخرى، وقد يعمل على تكافؤها وإذا اعدمت الوسيلة للتكافؤ، اتجه المترجم صوب أبواب التطويع،

وإدراك تستق شكية تعالق حديدة، وتكافؤ حديدة

فالأساق الصوتية غير متكافئة، كما هو معلوم، والعربية تفرر أصواتاً لا تفررها غيرها من اللغات، كالحاء والحاء والعين والقاف والهمزة، وهي أصوات غير موحدة في الفرنسية أو الإنجليزية، مثلاً وبالمقابل، ليس في العربية أصوات p أو v أو g ولذلك اجتمع رأي كثير من اللغويين على أن تكتب هذه الأصوات، حين يراد تعريب ألفاظ أحسة (مع تحري الدقة في النطق) كما يلي.

ب، ف، ج

والأساق الصرفية تختلف من لغة إلى لغة وأهم ما يمتاز به صرف العربية أنه صرف غير سلسلي (non concatenative)، أي إنه لا يركب بين سلسلة يعطيه وسلسله أخرى بصمهما خطياً، كما هو الشأن في الإنجليزية أو الفرنسية ففي هاتين اللغتين، يؤلف بين جذع ولاحقة أو سابقة، للحصول على مفردة حديدة، دون تغيير يذكر في السية الداخلية للجذع أصل الاشتقاق. من شتق eat شتق eater و eating و eatable ، ومن mobile شتق immobile و automobile و mobiliser و mobilisation و immobiliser إلخ، بصم اللواحق إلى الجدوع فهذه اللغات سلسلية (concatenative) هي صرفها أما العربية، فالاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان، وعالماً ما يحدث تغير في صورة الجذع أصل الاشتقاق، للحصول على صيغة جديدة صرب، صرب، صربة، مصروب، اضطرب إلخ. ولذلك حين نترجم من الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية، لا نترجم حتماً السابقة بسابقة أخرى، أو اللاحقة بلاحقة أخرى قليل أن يحدث هذا وإنما نترجم صيغة بصيغة أخرى قدر الإمكان، كأن ناسب بين الصيغة الإنجليزية المحتومة -ing والمصدر، والمحتومة -er واسم المفعول، و -ize والتعدية بالتصغير إلخ وعلى هذه الشاكلة، تكون المصاحفة، لأن تركيب الصرف في العربية يختلف عن تركيب الصرف في الإنجليزية أو الفرنسية

غير أن هذا لا يعني أن جميع اللواحق الأحسية لا يمكن أن تقابلها لواحق

عربية، أو كلمات تؤدي معنى اللاصقة نذكر على سبيل المثال أن الكاسعة  
eme يمكن أن تقابلها ياء وتاء في العربية، كما اقترح phoneme صوتية،  
morpheme صرفية، lexeme معجمية، sememe سيمية، mimeme إمائية  
إلح وكذلك ترجمنا السابقة co شركة أو مشتقات من نفس المادة  
co - domain ميدان شريك، co hyponym شريك التداخل، coreference  
شركة إحالية، covariance شركة مغايرة.

وتختلف اللغات في استعمال الوسائل التركيبية بهدف الاصطلاح فالعلاقة  
التركيبية التأليفية في double articulation ليست نفسها في مقابلها ردواجية  
التمفصل. double في الإنحليزية صفة و articulation موصوف، يسم  
«ردواجية» في العربية رأس المركب الإضافي وتلعب دور الموصوف،  
«والتمفصل» بمثابة الصفة، وهو مصاف إليه كذلك بقلا successive cyclicity  
بالتتابع السلوكي، مع أن الترجمة الحرفية هي السلوكية المتتعة فهناك تحول  
في العلاقة التركيبية. الوصف بصير موصوفاً، وكذلك العكس

أيضاً، قد يقابل اللفظ الواحد في اللغة المصدر أكثر من لفظ في اللغة  
لهدف. coreferent شريك إحالي، autonomy استقلال ذاتي، bilingualism  
ازدواجية لغوية وكذلك العكس أحياناً. context sensitive سياقي

ولعملية الترجمة أعداد دلالية أكثر مشكلية من الأعداد السابقة فهي مرحلة  
أولى، لا بد من معاينة الحقول الدلالية في كل من اللغتين، وإقامة ما يمكن  
إقامته من مساكنات، وقرر ما ليس له مقابل في اللغة الهدف، ويحتاج إلى توضيح  
والتولد

ولعل في استعراء الحقول الدلالية في كل من اللغتين ما يجعلنا نتلافى  
اضطراب الترجمة وفوضى الاصطلاح الذي نلمسه بوصوح في قطاع العلوم  
اللسانية من ذلك تعدد المقالات العربية للمصطلح الأحيي الواحد، كترجمة  
sign برمر أو علامة أو إشارة أو دليل، وترجمة phrase بركن وركية وتركيبية  
وتكوينية وتركيب ومركب، وترجمة discourse بحديث وقول وحطاب وكلام

إلح فبحر نعلم أن sign يدخل في حقله symbol من جهة، وكذلك signified و signifier، من نفس الأسرة الاشتقاقية وحين تحدثت صومير De Saussure عن signe، بين أنه يختلف حدرياً عن symbole. فالأول اعتباطي، والثاني ليس كذلك، لوجود نوع من العلاقة بين الدال والمدلول، في حين لا نجد علاقة في الأول فالأقرب إلى المقصود أن يكون symbol هو الرمز، وأن يترجم sign بدليل، باستعمال نفس المادة المعجمية التي اشتق منها الدال (signifier) والمدلول (signified) والدلالة (signification) وأما علامة، فأقرب إلى mark (marque)، وأما إشارة، فتناسب demonstrative أو dexas ومن نفس المنظور، بفصل ترجمه phrase مركب، لأنه لفظ عربي أصيل يليق بالمعنى المقصود وأما تركيب، فقد يناسب compounding (وكذلك syntax)، وأما تركيبة فتناسب المعنى، إلا أن السمة إليها تؤدي إلى خلط بين ما هو syntactic وما يتعلق بالتركيبية. وأما إذا كان المقابل هو مركب، فيمكن أن نقول في phrase structure سمة مركبية (وهي تختلف عن syntactic structure سمة تركيبية)، وفي phrase marker سامة مركبية، وفي phrase structure rules قواعد مركبية إلح وأما الصعقات الأخرى، فلا نقي بالمعنى المقصود

ومن مظهر العوصى لاصطلاحية، اقتراح مقدمات غير واردة، ولا تؤدي لمعنى من ذلك ترجمة phonology نعلم الأصوات الوظيفي، و phonetics نعلم لأصوات وطبعاً هناك فولوجيا وظيفية، وفولوجيا غير وظيفية، كما أن هناك فونيتيك وظيفية حيثها يصطر إلى نقل functional phonology نعلم الأصوات الوظيفي غير الوظيفي، ونحيط في لترجمة بين phonology و functional phonetics وهذا يدل على أن الترجمة لم تراعى الحقل الدلالي، وكذلك لسياق الذي يرد فيه اللفظ

ومما يرعى في الترجمة أن المصطلح الواحد قد يختلف مدلوله من مدرسه لسانية إلى أخرى. فالعاط مثل grammar و case و morpheme و category و phonology إلح، تختلف مدلولها باختلاف توظيفها في

المادح اللسانية المختلفة إلا أن هذا الاختلاف لا يستوجب دائماً ترجمة  
مخالفة

ومما يتصل بدلالة الحقوق أيضاً تداحل القطاعات المعرفية وهذا التداحل  
يتسبب في مشككين

أ - صعوبة تحديد حجم المعجم اللساني أين يبدأ وأين ينتهي، وتبدأ  
معاجم أخرى (اللسانية، علم النفس، الفيزياء، الرياضيات) ؟ مثلاً لفظ  
coordinate يفيد «معطوف»، وقد يفيد «إحداثية»، وهو لفظ رياضي انتقل إلى  
اللسانيين عن طريق النحو العلاقي، وكذلك سعة (amplitude) وطيف  
(spectrum) ورأس التردد (oscillograph) وموضوع (argument) ومحمول  
(predicate) . إلح

ب - احتلاط المفاهيم في أذهان بعض اللسانيين أنفسهم مثلاً، المدلول  
اللساني لـ connotation أو لـ denotation ليس هو لمدلول الفلسفي لهاتين  
اللفظتين connotation في الفلسفة هو المفهوم، وفي اللغة ظل المعنى، أو  
لمعنى المواكب، و denotation في الفلسفة تعني ما يعنيه لفظ extension، أي  
المصدق، وفي اللغة هي الدلالة الأولى (أو دلالة الوضع) ومع ذلك، نجد من  
اللسانيين من يحلظ المداليل الفلسفية واللغوية لهاتين المفردتين

ومن مشاكل دلالة الحقل أيضاً تعدد الألفاظ للمفهوم الواحد، أو مفاهيم  
متشابهة وهذا يجعل صسط العلائق داخل الحقل صعبة من ذلك مثلاً sound  
و phone، و alternant و variant، و phonic و phonetic، و phonology  
و phonemics (عدد من لا يفرق بينهما)، و agglutinating و agglomerating  
و flexional، و feature و marker و merism إلح بدا لغير المتعمق أنه  
يمكن نقلها بلفظ واحد

والإشكال الأساس في صسط المسامات أو وضع ألفاظ مولدة يتعمق بأنماط  
المعاني المعتمدة في الترجمة ويمكن الاستشاس في هذا الباب شائيات تفيدنا  
في معاينة أنواع المعاني التي توظف في الترجمة، عن قصد أو غير قصد فقد

تعتبر الترجمة المعنى (sense)، أو الإحالة (reference)، المعنى الأول (denotative)، أو المعنى الثاني المواكب (connotative)، المفهوم (intension)، أو الماصدق (extension)، أصل المعنى أو المعنى المقصود  
لح

لفظ pronoun، مثلاً، يعني مفهوماً ما هو موضوع للاسم، كما أن لفظ verb يعني أساساً الكلام وسبق هذين اللفظين إلى العربية مضمراً (أو صميراً) وفعل. والمضممر مفهوماً في مقابل المظهر، أي الشيء الحفي في مقابل البارز. فمضممر وفعل يختلفان مفهوماً عن pronoun و verb إلا أنهما من الناحية الماصدقية قد يصدقان على ما يصدق عليه اللفظان الأحييان. وقد تعتمد الترجمة المعيين معاً في بعض الأحيان، المفهومي والماصدقي كذا في ترجمة noun و nom باسم، إذ اللفظ الأحيي راجع إلى الأصل اللاتيني nomen الذي يعني التسمية

لا أن استخدام الماصدق أو الإحالة في الترجمة يقود إلى كثير من المشاكل أحياناً. من ذلك أن المصطلح الدحل يتغير ماصدقه في حدود مفهومه فتظل مناسبة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي وليس الأمر كذلك بالنسبة للمصطلح الحرج، إذ يضطر إلى تعبيره كلما تغير ماصدق لدحل لفظ grammar، مثلاً، كان يصدق عند التورييعين وبعض التوليدين على التركيب أساساً، وكان يقابل grammar لفظ semantics وحين أصبح النحو يضم التركيب والدلالة، وكذلك المكونات الأخرى من صرفية وصوتية ومعجمية، أصبح من غير الممكن أن يثبت لفظ «تركيب» هذا اللفظ ونفس الشيء يقال عن لفظ «نحو» عند العرب لذا ناسب بعضهم بيه وبين grammar، وناسب بعضهم الآخر بيه وبين syntax كذلك لفظ فنولوجيا فحين ترجمها بعضهم بعلم الأصوات الوظيفي لم يكن ينظر إلا إلى ما كانت تحيل عليه هذه الصناعة عند مرتيني Martinet ومن حدا حدوه في تصور أن الفنولوجيا يجب أن تكون وظيفية وطبعاً كانت الفنولوجيا حين انطلقت عند الروس مورعة بين تير وظيفي



(يمكن أن يسب إلى نروبتركوي Trubetzko) وتيار شكلائي صوري (ورائده  
ياكسون)

ومن مبررات اعتماد الماصدق كذلك أن المترجم عالماً ما يعتقد أن  
المقابل العربي لوارد في التراث يصدق على ما يصدق عليه المصطلح العربي،  
لأن قراءته لتراث الحوي واللغوي والبلاغي عالماً ما تتكيف حسب الثقافة  
اللغوية السائدة، فيقوم بإسقاطات طرفية ودانية، وينتهي إلى معادلات غير  
قائمة من هذه المعادلات التراثية syntax وطم، و performative وإشائي،  
و topic ومنتداً، و comment وحر، و competence وملكة إلح

ومن مساوئ استعمال الماصدق كذلك الخلط بين أشباه المترادفات، وإن  
كانت أبعادها التصورية مختلفة خلط occlusive و stop و obstruent، خلط  
agglutination و flexion، إلح

ونظراً لكل ما ذكر، وحب أن ترتكر الترجمة اللاتقة على المعنى المفهومي  
قدر الإمكان فهذا النهج يجب نواضع كثيراً من العزاق. ولأن الشكل  
لاستعاري للمصطلح يعده عن دلالة الوضع، فإن هذا الاختيار يعني الترجمة  
الحرفية التي لا تناسب المدلول المقصود

### 2.4.3. وسائل التوليد

يقتضي الاصطلاح المتعدد - كما أسلفنا - اعتبار ثلاثة معجم في نفس  
الظرف. معجم دخل (في اللغة لمصدر)، ومعجم متوفر (في اللغة الهدف)،  
ومعجم ناشئ (في اللغة الهدف كذلك). ولاستغلال الثروة لمصطلحية المتوفرة  
في البحث اللغوي العربي على الوجه الأكمل، نحتاج فيما نحتاج إليه، إلى  
تأليف معجم أحادي اللغة للاصطلاحات اللغوية عندنا وهذا عمل مستعجل لم  
يقم به أحد - فيما نعلم - في حين نجد قوامس لسانية أحادية في الفرنسية  
والإنجليزية ولروسية والإسبانية والألمانية إلا أن معانية المعجم اللساني المتوفر  
يهدف توظيفه في الحقول والمفاهيم التي يتناسب وإياها في المعجم الدخول لا

تكفي وحدها لحل مشكل المصطلح المتعدد، لأن جل مفاهيم اللسانيات الحديثة حديثة، فيما يعتمد، ولا بد من اقتراح مقالات لها تخرج في أعلاها عن المعجم لمتوفر ومن هنا، ضرورة اللجوء إلى التوليد

ووسائل التوليد إما متوفرة مألوفة، وإما غير مألوفة والتوليد إما توليد يحصر المعنى فقط، كالمحار والتصميم، وإما توليد يحصر المعنى فقط، كما في المُعَرَّب بالمعنى الصيق، وإما توليد يحصر للمعنى والمعنى في ذات الآن ومن وسائل الاشتقاق والنحت والتعريب الحرثي والتركيب إلح

وقد استعملنا هذه الوسائل مخمعة في مولداتنا فمما استعمل فيه المحار الأفعال الحسور (bridge verbs)، وباب الإفلات (escape hatch)، وبحريرة اليمية (wh island)، والقاعدة البائرة (chopping rule)، والقاعدة المعدة (feeding rule)، والساعة أو الريفية (bleeding). وكل هذه المجارات اسم (synchronic)، لا من المحار الذي انتقل إلى حقيقة، كما في «نحو» و«صرف» و«معجم»، وقاعدة ناسخة، وحملة رابطة، وغير هذا كثير

وقد استخدمنا الاشتقاق طقاً لما درج عليه العرب من المناسبة بين المعنى والصيغة، فاستعملنا فعالة (كسراً وكذلك فتحاً) للدلالة على الصاعدة أو فرع من فروعها (صوتية phonology، صرافة أو صرف morphology، دلالة semantics)، وخصصنا المصدر الصاعلي جمعاً لفروع أخرى من الصناعة خصوصاً ما حتم بلاصفة emics كصرفيات morphemics وصوتيات phonemics، ومعجميات lexicology إلخ أما ما حتم بباء وتاء، فمخصص لترجمة seme، دلالة على الوحدة، من قبل إطلاق الصفة على الموصوف. lexeme معجمية، صرفية morpheme إلح واستعمل صيغه فعالية للدلالة على معوقات الملكات اللغوية نحائية (agrammatism)، كُتابة (agraphia)، قرائية (alexia). إلح واستعملنا النحت قليلاً مثلاً في نقل السانقة allo نذ (محترل بدلة) allophone بدصوتة (بدلة صوتية)، allomorph بدصوتة، allotone بدعمة، alloseme بدسمة، allosememe بدسيمية. إلح ولجأنا

إلى المُعْرَب حين استعصى علينا إيجاد مقابل عربي مقع: acoustics  
أكوستيات، delta ديلتا. إلح.

ولم يقصر عملنا على استخدام الأساليب المعهودة في التوليد، والأساليب  
التي أقرتها لمجامع، بل تعدينا ذلك إلى غير المؤلف مثلاً استعمال التعريب  
الجرثي تحرياً للدقة أحياناً، ولأنه أحف على اللسان من السحت أو التركيب  
metalanguage ميتالعمة، metalinguistic ميتالعموي، سوسiolinguistics  
sociolinguistics، سيوكولسايات psycholinguistics، بيولسايات  
biolinguistics. فعص هذه المفردات تستعصي ترجمتها عن طريق التركيب،  
لأنها مصطلحات مهمة إلى حد، والتركيب بوصفها فقد يهمل  
psycholinguistics عند بعضهم عدم اللغة النفسي وعند بعض آخر عدم نفس  
العموي، كذا شأن sociolinguistics (أهي اجتماعيات أم لسانيات؟)، ومعلم عن  
هذا النقاش كثيراً

ولقد لحأنا إلى إشارات في بعض لأحيان مثلاً في السة إلى الجمع أو  
المشى شفتاني bilabial، حاساني bilateral، أصداي antonym، فصلاية  
complementation واعترب الفرع أصلاً للاشتقاق في بعض الصيغ سنسني  
concatenative، سة إلى سنسنة (مصدر «سلس» «يسلس»)، موضعة (مصدر  
موضع بموضع) topicalization، مقولة categorization. إلح

وقد حاول ما استطعنا الاتعاد عن استعمال المصطلح المتوفر القديم في  
مقابل المصطلح الداحل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من  
شأنه أن يفسد على تمثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على سوء ولا  
يمكن عادة تعريف المصطلح لتقديم وتحصيله إذا كان موطهاً لفظ «متدا»  
مثلاً موطف في النحو بمدلول عاملي محدد، وهو مفهوم صوري، ولا يمكن أن  
يوظفه لترجمة topic، وهو مفهوم وطيمي فهذا التوليد ربح على مستوى اللفظ،  
ولكنه يؤدي إلى اشتراك لفظي غير مرغوب فيه في المجال العلمي، إذ تتحرى  
اللفظ الواحد للمفهوم الواحد

فهذه نضع ملاحظات قصد منها التعريف بإسهامنا في سوء المعجم

اللساني العربي، وبلورة تمثل للعلاقة بين المصطلح اللساني الأحادي والمصطلح المتعدد، وحلق شفافية بين المعجم لورد والمعجم المتوفر والمعجم الناشئ<sup>(1)</sup> ولم يكن هذا ممكناً دون توحى سقبة في جميع مستويات العمل الذي أجرناه

#### 4 - بعض النتائج والآفاق

قدما في الفقرة السابقة بعض ملامح ما لمسناه من تقدم في اللسانيات العربية والعامة على حد سواء داخل المجال العربي، وفي سياق عام يتجه اتجاهاً معاكساً لهذه المنظومة فهذه الأخيرة تفرر تراكمياً كيميائياً في مستوى اللغة لمعرفة أو المصطلح، وفي مستوى وقائع اللغة ونحليتها، وفي تمثل الأساق العربية من تركيبه وصرفية وصوتية ومعجمية ودلالية وهناك تقدم في معرفة خصائص اللواصق العربية، ونظم الصيغ، وخصائص المركبات، وبناء الكلمة، إلخ وهناك تقدم في لدراسة المعجمية العربية والبحث في تصور اللغة العربية وملاحمها ومشاكلها لأساسية أصبح يتقدم لحسن الحظ، ولو عبد القلة القليلة إلا أن النتائج لم تعمم بما يكفي، ولم تلور في الأبحاث لتطبيقه بل إن جل المؤسسات العربية التي أبطت بها مهمة خدمة اللغة العربية ظلت بعيدة عن هذه المنظومة، متجاهلة حل ما يصل إليه البحث المتأني والرصين في المجال وإذا كانت الصناعة العربية قد أحدثت تهتم باللغة العربية وهندستها، فإنها لم تصع بعد وسائلها رهن إشارة الباحث اللغوي العربي ثم إن الشركات التي اهتمت بالموضوع ظلت حبيسة دعايتها أو تجارتها، ولم تتمكن من أن تكون في خدمة البحث الأساسي والأكاديمي إلا بقسط ضئيل

فالحاجة ماسة إذن إلى مؤسسات تتولى نشر المعرفة اللسانية والتكوين فيها، وإقامة البحوث الضرورية، ورسم الحفظ، وبناء الأدوات، إلخ ولا بد من أن تقوم في الحامات العربية أقسام ومعاهد للسانيات، على عرار ما يجري

(1) هذا العرض للمصطلح منحصر لما جاء في العاصي (1985)

في الأقطار المتقدمة ثم إن الحاجة ملحة لإيجاد المحلة العلمية العربية التي تروّج ما يتبع من أعمال علمية، وتُفوّم ما يمكن أن يصدر فيها، وتحلله وتعرف وتنفذ، لتعرض مستوى للمقاش والبحث والاستدلال، وتعرف بالآلات والأجهزة المتوفرة ولش كانت بعض المجلات العربية الموجودة تقوم بعرض ما ذكره، فإنها ما زالت بعيدة عما نتوحي، بل إنها تحتاج إلى الهيئة العلمية التي تؤطرها، وتُفوّم الأبحاث فيها ولش كانت بعض المؤتمرات اللسانية العربية، وكذلك عدد من جمعيات اللسانيات التي تأسست مؤخرًا في العالم العربي، تقوم بدور فعال في نشر المعرفة اللسانية، فإنها بحاجة إلى دعم مادي ومعنوي ليرتفع مردودها، وتعمل على توفير الشرائح الدورية، ولوثائق، ووقائع المؤتمرات، إلخ ولا بد من أن تتطامن الجهود في الصناعة والجامعة وقطاعات أخرى للمهوص بلعة الصاد، في المستوى الذي يتطلبه الظرف

## المراجع

- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، مطبعة ابن شقرون، القاهرة، بدون تاريخ
- ابن السراج، أبو بكر بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985
- ابن عصفور، الإشيبي، المعتمد في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأفق الجديدة، بيروت 1970
- ابن مضاء، القرطبي، كتاب الرد على النحاة، القاهرة، 1947
- الأسترادي، رصي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975
- الأساري، أبو الركات، أسرار العربية، تحقيق بهجة البيطار، دمشق، 1967
- أيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1958
- أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مطبعة الأنجلو مصرية، القاهرة 1957
- حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1958
- بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، جريان، دار المعارف، القاهرة، 1969
- الحليل، ابن أحمد المراهيدي، كتاب العين، تحقيق عبدالله درويش، طبعة العاني، بغداد، 1967.
- الرحاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق محمد المبارك، بيروت، 1979

- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي. نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، 1968
- سيويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 1984
- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، القاهرة 1976
- الفاسي المهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، البيضاء، 1985
- الفاسي المهري، عبد القادر، أساسيات الخطابات العلمي والخطابات اللساني، الكرمل، 18، 1985
- الفاسي المهري، عبد القادر، المعجم العربي. نماذج تحليلية حديثة، دار توبقال، 1986
- الفاسي المهري، عبد القادر، البناء الموازي، دار توبقال، 1989.
- المهيري، عبد القادر، صمود، حمادي، والمسدي، عبد السلام، النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، 1988
- Brame, M (1970) **Arabic Phonology**, PH D , MIT
- Chomsky, N (1986) **Knowledge of Language**, Praeger, New York
- Fassi Fehri, A (1976) Anti-causatives in Arabic, Causativity and Affectedness, LPWP 15, MIT
- Ferguson, C (1959) The Arabic Koiné, **Language**, 35 4
- Ferguson, C (1964) Diglossia, in Hymes D ed, **Language in Culture and Society**, Harper and Row, N Y
- Haj salah, A (1979) **Linguistique arabe et linguistique générale**, thèse de doctorat d'Etat, Paris IV
- Mc Carthy, J (1979) **Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology**, PH D , MIT
- Seghrouchni, D (1990) **Les schèmes en arabe**, thèse de Doctorat d'Etat, Paris III
- Versteegh, K. (1984) **Pidginization and creolization: the case of Arabic**, J Benjamins, Amsterdam

## 1 - اللّسائِنات العامّة واللّسائِنات العربّية

---





## الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير

داود عبده  
أي سي إس (لندن)

### مقدمة:

رغم أن الدراسات اللغوية انتقلت منذ أكثر من ربع قرن من مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير (بتأثير المدرسة التوليدية التحويلية) إلا أن معظم ما نشر باللغة العربية في حقل الدراسات الصوتية حتى الآن كان مجرد وصف للظواهر الصوتية دون محاولة لتفسيرها<sup>(1)</sup>. ولهذا فإن كثيراً من الظواهر الصوتية التي تعرضت لها الدراسات الحديثة التي كتبت بالعربية تبدو كأنها شاذة عن القواعد العامة مع أنها في الحقيقة ليست كذلك

وسأتناول في هذه المقالة عدداً من الظواهر الصوتية التي لا يجوز أن يكتفى بوصفها مشيراً إلى آراء بعض اللغويين فيها ومبياً أنها ليست شاذة أسئلة لا بد لها من إجابات:

إن القضايا اللغوية المتعلقة بالظواهر الصوتية التي سأتناولها تثير أسئلة لا مفر من تقديم إجابات علمية لها من هذه الأسئلة

1- هل الصوت الذي يرمز إليه بحرف الواو في مثل مكتوب وحضور وتدعو، والصوت الذي يرمز إليه بحرف الياء في مثل كريم وتبيع وترمي حركتان طويلتان من الناحية اللغوية (الفونيتيكية) والفونولوجية على السواء أم هما

---

(1) هناك دراسات كثيرة منعت أجبة تقولت كثيراً من القضايا الصوتية في العربية، وبخاصة اللهجات المعاصرة، في إطار المدرسة التوليدية التحويلية (انظر الملحق)

حركات طويلتان من السحبة النقطية فقط وشبه علة مسوقتان بحركة قصيرة من حسمهما (و/ - ي) من للاحية لهورولوجية؟

2- أ - لماذا لا تقصر الحركة الطويلة قبل صحيحين متواليين (قل «ساكر») في مثل هام وحاح وتحاسوا في حين أنها تقصر في مثل أقمت واستشرنا وكتوا لمقالة؟

ب - ولماذا لا تقصر الحركة الطويلة قبل صحيح «ساكر» في نهاية الكلمة في مثل دعاك وعصاك (سكون الكاف عند الوقف) في حين أنها تقصر في مثل دعت (دعا + ت) وعصا (عصا + ن)؟

ج - ولماذا لا تقصر الحركة لطويلة قبل صحيح «ساكر» في بعض اللهجات لمعاصرة في مثل استشارنا (هو) في حين أنها تقصر في مثل استشرنا (بحر) مع أن الراء «ساكرة» في الحاليتين؟

3- أ - ما الذي يجعل الحيم في العربية صوتاً «قمرياً» بالرغم من أنه لا يختلف في محرجه عن الشين، فهو - كانشين - صوت أدنى - حكي، وبالتالي فهو يشترك مع جميع الأصوات «الشمسية» (الأصوات الأسنابية والأدنى - حكية) في السمة المميزة [+أمامي] [coronal]<sup>2</sup>، وهي السمة التي تميز الأصوات «الشمسية» عن الأصوات «القمرية»؟

ب - ولماذا تنطق لحيم في بعض لهجات الخليج باء في مثل وئيه (وجه ودياية (دجاجة) واليمعة (الجمعة) في حين أنها تنطق حيماً في مثل حدر وحذام وحاسم؟

4 - لماذا يختلف اتجاه المماثلة بين الصحيحين المتواليين في ورن افتعل ومشتقاته عن اتجاه المماثلة بين الصحيحين المتواليين في غير هذه بصيغة؟ أي لماذا تكون المماثلة في ورن افتعل ومشتقاته أمامية (لصحيح لثاني يتغير

---

(2) «أمامي» هي نسبة إلى اللسان وليس إلى الهم بصورة عامة. وهذه السمة تنطبق على الأصوات لأسنابية والأصوات الأدنى - حكية

مماثلة للصحيح الأول كما في يرتهر - يردهر، مدتع - مدّع، اصشر - اصطس؟

5- هل الأصل في الحركة الأخيرة في مثل أبو وصرنوا قصيرة تطال بقاعدة إذا تلتها لاحقة كما في أبوك وصرنوه أم طويلة تقصر بقاعدة إذا وقعت في نهاية الكلمة؟

6- لماذا تتحقق بعض الصيغ بصور مختلفة في ظاهر اللفظ؟

أ - أفعال التفصيل أفعّل / أفعّ (أكرم) / أعرّ

ب - اسم المكان. مفعّل / مفعّ (مكتب) / مفرّ

ج - اسم الآلة مفعّل / مفعّ (ملقط) / ممتّ

د - المفعّل فعل / فعّ / قال / فعّا - فعي

(كتب / مدّ / قال / دعا - رمى)

الح

7- لماذا تختلف حركة ما قبل الآخر في اسم الفاعل في مثل محتلّ (فتحة) عن حركة ما قبل الآخر في اسم المفعول في مثل محترم (كسرة)؟ ولماذا تختلف حركة ما قبل الآخر في الفعل الماضي الماضي للمجهول في مثل ردّ واحتلّ (ضمة) عن حركة ما قبل الآخر في مثل كتّب واستعجلّ (كسرة)؟

8- لماذا تسقط الحركة القصيرة السابقة للمقطع المسور في بعض اللهجات المعاصرة في مثل فهمّا ونسيّا (بحر) ولا تسقط في مثل فهمّا ونسيّا (هو)؟

9- لماذا يقع السر في اللهجة القاهرية على المقطع الثاني من آخر الكلمة في مثل رمتّه ورمثك مع أن القاعدة تتطلب وقوعه على المقطع الثالث من آخر الكلمة كما في بلدك وكنته؟

إن القصايا التي تثيرها الأسئلة السابقة يجمعها كلها محور أساسي واحد أدركه قدماء اللغويين العرب منذ أمد طويل، هو حاجة اللغوي لتقدير أصل (سبب) عميقة يختلف (في هذه الحالات) عن ظاهر اللفظ (السبب السطحية)، واكتشاف القواعد الصوتية التي تحوّل ذلك الأصل إلى ظاهر اللفظ وليس هناك وسيلة

- فيما أرى - للإجابة عن الأسئلة السابقة دون مثل هذا التقدير

وتتطلب الإجابة عن بعض الأسئلة السابقة، علاوة على ذلك، تطبيق القواعد الصوتية في ترتيب معين

وسأناقش فيما يلي القضايا التي تثيرها الأسئلة السابقة شيء من التفصيل

#### 1 - الصمة الطويلة والكسرة الطويلة

لقد تعرض لهذه القضية عدد من أعلام اللغويين العرب المحدثين. وسأكتفي هنا بذكر آراء ثلاثة منهم

« ولكن القدماء قد صلو الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا مثلاً أن هناك فتحة على لاء في «كتاب» وكسرة تحب الراء في «كريم» وصمة فوق القاف في «يقول» » (أبيس (1961) ص 40)

« وحلاصة ما تقدم أن الواو والياء في أدعو وأرمي حركتان حالصتان من ناحية اللفظ والوظيفة معاً . » (بشر (1969) ص 107)

« إن الصرفيين حين نسبوا السكون إلى حرف المد عند الكلام عن التقاء لساكين . لم يقصدوا أن حرف المد مشكل ه بالسكون (لأن المد والحركة لا يقلان السكون ولا الحركة) وإنما قصدوا به شيئاً شبيهاً باعتبار العروصين أن حرف المد يساوي من حيث الكمية الإيقاعية حركة متلوة سكون». (حسن (1973) ص 71).

لا خلاف في أن الواو في مثل أقول وأدعو والياء في مثل كريم وأرمي مدان (صمة طويلة وكسرة طويلة على التوالي) من الناحية اللفظية ولكن الخلاف هو حول ماهيتهما من الناحية الفونولوجية. ولست أشك في أن القدماء كنوا على حق - كما سأتبين بعد قليل - حين اعتبرا وهما صمة + واو وكسرة + ياء<sup>(1)</sup>

(1) أتفق مع إبراهيم أبيس في عدم وجود فتحة قبل الألف لأن الألف نفسها ليست سوى فتحة =

وأستطيع أن أقول إن ما جعل المدَّ (الحركة الطويلة) مساوياً لحركة قصيرة + صحيح في العروض (وقواعد الس) هو أن أصل الكلمات التي يظهر فيها المدُّ في النقط يحتوي على حركة قصيرة + شبه علة (ياء أو واو). وبما أن شبه العلة لا يختلف في قيمته العروضية (أو السرية) عن الصحيح (قارن: ولد/ بد، حوّل/ حقل، لو/ ل)، فإن الحركة القصيرة + شبه العلة لا تختلف عن الحركة القصيرة + الصحيح. ومن هنا فليس هناك فرق في قيمة المقطع الثاني في كلمتي يعودُ ويعُدُّ (عُ = ع = و = ع = د)

ولكن هل هناك أسباب أخرى تدعونا إلى أن نترص أن السيتين العميقتين للصفة الطويلة والكسرة الطويلة تحتويان على واو وياء على التوالي؟ الجواب نعم، فهذا هو الحل الوحيد لتفسير عدد من الظواهر اللغوية من بينها

أ - الاختلاف الموحود بين لفظ كلمات تنتمي إلى صيغة واحدة كما يتضح من الأمثلة التالية

- مفعول مدعوم (م - د ع م) / مدعُو (م - د ع و)
- فعول علوم (ع ل م) / علُو (ع ل و)
- فعيل عليم (ع - ل - م) / عليّ (ع - ل - ي ي)

ب - العلاقات الاشتقاقية في كثير من الكلمات التي تظهر حركة طويلة في بعضها وشبه علة في بعضها الآخر كما يتضح من الأمثلة التالية

- أدعو (أ - د ع م) / دعوة (د - ع و - ت م)
- يوضح: (ي م ص - ح م) / أوضح (أ - و ص - ح م)
- ميران (م - ر - م) / ورن (و - ر - م)

ففي أمثلة (أ) لا بد من افتراض البنى العميقة التالية لمفعول وفعل وفعل على التوالي

م - ف ع و ل، ف ع و ل، ف - ع - ي ل

= طويلة، فلا يجوز وضع فتحه في لكتابه على حرف الفاء في فال، مثلاً، أو حرف الاء في ع ولكن انظر الحاشية التالية

فساء على هذا الافتراض تكون مدعوّ وعدوّ وعليّ قد جاءت على أصلها دون تعيّر، وتكون الحركة الطويلة هي مدعوم وعلوم وعليم قد شأت من تطبيق القاعدة الصوتية السالية.

تتحول شبه العلة المسوقة بحركة قصيرة من حسها ومتلوة بصحيح (أو لا شيء) إلى مثل الحركة القصيرة السابقة لها ويشأ من الحركتين القصيرتين المتواليتين حركة طويلة

إن هذه القاعدة كما تدلّ صيغتها تنطق على وزن مفعول وفعل وفعل إذا كانت لام الكلمة صوتاً صحيحاً، ولكنها لا تنطق إذا كانت لام الكلمة شبه علة

ع - ل - و م ← ع - ل - م  
ع - ل - ي م ← ع - ل - م  
ع - ل - و و ← (تبقى كما هي)  
ع - ل - ي ي ← (تبقى كما هي)

وكذلك لا تنطبق القاعدة على كلمات مثل بدعو (ي-دع-و-) أو يرمي (ي-رم-ي-) أو يدعو (ي-دع-و-) لأن شبه العلة متلوة بحركة

أما في أمثلة (ب) فلا بد من افتراض أن البى العميقة ل- بدعو ويوضح وميران تحتوي على شبه العلة (واو في هذه الأمثلة) لتفسير وجود الواو في يدعو (مصوب) ودعوة وأوضح ووزن إلح وباء على هذا الافتراض تكون الكلمات التي تحتوي على الواو قد جاءت على أصلها أم الحركة الطويلة في الكلمات الأولى فقد شأت من تطبيق قواعد صوتية على السى العميقة

ي-دع-و- ← ي-دع-و- (تسقط شبه العلة بين حركتين قصيرتين مثلين وتنشأ من لحركتين القصيرتين حركة طويلة)  
ي-وص-ح- ← ي-وص-ح- (قاعدة تحويل شبه العلة إلى حركة من حسها)  
م-وزن- ← م-ي-ر- (تتحول الواو إلى ياء مماثلة لنكسرة)  
م-ي-ر-ن- ← م-ي-ر-ن- (قاعدة تحويل شبه العلة إلى حركة من حسها)

قد يتساءل مسائل. لماذا لا يفترض أن الحركة الطويلة هي الأصل وأن شبه العلة قد نشأت من ذلك بقواعد صوتية؟

من حيث المبدأ ليس هناك ما يمنع أن تكون الحركة الطويلة هي الأصل ولكن لترحيج هذا الحل لابد من أن تكون هناك قواعد صوتية معقولة تحول الحركة الطويلة إلى شبه علة (مسوقة بحركة قصيرة من جسها في بعض الحالات)، ولابد ثانياً من أن تكون تلك القواعد الصوتية أقل تعقيداً من القواعد الأخرى وأخيراً لابد من أن يكون للسمة العميقة المفترضة تبرير في صوء التركيب الصوتي للكلمة العربية والصيغ الصرفية الموجودة في اللغة

إن افتراض أن الحركة الطويلة هي الأصل في صيغ مفعول وفعل وفعل لا يوضح أي مشكله فساء على هذا الافتراض تكون كلمات مثل مكتوب وجميل وحضور إلح قد جاءت على أصلها، وتكون كلمات مثل مدعو وعلو وعلي قد نتجت من تطبيق قاعدة صوتية تحول الحركة القصيرة الثانية من الحركتين القصيرتين المتواليتين (باعتبار أن الحركة الطويلة هي حركتان قصيرتان متواليتان) إلى شبه علة من جسها إذا تلاها شبه علة

ع - ل - ي - ي ← ع - ل - و  
ع - ل - ي - ي ← ع - ل - ي - ي

ولكن منسي هذا الحل سيواجه عقبات في كثير من الأمثلة الأخرى التي لا مجال لتعلل عليها، أهمها ما يلي

1- ليس هناك مرر لافراس نى عميقة تحتوي على علة طويلة لكلمات مثل أوصح أو ورن أو يؤخذ أو يوارن لأن صيغ هذه الكلمات في صورها المملوطة لا تختلف عن الصيغ المتوقعة في السى العميقة، كما تدل مقارنتها مع كلمات مثل أكرم وصر وبعنم ويشارك على التوالي.

2- ليس هناك مرر لأن يكون الجذر الأول للكلمات السابقة (فاء الكلمة) حركة لأن النظام الصوتي للكلمة العربية لا يسمح بأن تبدأ الكلمة بحركة



3- ليس هناك قواعد صوتية معقولة تحوّل الحركة الطويلة (على فرض أنها موجودة في لسي العميقة للكلمات السابقة) إلى شبه علّة في السية السطحية

4- ليس هناك تفسير لبعض العلاقات الاشتقاقية. فإذا كانت الكسرة الطويلة في ميراد، مثلاً، أصلية (موجودة في السية العميقة)، فإن المتوقّع أن يكون الفعل الماضي يرد وليس وزن وإذا كانت لصمة الطويلة في يوقس، مثلاً، أصلية، فإن المتوقّع أن يكون الفعل الماضي أوقس وليس أيقس وإذا حطّر لنا أن يرد تحوّلت إلى وزن، أو إن أوقس تحوّلت إلى أيقس فإن لن نعثر على مرر لوحود قواعد صوتية تفعل ذلك فلو كان لمثل هذه القواعد وحود تحوّلت يس، مثلاً، إلى وس ولحوّلت أوصح إلى أيصح

ولهذا كله لا ماص من رفض الحلّ الذي يعتبر الحركة الطويلة موجودة في لسي العميقة للكلمات السابقة

## 2- تقصير الحركة الطويلة

تقصّر الحركة الطويلة في العربية (واللهجات المعاصرة) إذ وقعت قبل صحيحين متواليين أو قبل صحيح في نهاية الكلمة (أي قبل «ساكن» حسب تعبير القدماء) كما يتّضح من مقارنة الأمثلة التالية

- أقامت. (ء - ق - - م - ت)

أَقَمْتُ (ء - ق - م ت -)

- ستعان (س ت - ع - - ن -)

اسْتَعَى (س ت - ع - ن ن -)

- دعاك. (د - ع - - ك -)

دَعَا (د - ع - ت)

دعا الس (د - ع - ن ن - - س -)

- عصاي (ع - ص - - ي -)

عَصَا الرَّجُل (ع - ص - ر ر - ح - ل)

عَصاً (ع - ص - ن)

- كَتَبُوا (ك - ت - ب - ء - ه - ز - )  
 - كَتَبُوا الرِّسَالَةَ (ك - ت - ب - ء - ر - ز - س - ل - ت - )  
 - سَمِعُوهُمْ (س - م - ع - ء - ه - م - )  
 - سَمِعُوا سِتْعَانَةً (س - م - ع - ء - س - ت - ع - - ث - ت - ن - )

فلماذا لا تطبق قاعدة تقصير الحركة الطويلة هذه على كلمات مثل

- أ - هَامٌ ودَانَةٌ وحَاحٌ ونَحَاتُوا  
 ب - دَعَاكَ وصورٌ وكَرِيمٌ وشَحَاغٌ (سكون الآخر)  
 ح - (في بعض اللهجات المعاصرة) اسشَارْنَا (هو) وحَالَكُمْ (سكون الراء واللام) رَعِمَ أن قاعدة التقصير تطبق في هذه اللهجات على اسشَرْنَا (بحس) ودَعَتْ وكنوا الرِّسَالَةَ إلح

ليس هناك تفسير لعدم تقصير الحركة الطويلة في أمثال الكلمات التي وردت في (أ) أعلاه دون افتراض سي عميقة لها بحلف عن السى السطحية إن صيغ الكلمات السابقة تشير إلى أن السى العميقة لـ هَامٌ ودَانَةٌ وحَاحٌ ونَحَاتُوا هي هَامم ودَانِيَّةٌ وحَاحٌ ونَحَاتُوا على التوالي (قارن شاعراً وقاعدة وساعد ونعديوا)<sup>4</sup> ، وهي سي عميقة لا تطبق عليها قاعدة تقصير الحركة الطويلة

وقد تحولت السى العميقة السابقة إلى السى السطحية بتطبيق القاعدة الصوتية التي حوّلت كلمات مثل مَزِدَ إلى مَدٌ واحلّل إلى احلَلٌ وهي

تُحَدَفُ الحركة القصيرة (هي الفعل ومشتقاته) إذا وقعت بين صحيحين

(4) انظر أيضاً فصل «ألفات أم همرات؟» في عده (1979) حيث قدّمت بدلاً آخر لسي العميقة لكلمات التي تحتوي على ألف «رائدة» (فَاعِلٌ فاعِلٌ، فاعِلٌ فاعِلٌ، فاعِلٌ فاعِلٌ، فاعِلٌ فاعِلٌ، فاعِلٌ فاعِلٌ) لاحظ أن هناك فتحة قبل الهمزة الموجودة في البنية العميقة ولعل كتابة فحة قبل الألف «الرائدة»، أي الألف التي نشأت بسبب حذف الهمزة دليل على أن الألف في مثل الحالات السابقة ليست ألفاً في الأصل بل همزة، وبالتالي يجوز أن توصل فحة على الحرف لسبقها (انظر الحاشية السابقة)

مثليين بشرط أن لا يؤدي هذا الحذف إلى توالي ثلاثة صحاح (أي «التقاء ساكنين» حسب تعبير القدماء)<sup>(5)</sup>

م - د - د - د ← م - د - د -  
هـ - - م - م - م ← هـ - - م - م -  
ح - - ح - ح - ح ← ح - - ح - ح -

أما لماذا لم تطبق قاعدة تقصير الحركة لطويلة على الحركة الطويلة في هامّ وحاجّ إلح بعد أن حدثت الحركة القصيرة الواقعة بين الصحيحين المثليين وأصبحت الحركة الطويلة متلوّة بصحيحين متواليين، فلأن قاعدة تقصير الحركة الطويلة تقع قبل قاعدة حذف الحركة القصيرة وليس بعدها ولهذا طبقت قاعدة التقصير على مثل أعان (أعان + ن) وتحولتها إلى أعنّ (هنّ)، ولكنها لم تطبق على مثل حاجّ لأن حاجّ كانت حاجج عندما جاء دور تطبيق هذه القاعدة، وعندما تحولت حاجج إلى حاجّ كان دور تطبيق قاعدة التقصير قد مضى

أعنّ	حاجّ
قبل تقصير الحركة الطويلة	ع - ع - ن + ن -
تقصير الحركة الطويلة	ع - ع - ن -
حذف الحركة القصيرة	(لا تطبق)
النية السطحية	ع - ع - ن -

(٩) إذ كان حذف الحركة القصيرة يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح فإن انتحصر من الحركة القصيرة سم بوحداث قلب مكاني بين الحركة القصيرة والصحيح لأول من الصحيحين اثنين (يقبل حركة حرف إلى الحرف السابق) حسب تعبير القدماء

أعُد (ع - د - د) ← أعُد (ع - د - د)

برُد (ي - د - د) ← برُد (ي - د - د)

وإذ كان القلب المكاني يؤدي أيضاً إلى توالي ثلاثة صحاح فإن ليه انعميقة تعني كما هي في ظاهر اللفظ، مثلاً

أعُد (ع - د - د - د)

ولهذا السبب ذاته، أعني تطبيق القواعد الصوتية في ترتيب محدد، قصرت الحركة الطويلة في مثل دعا + ت (دعت) وعصا + ن (عصاً)، ولم تقصّر في مثل دعاك وصور وحميل (سكون الكاف والراء واللام) فتاء التأنيث والتويز ساكنان أصلاً (أي قبل تطبيق قاعدة التقصير) في حين أن سكون آخر دعاك وصور وحميل قد تم بقاعدة متأخرة تلي قاعدة التقصير، هي قاعدة حذف حركات الإعراب والياء للوقف

دعاك	دعت	
د - ع - ك -	د - ع - ت	قبل تقصير الحركة الطويلة
(لا تطلق)	د - ع - ت	تقصير الحركة الطويلة
د - ع - ك	(لا تطلق)	قاعدة الوقف
د - ع - ك	د - ع - ت	النية السطحية

وحذير بالذكر أن عدم تقصير الحركة الطويلة في مثل دعاك وصور وحميل (سكون الآخر) عند الوقف دليل على خطأ نظرية قطرب وإبراهيم أبيس القائلة إن الأصل في جميع الكلمات العربية سكون الآخر وإن الحركات في أواخر الكلمات نشأت للتحلّص من التقاء الساكنين (الرجاحي (1959) ص 70 - 71، وأبيس (1975) ص 220، 254)<sup>(6)</sup> فلو كانت هذه النظرية صحيحة، أي لو كان سكون آخر الكلمات السابقة هو الأصل كسكون تاء التأنيث وون التويز لكانت الكلمات السابقة قد أصبحت دعت وصور وحميل على التوالي

وهي بعض اللهجات المعاصرة أيضاً أرى أنه لا بد من افتراض بنية عميقة تحتوي على حركة قصيرة قبل الضمير المتصل في مثل استشارنا وحالكم لتفسير عدم تقصير الحركة الطويلة وعدم التقصير في هذين المثالين - كما في الأمثلة التي وردت في (أ) و (ب) - يعود إلى أن قاعدة التقصير قد طُبقت قبل قاعدة

(6) ناقشت هذا الموضوع بشيء من التفصيل في عبيد (1970)

حذف الحركة القصيرة الواقعة قبل الصمير المتصل (حركة الساء أو الإعراب)، وبالتالي لم يكن لها تأثير على الحركة الطويلة لأن هذه الحركة لم تكن متلوثة بصحيحين متواليين (بـ «ساكن») عند تطبيقها بخلاف الحركة الطويلة في استشارنا (نحن)

استشارنا (نحن)	استشارنا (هو)
فل تقصير الحركة	
الطويلة	س ت - ش - - ر + ن - - س ب - ش - - ر + ن -
تقصير الحركة	
الطويلة	س ت - ش - ر ن - - (لا تطلق)
حذف الحركة	
القصيرة (السابقة	
للصمير المتصل) :	س ت - ش - - ر ن - -
نسبة السطحية	س ت - ش - ر ن - - س ت - ش - - ر ن - -

وقد حاول بعض اللغويين المعاصرين (كستوس وعبد الكريم (1980) ص 57) تفسير الفرق بين استشارنا واستشارنا في إطار ما سُمي بالقواعد الدورية (cyclic rules) بناءً على أن السية العميقة للمعلين واحدة وأن الفرق بينهما هو في علاقة الفعل باللاحقة نا

«The cyclic analysis depends crucially on the difference in constituent structure between verb + subject versus verb + object suffixes. In addition to stress and syncope, there are several other phonological processes in the levantine dialects that are sensitive to this structural difference. To mention just one of these, hollow verbs shorten their long root vowel in a syllable closed by the addition of a consonantal object suffix: cf. *stašaar* «consult» *stašar-na* «we consulted», but *stašaar-na* «he consulted us». The shortening rule must therefore be limited to apply in the domain defined by the inner layer of structure in cyclic analysis and can thus be taken as indirect support for that analysis»

إن افتراض أن قاعدة تقصير الحركة الطويلة تمير بين علامة الفاعل وصغير المفعول تناقض مع واقع اللغة العربية حيث نجد أن تقصير الحركة الطويلة يتم عبر كلمتين (مثل دعا لرحل) فكيف لا يتم عبر كلمة وضمير متصل؟ ومن لجدير بالملاحظة إن جميع الأمثلة التي احتيج فيها إلى تطبيق القواعد دائرياً تتصل بأمثلة يحتوي أحد أرواحها على حركة قصيرة في لفصحي (حركة الإعراب والياء) ويمكن تفسيرها جميعاً بافتراض وجود هذه الحركة القصيرة في الية العميقة كما لاحظ من كسبي استشارياً/ استشارياً، وكما سنرى عند محاولة تفسير سقوط الكسرة الأولى (كسرة الياء) في فهماً (حسن) وعدم سقوطها في فهماً (هو)

أما تطبيق القواعد الصوتية في ترتيب معين فيمكن النظر إليه باعتباره نوع من التطور الدعوي عبر مراحل في المرحلة التي كانت تطبق فيها قاعدة التقصير كانت لحركة لفصيرة (حركة الياء في استشارياً (هو)) موجودة فلم تقصر الألف (لأن الراء لم تكن «ساكنة») وعندما حدثت حركة الياء كانت قاعدة تقصير الحركة لطويلة قد توقفت تطبيقها (لم يعد تطبق على الكلمات الجديدة التي تدخل اللغة أو على الكلمات التي تغير تركيبها الصوتي بتطبيق قواعد صوتية دخلت للغة في مرحلة لاحقة) وهذه الظاهرة لا تقتصر على تقصير الحركة الطويلة وإنما تشمل قواعد صوتية أخرى في اللغة لعربية ولهجاتها<sup>(7)</sup> وسأكتفي بذكر بعض القواعد المتعلقة بالهمزة كمثال آخر على هذه الظاهرة

- قاعدة سقوط الهمزة «الساكنة» في أول الكلمة

تطبق هذه القاعدة على فعل الأمر (وهو ينتج من العمل المضارع لمحروم بحذف «حرف المضارعة» وحركته) فتؤدي إلى أفعال مثل كُنْ وَحُدْ

تَأْكُلْ ← أَكُلْ ← كُنْ

غير أن هذه القاعدة توقفت تطبيقها فلم تعد تحذف الهمزة التي نتجت من

(7) انظر بعض الأمثلة الأخرى في عبده (979، ب)

نحوّل القاف إلى همزة في بعض اللهجات المعاصرة كما في ثقلت وتقعذ بح  
فعللا الأمر المشتقان من هذين المعين هما. ألت (مثل أجلس) وأعد (مثل  
أكتب)، وليس لب وعد

- قاعدة سقوط الهمزة وإطالة الحركة القصيرة السابقة  
طفت هذه القاعدة على كلمات مثل رأس وفأس وبشر فحولتها إلى راس  
وفاس وبير في بعض اللهجات المعاصرة

ر - ع - س ← ر - - س

ب - ع - ر ← ب - - ر

أما الآن فقد توقف تطبيق هذه القاعدة على الهمزات «الساكنة» التي  
حدثت تلك اللهجات تحول القاف إلى همزة فكلمة رقص، مثلاً، تلفظ راص  
وليس راص، وكلمة أقدر تلفظ أذر وليس ادر إلح

### 3 - الجيم

الجيم في العربية الفصحى وفي اللهجات المعاصرة مثل آخر على أهمية  
تريب القواعد الصوتية وعلاقتها بالسيين العميقة والسطحية في تفسير بعض  
الطواهر اللغوية

من القصايا لمتعلقة بالجيم

- علاقة الجيم بالكاف المحهورة (الجيم المصرية)

- علاقة الجيم باللام التعريف.

- لفظ الجيم في بعض لهجات الخليج

وسأتناول هذه القصايا شيء من التفصيل

أشهر بعض اللغويين (عنده (1969) وبشر (1970) والسعروشي (1984)  
وعيرهم) إلى أن أصل الجيم كاف محهورة (g)، وهو رأي يخالف رأي مرحسون  
(1956) وأيس (1963) القائل إن الجيم العربية الفصحى تحولت إلى جيم  
فهرية واعتقد أن الأدلة اللغوية تؤيد أن أصل الجيم هو كاف محهورة وليس  
العكس

1- الأمر الطبيعي أن ترد بعض الأصوات في اللغات أرواحاً مجهور/ غير مجهور (مهموس) فإذا وردت الاء، مثلاً، في إحدى اللغات فإساً تتوقع أن نجد نظيرها غير المجهور (p)، وإذا وردت الاء فإننا تتوقع أن نجد نظيرها المجهور (v)، وإذا وردت الكاف فإننا تتوقع أن نجد نظيرها المجهور، (g)، أي الجيم المصرية إلح وحلو العربية من الاء غير المجهورة (p) والاء المجهورة (v)، ليس مصادفة. فالأصل في العربية أن يكون فيها الباء ونظيرها غير المجهور (p) وأن تحلو من الاء ونظيرها المجهور (v) كما تدل المقارنة بين اللغات السامية وقد شأ الوضع الحالي الذي يبدو عربياً من تحوّل الاء غير المجهورة إلى فاء<sup>(8)</sup>

كذلك وجود الكاف في المصحى وبعض اللهجات دون نظيرها المجهور ووجود الجيم دون نظيرها غير المجهور دليل على أن الأصل - كما تدل المقارنة مع اللغات السامية من جهة ولفظ لام التعريف قبل الجيم من جهة أخرى - هو الكاف والكاف المجهورة وقد تحوّلت الكاف المجهورة إلى جيم فنشأت الجيم واحتفت الكاف المجهورة

2- تحوّلت الكاف إلى نظيرها الأدبي حكي (الجيم غير المجهورة أو الشين غير المسمرة) في بعض المواقع في كثير من اللهجات (العرق والحديح وقرى فلسطين إلخ)، فلا عجب أن تكون الكاف المجهورة قد تحوّلت إلى نظيرها الأدبي حكي، أي الجيم. وجدير بالذكر أنه لا خلاف في أن الكاف هي التي تحوّلت إلى الجيم غير المجهورة وليس العكس، وهذا يؤيد أن الكاف المجهورة هي التي تحوّلت إلى الجيم وليس العكس.

3- لفظ أداة التعريف في المصحى لأمّ قل الجيم، فالجيم - كما هو معروف - تعتبر صوتاً «قمرياً» رعم أن محرّجها، كمحرّج الشين، هو أدبي الحنك، أي

(8) لاحظ تحوّل الاء غير المجهورة (p) إلى فاء في الكلمات المقترصة من ليوانية مثل

مردوس وفدى إلح



رغم أنها صوت أمامي [+ coronal]<sup>(9)</sup> كفيه الأصوات «الشمسية» وقد  
يؤيد أن السببة العميقة للحيم هي نظيرها الأقصى حكي، أي نكاف  
المجهورة، وهي - كالكاف - صوت «قمري» أما لماذا لم تعامل الحيم كقبة  
لأصوات الأمامية بعد أن تحولت من صوت أقصى حكي إلى صوت أدنى  
حكي فيفسره ترتيب القواعد الصوتية

أولاً تطبيق قاعدة لفظ لام لتعريف (تلفظ اللام لاماً قبل الكاف المجهورة  
لأنها صوت «قمري»)

ثانياً تحول الكاف المجهورة إلى حيم (ونفى اللام كما هي من حيم)  
والترتيب في تطبيق القواعد الصوتية يفسر أيضاً لفظ الحيم بصورتين  
مختلفتين في بعض لهجات الخليج

دياية (دحاجة)، وية (وخته)، اليمعة (الجمعة)، ميون (مخون) إلح  
حدام (قدام)، حدر (قذر)، جيب (قليب)، حاسم (قاسم) إلح

إن هذا الاختلاف لا يمكن تفسيره بأية قواعد صوتية ولتفسير الوحيد  
المقبول - فيما أرى - هو أن قاعدة تحول الحيم إلى ياء قد توقفت تطبيقها في  
وقت ما وإن الكلمات التي تنمط حالياً بالحيم كانت تلفظ بطريقة أخرى قبل  
توقف تطبيق القاعدة (أو أنها لم تكن موجودة في اللهجة) ويستطيع أن يستح  
أن حدام وحدر وجلب إلح (وهي قدام وقدر وقليب هي المصحح) كانت تلفظ  
بالكاف لمجهورة في أثناء الفترة التي كانت فيها الحيم تلفظ ياء وأن الكاف  
المجهورة لم تتحول إلى حيم إلا بعد توقف تطبيق قاعده تحول الحيم إلى ياء  
فلم يكن الأمر كذلك لكانت الحيم في هذه الكلمات تنمط ياء كقبة لحيمات  
لأخرى (إلا إذا افترضنا أن القواعد الصوتية تستطيع التمييز بين الحيم الأصلية  
والحيم المنقلة عن صوت آخر)<sup>(10)</sup>.

(9) «أمامي» - كما أشرت في حاشية سابقة - نسبة إلى السان وليس لعم

(10) «نظر رأي كنستوس وكسبرب (1977) ص 202 - 229 في القواعد التي سماها global rules

أولاً ح ← ي

ثباً ك ← ح (ك = g، أي حيم مجهوره)

وعدم تحوّل الحيم إلى ياء لا يقتصر على الكلمات التي تتحت فيها الحيم من كاف مجهورة، وربما يشمل أيضاً كل الكلمات التي دحلت بعد توقّف تطييب قاعدة تحوّل الحيم إلى ياء، ككلمة جامعة، مثلاً، وهي كلمة حديثة

#### 4 - اختلاف اتجاه المماثلة

المماثلة بين الأصوات الصحيحة في العربية مماثلة حلقية، أي أن الصحيح السابق هو الذي يتعبّر بمماثله للصحيح الذي يليه وليس العكس، كما يتّضح من الأمثلة التالية

عُذْتُ (ع ـ د ـ ت ـ ء) ← عُتُّ (ع ـ ت ـ ت ـ ء)  
مُدُّثُرٌ<sup>(١)</sup> (م ـ ت ـ د ـ ث ـ ر) ← مُدُّثُرٌ (م ـ د ـ د ـ ث ـ ر)  
فُرْتُمَ (ف ـ ر ـ ت ـ م) ← فُسْتُمَ (ف ـ ت ـ م)  
يُتْرَيُّ<sup>(٢)</sup> (ي ـ ت ـ ز ـ ي ـ ن) ← يُرْيَسُ (ي ـ ز ـ ي ـ ن)  
دُبُّ (د ـ ن ـ ب) ← دُبُّ (د ـ م ـ ب)

فما الذي يجعل المماثلة بين فاء الفعل والتاء في وزن افعل (ومشتقاته) مماثلة أمامية؟ مرة أخرى نجد أن افتراض سية عميقة مختلفة عن السية السطحية وترتيب القواعد الصوتية يفسّران ما يبدو خروجاً عن القاعدة فالأصل في صيغة افعل - كما يتّضح من مقارنة اللغات السامية - هو تفعل وقد حدث قلب مكابي بين التاء وفاء الفعل في مرحلة لاحقة فأصبح افعل أي إن ترتيب قاعدة المماثلة وقاعدة القلب المكابي هو كما يلي

#### أولاً - المماثلة

يُتْرَهَرُ (ي ـ ت ـ ر ـ ه ـ ر) ← يُتْرَهَرُ (ي ـ د ـ ر ـ ه ـ ر)  
يُتْدَعِي (ي ـ ت ـ د ـ ع ـ -) ← يُتْدَعِي (ي ـ د ـ د ـ ع ـ -)

(1) مثلاً تجاور التاء وفاء الكلمة من سقوط فتحة التاء في صيغته يتفعل (ويتفعلن)

يُنْصَر (ي - ت ص - ب - ر) ← يَنْصُر (ي - ط ص - ب - ر)

ثانياً - القلب المكاني

يَنْدُر (ي - د ر - ه - ر) ← يَرْدُر (ي - ر د - ه - ر)

يَنْصُر (ي - ط ص - ب - ر) ← يَنْصُر (ي - ط ص - ب - ر)

ولعل من الحدير بالذكر أن وزن اتفعل في لهجة القاهرية ليس الأصل  
لدي اقترصه لوزن افعل، ذلك أن وزن اتفعل الموحود حالياً في هذه اللهجة  
هو نظير فعل في اللهجات العربية الأخرى وفي الفصحى، وليس نظير وزن  
افعل<sup>76</sup>، وما يدل على ذلك ما يلي:

1- لا وجود لوزن افعل في اللهجة القاهرية

2- كل كلمة من وزن افعل في اللهجات العربية الأخرى تلفظ اتفعل في اللهجة  
القاهرية

اكسر ← اكسر (كسر)

احسن ← احسن (حسن)

اقبل ← اقبل (قبل)

(لاحظ أن الأفعال السابقة لا يمكن أن تكون منقولة عن اكسر واحسن

واقبل)

3- وزن افعل في اللهجات العربية الأخرى يلفظ أيضاً فتعل في اللهجة  
القاهرية

احترم، اعتقد، اعتمد، احتفى، افكر إلخ

ويتصح هذا في وجود شائيات كالتالية في اللهجة القاهرية

احترم / احترم (حرم).

ارتفع / ارتفع (رفع)

(12) يرى أبوت (1966) ص 76، أن صيغة تفعل في اللهجة القاهرية نشأت من صيغة افعلن  
بالقلب المكاني

احتلّ / اتحلّ (حُلّ).  
اعترف / اتعرف (عُرف).  
اعترض / اتعرض (عُرض).  
افتتح / اتفتح (فُتح).  
إلح

## 5- الحركة الطويلة في آخر الكلمة

لاحظ كثير من اللغويين العرب أن الحركة الأخيرة في مثل أحو وصرى ورمى ودعا تلفظ طويلة إذا أتت بلاحقة كما في أحوك وصرىه ورماه ودعاه وتلفظ قصيرة إذا وقعت في نهاية الكلمة كما لاحظوا أن قواعد السر في العربية ولهجاتها تتطلب اعتبارها قصيرة إذا وقعت في آخر الكلمة، أي إذا لم تتصل بلاحقة

والسؤال المطروح هو هل الحركة في آخر الأمثلة السابقة طويلة في الأصل (تقصر بقاعدة صوتية إذا وقعت في آخر الكلمة) أم قصيرة (تطال بقاعدة إذا تلتها لاحقة)؟

لقد تبين الرأي الأول (عده (1969)) ولا زال أعتقد أنه الرأي الصحيح. غير أن بعض اللغويين المعاصرين رأوا الرأي الثاني (عد الكريم (1980)) إن الرأي الثاني يواجه - فيما أرى - مشكلات لا حل لها

1- إذا كانت الحركة الأخيرة في كلمات مثل أحو وصرى هي صمة في اللهجات المعاصرة، فإن إضافة لاحقة مثل صمير المحاطب (-ك) تتطلب إضافة واء بين الحركتين القصيرتين (الضمة والفتحة) وليس إطالة الحركة القصيرة الأولى<sup>(13)</sup>

ء - خ ء + ك - < ء - ح ء و ك -

(13) نظر مسيوه، ح 2 ص 164 لمعارضة أمثلة من المعصبي

2- إذا كانت الحركة الأخيرة في رمي قصيرة فمعنى ذلك أن السبة العميقة لكلمته رمي هي رمي (ر-م-ي)، سيكون الياء (قارن رميتُ، رميًا)، وليس رمي (ر-م-ي-). يفتح الياء وتتطلب هذا قاعدة صوتية سقطت لياء إذ لم يلها شيء، وهي قاعده لا يُحتاح إليها إلا في هذا المقام وعلاوة على ذلك تحلق هذه القاعدة مشكله جديدة هي كيف يفسر سقوط شبه العنة في مثل رمي وعدم سقوطها في مثل أي ولو وأو؟

3- إذا كانت الحركة الأخيرة في مثل أحو صمة، فكيف يفسر وجود النواو في إحوة وحواء؟

وإذا حاولنا تطبيق هذا الرأي على العربية المصحى فسجد أنه يوحه مشكلات أكثر بسب وجود حركات الإعراب والياء

4- إذا كانت الحركة الأخيرة في الفعل المضارع يصربوا صمة فلماذا لم تسقط في حالة الحزم كما تسقط لصمة في الفعل المضارع بصرب؟ وهذا يطبق أيضاً على حالة الوقف

5- إذا كانت الحركة الأخيرة في مثل صربو ويصربوا (مجرؤم) ورمي وعصا قصيرة، فلماذا تظال إذا تلاها ضمير متصل (صربوه، يصربوك، رماه، عصاي) في حين أن الحركة القصيرة في مثل صرب ويصرب وبلد إلح لا تظال (صربه، يصربك، بلدها)؟

أما الرأي الآخر، وهو اعتبار الحركة الأخيرة طويلة في السبة العميقة، فلا يوحه آياً من المشكلات السابقة فكل حركة طويلة في ظاهر اللفظ تكون قد جاءت على أصلها (شبه علة مسوقة بحركة قصيرة من حسها ثم تطبق القاعدة الصوتية التي تحول شبه العلة إلى حركة قصيرة ويتح من الحركتين لقصيرتين المثبتين حركة طويلة) وتفصّر الحركة الطويلة في نهاية الكلمة بقاعدة صوتية واحدة صالحة لجميع الحالات.

صربوه ص - ر - ب - و هـ ← ص - ر - ب - هـ

(تتحول الواو إلى صمة ونشأ من الصمتين  
لمتواليين صمة طويلة)

صربوا ص - ر - ب - و ← ص - ر - ب - هـ

(تتحول الواو إلى صمة وينشأ من نصمتين  
المتواليين صمة طويلة)

← ص - ر - ب - هـ

(تقصر الحركة الطويلة)

أما الفرق في طول الحركة بين أمثلة مثل رمه وصربوه وعصاك وأمثلة مثل  
صره وبصره وتلك فلا يحتاج إلى تفسير لأن السى لعميقة في الأمثلة الأخيرة  
لا تحتوي على حركات طويلة (أو ما يؤدي إلى حركات طويلة بتطبيق قواعد  
صوتية)، بل على حركات قصيرة (فتحة أو صمة أو كسرة) تظهر كما هي في  
لسية لسطحية

وكذلك ليس هناك مشكلة في تفسير سقوط شه العلة في مثل رمى ورمه  
ودعك وعصاك وعدم سقوطها في أي وكى ولو وأو قاعدة سقوط شه العلة  
تطبق على الأمثلة الأولى لأن شه العلة تقع بين حركتين فصيرتين مثليين ولا  
تطبق على الأمثلة الأخيرة لأن شه العلة لا يليها شيء

ر - م - ي - ← ر - م - -

د - ع - و - ← د - ع - -

هـ - ي (تبقى كما هي)

ل - و (تبقى كما هي)

وهذه القاعدة لا تقتصر على شه العلة الواقعة في نهاية الكلمة بل تشمل  
أيضاً شه العلة في وسط الكلمة

ق - و - ل - ← ق - - ل - (قال)

ب - ي - ع - ← ب - - ع - (ب)

ل - و ن	←	(تبقى كما هي)	(لُون)
ب - ي ت	←	(تبقى كما هي)	(بُيت)
د - ع - و ت	←	(تبقى كما هي)	(دُعوت)
ر - م - ي ت	←	(تبقى كما هي)	(رُميت)

#### 6- تعدد صور الصيغة الواحدة-

من أهم الطواهر التي لا يجوز الاكتفاء بوصفها ظاهرة تعدد صور لصيغة الواحدة فاختلاف أمر عن أكرم، مثلاً، أو مقر عن مكتب، أو بعك عن ملقط يمكن تفسيره في ضوء قاعدة سبق أن أشرنا إليها، هي قاعدة التحنص من الحركة القصيرة إذا وقعت بين صحيحين مثليين (بالقلب المكاني في الأمثلة السابقة لأن الحذف يؤدي إلى تولي ثلاثة صحاح أي «التقاء ساكنين» حسب تعبير القدماء)

ع - ر - ر	←	ع - ر ز
م - ق - ر - ر	←	م - ق - ر ر
م - ف - ك - ك	←	م - ف - ك ك

وهناك صيغ أخرى كثيرة متعددة الصور في اللفظ يمكن تفسيرها جميعاً لأن الاختلاف بينها نشأ عن تطبيق قواعد صوتية على بعضها دون البعض الآخر فصيغة فعل، مثلاً، تتحقق في طاهر اللفظ بعدة صور فعل، فال، فع، فعى، فعَّ

قال	ق - و - ل	←	ق - ل - ل
دعا	د - ع - و	←	د - ع - -
رمى	ر - م - ي	←	ر - م - -
مدَّ	م - د - د	←	م - د - د

أما دعوتُ ورميتُ ومذذتُ فحاءت على أصلها

وكذلك لكل من أعمل وفعل وتعمل واستعمل إلح عدة صور وقد تغيرت

السي العميقة للمعل الأجراف والمصغف والمقصص بقواعد صوتية أدت إلى صور محتلمة في ظاهر اللفظ، ولم يحتفظ بصيغ السي العميقة في ظاهر اللفظ سوى الأفعال الصحيحة

وقد أحد بعض اللعويين الرصميين على القدماء محاولتهم تفسير هذا لاختلاف فائس فريضة، مثلاً، يقول إن قوم «من تعليلات اللعوي كي يستقيم أمر قام مع الميران فعل» (فريضة (1961) ص 182) وإبراهيم السامرائي يرى أنه «ليس ل أن يقول إن المد في قال ات من واو متحركة والأصل قول وكدا في ناع فيها من نبع والحقيقة أن الفرق كبير بين هذا المد والواو المتحركة والياء المتحركة في قول وبيع وعلى هذا فلا يصح أن يكون أصل قال وناع قول وبيع» (السامرائي (1966) ص 110) ولا أدري كيف يستطيع أي لعوي تفسير العلاقة بين قال وناع من جهة ويهول ويبيع وفول ونبع من جهة أخرى دون افتراض أن أصل قال قول وأصل ناع بيع ومثل هذا يقال في العلاقة بين دعا ويدعو ودعوة إلخ ولا أشك في أن القدماء كانوا على حق في محاولتهم تفسير هذه الظواهر اللعوية، وإن كنت أختلف معهم في بعض القواعد الصوتية التي افترضوها لمثل هذا التفسير (قاعدة انقلاب الواو والياء ألفاً، مثلاً)

## 7 - اختلاف حركة ما قبل الآخر

تتطلب قاعدتا صيغة اسم الفاعل والمفعول الماضي المنى للمجهول، وهما قاعدتان صرفيتان، وجود كسرة قبل الصحيح الأخير، كما هو معروف

محترم (م - ح - ت - ر - م)  
كُتِبَ (ك - ت - ب - )

ولهذا لا بد من تفسير عدم وجود هذه الكسرة في مثل محتل واحتل ورُد، وهو أمر غير ممكن دون افتراض نية عميقة مختلفة عن النية السطحية أما إذا فرض أن النية العميقة للكلمات السابقة هي محتل واحتل ورُد (بكسر ما قبل الآخر كما في محترم واخترم وكُتب) فإن عدم وجود الكسرة في النية



السطحية يمكن تفسيره بسهولة، فهناك قاعدة صوتية أشربا إليها من قبل حدوث الحركة القصيرة لأنها وقعت بين صحيحين مثلين

م ح ت - ل - ل ن ← م ح ت - ل ل ن  
ر د - د - ← ر د د -

أما في مثل شُتَعْلَ ومُسْتَعْلَ، حيث تظهر الكسرة قبل اللام الأولى بدلاً من ظهورها قبل اللام الثانية كما هو متوقع، والقاعدة السابقة لم تحذف هذه الكسرة (لأن حذفها يؤدي إلى تولي ثلاثة صحاح) بل قلت مكانها

م س ت - غ ل - ل ن ← م س ت - ع - ل ل ن

#### 8 - سقوط الحركة القصيرة قبل مقطع منبور

يفترض معظم اللغويين المعاصرين أن السبة العميقة للهجاء المعاصرة لا تحتوي على حركات الإعراب والساء وقد أدى هذا لافتراس إلى صعوبة في تفسير بعض الظواهر اللغوية، كعدم تقصير الحركة الطويلة في مثل كلمة استشارنا (هو) التي ناقشناها من قبل، وكسقوط الحركة القصيرة العالية (الكسرة/ الصمه) قبل مقطع مسور في حالات وعدم سقوطها في حالات أخرى، كما يدل المثالان التاليان (وسأكتسهما بالحروف اللاتينية لإيضاح موقع الس)

fhím + na → fhímna فهما (بحر)

fhím + na → fhímna فهما (هو)

وقد حاول تريم (1978) حل هذه المشكلة بالقواعد الدائرية (cyclic rules) (وتابعه في ذلك كثير من اللغويين المعاصرين) مفترضاً أن الاختلاف في السيتين العميقتين هو اختلاف في علاقة الدالة على الفاعل ونا (صمير المفعول) بالمفعول

(نحر) فُهْمُنَا	(هو) فُهْمُنَا	السبة العميقة <sup>(14)</sup>
[fihum + na]	[[fihum] na]	قاعدة السر <sup>(15)</sup> (الدائرة الأولى)
fihúm + na	fíhum	قاعده السر (الدائرة الثابتة)
—	fihum + na	قاعده حذف الكسرة <sup>16</sup>
fihúm + na	—	السبة السطحية
fihúmna	fíhumna	

لقد برّر تريم سقوط الكسرة في فهم (نحر) وعدم سقوطها في فهمنا (هو) بأن الكسرة في الحالة الأولى لم يقع عليها السر في أية مرحلة (لأن الدائرة الأولى من قاعدة السر طفت على كلمة فهمنا جميعها) في حين أن الكسرة في الحالة الثابتة قد وقع عليها سر أولي في المرحلة الأولى (لأن الدائرة الأولى قد طفت فقط على فهم) وأشار إلى أن الكسرة التي لم تسقط (في الحالة الثابتة) قد لا تكون مسورة في طهر النمط سرّاً ثانوياً كما تنص قاعدة السر (الدائرة الثابتة)، وفي هذه الحالة فإن المشكلة تحل بقاعدة صوتية تحذف هذا السر لثانوي

لقد لاقى حلّ تريم هذا قبولاً واسعاً بين اللغويين المعاصرين<sup>(17)</sup>. ولكسي

(14) السبة العميقة لها هي naa، وليس na (فارد فهمناك)

(15) قاعدة السر هي

$$V \rightarrow \bar{V} \quad C \mid (VC) \mid VC$$

وهي اختصار لثلاث قواعد يمكن صياغتها كما يلي: يقع لسر على الحركة لحي تسو الوحدتين السريتين الأخيرتين في الكلمة، علماً بأن الوحدة السرية هي حركة قصيره أو صحيحان متواليان، أي إن الصحيح المفرد ليس وحده سريه في حين أن الحركة الطويلة وحدتان سريان ص = 0، ح = 1، ص ص = 1، ح ح = 2، ح ص ص = 2، ح ص ح ص = 2 وقاعدة السر هذه تطبق بعد تطبيق قاعدة تقصير الحركة الطويلة في آخر الكلمة (انظر عبده (1979) أ)

(16) قاعدة حذف الكسرة عند تريم هي CV - Ø → 1

(17) انظر على سبيل المثال كستوس وعبد الكريم (1980) وعبد الكريم (1980) وأبوسالم (1982)

أعتقد أن لس هناك مرر لافتراض أن نبتين العميقتين ل فهمنا وفهمنا هم عني الصورة التي اقترحها بريم، وبالتالي لا أرى أي مرر لتطبيق قاعدة السر تطبيقاً دائرياً<sup>(18)</sup> ولا حلاف بين الستين العميقتين - فما أرى - هو وجود حركة قصيرة (حركة الساء) قبل علامة الفاعل (كما في المصحح) في فهمنا (هو) وعدم وجودها في فهمنا (نحن) (فان فهمنا وفهمنا في المصحح) وسب حذف الكسرة في فهمنا (نحن) دون فهمنا (هو) أن قاعدة الحذف لا تنطق إلا إذا كنت الحركة المسورة إما طويلة أو قصيرة متلوة بصحيحين

$$V \rightarrow \emptyset \quad C \{VCC\}$$

$$[+ \text{high}] \quad \{ \text{v} \}$$

وهي لا تنطق على فهمنا (هو) سب وجود حركة الساء عند تطبيقها (قاعدة حذف حركة الساء تلي قاعدة حذف الكسرة)

(نحن) فهمنا	(هو) فهمنا	
fiħum + naa	fiħum + a + naa	السبة العميقة
fiħum + na	fiħum + a + na	تقصير الحركة الطويلة في آخر الكلمة
fiħim + na	fiħim + a + na	قاعدة النبر
fiħim + na	—	قاعدة حذف لكسرة
—	fiħim + na	حذف حركة الساء
fiħimna	fiħimna	السبة السطحية

(18) اهدف بوجد لدي تحفته القواعد الدائرية فيما أعلم هو حل مشكلة الأمثلة بني تير بين الملاحقين ما الدالة على الفاعل وما الدالة على المفعول وقد لاحظت أن المميز بينهما يتم بافتراض وجود حركة الساء في آخر الفعل قبل ضمير المفعول في السبة العميقة

## ٧ - موقع النبر على بعض الكلمات في اللهجة القاهرية

لقد هتم بعض الدعويين المعاصرين بتفسير ظاهره وقوع السر على المقطع الثاني في مثل رمته ramitu في اللهجة القاهرية بدلاً من المقطع الأول كما هو متوقع (فردن كتته، نندك إلح) وسأناقش فيما يلي بعض الآراء في تفسيرها

### أ - رأي سالم عرالي

يرى سالم عرالي (عرالي (1981) ص 19 - 21) أن وقوع السر على المقطع الثاني في رمته سسه حرص المتكلم على المحافظة على علامة التأنيث كاملة (الكسرة واثاء - ت) فالسر إذا وقع على المقطع الأول (الثالث من آخر الكلمة حسب القاعدة) فإن ذلك يجعل الكسرة عرصة لسقوط سبب القاعدة الصوتية التي تحذف الحركة القصيرة العالية الواقعة قبل السر أو بعده أي إن كلمة رمته (بكسر الميم. ramitu) يمكن أن تصح رمته (سكون الميم. ramtu)

إن هذا الرأي يقوم على فرصة لا تنفص مع واقع اللغة هي أن احرص على المحافظة على صيغة الكلمة يحول دون تطبيق القواعد الصوتية عليها. فلو كان احرص على المحافظة على الصيغ يكفي للحيلولة دون تطبيق القواعد الصوتية ما تحولت صيوع، مثلاً، إلى صيغ في المصحى، ولما سقطت الواو في مصارع وصل، ولما كان لكل صيغة من صيغ الفعل عدة صور (أفعل، أعلم، أقام، أعد، أهي)، ولما قصرت الحركة الطويلة في مثل دعا إذا نتهى بـ التأنيث (دعا + ت = دعت)

بل إن احرص على المحافظة على صيغة الكلمة دون تعيير لم يحل دون تطبيق قواعد صوتية يؤدي تطبيقها إلى الالتباس.

- فقاعدة حذف الحركة القصيرة الواقعة بين صحيحين مثلين أدت إلى عدم التمييز بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل محتل

- وقاعدة حذف شبه العلة أدت إلى عدم التمييز بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل مختار

- وقاعدة حذف التاء المربوطة قبل ياء النسبة أدت إلى عدم التمييز بين معيبي كتابي (سنة إلى كتاب أو كتانة) وثوري (سنة إلى ثور أو ثورة) إلح.

- وقاعدة تقصير الحركة الطويلة قبل مقطع مسور في بعض اللهجات المعاصرة أدت إلى عدم التمييز بين مثي كلمتين مثل حم وحمل، فكلتاها تلفظ خمدين، وإلى عدم التمييز بين جمع كلمتين مثل مطار ومطرة (قربة)، فكلتاها تلفظ مطرات

- وقاعدته تقصير الحركة الطويلة قبل صحيحين متولين (فل «ساكن») أدت إلى عدم التمييز بين فعلين مثل حر وأحار إذ اتصلا بعلامة من علامات الفاعل التي تبدأ بصحيح (مثل تم ون ون) فكلتاها تلفظ (ويكتب) أحترتم إلح

- وقاعدة حذف حركات الإعراب والهاء في اللهجات المعاصرة (وفي لفصحي عند الوقف) أدت إلى عدم التمييز بين المتكلم والمحاطب في مثل كتئت (أ/ أنت) وفي اللهجات المعاصرة أدت إلى عدم التمييز بين فعلين مثل صرت (بحر) وصرتنا (هو) فقد أصبح الفعل الثاني تلفظ أيضاً بسكون الاء

- وقاعدة حذف شبه العلة في النسبة في اللهجات المعاصرة أدت إلى عدم التمييز بين ياء النسبة وياء المتكلم، فكلمة بلدي، مثلاً، يمكن أن تعني بلدي أو بلدي (شديد البلاء)

## ب - رأيي أن ولدن

نرى أن ولدن (ولدن (1980) ص 105 - 107) أن عدم وقوع السر على المقطع الثالث من آخر الكلمة في مثل رمته وصرتك يعود إلى وجود قاعدة تصع السر على الحركة القصيرة السابقة لتاء التأنيث بصرف النظر عن التركيب الصوتي للكلمة أما في الكلمات التي لا تحتوي على ياء التأنيث فالسر يخصم لقواعد إيقاعية إن هذا الرأي في نظري غير مقبول لأنه يجعل تاء التأنيث مكينة فريدة بين أحراء الكلمة في اللهجة القاهرية، وهو أمر لا يستطاع تبريره وحدير بالذكر

أن قواعد السر التي اطلعت عليها، سواء في الفصحى أو اللهجات العربية، لا تميز بين تاء التأنيث وغيرها من اللواحق<sup>(19)</sup>

### ج - الرأي القائم على افتراض بنية عميقة مختلفة

حاولت تفسير وقوع السر على المقطع الثاني في مثل رَمَتْهُ وصرَبَتْكَ في اللهجة القاهرية (عبده (1979) ص 137) بافتراض سكون تاء التأنيث في السية العميقة يليها الصمير المتصل كما في لفصحى *السية العميقة* لَرَمَتْهُ هي رَمَتْهُ والسية العميقة لَصَرَبَتْكَ هي صَرَبَتْكَ وقد نشأت السية السطحية حسب هذا الرأي من تطبيق ثلاث قواعد في ترتيب محدد أولاً قاعدة السر، ثم قاعدة القلب المكاني بين حرفي الصمير المتصل (الحركة القصيرة والصحيح)، وأخيراً قاعدة حذف الهاء في آخر الكلمة

#### 1 - قاعدة النبر

ramɔthu → ramíthu

darabɔtka → darabítka

#### 2 - قاعدة القلب المكاني:

ramíthu → ramítuh

darabítka → darabítak

#### 3 - قاعدة حذف الهاء

ramítuh → ramítu

---

(19) إن قواعد السر لا تميز بين أي حرف من الكلمة وأي حرف آخر (كما في ذلك الموضح) غير أن لأدوات التي تعمل في نظام الكتابة العربية كأها حرف من الكلمة التي تنبها، مثل واو لعطف وانهاء وسين الاستعانة ولام لتعيل وبعض حروف الجر كباء واللام وكاف لتشبيه، لا تدخل في نطاق تأثير قواعد السر لأنها (من الناحية اللغوية) ليست حرفاً من الكلمة التي تنبها ولهذا فإن السر يقع على المقطع الأول في مثل وصفت (وصف + ت) أو لسمت (سمع + ت) ولكنه يقع على المقطع الثاني في وصفت (و + صعت) أو لسمت (ل + سمعت)

ولا أزال أعتقد أن هذا الحل هو الحل الأفضل بين الحلول المطروحة ومما يؤيد هذا الرأي أن السر في بعض اللهجات اللبنانية يقع في كلمة مثل صرُس (صرهم أو صرهب) على المقطع الثاني وليس على المقطع الأول كما تتطلب القاعدة (كستوس وعبد الكريم (1980) ص 59) وليس هذا تفسير - فيما أرى - سوى أن قواعد السر تطوّر على السبيل العميقة كما في المثالين السابقين في اللهجة المصرية، أي على صرُس، حيث يقع السر على المقطع الثاني، ثم حدث الهاء وبقي السر في موقعه كما حدث في اللهجة المصرية

#### 1 - قاعدة النبر

darabhun → darábhun

#### 2 - قاعدة حذف الهاء

darábhun → darábun

### خاتمة:

حاولت من خلال مناقشة القصص السابقة أن أبين أولاً أن الدعوي لا يستطيع أن يكتفي بوصف الطواهر اللغوية التي تبدو كأشجار حارح بطور قواعد لغوية وأن عليه تفسيرها وحاولت أن أبين ثانياً أن هناك نظرية لغوية قادرة على تفسير هذه الطواهر، أعني النظرية التوليدية التحويلية، وهي تقوم على افراض نسي عميقة مختلفة عن طاهر اللفظ في أمثال الحالات التي عرصها واستخلص القواعد التي تحوّل تلك نسي العميقة إلى نسي السطحية المملوطة، مع أحد ترتيب لقواعد الذي يؤدي إلى نتائج لصحيحة بعين الاعتبار وقد لاحظ أن النظرية التوليدية التحويلية لا تختلف في جوهرها عن آراء اللغويين العرب القدماء، وأن الخلافات الأساسية تقتصر على صياغة القواعد الصوتية في بعض الأحيان وعلى نسي العميقة المقترصة في بعض الأحيان الأخرى

## المراجع

### أ - العربية

- 1 - أنيس، إبراهيم (1961) الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة،  
الطبعة الثالثة
- 2 - أنيس، إبراهيم (1961) من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،  
الطبعة الثانية
- 3 - أيوب، عبد الرحمن (1966) محاضرات في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد
- 4 - بشر، كمال (1969) دراسات في علم اللغة، القسم الأول، دار المعارف  
مصر، القاهرة
- 5 - حسان، تميم (1973) اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة،  
القاهرة.
- 6 - الرجحي، أبو القاسم عبد الرحمن (1959) الإيضاح في علل النحو، تحقيق  
مارن المسرك، مكتبة دار العروبة، القاهرة
- 7 - السامرائي، إبراهيم (1966). التطور اللغوي التاريخي، معهد البحوث  
والدراسات العربية، القاهرة.
- 8 - السعروشي، إدريس (1984) «عن الحميم»، تكامل المعرفة 9، الرباط.
- 9 - عبده، داود (1970) أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لسان، بيروت.
- 10 - عبده، داود (1970) أبحاث في علم أصوات العربية، مؤسسة الصالح،  
الكويت



- 11 - عبده، داود (1979 ب). «القواعد الصوتية وسمة التطور»، اللسان العربي، العدد السابع عشر، الرباط.
- 12 - عبده، داود (1983) «ترتيب القواعد لصوتية في اللهجة العربية»، اللسانيات في خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات، العدد 5، تونس
- 13 - فريجة، أبيس (1961) «مهبجان لدراسة اللغة الفلسفي التاريخي والوصفي التقريري»، الأبحاث، ج 2، السنة 14، بيروت

#### ب - الأجنبية :

- 1 Abdo, D (1969) **On Stress and Arabic Phonology**, Khayats, Beirut
- 2 - Abdul - Karim, K (1980) **Aspects of the Phonology of Lebanese Arabic**, Ph D dissertation, University of Illinois Urbana
- 3 Abu Salim, I (1982) **A Reanalysis of Some Aspects of Arabic Phonology**, Ph D dissertation, University of Illinois, Urbana.
- 4 Brame, M (1974) «The Cycle in Phonology- Stress in Palestinian, Maltese, and Spanish», **Linguistic Inquiry**, 5 39 - 60
- 5 - Ferguson, C (1954) Review of J Cantineau and Y Helbaoui, **Manuel Élémentaire d'arabe oriental (Parler de Damas)**, **Language** 30.
- 6 - Ghazeh, S (1983) «Règles Phonologiques et Dialectes Arabes», **La Linguistique appliquée a la langue arabe**. Série Linguistique 5, Tunis
- 7 Kenstowicz M and C Kisseberth (1977) **Topics in Phonological Theory**, N Y
- 8 Kenstowicz, M and K Abdul - Karim (1980) «Cyclic Stress in Levantine Arabic», **Studies in the Linguistic Sciences**, 10.2
- 9 - Welden, A «Stress in Cairo Arabic» **Studies in the Linguistic Sciences**, 10.2.

## مراجع مختارة في الدراسات الصوتية في العربية ولهجاتها

### أ- مراجع عربية :

- أبو بكر، يوسف الحديفة (1973). أصوات القرآن كيف نتعلمها ونعلمها  
مكتبة الفكر الإسلامي الحرطوم
- أنيس، إبراهيم (1961) الأصوات اللغوية. دار النهضة العربية القاهرة  
الطبعة الثالثة
- أيوب، عبد الرحمن (1968) أصوات اللغة مطبعة الكيلاني الشببة
- بدري، كمال إبراهيم (1982) علم اللغة المبرمج - الأصوات والنظام  
الصوتي مطبوعاً على اللغة العربية. جامعة الملك سعود الرياض
- الكوش، الطيب (1974) «النظريات الصوتية في كتاب سيويه» حوليات  
الجامعة التونسية العدد 11
- بشر، كمال محمد (1969). دراسات في علم اللغة قسم دار المعارف  
مصر
- — (1970) علم اللغة العام. القسم الثاني. الأصوات دار المعارف  
مصر
- حسان، تمام (1973) اللغة العربية. معناها ومبناها الهيئة المصرية العامة
- حوستون، ت م (1975) دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية  
ترجمة أحمد محمد الصيب جامعة الرياض.
- رمضان، محيي الدين (1979). في صوتيات العربية مكتبة الرسالة  
الحدثة عمان

- السغروشني، إدريس (1984) «عن الجسم». تكامل المعرفة 9 عدد  
حاص اللسانيات
- شاهين، عبد الصور (1977) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في  
الصرف العربي مكتبة دار العلوم
- العاي، سلمان (1983) التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا  
العربية ترجمه ياسر الملاح جدة
- عده، داود (1978) «الملاح المميرة في الدراسة الصوتية» مجلة كلية  
الآداب والتربية العدد 14 جامعة الكويت
- (1979) «القواعد اللغوية وسنة التطور» اللسان العربي المجلد 17  
الجزء 1
- (1979) دراسات في علم أصوات العربية مؤسسة الصحاح. الكويت
- (1981) «دفع عن الأصل المقدر» المجلة العربية للعلوم الإنسانية  
المجلد 1 العدد 1 جامعة الكويت
- (1983) «الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية» اللسانيات في  
خدمة اللغة العربية. سلسلة اللسانيات العدد 5
- (1984) «الماضي والمصارع» أيهما مشتق من الآخر؟ تكامل  
المعرفة العدد 9
- (1986) «دور القواعد الصوتية في استعمال المعجم» المجلة العربية  
للعلوم الإنسانية لمجلد 6 العدد 23 جامعة الكويت
- العطية، خليل إبراهيم (1983) في البحث الصوتي عند العرب دار المحاط  
للشربعداد
- عمر، أحمد مختار (1976) دراسة الصوت اللغوي عالم الكتب القاهرة
- كاتينو، جان (1966) دروس في علم أصوات العربية ترجمة صالح  
«قرمادي» الجامعة التونسية
- كشك، أحمد. (1983) من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي  
ونحوي ودلالي لقاهره

- مطر، عبد العزيز (1970) من أسرار اللهجة الكويتية دراسة لغوية ميدانية  
جامعة الكويت

— (1976) ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي. قطر

— (1985) الأصالة العربية في لهجات الخليج عالم الكتب الرياض

ب - مراجع أجنبية.

## ARABIC PHONOLOGY

Abdel - Jawad, Hassan R (1981) **Lexical and Phonological Variation in Spoken Arabic in Amman**, Ph D dissertation

- Abdo, Daud (1969) **On Stress and Arabic Phonology: A Generative Approach**, Beirut Khayats

Abdul - Karim, Kamal W. (1980) **Aspects of the Phonology of Lebanese Arabic**, Ph D dissertation.

Abumdas, Abdul Hamid A (1985) **Libyan Arabic Phonology**, Ph D dissertation

- Abu - Salim, Issam (1980) «Epenthesis and Geminate Consonants in Palestinian Arabic» **Studies in the Linguistic Sciences**, 10 2 1 - 11

- — (1982) **A Reanalysis of Some Aspects of Arabic Phonology: A Metrical Approach**, Ph D dissertation

Al - Ani Salman H (1963) **Phonology of Contemporary Standard Arabic**, Ph D dissertation.

(1970) **Arabic Phonology**, The Hague Mouton.

- —, ed (1978) **Readings in Arabic Linguistics**, Bloomington, Indiana Indiana University Linguistics Club

- —, and D May (1973) «The Phonological Structure of the Syllable in Arabic» **American Journal of Arabic Studies**, 1 113 - 125

Ali, Latif and Raymond Daniloff (1972) «A Cinefluorographic - Phonological Investigation of Emphatic Sound Assimilation in Arabic» **Seventh International Congress of Phonetic Sciences**, 638 - 648

(1972) «A Contrastive Cinefluorographic Investigation of the Articulation of Emphatic - Nonemphatic Cognate Consonants» **Studia Linguistica**, 26 2 81 - 105

- Al - Mozamy, Hamza (1976). **Vowel Deletion and the Segmental Cycle in the Arabic Dialect of Hijaz (Saudi Arabia)** M A thesis

- (1981) **Vowel Alterations in a Bedouin Hijazi Arabic Dialect: Abstractness and Stress**. Ph.D. dissertation
- Al-Wohaibi, Salih S. (1982) **Qur'anic Variants ('ilm Al-Qira'at): An Historical - Phonological Study (Islamic Recitation)**. Ph.D. dissertation
- Angoujard, J.P. (1978) «Le Cycle en Phonologie? L'Accentuation en Arabe Tunisien» **Analyses Théorie**, 3
- (1979) «Allongement et Abrégement Vocalique en Arabe Tunisien» **Analyses / Théorie**, 1
- ——— (1979) «A Propos d'une Innovation Dialectale», Actes du Colloque «Problématique des Études Phonologique et Morphologique de l'Arabe Tunisien. Thèse de 3<sup>ème</sup> Cycle. Paris VIII - Vincennes.
- (1981) «Contribution à l'Analyse Prosodique (Parlers de Tunis, du Caire et de Damas)» **Analyses / Théorie**, 1
- Anwar, Sami M. (1977) «A Natural Analysis of the Vowels of Arabic» **Grazer Linguistische Studien**, 5
- ——— (1983) «The Foot as Prosodic and Markedness as Representation» Paper Read at the Silf-Lacus 10 Colloque Annuel, Université Laval, Quebec
- Aurayeth, Abdul-Hamid (1982) **The Phonology of the Verb in Libyan Arabic**. Ph.D. dissertation
- Badreddine, Belhassen (1977) **Le Parler de Kairouan - Ville: Étude Phonologique et Phonetique**. Thèse de 3<sup>ème</sup> Cycle. Université de Paris X
- Benhallam, Abderrafi (1980) **Syllable Structure and Rule Types in Arabic**. Ph.D. dissertation
- Birkland, H. (1954) **Stress Patterns in Arabic**. Avhandlinger utgitt av det norske Videnskaps-Akademi Oslo, 11 Oslo Dybyab
- Blanc, Ham (1966) «The 'Sonorous' vs 'Muffled' Distinction in Old Arabic Phonology» To Honor Roman Jakobson vol. 1 **Janua Linguarum**, Series Maior 31, 295 - 308.
- Bohas, G. (1978) «Quelques Processus Phonologiques dans l'Arabe de Damas» **Analyses / Théorie**, 1, 2 and 3
- (1980) «Glides Médians et Finaux en Arabe». **Analyses / Théorie**, 1
- and D.E. Kouloughli (1981) «Processus Accentuels en Arabe (Parlers du Caire, de Damas et Arabe Classique)» **Analyses / Théorie**, 1

- Brame, Michael (1970) **Arabic Phonology: Implications for Theory and Historical Semitic**. Ph D dissertation
- ——— (1971) «Stress in Arabic and Generative Phonology» **Foundations of Language**, 7 556 - 591
  - (1973) «On Stress Assignment in Two Arabic Dialects in Anderson and P. Kiparsky, eds (1973) **A Festschrift for Morris Halle**, New York. Holt, Rinehart and Winston, 14 - 25
  - «The Cycle in Phonology Stress in Palestinian Maiteese and Spanish» **Linguistic Inquiry**, 5 39 - 60
  - Broselow, Ellen (1976) **The Phonology of Egyptian Arabic**. Ph D dissertation
  - ——— (1979) «Cairene Arabic Syllable Structure» **Linguistic Analysis**, 5 345 - 382
  - (1980) «Syllable Structure in Two Arabic Dialects» **Studies in the Linguistic Sciences**, 10 2 13 - 24
  - Card, Elizabeth, (1983) **A Phonetic and Phonological Study of Arabic Emphasis**. Ph D dissertation
  - Chammah, Anne (1975) «/i/ - Syncope in Cairo Arabic» **Texas Linguistic Forum**, vol II, 20 - 23
  - Cohen David (1970) «Sur le Statut Phonologique de l'Emphase en Arabe» **Word**, 25 59 - 70
  - Cozma, M A (1980) **Processus Phonologiques et Morphologiques de l'Arabe de Damas**. Thèse de 3<sup>eme</sup> Cycle Paris VIII Vincennes
  - Drozdk, Ladislav (1973) «The Vowel System of Egyptian Colloquial Arabic» **Asian and African Studies**, London Curzon Press 9 121 127
  - El - Da'ee, Mohamed S (1984) **The Feature of Retraction in Arabic (Egypt)**. Ph D dissertation
  - E. Tikama, Ibrahim S (1982) **A Lexical Approach to the Arabic Verb Conjugations**. Ph D dissertation
  - Ferguson, Charles (1956) «The Emphatic l in Arabic» **Language**, vol 32 446 - 52
  - ——— ed. (1960) **Contributions to Arabic Linguistics**. Harvard Middle Eastern Monographs 3
  - Garbell, I (1958) «Remarks on the Historical Phonology of an East Mediterranean Arabic Dialect» **Word**, XIV
  - Ghazeli, Salem (1976) «Emphasis in Arabic» Unpublished Manuscript. The University of Texas. Austin

- (1977) **Back Consonants and Backing Coarticulation in Arabic.** Ph D dissertation
- (1979) «Du Statut des Voyelles en Arabe» **Analyses, Théorie.** 2/3
- (1981) «La Diffusion de l'Emphase: les Inadéquations d'une Solution Tauto · Syllabique» **Analyses, Théorie.** 1
- (1983) «Règles phonologiques et Dialectes Arabes» **La linguistique Appliquée a la langue Arabe.** Serie Linguistique. 5
- (1981) «La Coarticulation de l'Emphase en Arabe» **Arabica.**
- Haddad, Ghassan (1984) **Problems and Issues in the Phonology of Lebanese Arabic.** Ph D dissertation
- Hamid, Abdel Halim (1984) **A Descriptive Analysis of Sudanese Colloquial Arabic Phonology.** Ph.D dissertation
- Harms, R T (1980) **A Backwards Metrical Approach to Cairo Arabic Stress** Manuscript University of Texas. Austin
- Harrel, Richard S (1957) **The Phonology of Colloquial Egyptian Arabic.** American Council of Learned Societies
- Harris, Zellig S (1978) «The phonemes of Moroccan Arabic» **Reading in Arabic Linguistics.** ed Salman H Al Ani. Indiana University Linguistic Club
- Holes, Clive (1980) «Phonological Variation in Bahraini Arabic. the <J> and <y> Allophones of <j>» **Journal of Arabic Linguistics.** Heft 4.
- Irshied, Omar M (1984) **The Phonology of Arabic: Bani Hassan. A Bedouin Jordanian Dialect.** Ph D dissertation
- Istaitiya, Samir. (1984) **The Phonetics and Phonology of Classical Arabic as Described by Al - Jurjani's «Al - Muqtasad»** Ph D dissertation
- Jakobson, Roman (1957) «Mufaxxama The 'Emphatic' Phoneme in Arabic» **Studies presented to Joshua Whatmough.** ed E Pulgram The Hague Mouton
- Janssens, G (1972) **Stress in Arabic and Word Structures in Modern Arabic Dialects.** Ph D dissertation
- Johnson, C. (1979) «Opaque Stress in Palestinian» **Lingua.** 49: 153 168
- Kenstowicz, M (1980) «Notes on Cairene Arabic syncope» **Studies in the Linguistic Sciences.** 10 2

- ——— (1981) «Vowel Harmony in Palestinian Arabic. A Supasegmental Analysis» **Linguistics**. 19.
- ———, and K. Abdul Karim (1980) «Cyclic Stress in Levantine Arabic» **Studies in the Linguistic Sciences**. 10 2
- Kouloughb, D. E. (1975) Contribution à l'Etude de l'Accent en Arabe Littéraire **Annales de l'université d'Abidjan**.
- ——— (1978) Contribution à la phonologie Générative de l'Arabe: Le Système Verbal du Parler Arabe du Sra (Nord Constantinois, Algérie) Thèse de 3<sup>ème</sup> Cycle Paris, VIII - Vincennes
- ——— (1979) «Sur le Traitement des Glides dans la phonologie de l'Arabe Tunisien» **Analyses Théorie**, 1.
- Lechheb S. (1980) «Structure Syllabique et Représentation Phonologique dans le Parler Arabe de Mila» ms. Paris VIII Vincennes.
- Lehn Walter (1963) «Emphasis in Cairo Arabic» **Language**. 39.
- Maamoun, Mohamed (1967) **The Phonology of Tunisian Arabic**. Ph D dissertation
- Macmillan, Ewen G. (1985) **Priorities Underlying the Evolution of an Arabic Short Vowel System: Cantlineau's Rweli Idiolects as Exponents of the Chronological Ordering of Linguistic Shifts**. Ph D dissertation
- Mahadin, Radwan S. (1982) **The Morphophonemics of the Standard Arabic Tri - Consonantal Verbs**. Ph D dissertation
- McCarthy John (1979) **Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology**. Ph.D dissertation.
- ——— (1979) «On Stress and Syllabification» **Linguistic Inquiry**. 10
- ——— (1980) «A Note on the Accentuation of Damascene Arabic» **Studies in the Linguistic Sciences**. 10 2
- ——— (1981) «A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology» **Linguistic Inquiry**. 12.
- Mitchell, Timothy (1960) «Prominence and Syllabification in Arabic» **Bulletin of School of Oriental and African Studies**. 23 2
- ——— (1981) «The Phonology of Weak Verbs. A Simple Diagram of Rules» **Al - Arabiyya**. 14 1 and 2
- Palva, Heikki (1965) **Lower Galilean Arabic - An Analysis of its Anaptyctic and Prothetic Vowels with Sample Texts**. Helsinki
- Rammuny, Raji (1966) **An Analysis of the Differences in the Prosodies of General American English and Colloquial Jordanian Arabic and their Effect on Second Language Acquisition**. Ph D dissertation



- Saunders, James E (1977) **A Phonological Analysis of Spoken Cairene Arabic**. Ph D dissertation.
- Sayed, Abdelrahman A. (1977) **The Phonology of Moroccan Arabic**. Ph D dissertation
- Selkirk, E O (1981) «Epenthesis and Degenerate Syllables in Cairene Arabic» In H Borer and Y Aoun eds (1981) **Theoretical Issues in the Grammar of Semitic Languages**. M I T Working Papers in Linguistics 3
- Shaaban Kassim A (1977) **The Phonology of Omani Arabic**. Ph D dissertation.
- Simons, Sandra K. (1982) **A Structural Study of Expanded Verbal Bases in Egyptian Arabic**. Ph D dissertation
- Swed, Abdalla A (1981) Ordering and Directionality of Interactive Rules in the Tripoli Dialect of Libyan Arabic» *Al - Arabiyya*. 14 1 and 2
- (1982) **The Historical Development of the Arabic Verb**. Ph D dissertation
- Todaro, Martin (1970). **A Contrastive Analysis of the Segmental Phonologies of American English and Cairo Arabic**. Ph D dissertation
- Vollers, K. (1893) **The System of Arabic Sounds as Based Upon Sibawaih and Ibn Ya'ish**. Transactions of the Ninth International Congress of Orientalists London vol 2
- Welden, A (1977) **Prosodic Aspects of Cairo Arabic Phonology**. Ph D dissertation
- ——— (1980) «Stress in Cairo Arabic» *Studies in the Linguistic Sciences*. 10 2
- Yoshida, Hiroshi (1983) **Moric Phonology: Toward the Establishment of a New Phonological Unit**. Ph D Dissertation
- Younes, Munther A (1982) **Problems in the Segmental Phonology of Palestinian Arabic**. Ph D dissertation.

## حول الاشتقاق

د. إدريس السفروشنى، كلية الآداب بالرباط

يقسم ابن عصفور<sup>(1)</sup> الصرف قسمين ' قسم يعتني بثقل الحذر في صيغ مختلفة لصروب من المعاني مثل صرب، وضرب، وتصارب واصطرب. والهدف من هذا القسم هو معرفة الرائد من الأصل، وربط الفرع بالأصل، وهو ما يعرف بالاشتقاق ويرتبط به التصغير والتكسير، لأنهما يملكان صيغاً قارة والقسم الثاني يتطرق إلى التعيرات التي تلحق الكلمة من غير أن يتأثر معناه

ولقد ارتبط الاشتقاق عند ابن دريد<sup>(2)</sup> بالرهة على أن العرب تسمي ما تعرف معناه، مريداً بذلك دحض ما جاء عن الحليل من أنه سأل أبا الدقيش: ما الدقيش؟ فلم يدر، وقال إنما هي أسماء سمعها، ولا تعرف معانيها<sup>(3)</sup>.

ويقسم الاشتقاق إلى صغير، وهو الذي يبحث عن ارتباط الأصل بالفرع، وإلى كبير، يدرس تقاليد الحذر في محال دلالي واحد، ولقد تعرض له ابن جني في الخصائص<sup>(4)</sup>، وإلى أكبر، ويلتصق أكثر بالإبدال

واشعل السحاة والصرفيون واللغويون كثيراً بالاشتقاق الصغير واحتلوا في الأصل الذي يشتق منه واعتبر بعضهم أن أصل الاشتقاق وحله إنما يكون من

(1) الممتع في التصريف، ص 39 وما بعدها، ح 1

(2) كتاب الاشتقاق، ص 3

(3) نفسه، ص 3

(4) الخصائص، ح 1، ص 5 وما بعدها

المصادر، وأنه أصدق ما يكون في لأفعال المرندة، لأنها ترجع بقرب إلى المحردة، وكذلك في الصفات، لأنها تحري على الأفعال، وفي أسماء برمان والممكن المسحوحة من لفظ لفعل، وفي أسماء الأعلام، وهي منقولة في أكثر الأحيان

وستصعبو اشتقاق أسماء الأحاسس لكونها أسماء أول، نكد تكون كلها مرتحلة، مثل «حجر» و«تراب» إلخ

ولقد قصرنا اسم اشتقاق على ما فعلته العرب، وأدرجوا في التصريف ما قام على أساس القياس، ومنه ما يتناول باب مسائل التمرين ويقتضي هذا التمييز أن كل اشتقاق تصريف، وأن ليس كل تصريف اشتقاق. وإذا كان الاستدلال على الريادة والأصالة يرد الفرع إلى أصله، فهذا اشتقاق وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع، سمي هذا تصريفاً «فأصغر» من «الصغرة» اشتقاق، والاستدلال على ريادة الياء في «أبصر» وهو «وتد الطب»، يجمعها «إصدر»<sup>(5)</sup>، بحذف الياء وثبات الهمزة، يسمى تصريفاً

ولا يتميز الرند من الأصلي فقط بطرق الاشتقاق والتصريف، بل أيضاً بالموقع مرة، وبالنظير مرة أخرى. فالنون إد، وقعت ثالثة ساكنة، كما في «ححنعل»<sup>(6)</sup>، وهو «العليط الشعة»، تتميز ريادتها بموقعها

وأما التاء الأولى في «تتعل»، فتقف على ريادتها بمقابلتها بالنظير فلا يمكن لهذه التاء أن تكون أصدية، لما يسي على ذلك من وجود وزن «فعلل»، وهو وزن غير موحود ومن قال «تتعل» تكون عنده أصدية، لوحود «فعلل» مثل «ترش»، ولكونها اعتبرت رائدة في «تتعل»، فلا يقتضي عليها إلا بالريادة نشوت ذلك في لغة من فتح.

وكذلك الأمر في «عرويت» بمعنى «الفصير»، و«الداهية» فلو اعتبرنا التاء

(5) الممتع، ج 1، ص 45

(6) صه، ص 55

أصلية صار على «فَعُول»، وليس هذا الورد من كلام العرب وإذا قلنا إنه «فَعِيل»، ساء رائدة، صار مثل «عَفْرِيَّت»، وهو مستعمل في كلام العرب وعليه، نقول إن التاء زائدة.

وبنفس الشيء نجد في «كَهْلٌ» بمعنى «شجر عظام» وإذا جعلناه على وزن «فَعْلٌ»، كان أحسن من حمله على «فَعْلٌ»، وهو ورد ليس من أسية كلام العرب والأول أيضاً لم يتقرر، ولكنه أدرج في أسيتهم من «فَعْلٌ». فهذه الطرق، يعرف التراث من الأصلي.

ويمكن أن نقول إن هناك قصايا أربع

أ - الأصل

ب - الفرع

ج - التراث

د - التغيير

ويعالج الاشتقاق من هذه القصايا في مطور الصرفيين الأولى والثانية وتدرجان في ربط الأصل بالفرع

ويرى السكاكي أن الاشتقاق هو أن تبدىء، فيما يحتمل التوزيع، من حيث انتهى الواضع، فترجع منها القهقري في التحيس إلى حيث ابتدأ منه<sup>(7)</sup>، كربطك المتدين بالنين، عبر التناين والمادية، واليسوة ولا يختلف هذا عن الفهم العام للاشتقاق، وهو ربط أصل بمرع

لقد فصل ابن جني بين الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية<sup>(8)</sup> وجعل الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية إذ هي كما يقول «ورن لم تكن لفظاً، فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعترم بها» فكلية «صرب» حسب ابن حي تشطر إلى لفظ يعيد الحدث،

(7) مفتاح العلوم، ص 6

(8) الحصائص، ج 1، ص 98

وصيغة تفيد الأرملة الثلاثة على ما ورد بالنسبة للمصادر. وبرى من خلال هذا أن الدلالة الصاعية تمثلها الصيغة التي ليست لفظاً، ولكنها مثال.

ويبدو هذا التصور سديداً في إطار النظرية التقليدية، ومسجماً مع اعتدال النحاة أن الحركة ليست حرفاً، وأنها لا تلفظ بينما الحرف يلفظ. ويأتي تمام حسان فيعكر صفو هذا الوصوح فيعتبر ندون حجة أن للعربية صيغاً<sup>(9)</sup> قارة، وأن هذه الصيغ متفرعة عن الماضي التقسيمية الثلاثة، وهي عنده الاسم والصفة والمعل، ندون أن يبين كيف يقع ذلك، وأن هذه الصيغ محمودة، محددة المعالم، وأن كل صيغة تحمل معنى وظيفياً خاصاً، بينما اللفة تمصح عن نقيض ذلك. لقد لاحظ اس حي في المنصف<sup>(10)</sup> أن الاشتقاق أقعد في اللغة، أي في المعجم، من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ويكرر أيضاً هذا تمام حسان

لا يريد نعرباً لتصوير الاشتقاق في إطار النظرية التقليدية أن يبين محاسن هذا التصور، ولا أن يعدد مساوئه، ولا أن يعتمد مؤسس عليه الفصل بين الأصل والفرع، بل يتقدم به فقط كمعط من أنماط التحليل التي ساقها لنا الدرس اللعوي التقليدي وكانت غايته الأولى هي تعليم اللغة، لا دراستها العلمية

إن معرفة لغة تفرص من بين ما تفرص امتلاك معجم ولا يقتصر هذا على تحرير الكلمات التي تروحها اللغة في الذاكرة، بل يتطلب أيضاً معرفة صياغة الكلمات وسببها وتأليفها وهذه المعلومات هي التي تحمل المتكلم بمر بين الأصيل والدحيل، وبين المطرد والشاذ، وبين المتصرف والحامد، وبين المجرد والمزيد. مما يجعله يتصرف في الجدور، ويتنقل في الصيغ ويتعامل مع الزوائد، ويوظف كل هذا في إطار القيود التي تملها عليه لعتة في مستوى التأليف والصوارة والصرافة والنحو إلح

(9) اللغة العربية معاًها ومبناها، ص 136

(10) المنصف، ح 1، ص 4 5

وقد سبق في عمل احراً<sup>(11)</sup> أن قلنا إن الصيغة متعاقبة من الحركات، وأنها في سيرة الاقتناء تثبت هي الأولى في ذهن المتعلم، وأنها أول ما يبدأ باستعماله الطفل لذي يقتني لغة أهله بكمية طبيعية فرغم فقر معجمه المفهومي، يصح قادراً على أن يتصرف في الأفعال والأسماء والصفات ويتنقل في الصيغ، وكلما اقتنى حذراً جديداً، تصرف فيه بدون الحاجة إلى معلم يهديه ثم إن هذه الصيغ هي التي تكون عنده القدرة على تمييز ما يرتبط بلعته، مما لا ينتمي إليها

نعسر، بناءً على هذا، أن التلقين يجب أن يعتمد السية لصرفية التي ترسي في ذهن المتعلم جهر الصيغ فالصيغة، في نظري، هي أساس الاشتقاق، وهي كما سبق أن قلنا، ليست سوى متوالية من الحركات وهذا يختلف عما جاء به النحو التقني الذي يدرج في الصيغة الاتفاق في المعنى وفي العادة الأصلية وفي هيئته التركيب، إذ الصيغة فيه تشير إلى مواقع حروف الجذر بالحروف الثلاثة الماء والعين واللام، وتعكس طبيعة الحركات، وتتضمن حقيقة الروائد

فهي اللغة العربية، التي هي لغة حذور وصيغ، كلما التقى حذر بصيغة تكون جذع، وكلما اندرج جذع في سياق تتكون كلمة

نعسر، بناءً على هذا، أن الاشتقاق يأتي في مستوى الصيغ، وأن الصرف يقوم في مستوى الحدوع، وأن الإعراب يتحقق في مستوى الكلمة وتمثل ترسيمة على صورة [س ح س ح س ح] جذعاً مجرداً صورياً يتكون من صيغة صورية ومن سواكن تشير إلى حروف الجذر الصوري فإذا أفرعنا الجذع من السواكن حصلنا على الصيغة الحركية الصورية، وهي [-ح -ح -ح]

فالصيغة تطع الجذر، وتحمل منه جذعاً ملفوطاً، وهكذا، تصح الجذور اللعوية جذوعاً عندما تنلرح في صيغة حقيقية فإذا أخذنا جذراً حقيقياً مثل [ص ر ب] وصيغة واردة في اللغة العربية مثل [-ب -ر -ص] حصلنا على جذع هو [ص ر ب]، وعلى فعل ماضٍ مني «للمجهول»، عندما يلتحق به ضمير المفرد العائب المذكور، هو [ص ر ب + ب]

(11) وقائع التلوة الدولية الأولى، ص 49 وما بعدها

تحصع الصيغ، كما تحصع الحدود، لمدأ التحاس ولا تقل تعاقب ثلاث حركات متماثلة، كما لا تقل الحدود على العموم ثلاثة سواكن متماثلة، ولا يتعاقب في الصيغ أكثر من ثلاث حركات قصيرة

يعتبر تريم (1970) أن التصعيف لا يوجد إلا في مستوى الكلام أم في مستوى السية التحتية، فتقوم محل المثل علة، وهذه العلة تكون في صورة همزة، ويكون المصعف بناء على هذا على الشكل الآتي

(1) [س 1 ء س 3]

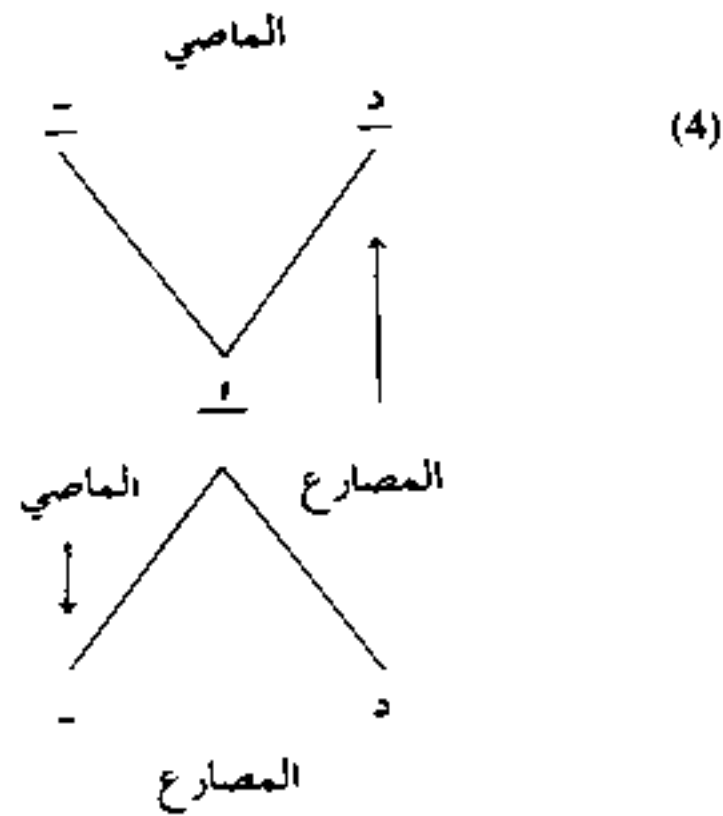
ويلاحظ تريم أن كلاً من الحدود الحوفا والمصعفة في الاشتقاقات الصوتية تحصع لقاعدة قلب أي:

(2) س ح س ح ← ∅ ح س ح

وقاعدة القلب هذه تعش قاعدة قصر

(3) ح ← ح / س — س { ≠ } س

تتميز الحدود السابقة بالاستقرار، ويمكن أن تشير إلى حدع الماضي الثلاثي — [س (ح) س ح س]، وإلى حدع المضارع — [س ح س ح س]، والحركة الثانية هي الحركة القارة في الحدع، وسميها حركة الحدع، وهي التي في المسي للمعلوم والمسي للمجهول يطرأ عليها التعبير فهي المسي للمعلوم يدحفا التعبير حسب مدأ اشطار الفتحة فإذا كانت في الماضي فتحة، فهي المضارع، حسب السق الذي يقيمه للغة العربية، تتحول إلى ضمة، أو كسرة وسوف لا يختلف الأمر إذا انطلق من المضارع. وتمثل لما الترسيمة التالية مسارات هذه التعبيرات



ويطبق بريم افتراضه على الأفعال، ويستعمل مبدأ القياس، إذ في تشقيته لا تتماثل الهمزة إلا في الصورة التي تنتهي بحركة كما يتحلى ذلك من خلال التشقيقة الآتية

(5) لاحقة تبدأ بحركة      لاحقه تبدأ ساكن

حذر / مسء س /	
جدع مسء ح ء ح مسء ح + ح	مسء ح ء ح مسء + مسء
قنب مسء ح ح ء س ح + ح	
مماثلة مسء ح ح مسء س ح + ح	
مد مسء ح مسء مسء + ح	
قصر مسء ح مسء مسء + ح	
[مسء ح مسء مسء + ح]	[مسء ح ء ح مسء + مسء]

ويظهر من التشقيقة أن التصعيف لا يوجد في مستوى التأليف إذ شروط ساء الصرفية تمتع ذلك، بل يشأ بقواعد صوتية ويقتضي هذا عدم وجود حدوث من



شكل [سـ حـ عـ سـ]، حيث تتحول هذه الحدود إلى [سـ حـ سـ حـ سـ]، أي إلى حدوع مصعفة

عندما يرجع إلى الواقع اللغوي نجد أن هناك حالات تستجيب لفرضية بريم، يمتص فيها الحدع المصعف الحدر المهمور نجد

دح لا دأح

دح لا دأح

تـك لا تـأك

تـث لا تـأث

طـب لا طـأب

ونستعيد من تصفح ديوان الأدب<sup>(12)</sup> أن عدد الحدود المهموزة هو دون عدد باقي الحدود ثم إن المعجم العربي يطلعا على طهرة أخرى، وهي أن الهمزة تتأوب مع حروف حلقية أخرى منها العين والهاء هذا بعض النظر عما يقع في الإدغام مثل «اتحد» نجد في المعجم

دأم ودعم دهم

داب ودعب

جأف وجعف

دأف ذأف ودعف وأدف إلح.

وتشير كتب اللغة والقراءات إلى أن العنة ترد عند نعيم وقيس عيلان ويرد في كتب النحو والقراءات والتفسير أن هناك من العرب من يهمر ومن لا يهمر يستخلص من كل هذا أن الهمز طهرة نظيرية، وأنها لا توجد في الحدود، بل تنشأ هي والألف بقواعد صوتية

ونلاحظ أن التهمير والتضعيف يردان في الجذع الواحد، كما سبق في الأمثلة أعلاه. وتمثل الدراسات الحديثة بين الهمزة والعلل التي هي في واقع

---

(12) ديوان الأدب، الجزء الرابع، ص. 140 وما بعدها

اللغة علتان: الواو والياء فالهمزة حسة ححرية، والواو من الشفتين،  
والحجاب والياء من الحنك الأعلى والهمزة صوت شديد، والياء والواو لينان.  
والهمزة لا مهموسة ولا مجهورة، حسب جوس، والياء والواو مجهوران واعتبر  
الدرس التقليدي الهمزة من بين حروف الריادة، وعدها متساوية مع حروف  
سألتمويها. وهي في الحقيقة تختلف عنها، فهي مال كل الحروف قبل انعدام  
الصوت. ويقدم روجي لاس (1985) مثلاً من الإسبانية يتدرج ترمياً من الماء  
إلى الهمزة والمثال هو<sup>(13)</sup>  $filus \rightarrow hjo \rightarrow 'ixO$

ودلك بناء على قولة دوران (Durand 1946). إن الحركات في كل اللغات  
الطبيعية لا يمكن أن يطلق بها إلا مسوقة بهمة وهذه الهمزة، هي اللمة  
العربية، إذا كانت تثبت في أول الكلام، وتسقط في درجه، تسمى همزة وصل،  
وإذا كانت لا تسقط، وترتقي إلى رتبة صوتية في الكلمة، تسمى همزة قطع.  
وتلتحق الهمزة بالكلمة لتحول حركة طويلة شأت عن عياب علة إلى حركتين  
قصيرتين، أو إلى إعلاق مقطع مفتوح كما يظهر ذلك في «صائلين» و«رايت  
رحلاً»، وأما في «عالم» فهي «عالم»، تحول بقاعدة إصمار إلى «عالم» وهي في  
مستوى من مستويات تشقيفها «عولم»، ثم «عالم» بقاعدة حذف علة، ثم مد  
وهذا ما يستخلص من جمعها على «عولم»

يسمى هذا مع نظرة الساحة والعروصين إلى الحركة الطويلة فهي  
عندهم لا توجد في السية التحتية، ولا في البية السطحية. لهذا بالسنة لهم  
يتماثل في الاعتار كل من «في» و«لم» إذ كلاهما يقدران نسب حميف يشير إليه  
العروصيون بـ [0-]، ويشير إليه بإثبات الاستثاف أي بـ [س-ح س].

وتساير نظرتهم هذه قاعدتهم عن قلب العلة التي تقول «إذا أتى حرف علة  
محركاً مسوقاً بمتحة يقلب العاً». «فقول» تصبح «قال»، أي [ق-د و-]، تتحول  
إلى [ق-ا]، أي قا، بحركة على القاف وتختلف نظرية التوليديين عن هذا إذ

(13) روجي لاس، الصوانة، ص 180 وما بعدها

الأمر يصح عندهم في مستوى السطح، معياراً لأطروحة النحاة العرب  
ولمدرسة التوليدية تتكلم عن حذف علة، لا عن قلب علة، ويستح عن هذا أن  
الحركة الطويلة توحد في إطار هذه الطرة، في مستوى الكلام، لا في لمستوى  
التحتي

لقد سب أن بيا أن لس هناك ما يقرب الهمرة من العلتين ولا يمكن أن  
تتكلم، كما أشرنا إلى ذلك في عمل ساسو<sup>(14)</sup>، عن الإبدال إلا بين القطعت  
التي تنفاسم بعض الصفات. وقول برحسترر «إن سديل «لياء والواو بالهمزة»<sup>9</sup>  
يرتقي إلى السامية الأم، وأنه موجود في الأكادية والآرامية ليس بدليل، إذ درسته  
الترمية تتعلق بمستويات الكلام، ولا تتعرض إلى السق فهو يقاس لغة تاريخية  
بلغة تاريخية، ولا ينظر إلى مكونات السق

ويعتبر شاهين أن للهمزة وظيفتين

أ- أنها تعكس من تلاهي تتابع الحركات

ب- أنها تحول من الطول إلى من الشدة

واعتماداً على مجموعة من الأمثلة منها قراءة الكسائي<sup>(16)</sup> «أشروا  
الصلالة بالهدى» و«رثات روي» و«الدث يستشئ ربح العم» يستح أن  
وظيفة الهمزة لا تريد على أن تكون أصواتية

لقد أوردنا فيما سبق الكلام عن نظرية الاشتقاق عند القدماء، وعن مشكل  
الأصل والعرع واختلاف النحاة من بصريين وكوفييين في معالجة قصايه وأشرنا  
إلى رأي ابن حي والمعجميين. وعرض الطريقة التي تناول بها القدماء هذا  
المشكل مستعملين مرة الاشتقاق والتصريف، ومرة موقع لريادة، ومرة عصر  
لتطير وعرجا على رأي تمام حسن، وحتما هذا لجرء من التحليل برأي من

(14) مدخل للصواتة التوليدية، ص 95 وما بعدها

(15) القراءات القرآنية، ص 68

(16) صه، ص 128

جبي لللمح إلى أن ما أتى به تمام حسان في شأن الاشتقاق يدحل في إطار النحو التقليدي، وفي بعض الأحيان يكدر صفوه ثم انتقل إلى ما يحتاج إليه مفتي اللغة العربية من معدومات، وأن القوالب الحركية (وهو ما سمي صيغة) هي التي تمكنه من أن يتصرف فيما يقتضيه من معاهيم، وأن هذه الليات الحركية يجب أن تعتمد في سيرورات التلقين وبعد ذلك، قلنا إن الاشتقاق يأتي في مستوى لصيح، ثم عرصنا نظرية بريم في مشكل التصعيف، وتكلمنا عن الهمر، ملاحظين أنه يتعاقب هو والتصعيف والحركة الطويلة، على بعض الحدود واستخلصنا من ذلك أن الهمر ظاهرة نظيرية، وأن هناك فرقاً بين العلل والهمر. وقدنا إن الهمرة تكون صوتاً تؤول إليه جميع الأصوات عند التلاشي، وأن هذا الصوت يرافق كل حركة في نطقها استشفافاً، أو مراداً، والمحا إلى الحركة الطويلة عند السحاة والعروصين والتوليديين

إن الصيح، كما سنو أن بيا في عمل سائق، لا تتركب في اللغة العربية إلا من حركات قصيرة، وأن كل ما ينح في الكلمات من حركات طويلة وتصعيف وهمر تولده التشقيقات، وله اتصال بالحذر ويمكن أن تصدر «واعل» مثل عالم وساحل من «فوعل» وتوحد هذه الصورة وتعتبر من مدحوق الثلاثي مثل «جوهر» و«خواهر»، أو من المسحوت مثل «حوقل»، إلح

وهذه الواو يمكن أن تحل محلها همرة كما في «أول» و«إكاف» و«أحد» و«كساء»، أو حركة طويلة كما في «عالم» أو «قال»، إلح

لقد استخرج السحاة العرب الصيح بطريقة الاستقراء، وأقاموا لها وطائف بحوية وحصرها مسبوقة في ثمان وثلاثمئة صيغة ووصل عددها عند المتأخرين إلى عشر ومائتين وألف ولا يعرف عن عددها اليوم الكثير لكن الذي يجب أن يسه عليه هو أنهم لم يتمكنوا من الفصل بين ما هو صيغة سقيه وما هو دحيل

وبلغت النظر أيضاً إلى أن السحاة العرب القدامى ولمحدثين لا ينتفون إلى الحركة إلا عندما تتحاس أو تتماثل، وفي العالب يعتبرونها دون السواكر ولا يحصصون لها نائاً، بل يتناولونها بالدراسة في أبواب مختلفة يقول الأسترنادي

عند الكلام عن التقاء الساكنين في شرح الشافية<sup>(17)</sup>. وأما إذا كان أولهما حرف  
ليس، فإنه يمكن التقاؤهما، لكن مع ثقل ما وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة  
لأن هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها بعض وذلك أنك  
تأخذ أعضائها، أعني الحركات، فتظم بها بين الحروف ولولاها لم تنسق إذا  
كانت أعضائها هي الروابط وكانت إحداها، وهي ساكنة، قبل ساكن آخر مديدها  
ومكنت صوتك منها، حتى تصير ذات أحراء، فتتوصل بحرثها الأخير إلى ربطها  
بساكن الذي بعدها ولذلك وجب المد التام في أول مثل هذين الساكنين

ويعتبر الأسترابادي أن الحركة بعض حرف المد، وأنها تربط بين  
السواكن، وتمكن من التلطف بها وهذا يختلف عن رأيه في الصيغ، وعماء  
عند ابن جني في كلامه عن الدلالة اللفظية والدلالة الصاعية والدلالة المعنوية<sup>(18)</sup>

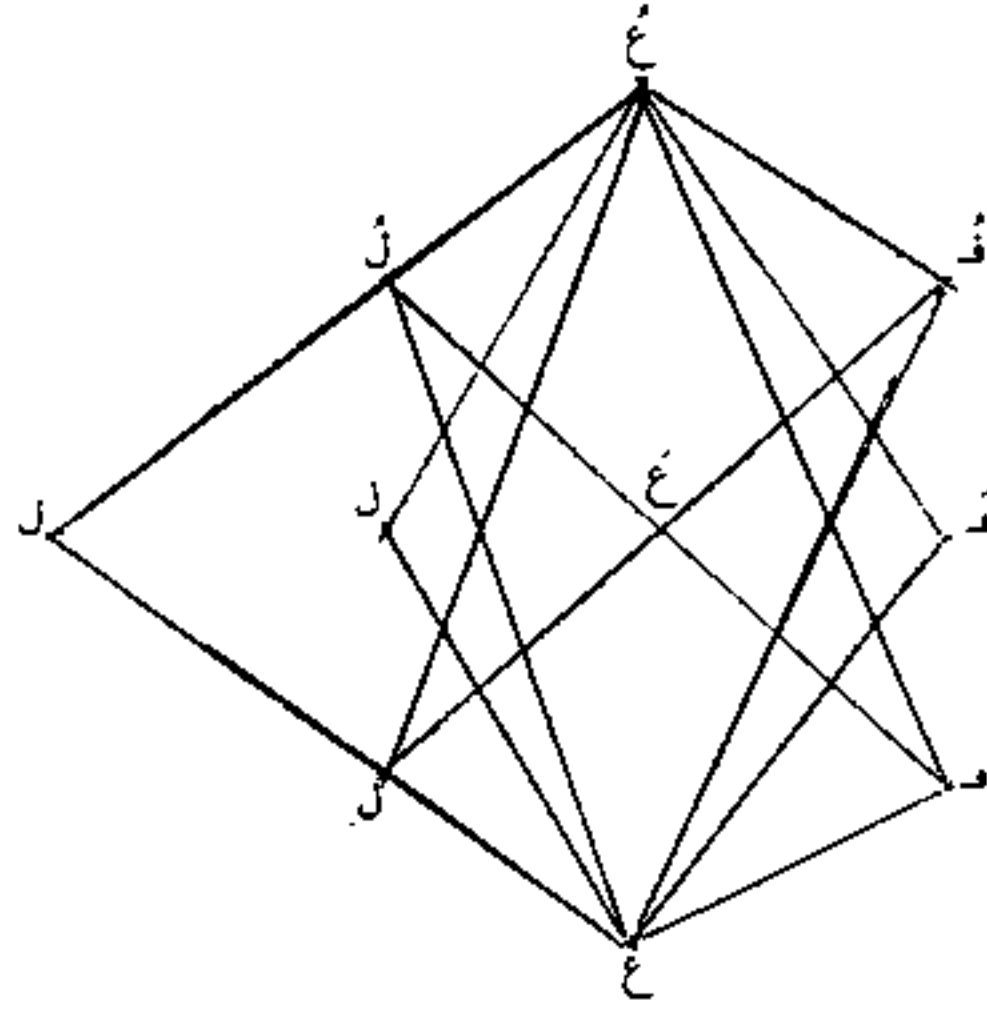
وعندما ينظر إلى الحدود يرى أنها تحصص لمداً سلامة المقطع، وتحاور  
العناصر الصوتية، وتعاقب الأساب، والأوتاد فالحدود الثلاثي في حالة الفصل  
يكون إما سباً مديداً، أي مكتابة العروصيين [○○-] أو وداً مجموعاً أي [-○]

ولا يتعاقب سباً ثقيلاً أو سباً ثقیلاً ووداً مجموعاً لأن اللغة العربية لا  
تقبل حدوداً تصم أكثر من ثلاث حركات متعاقبة

وبعد هذا الاعتبار، نطلق من فرصتنا التي تقوم على اشتراط الفتحه إلى  
صمة وكسرة وقيم، ساء على هذا الافتراض، ترسيمة الرباعي التي تأتي على  
الشكل التالي.

(17) شرح الشافية، ج 2، ص 210

(18) نفسه، ص 211



وتعطيا هذه الترسيمة سبعاً وعشرين صيغة هي

فُعِّلِلْ	فَعَّلِلْ	فُعِّلِلْ
فُعِّلِلْ	فَعَّلِلْ	فُعِّلِلْ
فُعِّلِلْ	فَعَّلِلْ	فُعِّلِلْ
فُعِّلِلْ	فَعَّلِلْ	فُعِّلِلْ
فُعِّلِلْ	فَعَّلِلْ	فُعِّلِلْ
فُعِّلِلْ	فَعَّلِلْ	فُعِّلِلْ
فُعِّلِلْ	فَعَّلِلْ	فُعِّلِلْ
فُعِّلِلْ	فَعَّلِلْ	فُعِّلِلْ
فُعِّلِلْ	فَعَّلِلْ	فُعِّلِلْ

ونحصرها لقاعدة الإصمار وصورتها هي

$$ح \leftarrow \emptyset / \times \text{ـ ح ـ} \text{ـ ح ـ} \times$$

فتعطيها.

فُعِّل	فُعِّل	فُعِّل
فُعِّل	فُعِّل	فُعِّل
فُعِّل	فُعِّل	فُعِّل

وينطق عليها قاعدة التقطيع الوتدي وهي

$$ح \leftarrow \emptyset / \times \text{ـ ح ـ} \text{ـ ح ـ} \text{ـ ح ـ} \times$$

فمحصل على

فُعِّل	فُعِّل	فُعِّل
فُعِّل	فُعِّل	فُعِّل
فُعِّل	فُعِّل	فُعِّل

ونلاحظ أولاً أن هذه الصيغ، خلافاً لما جاء في الثلاثي، لا ترتبط عند النحاة العرب بأي محتوى فهم لا يصحون الصيغ وطيفة تريد على وطيفة الربط بين السواكن لتكوين الألفاظ إنهم أخذوا صيغهم من الكلام، وصمت لائحهم لفُعِّل اسماً مثل «جعفر» وصفة مثل «سهب» وفُعِّل اسماً «ريح» وصفة «حرم» وفُعِّل اسماً «برش» وصفة «خرشع» وفُعِّل اسماً «درهم»، وصفة «هجرع» ويحد أيضاً «هجرع» و«فعل» اسماً «صقعل» وصفة «سطر» و«فعل» «حمت» و«دلمر»، و«فعل» «فعل» و«فعل» «فعل» للأحش والكوفيين، اسماً «جحدب» وصفة «خرشع» وقد احتجوا لوجوده بوحود «سؤدد» و«عوطط» و«عذب»

ولا يشت عندهم فُعِّل بحرر وقد ثبت فعِّل بعرض أما الميرورادي في القاموس المحيط، فيوردها عُرَّتْ<sup>(19)</sup> كجعفر، وعُرَّتْ محركة وتصم الثاء،

(19) القاموس المحيط، ج 4، ص 249

ويقول فيها، والأصل عرثت كعرثل وكححنل وتثنت التاء والعرتون كرححون  
شحر يدع به

وفعلل بعتر  
وفعلل بعجلط  
وفعلل بعند

وفرع الصريون فعلل على فعاليل والقراء على فُعليل هذا ما جاء في حل  
بمصادر عن الرماعي وجاء من ذلك عند ابن السراج في الأصول في  
السجوة<sup>120</sup>

فعلل وفعلل وفعلل وفعلل

ولم يتعرض لفعلل الذي أثنه الأحفش، والكوفيون ويحد عنه أيضاً فعل  
وبرى من خلال هذا العرض أن الترسيم تثنى كل ما استخرجوه من اللغة  
التاريخية بدون مرور بعينهم من النصي أو التحقيق وبلاحظ من خلال ما تولده  
الترسيمة أن هناك فرقاً عددياً بين ما أتوا به وما يملكه السق في مستوى الرماعي  
من إمكانات

إن الصيغ التي أتوا بها ندرج فيما يأتي به لسق بعد تطبيق قاعدة  
الإصمارة التي تولد الصيغ المستندة بسبب حميف وقاعدة التقطيع الوندي التي  
تنح الصيغ المستندة بوند مجموع

ولكن السق يملك، كما قلنا، سبعاً وعشرين صيغه منها المرفوعة ساء  
على قواعد التأليف، ومنها ما لم يشتهوا إليه، وهو موظف في المرید، ومنها ما  
يشت ما استخرجوه من اللغة

يبقى أن نطرح سؤالاً، وهو الهدف من كل ما جاء في عرص هل في  
إطار توليد قوالب الرماعي يمكن أن نتكلم عن الصيغ بالمفهوم الذي ورد عند

(20) الأصول في السجوة، ج 3، ص 181



القدامي وخاصة عند دراستهم للثلاثي؟ لا نظر، إن الإطار الذي يعمل فيه يجعلنا نميل إلى أن الصيغ سواء في المستوى الثلاثي أو الرباعي ليست إلا قوالب حركية تستوعب الجدور، وأنها تتكون من حركات قصيرة وتحصص لفواعد التأليف ولقواعد التقطيع، وأن ما يقع في الجدع الذي ينتج عن التقاء صيغه يحدر تفرده فواعد صوت صرافيه، وأن هناك فرقاً بين الريدات التي تقع في مستوى الجدور واللواصق التي تقع في مستوى الجدوع وهذا يتطلب دراسة أخرى

## المراجع

- اس حبي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، 1962
- ن حبي، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح التصريف، للماربي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة ومكتبة مصطفى السبي الحلبي، 1964
- اس دريد، كتاب الاشتقاق، بشر وتعليق محمد عبد المعصم حمادي، 1854
- اس السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985
- اس عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، مشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979
- الأسترادي، رصي الدين، شرح الشافية، مطبعة حجازي، القاهرة
- تمام حساد، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973
- تيمور، أحمد، لهجات العرب، المكتبة الثقافية، العدد 290، 1973
- السعروشي، إدريس، «الصيغ»، وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، إعداد عبد القادر الفاسي وإدريس السعروشي ومحمد عالي، عكاظ، الرباط، المغرب
- السعروشي، إدريس، مدخل للصوافة التوليدية، دار توفال للنشر، الدار البيضاء، 1987.

- السكاكي ، مفتاح العلوم ، القاهرة ، 1348
- شاهين ، عبد الصور ، القراءات القرآنية ، دار القلم ، 1966
- العاربي ، أبو إبراهيم ، ديوان الأدب ، تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أبيس ،  
القاهرة ، 1978
- الميرورنادي ، القاموس المحيط ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت

Brame, M 1970, **Arabic Phonology**, unpublished P H D Disserta  
tion, M I T  
Durand, M 1946, **Voyelles longues et voyelles brèves**, Paris.  
Lass, R 1985, **Phonology**, Cambridge University Press.

## عن البحث الدلالي العربي

د. محمد غاليم  
كلية الآداب، المحمدية

لقد قطعت المساحات الدلالية في اللسانيات المعاصرة أشوطاً مهمة نحو توضيح عدد من القضايا العامة، ورسم حدودها بما يجعلها قابلة للمعالجة وندرس العلميين داخل أطر صورية دقيقة. فإذا كان لدراسة المعنى تاريخ طويل، فإن الإسهام الأصيل للمعالجات اللسانية الحديثة في لموضوع يمثل في الربط بين الوصف الصوري والاهتمام بخصوصية اللغة الطبيعية وهو أمر سمح بصياغة أهداف أحسن وأوضح للبحث الدلالي وقد ارتبط هذا الساحة خاصة بتطور النظرة التوليدية التحويلية للغات الطبيعية منذ الخمسينيات من هذا القرن، وخاصة تطور الدراسات التركيبية داخلها فقد سمح التقدم لهائل الذي حصل في مجال التركيب (ومجال الصوتية) برسم حدود أوضح لتطواهر الدلالية في اللغات الطبيعية، وصط المشاكل التي تطرحها هذه التطواهر على مستوى الوصف والتفسير في إطار صياغة أنحاء متكاملة للغات وبموازاة مع ذلك، فإن من أسباب تزايد الاهتمام بالدلالة، الوعي بأن المرید من التطور في مجال التركيب، تتطلب فهماً أكثر لدلالة، وبأن تقويم المرصيات المتعققة بالمكون التركيبي - في نحو يصم مكوّنين متمايزين إلى هذا الحد أو ذاك - مكوّن تركيبيّاً وأخر دلاليّاً - يقتضي بالضرورة بحثاً في مرحلة هذا المكون داخل السية العامة للحو، ومن ثمة في طبيعة تفاعله مع المكونات الأخرى لهذا الحو، ومن بينها المكون الدلالي. فاتضح أن كثير من القضايا الدالة المتعلقة بالسية التركيبية

بقتضي إذن توفر نظرية كافية للسمة الدلالية<sup>(1)</sup>. ومع تعدد النظريات الدلالية في صيغها القوية، أي باعتبارها أسئلة عن ماهية المعنى انجبه الاهتمام خاصة إلى دور هذه النظريات على مستوى صيغها الضعيفة، أي باعتبارها فرصيات حول العلاقات والخصائص الدلالية في اللغات الطبيعية أي حول الخصائص الدلالية لتعابير الدعوية، كالترادف، والشذوذ لدلالي، والالتباس الدلالي، والتعدد الدلالي، والاقتضاء، والتضمن إلخ<sup>(2)</sup>، وحول العلاقة بين التمثيلات الدلالية للتعبير، والسيات التركيبية التي تظهر فيها وهكذا فإن السؤال حول ماهية المعنى، يمكن أن يصاغ في شكل سؤال حول ماهية قواعد سلامة الدلالة أي ما هي الأوليات الدلالية المعتمدة في تحديد بنية الكلمات وتحديد الخصائص المذكورة أعلاه؟ وما هي مبادئ تركيبها؟ كما أن السؤال الخاص بالعلاقة بين معنى التعابير وتركيبها، يمكن أن يصاغ في شكل سؤال حول ماهية القواعد الرابطة بينهما، والتي سميت قواعد إسقاط أو قواعد توافق<sup>(3)</sup>

وإذا كان البحث الدلالي في لغات أخرى قد قطع أشواطاً مهمة، فإن المكتبة العربية ما تزال فقيرة إلى حد كبير في هذا الميدان فالمشورات العربية التي خصصت لقضايا دلالية، في القديم أو الحديث، قليلة جداً وهي مع قلتها تنقسم أغلبها بسمة واحدة أساسية، هي غياب التصور النظري والمنهجي الواضح فما كتبه عدد القادر العامي المهري (1985)، ح 1، 198، وكاتر (1972)، Katz الذي يحدد من هذه التجربة القصيرة للسانيات العربية، باعتباره راجعاً إلى غياب إطار نظري ومهجية دقيقة<sup>(4)</sup>، ما زال وارداً بشدة في مجال البحث الدلالي

وما يصدق هنا على الأبحاث التي تطمح إلى تناول طواهر دلالية في اللغة

(1) فودور (1977)، J D Fodor، 2

(2) عبد القادر العامي المهري (1985)، ح 1، 198، وكاتر (1972)، Katz الذي يحدد من هذه الخصائص خمس عشرة خصيصه، 4 - 5

(3) جاكندوف (1983)، Jackendoff، 8 - 9

(4) عبد القادر العامي المهري (1982)، Passi - Febri A، 28

العربية، يصدق أيضاً على الأبحاث التي توحت التأريح للبحث الدلالي عند قدماء اللغويين العرب. وقبل أن نتناول بمادح من المشورات العربية في مجال البحث الدلالي الحديث، يريد أن يحصن فقرة للدلالة عند القدماء، العرص منها إعطاء فكرة مختصرة عن الاتجاه الذي يمكن أن يسير فيه البحث التاريخي في هذا المجال

## 1 - بعض المقدمات الدلالية عند القدماء :

أعلب لدراسات العربية التي تناولت المساحات الدلالية عند القدماء، تسمت سمتين رئيسيتين مترابطتين فهي دراسات جريته اهتمت بتناول المساحات الدلالية عند هذا الفريق أو ذاك من العلماء العرب المتقدمين، كتناول الفصيا الدلالية عند الأصوليين أو عند المتكلمين أو البلاغيين أو النقاد . إلح، دون الاهتمام بطبيعة التصورات الدلالية التي قد يشترك فيها هؤلاء جميعاً إلى هذا الحد أو ذاك ومن ثمة نصب الاهتمام فيها على «المسائل» خاصة، دون «الأصول» التي بررت تناول تلك المسائل بعينها دون غيرها، وبكيفية مخصوصة دون كيفية أخرى، إذ نجد في العال بياناً لأبواب «المسائل» الدلالية عند الأصوليين أو اللبانيين مثلاً، دون اهتمام كاف ببيان العلاقة بين هذه «المسائل» و «الأصول» (أو المقدمات الدلالية) التي يفترض أنها مطلق استنتاج «المسائل» وتحديدده شكل دون آخر

إسا لا شك في قيمة الأبحاث الحرثية، ولا في حدودى تناول «المسائل»، ولكن الوصول إلى ندورة تصور شامل إلى حد عن تصورات القدماء عمومأ للمعى، يفرض أن تواكب هذه الأبحاث، أو تتبعها، أبحاث تهتم أساساً «بأصول» التصور لدلالي القديم في عموميته، ثم ربط هذه «الأصول» بما ولدته من نتائج على مستوى معالجة «المسائل» المختلفة إن المشكل مهجي بالدرجة الأولى، ولذلك سنسير ملاحظاتنا المختصرة في هذا الاتجاه أساساً

يصعب أن يفترض أن القدماء من مفسرين وأصوليين ولغويين . إلح،

قد تعاملوا مع المسائل المرتبطة بدلالة الألفاظ فيصوص القرآن الكريم ونسبة السوية واللغة دون أن تكون لديهم مقدمات أو مسقات أو تصورات حول قصاها وثيقة الارتباط بطبيعة الأمور التي تعقد بها الدلالة، وبالعلاقة بين هذه الأمور ولا يهم هنا أن تكون مثل هذه المقدمات واضحة مفصلة التحديد لدى أوائل المفسرين والأصوليين واللغويين - فهي لم تصط بوضوح سبي لا لاحقاً - ولكن المهم أنها يمكن أن توجه - صمياً - إلى معالجة «مسائل» معينة بكيفية محصورة إن ساول بعض الألفاظ، مثلاً، فيصوص القرآن الكريم من وجهه امتلاكها لمعنى معين وإمكان تعير هذا المعنى تعير السياقات في ما سمي مد مقاتل بن سليمان<sup>(5)</sup> «بالوجوه والظواهر»، أو من وجهة إمكان دلالتها على معينين صدين، أو من وجهة دلالتها على معنى تدل عليه ألفاظ غيرها. ، لم يكن ليعرض بالصورة التي عرض بها، إلا بافتراض وجود تصور - مهما كان وصووجه أو غموضه - للعلاقة بين اللفظ والمعنى يمكن بموجه أن يختلف الألفاظ لاختلاف المعاني، أو تتفق الألفاظ وتختلف المعاني، أو يختلف الألفاظ وتتفق المعاني وهذا يحيل من صمم ما يحيل إليه، إلى تصور للمناسبة بين الألفاظ والمعاني، تكون بموجه الألفاظ دالة بالتوصع على المعاني، لا على الأمور الخارجية، دلالة اختيارية قابلة لتعير كما يحيل على عناصر مما استقر - عند المتأخرين خاصة - باعتباره أصافاً للدلالة اللفظية، وهي المطابقة والتصمن والالتزم، وعلاقة هذه لأصاف بأنواع الدلالة العقلية والطبيعية والوصعية وما يصدق هذا، يصدق على باقي مسائل دلالة الألفاظ التي تناولتها المباحث المختلفة، الأصولية أو للعوية أو البيانية أو المستطمية إلح

هناك إذن مجموعة من «الأصول» أو لمقدمات، حددت معالجة القدماء «للمسائل» الدلالية ووجهتها، سعرض منها باختصار - ودون اهتمام مفصل «بالمسائل» - إلى تصورهم للعناصر التي تعقد بها الدلالة (تعريف الدلالة)، ثم أنواعها (عقلية وطبيعية ووصعية) ثم أصاف للدلالة الوصعية اللفظية حصه

(5) توفي سنة 150 هـ

(مطابقة وتصميم والترام) مع الإشارة المختصرة أحياناً إلى علاقة هذه المقدمات بما سمحت به من بعض «المسائل»

## 1 - عن الدلالة وأنواعها

هناك أكثر من تعريف للدلالة عند القدماء من المنطقة والملازمة خاصة، وكلها تعريفات تقترب من بعضها أو تتكامل ويحتفظ بها كما كاد يستقر عليه المنطقة المتأخرون والدلالة المطلقة عندهم «كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»<sup>(6)</sup> فالشيء الأول دال والشيء الآخر مدلول وسي على ذلك تقسيمهم لأنواع الدلالات إلى عقلية وطبيعية ووصفية، وذلك بحسب نوعية العلاقة بين الدال والمدلول، أو «مشتأ الفهم» فإن كان المشتأ العقل، سميت الدلالة عقلية، وإن كان العادة والطبيعة، سميت طبيعية، وإن كان الوصف والجعل والاصطلاح، سميت وصفية<sup>(7)</sup>

هذا تعريف لمطلق الدلالة، ويبقى أن كل نوع من الثلاثة ينقسم إلى لفظي وغير لفظي وإذا تركنا الدلالة غير اللفظية جانباً، فإن دلالة اللفظ الوصفية «هي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم معناه للعلم بوصفه»<sup>(8)</sup>، كدلالة لفظ لإسب على لحيوان السوط والدلالة العقلية «هي ما يقتضيها العقل، أي لعقل بحد علاقة بين الدال والمدلول بواسطة مقدمة يستقل في إثباتها العقل ولم يحتج إلى غيره من وضع أو طبع أو غيرهما فيستقل العقل بتلك العلاقة من الدال إلى المدلول، فتحصل الدلالة»<sup>(9)</sup>، كدلالة اللفظ المسموع من وراء حدر

(6) حصر بن علي لوري، شرح العروة، 28

(7) المعالي، معيار لعلم، 42

(8) حصر بن علي لوري، شرح العروة، 29 وقد ميروا داخل الألفاظ المدرجة كلها في الدلالة الوصفية العقلية، أصافاً بحسب طبيعة تركيبها فميروا بين الألفاظ الموضوعية لمعنى كلي والألفاظ لموضوعية بمعنى جزئي ونظر عادل فاحوري (1985)، 16 - 22

(9) الصغوي، شرح العروة، 118 والدلالة العقلية «عامة في جميع الألفاظ لأن اللفظ عرص يستحيل أن يقوم بنفسه»، لشيوخ ساني، شرح الشيخ ساني على السم، 97



على وجود اللفظ. ودلالة اللفظ الطبيعية هي ما يقتضيها الطمع [ ] أي يكون الطمع سبباً للدلالة من حيث أن الطمع يصدر عنه الدال عند ثبوت المدلول، فهو سبب لتحقيق الدال، وتحققه في هذا الوقت موجب علاقة تقتضي تحقيق الدلالة، لأنه إذا علم أن الطمع يصدر عنه ذلك في هذا الوقت فكلمة علم الدال عن المدلول فالطمع سبب للدلالة [ ] وذلك كدلالة لفظ «آح» على وجم الصدر فإن الطمع من عادته أن يصدر عنه عند وجم الصدر وإذا علمت تلك العلاقة فكلمة علم «آح» علم وجم الصدر<sup>(10)</sup> إلا أن اهتمامهم انصب أساساً على دلالة اللفظ الوضعية على حساب الأقسام الأخرى، وذلك «لأنه لا يصح [هذا القسم] وعموم الفع به في العقليات والنقليات وغيرهما، وفي التعلم والتعليم بخلاف غير [هـ]»<sup>(11)</sup>

وهناك سمتان تردان للتعبير بين هذه الأنواع الثلاثة هما سمتا الاختيار والتعبير (أو التحلف) والدلالة «إن كانت اختيارية فهي الوضعية، وإلا فإن أمكن تحلها فهي الطبيعية، وإلا فهي العقلية»<sup>(12)</sup>.

وقد ارتبط تداول الدلالة اللفظية عندهم باعتبار عناصر أربعة هي الكتابة واللفظ والصورة الذهنية والأمر الخارجي، «فالكتابة تدل على الألفاظ، وهي تدل على ما في الدهن، وهو يدل على ما في الخارج»<sup>(13)</sup> إلا أن المعول عليه عندهم في الدلالة اللفظية يرتبط خاصة بالعلاقة بين اللفظ والصورة الذهنية وذلك لأن دور الكتابة إنما هو لإفادة الغائبين خاصة<sup>(14)</sup> أما الأمر

(10) لصعوي شرح العمدة، 119

(11) الشيخ باني، شرح الشيخ باني على لسان، 100

(12) نفسه، 95 - 97

(13) سيدي محمد بوعشرين، حاشية على شرح الشيخ باني على السلم، 102 وانظر لعرالي، معيار العلم، 46 - 47

(14) «والفصد إلى بقائها وإعلام الغائبين بها لتعم لعائلة وتتم العائلة، وصعوا أشكال الكتابة دالة على الألفاظ، فصار لشيء وجودات أربع، وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في العبارة ووجود في الكتابة» الشيخ باني، 101

الحارحي، وإن كان وارداً في الدلالة اللفظية، فإن علاقته باللفظ لا تتم إلا بواسطة الصورة الذهنية<sup>(15)</sup> فتكون الدلالة اللفظية أساساً وأن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف المر أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلمة أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه<sup>(16)</sup>.  
فيكون ذلك مسياً على أن الألفاظ موضوعة للمعاني الذهنية دون الموحودات الحارحية

## 1 2- عن أصناف الدلالة:

رغم أن مطلق الدلالة الوصفية (لفظية وغير لفظية) تنقسم عددهم إلى دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام، فإنهم حصوا هذا التقسيم بالدلالة اللفظية لأن الدلالة الوصفية غير اللفظية على الجرم أو على الخارج في مقام الإفادة غير مقصودة في العادة، لأنه لم تستعمل الإشارة ولا العقد ولا النصب في حرة المعنى ولا لارمه<sup>(17)</sup> وعنده فالدلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام مسماه [ . ] سميت بالمطابقة لتطابق اللفظ لتمام مسماه وتوافقها إياه. ودلالة التضمن هي دلالة اللفظ على حرة مسماه وما وضع له من حيث هو كذلك [ . ] وتسميتها بالتضمن لأنها الدلالة على الجرم الذي في ضمن الكل. وأما دلالة الالتزام، فهي أن يدل اللفظ على الخارج من مسماه اللارم له<sup>(18)</sup> ويوضح ابن

(15) إذ الألفاظ لها دلالات على ما في النفوس، وما في النفوس مثال لما في الأعيان،

العرلي، 47 48 ونظر فاحوري (1985)، 9

(16) اس ساء، الشفاء، العبارة، 4

(7) بوعشرين، 108

(18) حصر من علي الرازي، 29 و 30 ومن أمثلة الأصناف الثلاثة، ما يورده ابن سينا فالدلالة المطابقة «مثل ما تدل لفظة «الإنسان» على الحيوان الناطق أم دلالة التضمن فمثل دلالة الإنسان على الحيوان وعلى الناطق فإن كل واحد منهما جزء ما يدل عليه الإنسان دلالة المطابقة ودلاله الالتزام مثل دلالة المخلوق على الخلق [ . ]، وذلك أن يدل أولاً دلالة المطابقة على المعنى الذي يدل عليه أولاً، ويكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر، فينتقل ذهن أيضاً إلى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأول ويصحبه، منطق المشركيين، 37 ونظر فطلب الدين من محمد الرازي، تحرير القواعد المنطقية، 29

سب العلاقة بين هذه الأصناف الثلاثة في أن دلالة المطابقة تشترك «ودلالة التضمن في أن كل واحد منهما ليس دلالة على أمر خارج عن الشيء وتشترك دلالة التضمن ودلالة الالتزام في أن كل واحد منهما مقتضى الدلالة الأولى» أي دلالة المطابقة

ويعتبر هذا الحصر لدلالة اللفظ بالوضع في دلالة على الموضوع له (المطابقة) أو على حرثه (التضمن) أو على لارمه (بالترام)، حصراً عقلياً وليس استثنائياً، لأنه بقي دلالة للفظ على مجموع الثلاثة أو على الكل واللام أو على الجزء واللام<sup>(20)</sup>

وقد شترط المطابقة في دلالة الالتزام أن يكون الدروم ذهنيّاً، أي «أن تكون المعنى كلف فهم من اللفظ فهم ذهنياً لارمه، سوء لومه في لدهن والحارج معاً [ ] أو لومه في لدهن فقط دون الحارج»<sup>(21)</sup>، وإلا لما سمت دلالة الترام وهذا بخلاف البيانيين وجمهور الأصوليين الذين لم يشترطوا هذا لشترط، واعتبروا الدلالة الترامية حتى في حالة دلالة اللفظ على خارج عن معناه لارم له في الحارج دون الدهن، كدلالة لفظ الغراب على السواد، والثلج على البياض، إذ «العقل يحور كون العرب أبيض والثلج أرق مثلاً»<sup>(22)</sup>

كما أن هناك خلافاً آخر بين المطابقة والبيانيين، يصدد بسبب الدلالات الثلاث إلى الوضع فالثلاث وصعوبة عند المطابقة، وهم يعتبرونها كذلك لأن للوضع فيها دحلاً من حيث هو وسبب في الأولى وسبب مسبب في الأخيرين<sup>(23)</sup>

(19) ابن سينا، منطق لمشرقيين، 37 38

(20) بوغشيين، 108

(21) لشيخ باني، 119 120

(22) نفسه، 122 ويعتق بوغشيين معداً لهذا الخلاف بقوله «ولكون البيانيين وجمهور الأصوليين لا يشترطون للدروم لدهني كثر القوائد التي يستلزمونها من لكتاب والله وألفاظ الأئمة، ولو اشترط الدروم لدهني يحرج كثير من معاني المحارات والكتابات عن أن تكون مدلولاً «ترامياً»، 21 - 122 وانظر فاحوري (1985)، 46 49

(23) لشيخ باني، 24 - 125

ببعض مقصدهم المعاني العقلية التي لا دخل فيها لعبير العقل أما السابون فاعتبروا دلالة التصمم ودلالة الائترام داليتين عقديتين<sup>(24)</sup>، لأن بحثهم عن المعاني التي لها صلة بالوضع فوجه الخلاف أن المطابقة يبحثون عن المعاني العقلية الصرفة التي لا دخل للوضع فيها، فحسب أن يريدوا بالعقدية ما ليس لعبير العقل فيه مدخل، وأما لسيايوس فإنه يبحثون عن المعاني من حيث إن للوضع فيها دخلاً كالمعاني المجازية، فحسب أن يريدوا بالعقدية ما لعبير العقل فيه مدخل، فكل اصطلاح على ما ناسه<sup>(25)</sup>

### 1 3 - بين الأصول والمسائل

إطلاقاً من مثل هذه الأصول عولجت مسائل دلالة الألفاظ، صمم محالات اهتمام العرب القدماء المختلفة

فقد تم تناول مسائل الألفاظ المتناسقة والمترادفة والمشتركة والمتصادمة والعامة والخاصة المستة في تصانيف اللغويين والمفسرين والأصوليين<sup>(26)</sup>، على أساس دلالة اللفظ بالوضع على المعنى، في إطار دلالة المطابقة، وباعتبار أن المناسبة بين الألفاظ ومدلولاتها وصعوبة اختيارية متغيرة، وليست «طبيعية» حاملة للواضع على أن يصح «أو «داتية موحدة» كما ورد عن عباد بن سليمان

(24) يقول لقروبي مثلاً «ودلالة اللفظ إم على تمام ما وضع له، أو على حرثه أو على خارج عنه، وتسمى الأولى وصعية، وكل من لأحيريين عمهية، وتفيد الأولى بالمطابقة والثانية بالتصمم ولثالثه بالائترام»، نوحشرين، 125 وانظر السكاكي، مناهج العلوم، 140 - 141

(25) نوحشرين، 125 ويرى بعض الأصوليين كالأمدي وابن الحاحب أن دلالة التصمم وصعية كدلالة المطابقة، لدخول الجزء في الموضوع له، وأن دلالة الائترام عمية لخروج اللارم عنه، وانظر الشيخ ثاني، 126

(26) شكلت هذه القضايا أبواباً في كتب معناه اللغة، وشكل بعضها موضوعات لمسائل مستقلة أحياناً عند اللغويين، فضلاً عن أصحاب المعاجم، ويعرض لها المفسرون في تناولهم للمعاني المعجزة لألفاظ القرآن الكريم، والأصوليون في مقدماتهم وفي بعض الأبواب المرتبطة مباشرة بدلالة الألفاظ

الصيمري<sup>(27)</sup>، وإلا لما صح القول أصلاً بظواهر كالأشترار والتصاد، ولما صح تقسيمهم الثلاثي لعلاقة اللفظ بالمعنى

أما الصور اليبانية عند اليابانيين، فقائمة أيضاً باعتدال هذه الأصول، وتحديداً باعتدال أصناف الدلالة الثلاثة المرتبطة بدورها بتقسيم الدلالة إلى وصعية وعقلية وطبيعية، واستعمال الأولى والثانية خاصة

فقد وافقت الدلالة الحقيقية عندهم دلالة المطابقة (لوصعية) أما العلاقات الأخرى، علاقات الاستعارة والكناية «والمجاز المرسل»، فلا نخرج عن كونها معقدة بطريق التصمم أو الالتزام في إطار الدلالة العقلية.

فإيراد المعنى الواحد «على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كل يوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه»<sup>(28)</sup> وعليه فالأصل في وضع اللفظ المطابقة لمعنى أصلي ثم يدل هذا المعنى على آخر بسبب علاقة ما ولا تتحقق هذه الدلالة الثانية عندهم إلا في الدلالة العقلية حيث يتم انتقال المعنى من مدلول أول إلى مدلول ثان لمباشرة بين المدلولين، فيكون المحار وبهذا المعنى كان اليبان عندهم بحثاً في تعلق مدلول أصلي بمدلول محاري، أو في «اعتدال الملامات بين المعاني»<sup>(29)</sup>، أو بحثاً في معنى المعنى<sup>(30)</sup>.

---

(27) «ولا شك في كونها وصعية، وإلا لامتنع خلاف دلالتها باختلاف لأوصاف»، محر الدين الرزاري، نهيه الإيجار في دريه الإعجاز، 87، أو «لاهندي كل إنسان إلى كل لغة»، لسبوطي، المرهر، ح 1، 47 ويورد السبوطي أيضاً بصدده نقاش حول لوصح، أهودات لألفاظ، أم الناس، أن «المحظفين متوفرون في لكل إلا في منهج عباده وهو لمنهج الأول، ح 1، 16

(28) الكككي، 141

(29) نفسه، ن ص

(30) الحرجاني، دلائل الإعجاز، 203، ومحر لدين الرزاري، 88 وانظر فاحوري (1985)،

ويصدق نفس الأمر عند جمهور الأصوليين في هذا الباب، إلا من اعتر  
منهم دلالة التصمم وصعوبة كالأمدي<sup>(31)</sup>

أما الماطقة، فقد كانت معالجاتهم لمسائل دلالة الألفاظ قائمة على نفس  
الأصول، بل كان تفسيرهم للدلالة إلى مطابقة وتصمم والتزام، من مقدمات  
القياس الضرورية عندهم، والتي يقوم بها المحمول والموضوع والنظر في  
القياس يدرم عنه النظر فيما يحل إليه القياس من المقدمات، ومن النظر في  
لمقدمات النظر في المحمول والموضوع اللذين مهما تتألف المقدمات، ومن  
النظر في المحمول والموضوع النظر في الألفاظ والمعاني المفردة التي بها يتم  
المحمول والموضوع<sup>(32)</sup>

## 2 - نماذج حديثة

تتوزع المادح الحديثة التي اتحدتها أمثلة للمشورات العربية في مجال  
البحث الدلالي<sup>(33)</sup>، بين كتب تقديمية تعريفية تسعى إلى أن تكون مداحل تعرف  
بعض جوانب الدلالة باعتبارها فرعاً في اللسانيات الحديثة، وصمم ذلك تتناول  
بعض الظواهر الدلالية في اللغة العربية ولكن بكمية عارضة ودون احتيرات  
مهيبة واصحة، ودراسات تتناول الدلالة عند القدماء وتريد التأريخ لها، وأحياناً  
دراسات، أكثر قلة وبندرة، تطمح إلى معالجة جادة للظواهر الدلالية في اللغة  
العربية صمم مشروع متكامل يروم بناء أوصاف نحوية جديدة للغة العربية تتمثل  
جاء وواع لمكتسبات اللسانيات المعاصرة في صورها الأكثر تطوراً ودقة، على  
سبيل تأصيل البحث اللساني العربي عموماً وتأسيس لسانيات عربية في مستوى  
المعصر

(31) واعتبر الماطقة المحار موضوعاً بالنوع، لكون دلالة الالتزام وصعوبة عندهم كتب سبق

(32) العراقي، 42

(33) بالإضافة إلى الأنواع الثلاثة التي اتحدتها مادح، هناك بعض الترجمات العربية لبعض  
المصوص الدلالية من اللسانيات الحديثة مثل «دور الكلمة في اللغة» لأولمان بترجمه كمال  
شر وهناك دراسات أولية بهم بعض الظواهر الدلالية في اللغة العربية، تمت في إطار  
المجامع اللغوية أساساً، أو نشرت في بعض المحلات

ونقدم فيما يلي أهم جوابات المادة الدلالية التي توفرها هذه المادحة الثلاثة بالترتيب الوارد أعلاه

## 2 1- في المداخل الدلالية -

يبدو أن كتاب «دلالة الألفاظ» لإبراهيم أبيس الصادر في طبعته الأولى سنة 1958 بالقاهرة، يعتبر تاريخياً أول محاولة للتأليف العربي في هذا النوع من المداخل الدلالية الحديثة ويتكون من مقدمة واثني عشر فصلاً يشير المؤلف في لمقدمة بعض المشاكل التي طرحتها دلالة الألفاظ من روي متعددة تهم «العامية والمعاملة والربصيين وعلماء النفس إلح، وخاصة اللعويين لذين يعالجون هذه القضايا في إطار عدم الدلالة ثم يشير إلى التطور الذي حصل في هذا الصرع الحديث الشاة من الدراسة اللعوية مد بريان مروراً بإسهامات أمثال أوعدن ورتشاردر واهتمامات عذماء من غير اللعويين فيهم عذماء لطبيعة ورحال القانون ومهتمون بقضايا الإنسان والمجتمع بصفة عامة كما يشير إلى علاقة دلالات الألفاظ بتجارب لئاس وأفكارهم وما يتح عن ذلك من اختلاف في لمواقف إراء الألفاظ ودلالاتها

ثم نحد عرصاً لاختلاف الآراء والتصورات بصدد شاة اللغة، وهل هي توقيف أم اصطلاح، وذلك عند العرب القدامى وبعض المحدثين من غير العرب (وخاصة حسرس) الذين عالجوا المسألة انطلاقاً من دراسة نمو اللغة عند لأطفال، ودراسة لغة الأمم لدائية، ودراسة التطور اللعوي عبر التاريخ

وفي موضوع «الدلالة، أداتها، أنواعها، فهمها»، يعرض المؤلف أولاً للحدود الذي دار بين اللعويين قديماً وحديثاً حول تعريف الكلمة ثم ينتقل إلى أنواع الدلالات التي يمكن أن تتضمنها العبارات، ويحصر مصادرها في دلالة الصوتية المستمدة من طبيعة الأصوات ومن السر والعمة الكلامية، ودلالة الصرفية المستمدة من الصيع وسيتها، والدلالة لبحوية المرتبطة بنظام لحملة ورتبتها الخاص، والدلالة المعجمية أو الاجتماعية المستمدة من المفردات

ثم يعرض لفهم اللغة والناطق بها وما يتطلبه ذلك من تداخل عمليات كثيرة عضوية ونفسية، يهتم بها عالم اللغة وعالم النفس على السواء، وما يرتبط بذلك من اختلاف بين المفكرين روحانيين وماديين، في معالجة الصلة بين الأصوات وما تثيره في الأذهان من دلالات

وعن «الصلة بين اللفظ والدلالة» نحدد عرصاً للاختلاف في معالجة هذه الصلة بين الطبيعيين والعرفيين في التراث اليوناني والتراث العربي، ولما نحدثه في هذا الأخير من اهتمام كثير من اللغويين العرب بالربط بين الألفاظ ومدلولاتها ربطاً وثيقاً، رغم أن معظمهم لا يأخذ بالرأي القائل بوجود صلة طبيعية أو ذاتية بين الألفاظ ومدلولاتها وينتهي هذا الفصل بتتبع بعض حواش القاش الذي دار بين المحدثين في هذه المسألة

ثم يشير المؤلف قصداً ترتبط بعض حواش علم النفس اللغوي، تهم الدلالات التي توحى بها الأصوات في الدهن كما يورد بعض التحارب التي قيم بها لتوصيح ذلك وإثباته

ويتناول المؤلف «اكتساب الدلالة وبموه» لدى الأطفال، وكيف يكتسبون دلالات الألفاظ تدريجياً، مع الصعوبات التي يصادفونها في المعص منها كالمشترك اللفظي والكلمات المتشابهة الأصوات. ثم يعرض بعض الأمثلة التي تيسر الشبه بين موقف بعض الأمم البدائية من دلالة الألفاظ وموقف الأطفال، خاصة في المرحلة التي لا يكاد هؤلاء يميزون فيها بين الدلالات الكلية (العممة) والدلالات الخاصة للألفاظ.

وفي تناوله للدلالة لدى الكبار، يعير بين اللفظ باعتباره أصواتاً، والشيء باعتباره مرجعاً خارجياً، والصورة الذهنية باعتباره تصوراً مرتبطاً بالكلمة في ذهن السامع على أن الربط الحقيقي لا يكون إلا بين الشيء وصورته، الذهنية، أما اللفظ فدليل عليهما أو رمز لهما ثم يقدم عدة أمثلة تيسر اختلاف الأفراد في صورهم الذهنية للأشياء، باختلاف تجاربهم، وعدم وصوح تلك الصور،



وقصورها في غالب الأحيان وكل ذلك يشهد أن الدلالة أمر فردي لا تكاد تتحد فيه، لأدهان، بل تتباين تبايناً كبيراً<sup>(34)</sup>

وعلى الرغم من ذلك فإن المعجمي يحاول تحديد الدلالات بالاعتماد على ما هو مشترك بين جمهور الناس، وقد يندجأ في ذلك إلى الخبراء والعلماء لتحري بعد الدقة في تحديداته

وفي تناوله للمركز والهامش في الدلالة، يحدد المؤلف الدلالة المركزية باعتبارها ذلك القدر المشترك من الدلالة الذي يصل بالناس إلى نوع من الفهم التقريبي يكتفون به في حياتهم العامة وهي الدلالة التي يسجلها اللغوي في المعجم. أما الدلالة الهامشية فهي تلك الطلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتحاربهم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آباءهم وأجدادهم<sup>(35)</sup>

وبقدم المؤلف عدة أمثلة توضح الفرق بين الدلالة المركزية والهامشية، وتبين دور الدلالة الهامشية في الصراعات السياسية والاجتماعية وأثرها في مجالات كالمحال لقانوني ومحال النقد الأدبي القديم والحديث

ويشت المؤلف بالنسبة «لتطور الدلالة» أنها ظاهرة شائعة في كل اللغات ويقدم عدة أمثلة من ألفاظ دارجة تطورت دلالاتها من أصول فصيحـة ثم يعرض لظاهرة الحقيقة والمجاز باعتبارها مظهرين من مظاهر التطور في دلالة الألفاظ وينحصر بعض تعاريف العرب القدامى للحقيقة وللمجاز، واختلافهم بين مكر ومشت لظاهرة للمجاز ويورد عدة ملاحظات تصددهم معالجتهم معها اهتمامهم بالبحث عن «نقطة البدء في الدلالة» أو «الوضع الأصلي»، رغم عدم حدود ذلك، ومنها إهمالهم البعد التاريخي واختلاف العصور في تحديد ما هو حقيقي وما هو مجازي، ومنها تجاهلهم «أثر [الدلالة] في الفرد حين يسمع اللفظ أو يقرأه، فهو وحده الذي يستطيع الحكم على الحقيقة والمجاز ذلك لأن الحقيقة

(34) إبراهيم أبيس (1963)، 104.

(35) نفسه، 07.

لا تعدو أن تكون استعمالاً شائعاً مألوفاً للفظ من الألفاظ، وليس «المجاز إلا انحرافاً عن ذلك المألوف الشائع، وشرطه أن يثير في ذهن السامع أو القارئ دهشة أو عرابة أو طرافة»<sup>(36)</sup>. ثم يورد بعض صور المجاز وتعامل الأفراد معها.

أما «عوامل التطور في الدلالة»، فيحصرها في عاملين أساسيين هما، أولاً الاستعمال، وأوضح عاصره سوء الفهم (المرتبط بالقياس الحاطي)، ويلي الألفاظ (حيث تتغير صورة اللفظ وبصاف أن شبه لفظاً آخر في صورته فتحتلظ الدلالات ويتولد المشترك اللفظي)، والانتدال (الذي يصيب بعض الألفاظ لأسباب سياسية أو اجتماعية) وثانياً الحاجة (المرتبطة بضرورة التجديد المقصود في التعبير بسب الدافع الحصري عموماً، فيكون اللجوء إلى «المجاز أو إلى الألفاظ الأحيية»

ويلخص المؤلف أعراف التطور الدلالي وهي خمسة أعراف أساساً هي تخصيص الدلالة (أو تطور دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص)، وتعميم الدلالة (أو التطور من الخصوص إلى العموم)، وسحطاط الدلالة (حسب تنهار القوة الدلالية للفظ فصح مألوف)، ورفي الدلالة (حين تنقوى دلالة بعض الألفاظ)، وأخيراً تغير مجال الاستعمال أو المجاز، وتحصر سرراته في توصيح الدلالة (أو الانتقال من المجرد إلى المحسوس) ورفي الحياة العقلية (أو الانتقال من المحسوس إلى المجرد)

وتحدث المؤلف عن جهود القدماء والمحدثين في مجال «الترجمة»، ويورد عاصر من مواقف العرب القدماء في ذلك ومن صعوبات الترجمة التي يذكرها، اختلاف هندسة الجمل في اللغات، وحمال الألفاظ وموسيقاها، ثم «المشكلة الكبرى في الترجمة، وهي التي تتصل بدلالة الكلمات وحدود معانيها بين لغة وأخرى»<sup>(37)</sup> وهي المشكلة التي ترداد عسراً حينما يتعلق الأمر بترجمة

(36) نفسه، 128 - 129

(37) نفسه، 172

النصوص الأدبية، والنصوص الدينية المقدسة التي يقدم شأنها المؤلف مثال الترجمة السبعينية للعهد القديم وما تبعها من ترجمات، ومثال الترجمات القرآنية إلى اللاتينية والفرنسية والإنجليزية وهي الترجمات التي تعددت واحتدمت في ألفاظها باختلاف تجارب المترجمين مع الألفاظ وما يحيط بها من طلال المعاني والدلالات وهو أمر أكدته بعض آراء القدماء في البلاغة القرآنية، وبيت صعوبة ترجمة النص القرآني لما تمتاز به لعمته العربية من خصائص أسلوبية «لا تكاد تشبهها [فيها] لغة أخرى»<sup>(38)</sup>

وتحت عنوان «نصيب الألفاظ العربية من الدلالة»، يورد المؤلف كثيراً من المواضع تهم حواش من تزيح العرب ولعمتهم وأدبهم مد «العصر الجاهلي» ويتعرض ضمن ذلك إلى قضايا تهم دلالة الألفاظ بصفة مباشرة، كالترادف وكثرته بالقياس إلى قلة المشترك اللفظي، الذي يحب أن ينظر إلى أمثله على أساس العلاقة بين معاني اللفظ الواحد فإذا كان المعنيان متباينين كما يصدد مشترك لفظي «وإد» اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل، وأن الآخر مجاز له، فلا يصح أن يعد مثل هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره»<sup>(39)</sup> كما يعرض المؤلف لأشهر كتب الترادف والاشتراك عند القدماء، ويعلق على حملة منها

ويختتم المؤلف كتابه بفصل عن «كسور الألفاظ العرسة»، يعقده لإعطاء صورة تزيحية عن تطور المعاجم العربية القديمة مد مساهمات المعربين الأوائل، حتى كتاب «العين» وما تبعه من معاجم ويوضح الطرق التي اتبعتها بعض هذه المعاجم في تنويع المادة وتصنيفها كما يعلق على دلالة الألفاظ فيها، بإبداء ملاحظات وأمثلة يصدد بعض مواطن القصور فيها، كعدم تحريها الشرح الدقيق، وكاعتماد أصحابها بعضهم على بعض وهو قصور يستحق منه المؤلف حاشية إلى «معجم عربي حديث تنقش ألفاظه من النصوص، وفيه

(38) نفسه، 184

(39) نفسه، 213

نراعى كل الدراسات الحديثة التي يلحظها الدارسون في المعاجم الأوروبية<sup>(40)</sup>

وأخيراً، فإذا كان لكتاب المرحوم إبراهيم أبيس فصل الريادة التاريخية في مجال تأليف مداحل في «الدلالة الحديثة»، جعلت منه، منذ 1958، مرجعاً أساسياً لمن تناول من اللغويين العرب قضايا تمس دلالة الألفاظ بوجه من لوجوه، كما تشهد على ذلك مراجعهم، فإن هذا لا يجمع من الإقرار بأن مادة الكتاب تشكو من نقائص واضحة في تنظيمها ومضمونها، تقلل من فائدة لاسترشاد بها لدى الباحث العربي (المستدئ خاصة) في مجالات الدرس لدلالي الحديث الدقيقة والشائكة فهي باحتصار شديد، مادة غير مسحمة ولا بصطها صباط مهجي دقيق، بالنظر إلى تعدد مجالاتها بين مباحث مختلفة ومتنوعة لا يبين المؤلف الرابط الواضح بينها، فهي تنتمي إلى تاريخ الأفكار للغة، واللغويات العامة، وأصول بعض نظريات المعنى، وحواس من علم لنفس واللغويات التطبيقية، واكتساب اللغة، وعلم اللغة التاريخي، وتاريخ لأدب واللغة، والصناعة القاموسية والمعجم، فضلاً عن بعض مشاكل الدلالة للغة (والمعجمية) المتداخلة بدلالات اجتماعية وسياسية... إلخ ويبقى أن لمأخذ الرئيسي يكمن في غياب تصور مهجي واضح في عرض المادة التي يمكن اعتباره الكثير منها متجاوزاً الآن في البحث اللساني، والتي تقدم في صورة «أفكار» بالمعنى المتداول، لا في شكل فرضيات وصحة الحدود لا تأخذ دلالتها لنظرية والتجريبية إلا بوضعها في أطرها النظرية المتميزة.

أما «المدخل» الثاني فهو كتاب أحمد مختار عمر «علم الدلالة»، الصادر سنة 1982 بالكويت ويتكون الكتاب من مقدمة وأربعة أبواب يصمم كل باب منها فصلين على الأقل وستة فصول على الأكثر

لا يوضح المؤلف في المقدمة لمهج المتبع في تصنيف الكتاب، ولا

(40) نفسه، 249

يقدم سررات انتقاء قصايا دلالية دون أخرى، وإنما يكتفي بإشارة عامة ودون تحديد كاف إلى أن التحليل الدلالي يعطي فرعين، فرع معاني لمفردات أو المعاني المعجمة، وهو موضوع تركيزه في الكتاب، وفرع معاني الحمل والعبارات أو المعاني السحوية

وفي الباب الأول، «مدخل ونمهيذ»، يتحدث المؤلف عن «التعريف بعدم الدلالة»، فيقدم «تعريفات» عامة دون ذكر مصادرها، منها أنه «ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى» أما موضوع هذا العلم فهو «أي شيء أو كل شيء يقوم بدور العلامة أو الرمز»، إلا أن عدم الدلالة ويركز على اللغة من بين أنظمة الرموز باعتبارها ذات أهمية خاصة باللسنة للإنسان، وهو لا يصف عند معاني المفردات وإنما يهتم أيضاً بالتركيب<sup>41</sup> ثم يبين المؤلف تعالو الدلالة بموضوع علم اللغة الأخرى بكمية مبتسرة، ثم علاقتها بعلوم أخرى كالفلسفة والمنطق وعلم النفس والقيرياء والفسولوجيا. وكل ذلك في جمل معدودة، في فقرة قصيرة أو فقرتين، لا نخرج منها شيء واضح وكاف

ويحد نفس النهج في «الطرة التاريخية» لتصورات المعنى، حيث يتحدث عن اليونانيين واليهود والعرب، في عبارات مختصرة عامة مثل «وقد نكلم أرسطو مثلاً عن الفرق بين الصوت والمعنى، وذكر أن المعنى متطابق مع تصور الموحود في العقل الممكر» وذلك دون اهتمام كاف بالبحث عن الإشكالات لأساسية المركزية التي طرحها المعنى عند هؤلاء، وأصول معالجاتهم، وكيف تطورت هذه الإشكالات والأصول وتصدق نفس الملاحظة بصدد عرصه لأراء لمحدثين، وتطور علم الدلالة منذ أواسط القرن التاسع عشر، عبر مساهمات أمثال ماكس مولر وبريال وأدولف بورن وحوستاف شتيرن، ثم أوعدن وريتشدرر ويشير إلى الوضع الذي شهدته دراسة المعنى في الولايات المتحدة، والنقش الذي دار حول آراء بلومفيلد في هذا المجال، إلى حدود اتصح لاهتمام بالدلالة مع شوء النظرية التوليدية ثم يعود إلى أوروبا ليشير إلى مساهمات

(41) أحمد مختار عمر (1982)، 11 و 12

أولمان وليبر<sup>(42)</sup>، ويخصص نصف صفحة للإشارة إلى كتاب «دلالة الألفاظ» لإبراهيم أنيس.

ثم يورد قصايا مرتبطة «بالوحدة الدلالية»، لكنه لا يقدم بوصف الإشكالات التي يثيرها هذا المفهوم، باعتباره مفهوماً نظرياً تترتب عنه نتائج تحريرية، وإنما يشير بكيفية مختصرة إلى اختلاف وجهات النظر في تعريفه من خلال عبارات عامة لا تكاد تفيد شيئاً، مثل «فهمهم من قال إنها الوحدة لصعري للمعنى، ومهمهم من قال إنها. تجمع من الملامح التمييزية، ومهمهم من قال إنها. أي امتداد من الكلام يعكس تبايناً دلاليّاً»<sup>(43)</sup> ليعتمد بعد ذلك على يبدأ، دون ذكر أدنى مسرر لهذا الاختيار.

أما أنواع المعنى، فيحصر أهمها في خمسة المعنى الأساسي (أو الأولى أو المركزي)، والمعنى الإصافي (أو العرضي أو الثانوي أو التصممي)، والمعنى الأسلوبى، والمعنى النفسى، والمعنى الإيحائي ويكتفى، معتمداً ليتش، بالإشارة إلى صعوبة رسم الحدود بين هذه الأنواع، دون مناقشة أو توضيح أسباب ذلك.

ويتناول قياس المعنى لدى اللغويين وعلماء النفس، ويخصصه في أربعة أعراض. قياس المعنى الأساسي للكلمات المتصادمة، وقياس التمايزات والاختلافات في المعاني النفسية الداخلية عند الأفراد، وهو المقياس الذي عرف باسم «التمايز السيماتيكى»، وقياس ردود الأفعال الفيربولوحية التي تعد استجابات لمثيرات لغوية معينة، وقياس معاني الأحداث (كالضحك والتكلم) والصفات (كالذكاء والطول) على معيار متدرج لتحديد ما يمكن أن يتلاءم معها في الحملة، وتمييز الحمل المقولة من المرفوضة.

(42) يشير المؤلف بهذا كتاب لبر (1977) إلى أنه «امتاز بالعمق والدقة والشمول مع إكثار من الأمثلة، والنعيب على كل فكرة بيان أوجه العصور أو التميز فيها»، 29 لكن لمؤلف، وإن كان يعتمد أحياناً ترجمة بعض المواد الواردة عند لبر، فإنه لم يستند منه من «ساحبه لسطييه وانمهيجه حاصه

(43) نفسه، 31

والباب الثاني محصن «المناهج دراسة المعنى»، حيث يعتبر أن هذه المناهج ركزت على المعنى الممحامي أو دراسة معنى الكلمة المفردة ويكتفي رغم تعدد المناهج والنظريات الحديثة وتنوعها، بالتركيز على بعضها (النظرية الإشارية، والتصورية، والسلوكية، والسياقية، «ونظرية» الحقول الدلالية، والنظرية التحليلية) الذي يبدو له مهماً لكنه لا يوضح سررات هذا الالتقاء، ولا يفسر هذه الأهمية

هكذا يتحدث عن النظرية الإشارية لقائمة إن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها ويكتفي بالاعتماد على بعض ما ورد عند أوعدن وريشاردر من خلال مثلثهما المعروف ورغم أن النظرية الإحالية («الإشارية» عند المؤلف) اتحدت، وما تزال، عدة صور لا يمكن التحلص من الإشكالات التي تطرحها، سهولة، فإن المؤلف يتحلص منها بإيراد بعض «الاعتراضات» العامة المفصلة عن أصولها، نكيفية غير منظمة وغير موثقة وكل ذلك في صيغه تعابير عامة كما أشرنا سابقاً، لا تليق بالأسلوب العلمي، مثل «ولدا» اقترح بعضهم أن يقال «، ومثل «إن [النظرية] لا تنصص كلمات مثل «لا» «والى» و«لكى» و«أو» .<sup>(44)</sup> يريد أن يقول إن النظرية لا ترصد المعاني الممكنة لهذه العناصر، ما دامت لا تحيل على شيء في العالم الخارجي ثم يعرض لنظرية «التصورية»، كما يترجمها، نفس الأسلوب العام المضطرب فيعرفها بكونها تعتبر أن اللغة وسيلة لتوصيل الأفكار، رغم أن النظريات التصورية اليوم لا تقول، بالضرورة، بالتواصل وطبيعة أساسية للغة ثم لا تظهر بعد ذلك إلا بأشياء عامة مثل اقتضاء هذه النظرية ارتباط التعابير بأفكار، وتطابق هذه الأفكار لدى المتكلم والسامع كما يعرف ماحدين عامين غير واضحين، يرتبط الأول بكون الأفكار تعد ملكاً خاصاً بالمتكلم لا يمكن نقلها إلى السامع، والثاني بوجود «أدوات وكلمات تجريدية» غير قابلة للتصور وما قلناه يصدد عرض المؤلف الناقص للنظرية الإحالية يصلح بالنسبة لعرضه للنظرية التصورية، التي عرفت

(44) نفسه، 56

منذ آراء لوك في القرن السابع عشر صيغاً متعددة كان يحجب تلمس الحيوط لرابطة بينها، والمبادئ العامة التي قد تشترك فيها تلك الصيغ، كما تعرف هذه النظرية ليوم منذ نشوء النظرية التوليدية وإعادتها الاعتبار إلى التصور الذهني للطواهر الدعوية عامة، تطورات مختلفة ومهمة تمت بلورتها في أكثر من نموذج نحوي، وجعلت من قصايا مثل علاقة ما هو تصوري بما هو دلالي، وعلاقة الدلالة والتصورات عموماً بما هو تركيب، قصايا أساسية في الدرس اللساني لمعاصر لكن المؤلف رغم ذلك، يحجر في سطر واحد على النظرية التصورية، ويعتبر أن رفضها «هو المطلق لمعظم المصاحح الحديثة التي ظهرت خلال هذا القرن»<sup>(45)</sup>، ويجعل من هذه المصاحح التي قامت على «أنقاض» النظرية التصورية، المصحح السلوكي في حين أننا نعلم أن صيغة متميزة بالفعل من صيغ النظرية التصورية وهي النظرية الذهنية المرتبطة بالتوليدية، هي التي قامت على انتقاد السلوكية، وليس العكس وما يؤكد هذا الحظ لدى المؤلف، أنه يجعل، حسب مطلق الباب الذي نحن بصدده، نظرية كاتز وبوسطل وفودور (1963) و (1964)، وهي نظرية ذهنية، من ضمن المصاحح الحديثة التي قامت على رفض النظرية التصورية، دون أن يدرك العلاقة بين هذه الأخيرة ونظرية كاتز وبوسطل وفودور وربما كان ذلك راجعاً - بالإضافة إلى ما سبق - إلى أن المؤلف لا يحدد بدقة عن أية صيغة من صيغ النظرية التصورية يتحدث.

ثم يعرض للنظرية السلوكية، ولبعض الأسس التي تقوم عليها، باعتبارها نظرية ترى أن المعنى يتألف من ملامح الإثارة ورد الفعل «الغالبية للملاحظة والموحدة في المخطوقات، وأن معنى الصيغة الدعوية هو «الموقف الذي يطقها المتكلم فيه، والاستجابة التي تستدعيها من السامع»<sup>(46)</sup> ويسوق بعد ذلك بعض الاعتراضات المتعلقة عموماً بمحدودية الاتجاه السلوكي في معالجة تنوع المعطيات الدعوية مفردات وحملات كما يورد اتجاهها سلوكياً آخر هو اتجاه شارلر

(45) نفسه، 58

(46) نفسه، 61



موريس الذي أخرج من معنى الصيغة، الاستجابة أو رد الفعل، واكتفى بمجرد الميل أو الرعة ويشير إلى اعتراضات عليه تدور كذلك حول مجموعة من الأمثلة المصادرة في المعطيات الدعوية وذلك من خلال توصيحات عامة وغير كافية كالعادة

ويتناول نظرية السياق عند بيرث وأتباعه ممن اعتبروا أن معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة أو الطريقة التي تستعمل بها أو الدور الذي تؤديه وما يترتب عن ذلك من تحليل لسياقات الكلمات والمواقف التي ترد فيها، حتى تحدد معانيها، ومن حصر لهذه السياقات في سياقات لغوية وعاطفية وموقفية وثقافية ثم يشير إلى علاقة هذه النظرية بمحالات معرفية أخرى كالأنثروبولوجيا وفلسفة وعدم النص، وأهميتها في مجال التحليل المعجمي، وبعض الاعتراضات عليها مثل غياب نظرية شاملة للتركيب عند رائدها بيرث، وعموم مصطلحي السياق والموقف عده، وعدم قدرته على رصد الوحدات التي لا ينفع السياق في توضيح معناها ويحتم بالإشارة إلى فرع من فروع نظرية السياق، ثم فيه التركيز على ما يترجمه المؤلف بالرصف collocations وهو لارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة ومما مبرر هذا الاتجاه اقتصره على السياق اللغوي دون أنواع السياق الأخرى، واهتمامه ببيان الخصائص النحوية والصرفية، واستخدامها في تحديد سياقات الكلمة

ثم يعرض لـ «نظرية الحقول الدلالية» وهو يستعمل مصطلح «نظرته» في هذا السياق، رغم تسمية للهيرير، يورده في الهامش 1 في الصفحة 79، يشير إلى أن هذا المصطلح لا يليق بالحقول الدلالية، وإنما الأمر يتعلق بمقدرة أو اتجاه وبعد تعريف المؤلف للحقل الدلالي باعتباره «مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها» مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية، يورد حملة من المساءد التي تقوم عليها دراسة الحقول الدلالية، منها أن الوحدة المعجمية لا تكون عصباً هي أكثر من حقل، وأنها تنمي بالضرورة إلى حقل معين، وأنه لا يصح إعمال السياق الذي ترد فيه الكلمة، كما

لا تصح دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها الحوي ثم يشير إلى توسيع مفهوم الحقل الدلالي ليشمل الكلمات المترادفة والمتصادمة، والأوران الاشتقاقية، وأجراء الكلام، والحقول المركبة وبعد ذلك ينتقل إلى بعض الاعتبارات التاريخية ليشير باختصار إلى بعض الأسماء التي لعبت دوراً رائداً في تطوير دراسات الحقول، مثل: نورريك، وترينيه، وماتوري ثم يمثل لما حلقه مفهوم الحقل الدلالي من اهتمامات انصت على صياغة معاجم كاملة للحقول الدلالية في بعض اللغات لينتقل بعد ذلك إلى أنواع الحقول، ويورد تقسيم أولمان لها إلى ثلاثة أنواع: الحقول المحسوسة المتصلة (كظام الألوان)، والحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة (كظام العلاقات الأسرية)، والحقول التجريدية (كألفاظ الخصائص الفكرية) ويخصص المؤلف فقره لمعاجم الموضوعات عند العرب القدماء، ليبين سقهم في هذا المجال، رغم عيوب عدت أعمالهم منها عدم اتباع منهج معين في جمع الكلمات وتصنيف الموضوعات وتنويعها، وعدم الاهتمام ببيان العلاقات بين الكلمات في داخل الموضوع الواحد، وذكر أوجه الخلاف والشبه بينها وهذا في حين امتارت المحاولات الأوروبية بإقامة المعاجم على أسس علمية منطقية في التصنيف، وتحديد العلاقات داخل الحقل المعجمي الواحد، وتعميم الدراسة وشمولها عدداً من اللغات في وقت واحد. ويحتم المؤلف هذا الفصل بذكر بعض مزايا تحليل الحقول الدلالية، منها خاصة أنه يسمح بالكشف عن العلاقات بين الكلمات المنتمية إلى حقل معين، وهو ما لا يسمح به المعجم التقليدي، وبالكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل، كما يسمح بالكشف عن «العموميات» والأسس المشتركة في تصنيف مفردات اللغات، وفي نفس الوقت عن أوجه الخلاف بينها بهذا الخصوص

ويعرض في حديثه عن النظرية التحليلية، لتحليل كلمات المشترك اللفظي إلى مكوناتها أو معانيها المتعددة، وتحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة. ورغم أن المؤلف يعتبر هذا الفصل مكملًا للفصل السابق باعتباره النظرية التحليلية مكملًا «لنظرية الحقول»، فإن العلاقة بين «النظريتين» تبقى غير

محددة بوصوح لديه، وإنما يكتفي بعبارة عامة كمادته، مثل «وقد اعتر بعضهم التحليل إلى عناصر امتداداً لنظرية الحقول، ومحاولة لوضع النظرية على طريق أكثر ثباتاً ومع ذلك فمن الممكن قبول نظرية الحقول دون التحليل العنصري والعكس»<sup>(47)</sup> ويورد المؤلف بالنسبة لتحليل كلمات المشترك اللفظي، بعض مبادئ نظرية كاتز وفودور (1963) - فهو لا يتعدى هذا المودح الأول إلى مراح تلت أهم وأغنى - منها التمييز بين «المحدد السحوي» و«المحدد الدلالي» و«المميز»، ومنها الكيفية التي يعمل بها التمثيل في هذه النظرية على «إزالة لعموص» كما يورد مثال بولسحر في ربط المعاني المتعددة للكلمة على أساس بيان إمكانية اشتقاق الواحد منها من الآخر. وبالنسبة لتحليل المعنى إلى عناصر تكوينية يذكر المؤلف مجموعة من الخطوات الإحرائية لتحديد هذه العناصر، مثل استخلاص المعاني المتصلة، ثم تقرير الملامح المستخدمة في تحديد المحتويات التي تستعمل للتمييز، ثم تحديد المكونات التشخيصية لكل معنى على حدة، وأخيراً وضع هذه الملامح في شكل شجري ويقدم المؤلف أمثلة لذلك منها مثال مأخوذ عن بيذا بمفردات القرابة. ويحتم بالإشارة إلى طواهر ومجالات يمكن فيها استخدام النظرية التحليلية كالمجار والحقول الدلالية والاكساب اللغوي والترادف والمشارك اللفظي

وهي آخر فصل من هذا الباب، يشير المؤلف باختصار إلى مباح أخرى في تحديد المعنى أو توضيحه، منها توصيح المعنى بذكر مراده أو أقرب لفظ إليه، وتوضيحه ببيان خصائص الشيء المعروف أو بوضع تعريف له، وتعريف الشيء بذكر أفراد

في الباب الثالث، «تعدد المعنى ومشكلاته»، يشير في تمهيد قصير إلى أن اللفظ اللفظ من حيث دلالتها ثلاثة أنواع متباين ومشارك لفظي ومترادف ويعتبر، تبعاً لأولمان، أن المشارك اللفظي والترادف من باب تعدد المعنى وذلك استناداً إلى أن المعنى علاقة بين اللفظ والصورة الذهنية، فإذا تعدد اللفظ

(47) نفسه، 121

كما بصدد الترادف، وإذا تعددت الصورة كما بصدد المشترك اللفظي لكن المؤلف لا يبرر كعادته لماذا اختار وجهة نظر أولمان دون غيره ثم يتناول المشترك اللفظي فيعرف بعض تأليف العرب القدماء التي درست المشترك في القرآن الكريم، وفي الحديث السوي، وفي اللغة العربية عموماً، وبإجماع هؤلاء اللغويين على وجود المشترك، وأن بعضهم إنما صيق مفهومه كابن درستويه الذي أنكر مجموعة من الألفاظ عدت من المشترك واعتراها من المجاز أما الأصوليون فأكثرهم كذلك على إمكان وقوعه، وإن قال بعضهم باستحالة ذلك. ويستخلص المؤلف من أمثلة اللغويين العرب أنهم اعتدوا المشترك متحققاً في تأدية الكلمة أكثر من معنى بعض النظر عن طبيعة هذه المعاني وطبيعة العلاقة بينها أما أسباب المشترك عندهم فإما أسباب داخلية تتمثل في تعبيرات في اللفظ وفي المعنى، وإما أسباب خارجية ترتبط باختلاف البيئة. وينتقل المؤلف إلى المشترك اللفظي عند المحدثين، ليحصر أنواعه عندهم في أربعة أنواع وجود معنى مركزي للفظ تدور حوله عدة معانٍ فرعية أو هامشية، تعدد المعنى نتيجة لاستعمال اللفظ في مواقف مختلفة، دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة لتطور في جانب المعنى، وأخيراً وجود كلمتين يدل كل منها على معنى، وقد اتحدت صورة الكلمتين نتيجة تطور في جانب اللفظ ويمثل لذلك باعتماد لغويين مثل بيداء وأولمان ويذكر بعض الخلافات بين المحدثين بخصوص تصور التعدد الدلالي والمشارك اللفظي ومعايير الفصل بينهما، وبخصوص صعوبة الفصل بين «التعابير في الاستعمال» والتعدد الدلالي. وبعد انتقاد بعض آراء إبراهيم أبيس في هذا الموضوع، ينتقل المؤلف، سيراً على عادة معيارية قديمة في تصور الظواهر اللغوية، إلى الحديث عن «إحيائيات» و«سلبيات» المشترك اللفظي، ليذكر من الأولى دوره في إكساب الكلمات مرونة وطلاعية في التعبير، وفي التمكين من استعمال الغموض خاصة من خواص الأسلوب، وفي إكساب الألفاظ أدبية أكثر، وفي سد الفجوات المعجمية أما السلبيات فمبها «التشويش» الذي يعوق التفاهم أو يلقي ظلالاً من الغموض على المعنى تؤدي إلى صراع بين المعاني وهي «حالة وبائية» يجب أن تواجه بإجراءات سريعة تصع حلاً لهذا

الصرع» وهذا رغم أن المؤلف يذكر العموص في «الإيجائيات» أعلاه ويحتج المؤلف بالعودة إلى المحدثين ليدكر أسباب المشترك عندهم في الاتباع لمحاذي والتطور الصوتي، إضافة إلى ما يورده عن إبراهيم أبيس في سوء فهم المعنى، والاقتراض من اللغات الأجنبية، وتطور معاني الكلمات على مستوى اللهجات.

وفي ما يخص الأصداد، يقوم المؤلف بما قام به في فصل لمشارك فيتحدث عن تأليف القدماء في الأصداد، وعن اختلافهم بين مشتين ومكرين، وعن اختلاف المشتين في توسيع مفهوم الأصداد وتصنيفه، علماً بأن بعض المعين في التصييق معظمهم من المحدثين مثل إبراهيم أبيس. ويخصص فقرة مستقلة يورد فيها بعض ما أثبتته القدماء خاصة في القرآن الكريم من الأصداد، ليقرر أن لدفاع عن طاهرة الأصداد في اللغة العربية كان دفاعاً بالضرورة عما ورد منها في القرآن الكريم كذلك. ويحتج بفصل مخصص لأهم ما ذكر من أسباب في شئ الأصداد، ويعقد لذلك حدوداً يحصرها في أسباب خارجية (كاختلاف اللهجات) ودولية (مرتبطة بالمعنى أو باللفظ أو بالصيغة) وتاريخية (كالرواسب القديمة)

ويورد بخصوص الترادف، موقف القدماء من العرب الذين اختلفوا بين مشتين ومكرين، وأن من المشتين من وسع مفهوم الترادف ومنهم من قيده شروط تحد من وقوعه ويرى المؤلف نفس الخلاف عند المحدثين، وإن كانت معالجات الدين أثبتوه منهم أكثر تشعباً نظراً إلى ارتباط القصبة بتعريف المعنى من جهة، وسوء المعنى المقصود من جهة ثانية ثم يورد تميزات المحدثين بصدد أنواع من الترادف وأشياء الترادف، منها الترادف الكامل وشبه الترادف والتقارب الدلالي والاستمرام واستخدام التعبير المماثل والترجمة والتفسير ويقدم مجموعة من تعريف المحدثين للترادف، ليقرر أنهم متفقون على وجود كافة أنواعه، باستثناء الترادف الكامل الذي يختلفون فيه، لكن أغلبهم مع إنكاره، والقلة القليلة منهم إما تسمح بوجوده إما مع تضيق شديد، أو مع شيء من التجوز، أو شروط خاصة. وتبعاً لأغلب المحدثين ينحصر المؤلف رأيه في وقوع الترادف، بشرط ألا يقصد به التطابق التام.

أما الباب الرابع والأخير، «من الدرس التاريخي والتقابلي»، فيشاول فيه «تغير المعنى». وبعد تمهيد في تطور علم الدلالة التاريخي بأوروبا واهتمامه بتغير المعنى وصور هذا التغير وأساسه، يقصر المؤلف حديثه في هذا المجال على أسباب تغير المعنى وأشكال هذا التغير. فيحصر أهم الأسباب في ستة، لا تحتنف حوهرياً عن «عوامل التطور» السابقة عند إبراهيم آيسر، وهي ظهور الحاجة، والتطور الاجتماعي والثقافي، والمشاعر العاطفية والنفسية، والانحراف اللغوي، والانتقال المجاري، والابتداع أما أشكال تغير المعنى فيلخصها في أربعة أشكال هي توسيع المعنى، وتضييقه، ونقله، والمالعه

ويحتتم المؤلف كتابه بفصل عن بعض «مشكلات الدلالة في الترجمة»، تنتج عن اختلاف اللغات في التصنيف والحلفيات الثقافية والاجتماعية ومن أهم هذه المشكلات - اختلاف المجال الدلالي للمظير يدوان مترادفين كما هو حاصل في مفردات الألوان، واختلاف التوزيع السياقي حين يحلف لفظان يدوان مترادفين، في تطبيقات الاستعمال، والاختلاف في الاستخدامات المحارية من لغة إلى أخرى، واختلاف التصنيفات الجرتية بين اللغات كما يظهر مثلاً في حقول الحرارة والبرودة أو حقل الألوان، والاختلاف في طرق التنظف في التعبير، والاختلاف في الإيحاء والحرس الصوتي، واختلاف المألوفات الثقافية والاجتماعية

بالإضافة إلى التعليقات الواردة ضمن تقديمها لهذا الكتاب، نكتفي نظراً إلى صيق المجال، ببعض الملاحظات المختصرة

فرغم صدور الكتاب سنة (1982) فإنه يعتمد مرجع ومصادر (متجاوزة في الكثير منها) لا تتجاوز سنة (1977)، باستثناء مرجعين صدرتا في (1979) و(1980)، وقاموس صدر في (1979) والكتاب تكثر فيه التعابير العامة مثل «قال بعضهم». «وصيغ الساء للمجهول، والآراء والتعريف غير الموثقة وهو في معظمه عبارة عن عناوين كثيرة العدد، تحتلط فيه معطيات حديثة بمعطيات قديمة في غير اتساق واضح. فرغم إشارة المؤلف في المقدمة إلى أن «القضايا

المطروحة في علم الدلالة ليست مما يمكن الإلمام به أو عرضه في كتاب واحد<sup>(48)</sup>، فإنه لم يذخر جهداً في جمع عدد وفير من هذه القضايا حالت وفرتها، في غياب تصور منهجي واضح ومرر، دون التفصيل الكافي الذي يصمم الجدوى من عرضها. فكثر الجمل المتسرة والعاوين العامة، واتحد الكتاب شكلاً لا هو بالمدحل ولا هو بالقاموس ولا هو بالموسوعة الدلالية. من حتى هذه الوفرة بقيت «وفرة هريلة» بالنظر إلى حشو الكتاب من أي أثر لأهم النظريات والفرصيات المتداولة اليوم (في الدلالة الحديثة) كالمادح المختلفة للنظرية، التسمية واليئة والمادح الماصدية وفرصة الأدوار الدلالية التي تعود بعض صيغها إلى سنة (1965). إلخ. والمؤلف يسوق حديثه في أغلب الأحيان دون تأطير نظري، وكأن الأمور بديهية معطاة، تصاع في شكل تعريرات عامة لا تحتاج إلى استدلال. كما لا نلاحظ إدراكاً واضحاً لعلاقات الاختلاف والاشتلاف بين النظريات والمناهج المعروضة، ولا يعرف بوصف ما يترتب عن هذه المناهج والنظريات من نتائج على مستوى التحليل الدلالي للعلاقات والخصائص الدلالية في اللغات الطبيعية (ما طبيعة القواعد الدلالية؟ ما طبيعته المعجم؟ إلخ) ومثل هذا يجعل الانتفاع من الكتاب مدحلاً للدلالة الحديثة، صعباً وعسيراً، بالنظر إلى افتقاده خصائص المدحل الأساسية، وعلى رأسها عزل المفاهيم والفرصيات والإشكاليات الدالة في الدرس الدلالي الحديث، والإحاطة بدلالاتها النظرية وبما يترتب عنها من نتائج تحريرية على مستوى تحليل العلاقات والخصائص الدلالية، وعرض ذلك في شكل منظم ومتسق وواضح يسهل تتبع الأفكار المركزية، ويحصر على تعميق دراستها في مطابقتها الأصلية.

## 2 2 - في التاريخ للدلالة

صدر كتاب عادل فاحوري «علم الدلالة عند العرب، دراسة مقاربة مع السيميائية الحديثة» بيروت سنة 1985 ويتضمن مقدمة وسعة فصول وخاتمة

(48) نفسه، 6

يشير المؤلف في المقدمة إلى التكوين الحديث لعلم السيمياء باعتباره مجال بحث مستقل. فهو وليد القرن العشرين، وخاصة النصف الثاني منه، وإن كانت أصوله تعود إلى بداية الفلسفة. ثم يشير إلى أن الفكر العربي في هذا الإطار وصح، في مرحلته المتأخرة نظرية مستقلة وشاملة تعتبر أكمل النظريات التي سقت الأبحاث المعاصرة، وأنه تأثر في ذلك بالمدرستين اليونانيتين. المدرسة المشائية والمدرسة الميعارية - الرواقية، وأن تطور الدلالة عند العرب يعود خاصة إلى تراوح رؤيتي المنطق والبيان.

وعن «تعريفات الدلالة»، وابتداءً من تحقق الدلالة عند القدماء باللفظة والأثر النفسي والأمر الحرجي، والعلاقات التي أقاموها بين هذه العناصر، يورد لمؤلف مجموعة من التعريفات، استقر منها تعريف الدلالة باعتبارها «كون الشيء بحالة، يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»

وفي ما يخص «أنواع الدلالات»، يوضح تقسيمهم الثلاثي للدلالة إلى عقلية وطبيعية ووصعية، وذلك بمقدرته نظرية بيرس بناء على التشابه الذي يراه بين النظريتين. فالدلالة الوصعية تنعقد بأمور ثلاثة. اللفظ والمعنى الذي حصل برأيه، ولوصح وتحت هذا النوع من الدلالات أدخل العرب كل الألفاظ، وميروا داخلها أصنافاً - على أساس كمية الموضوع والموضوع له وكمية الجانب المدحوظ به كل منهما - عمل المؤلف على توصيحتها بشيء من التفصيل.

والدلالة العقلية ترتبط عندهم بدلالة الأثر على المؤثر، فتتضمن علاقة العلية، وهو حصر صيق مجالها - كما يقول المؤلف - بالسنة لفرع العلامة المساوق لها عند بيرس أي الشاهد، ولا يجعلها ذات منفعة في علوم كاليان والتفسير

أما الدلالة الطبيعية، فتتصف عندهم بالالتباس الناتج عن المفاهيم العينية التي اتصفت بها عندهم كلمات «طبيعية، طبع، طاع» ويشير المؤلف في هذا السياق إلى أن تقسيم أرسطو الثاني للدلالة إلى وصعية وطبيعية، يجعل تحت هذه الأخيرة مفهوم كل من الداليتين العقلية والطبيعية عند العرب وأن



تقسيمهم الثلاثي ذاك مريح مقتبس من تصنيف أرسطو وتصنيف الرواقيين معاً وقد كانت هناك محاولات من بعض الشراح العرب لصط مفهوم الطبيعة، يستخلص منها أن العلاقة القائمة بين الدال والمدلول هي الدلالة الطبيعية يمكن إرجاعها في محال الاتصال الصوتي أو السيميائي عامة، إما إلى طبيعة المدلول أو إلى طبيعة اللفظ مرسلًا كان أم متلفً

وفي مقارنة المؤلف بين أنواع الدلالة يشير من ضمن ما يشير إليه، إلى سمني الاختيارية والتعبير الواردتين عند بعض القدماء للمفصل بين الأنواع الثلاثة وفيما يحص السب بين أنواع الدلالات الثلاثة يشير المؤلف إلى اختلافها من حيث المفهوم واحتتماعها من حيث الماصدق وذلك لأنها كالتصنيفات المتناية التي تعود إلى شيء واحد فالسب إنما بحث بين أنواع الدلالة من حيث إنها مجموعات من العلامات فتعثر الدلالات من هذا المنظور الماصدق واحدة إذ تساوت فيها الدالات وتساوت المدلولات، مع تناين العلاقات وصعوبة كنت أم عقلة أم طبيعية

ويوضح المؤلف في تناوله «للتصور والتصديق»، علاقة تشابه يراها بين تقسيم بيرس للتعبير إلى ثلاثة عناصر، وما يراه مقابلًا لهذه العناصر عند العرب، وهو المفردة والقول والحجة ويعتبر أن ترجمته للعنصرين الأولين للتعبير عند بيرس، وهما rhema وdicent بالتصور والتصديق، يقوم، من حملة ما يقوم عليه، على مواراتها على مستوى المعنى، للمفردة والقول إلى حد ما ويرى في مقارنته بين بيرس والعرب، أن الأول يقسم العلامة إلى المروع، المذكورة بالإضافة إلى التعبير فقط، أي المدلول بشكل عام عند العرب، بينما هؤلاء يطبقون التصريح الشائي من تصور وتصديق على كل من الدال والمدلول وذلك لأنهم فسروا كلمة «علم» في تعريفهم للدلالة، بكونه «إدراك المطلق» الشامل للتصور والتصديق ليقيني وغيره»

ثم يفصل في «أصناف الدلالة الوصفية» بالنسبة إلى مستوى المفهوم ومستوى المرحع، وفقاً لرأي بعض المباحث والبيانين فيتناول من حيث المفهوم

دلالة المطابقة باعتبارها دلالة اللفظ الكلي على مجموع المقومات الداخلة في حده، ودلالة التضمن باعتبارها دلالة اللفظ الكلي على بعض هذه المقومات لا كلها، ودلالة الالتزام باعتبارها دلالة لفظة ما على لازم مفهومها غير المقوم له ثم يحدد من حيث المرحع الحارحي، الأوصاف المذكورة على أساس أنها تقصد الأشياء، من جهة كونها مركبة من أحرار تأتلف حسب هيئة واحدة عن الترتيب التجاوري وهذه الدلالة، وهي دلالة من حيث المجزوء، تختلف عن دلالة المفهوم السابقة وعن الدلالة الماصدية لأنها تتحقق ليس بالنسبة لكل فرد من أفراد الماصدق فحسب، أي لكل حرثي من حرثياته، بل بالنسبة لكل حرث من أحرار الحرث أيضاً ثم يتناول المؤلف المعاني المختلفة للالتزام والمروقات في استعماله عند المطابقة والبيان ويحتم ذكر السبب بين أوصاف الدلالة، باعتبار أن بين كل واحدة من دلالاتي التضمن والالتزام وبين دلالة المطابقة، عموم وخصوص بإطلاق، وأن بين دلالة التضمن والالتزام عمومًا وخصوصًا من وجه وهذا رغم إمكان التباين في الآراء، الناتج عن الاختلاف في المفهوم المعطى للالتزام

ويعرض المؤلف لتحقيق الدلالات الثلاث في الصور البيانية فالعلاقة الدلالية الواردة في الصورة البيانية تعقد عند العرب بين مدلول العلامة، الذي يصح بدوره دالًّا، والمدلول الثاني فعلم البيان يهتم بتعلق المدلول الأصلي بالمدلول المجاري وبما أن مدلول الألفاظ عامة يقوم - كما سنرى - على مجموعة من المقومات من حيث المفهوم، أو مجموعة من الأحرار من حيث كونه أمرًا خارجيًا، كان لابد لتعيين العلاقة بين المدلول الأصلي والمدلول المجاري أن يطلق علم البيان من السبب القائمة بين أية مجموعتين من الصفات أو من الأحرار وحاصل هذه السبب كما يصل إلى ذلك المؤلف، أن اتحاد المدلول الأصلي مع المدلول الثاني المقصود، كما في المساواة، يعطي دلالة المطابقة (والدلالة الحقيقية)، وأن أوصاف الدلالة المرتبطة بالخصوص المطلق (كإطلاق العام على الخاص، أو الحرث على الكل) وبالعموم المطلق (كإطلاق الخاص على العام، أو الكل على الجزء)، إنما ترجع إما إلى دلالة التضمن أو إلى دلالة

الالتزام أما نسبة العموم والخصوص من وجه، فتقع في الدلالة عند وجود تشابه بين المدلول الأول والمدلول الثاني، أي في الاستعارة، وتكون الدلالة عن طريق الالتزام. وهكذا تعقد مع سائر النسب - باستثناء المساواة - ما يسمى بالدلالة لمنجارية

والكناية أيضاً لا تخرج عن نفس النسب والعلاقات، وإن اختلفت في كون المدلول الأول الأصلي مقصوداً مع المدلول الثاني. فتكون الكناية مشتملة على دلالة المطابقة بالإضافة إلى دلالة الالتزام

ويتناول بخصوص «تركيب أصناف الدلالة»، دور تحديد دلالة المركب من أكثر من لفظ، في تعيين نوع الصورة لنتيجة عن عدة صور بيانية. وما دامت نسبة المركب قد يكون لها في بعض الصور البيانية تأثيراً في إحداث تعبير حذري في الدلالة، فإن الوصف الدقيق لهيئة المركب لازم لتعيين دلالة فيوضح المؤلف الاحتمالات التي أوردها، القدمة في تعيين مدلول المركب استناداً إلى مدلولات الأجزاء.

وبصدد إرجاع أصناف الدلالة إلى الأنواع، يناقش المؤلف العلاقة بين أصناف الدلالة وأنواعها، وذلك بإرجاع الأولى إلى الثانية ويخلص من ذلك إلى أن القدماء يكتفون بإرجاع أصناف الدلالة الثلاثة إلى نوعين فقط هما الدلالة الوضعية والعقلية، مع إغفال الدلالة الطبيعية ومرد ذلك في نظر لمؤلف، إلى الالتباس الحاصل عندهم في الدلالة الطبيعية وقصرها على العلاقة بين التعابير البدئية والأحوال النفسية. ولذلك وجب توسيع مفهوم الدلالة الطبيعية لتستغرق الدلالة الأيقونية، ويتم بذلك إرجاع الأصناف إلى الأنواع

وفي خاتمة كتابه يوه المؤلف بالمساهمة التي قدمها القدماء من العرب بخصوص موضوعات علم الدلالة، وخاصة ما تعلق منها بما توصلوا إليه من تعميم مجال أبحاث الدلالة - انطلاقاً من معاهيم أولية كانت محصورة في الدلالة المعنوية - على كل أصناف العلامة، وما قاموا به من أبحاث تهم العلامات المركبة والدلالة المؤلفة من تسلسل عدة توابع دلالية

إن قيمة هذا الكتاب تكمن بالدرجة الأولى في كونه محاولة لتناول أصول الدلالة عند العرب في إطارها الشامل. فهو من هذه الناحية يشكل تحاوراً لكثير من الأبحاث الجريئة التي اهتمت أساساً بتطعيم «المسائل» دون اهتمام جدي بالأصول. ولذلك يمكن اعتباره خطوة أولى نحو تأريخ واع لتصورات الدلالة عند القدماء من العرب. ودون أن نقلل من هذه القيمة، يمكن أن نلاحظ أن أهمية الموضوعات المطروحة لم تتوافق فيما يبدو والطابع المحتصر الذي طبع تناولها في الكتاب. وخاصة بالنسبة لبعض الأفكار التي يبدو أن المؤلف يسي عليها تصوره للدلالة عند القدماء، مثل علاقة تقسيم القدماء لأنواع الدلالة بتقسيمات أرسطو والرواقيين، فهو يسوق ذلك في شكل عبارات مختصرة لا تساعد على رسم صورة كافية وواضحة لتلك العلاقة كما أن المؤلف، وقد ركر على المناطق والبياسين، لم يعمم نتائج بحثه على موضوعات الدلالة عند الأصوليين بشكل كاف، وعند «علماء المعاني» والدعويين من فقهاء لغة ومعجميين خاصة ورغم إشارته في المقدمة إلى أن القدماء استطاعوا أن يتوصلوا «إلى وضع نظرية مستقلة وشاملة، يمكن اعتبارها أكمل النظريات التي سقت الأبحاث المعاصرة»<sup>(49)</sup>، فإننا لا نجد تحديداً للمقصود بمصطلح «نظرية»، ولا نجد رسماً واضحاً كافياً لما يعتره المؤلف صمياً، كذلك، أي نسق من المفاهيم والتأملات تستتبع منه تحاليل معينة

ومن جهة أخرى لا نجد تحديداً للمقصود «بعلم السيمياء» في علاقته «بعلم الدلالة» هل هما علم واحد، أم علمان مختلفان، وما العلاقة بينهما؟ فالمؤلف يراوح في حديثه بين «العلمين» - كما يظهر بدءاً من عنوان الكتاب - دون أي توضيح. والكتاب لا يسلم فيما يبدو من بعض السمات التي تميز أغلب الدراسات التي تناولت التراث، وعلى رأسها سمة عدم مراعاة البعد التاريخي في إقامة مقارنات أو موافقات وهمية بين مفاهيم القدماء وبعض المفاهيم الحديثة. فالكتاب - باعتباره «دراسة مقارنة» - مليء بمثل هذه الموافقات التي لا تراعي

(49) عادل فاجوري (1985)، ٩

خصوصية الأساق المفاهيمية موضوع المقارنة وهكذا نجد أن الدلالة الوضعية والطبيعية عند العرب، موافقتين للدلالة الرمزية والأيقونية عند بيرس، على التوالي، (ص 8)، وأن قولهم بوضع الألفاظ للدلالة على المعاني الذهنية دون الموحودات الخارجية، موقف مشابه لانتحاء دوسوسير، (ص 9)، وأن تقسيمهم الدلالة إلى عقلية وطبيعية ووضعية «يشبه ولا شك» تقسيم بيرس للعلامة إلى شاهد وأيقونة ورمر (ص 13)، وأن هناك «تطابقاً أحياناً في المفاهيم بين بيرس والعرب، مع الاختلاف في التصنيف» (ص 31)، أو أن الأقسام التي وضعها القدماء «قريبة جداً من فروع العلامة المأخوذ بها من بيرس» (ص 70)

وتتحلل مثل هذه الموافقات، مقاربات تسعى إلى تبيان قصور تحليل القدماء بالنظر إلى تحليل بيرس، ومن ثمة العمل على تدارك هذا القصور<sup>(50)</sup> وذلك مثل الحكم بضيق مجال الدلالة العقلية عندهم بالمقارنة مع «فروع العلامة المساق لها عند بيرس، أي الشاهد» (ص 23)، ومثل الدعوة إلى توسيع مفهوم الدلالة الطبيعية لتستغرق الدلالة الأيقونية، عند بيرس (ص 69)

### 3.2 - نحو دلالة كافية

إذا كانت دراسات الظواهر التي تمت في إطار المحامع اللغوية العربية، أو نشرت فصولاً في بعض الكتب التقديمية، غير ذات منهج واضح، أو متجاوزة أو معصولة عن أية نظرية نحوية شاملة، فإن تناول د. عبد القادر العاسي المهري لبعض القضايا والظواهر الدلالية يمثل جزءاً من نظرية نحوية شاملة، بل من مشروع متكامل للسايات العربية<sup>(51)</sup> ويقدم فيما يلي لفصل الثامن المخصص للقضايا الدلالية، بعنوان «تعريب اللغة وتعريب الثقافة، نحو نظرية دلالة

(50) انظر نقداً مفصلاً لمثل هذه المرائن لمهجة في عبد القادر العاسي المهري (1985)،

ح 1، 59 - 61

(51) سطر عبد القادر العاسي المهري هذا المشروع في الجزء الأول من كتاب «السايات واللغة ولعربية» (1985)، 34 وعمل على تحقيق أجزاء أساسية منه في الكتاب المذكور، وفي كتاب «المعجم العربي» (1986) بالإضافة إلى عدة مقالات ومحاضرات، وما نشره المؤلف بلغة أحبيه

كافية»، من كتاب «اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية» (في  
حرأين)، الصادر بالبيضاء سنة 1985، في طبعته الأولى

يتناول المؤلف القضايا الدلالية في هذا الفصل في علاقتها بمشكل  
التعريب في جاسه اللعوي المرتبط بإعداد اللغة وإصلاحها على أساس اعتبار  
الإمكانات التي يوفرها سبق اللغة العربية لتطويع. ولدحص تصورات كثير من  
الهيآت التعريبية في تطويع اللغة العربية وتنمية قدرتها التعبيرية، ووضع  
المصطلح العربي، يتناول المؤلف - ضمن ما يسأله - إشكالية العلاقة بين اللغة  
والمعلومات (والثقافات) في إطار نظريتين دلالتيس واقعتين. النظرية النصية،  
والنظرية البيئية وهما نظريتان تقودان إلى رفض المبادئ القائمة عند الهيآت  
التعريبية، وتضبطان تصور الدور الذي يحول للمعنى اللعوي، واللغة بصفة  
عامة، في التعبير عن المعلومات وقل توصيح ذلك، ينتقد المؤلف تصور  
الهيآت التعريبية للتعريب، ويبين فساد من خلال فساد المبادئ التي طرح في  
إطارها المشكل. ومن ضمن المسلمات النصية أو الصريحة التي تسي عليها  
تلك المبادئ، وجود علاقة مباشرة بين المعلومات والأداة المعبرة عنها (أي  
اللغة). ويلزم عن ذلك أن التعبير عن المعلومات الداحية يتم مباشرة عبر  
الترجمة (أو عبر القاموس المتعدد اللغات) وبخلاف هذا يبين المؤلف أن  
الحركية التعبيرية المرتبطة بالضغط الدلالي الذي يقع داخل المعجم الأحادي  
اللغة، عبارة عن تعامل بين اللغة باعتبارها أداة معبرة، ومستحد الثقافة والحاصرة  
ومطلق المعلومات الواردة وليس التعامل أساساً بين أداة معبرة (اللغة الأجنبية)  
وأداة غير معبرة (اللغة العربية) ومن ثمة لا يكون مشكل التعريب مشكل ترجمة  
بالأساس، وإن كانت للترجمة أهميتها على عدة مستويات إن التعامل مع  
الحصارات الأخرى (ثقافات أو معلومات) لا يعني حتماً التعامل مع لغات هذه  
الحصارات لأن اللغة ليست هي الثقافة أو الحاصرة هناك فجوة واللغة تعكس  
الثقافة أو المعلومات بطريقة غير مباشرة. (52) ومن ثمة كان تأثير المصطلح

(52) عبد القادر العاسي المهري (1985)، ج 2، 194

المتعدد (أو القاموس المتعدد)، وهو قاموس داخل أساساً، تأثيراً غير مباشر على القاموس المدخول، وبالتالي على المعجم المدخول

وللدفاع عن مثل هذا التصور وتوضيحه تبرر الحاجة إلى نظرية دلالية للمعجم، ونظرية للعلاق بين الدلالة اللغوية والدلالة غير اللغوية. وفي هذا إطار يورد المؤلف بعض العناصر الأساسية لنظريتين داليتين واقعتين: النظرية النفسية، وفي إطارها يوضح المؤلف، خاصة، بعض الملامح الرئيسية لتصور المعجم في جوابه الدلالية أساساً، والنظرية البيئية التي تخصص الدلالة الخارجية للغة، وانصهار المعلومات اللغوية ضمن التيار المعلوماتي، وبذلك تخصص المجوة الموجودة بين اللغة والمعلومات وكلها قصايا توضح الإطار النظري والمهجي الذي يجب أن توضح فيه مشاكل التعريب ووضع المصطلح وذلك خارج مبادئ الهيئات التعريبية وما تتضمنه من مسلمات غير قائمة

يوضح المؤلف في إطار النظرية النفسية مسألتين أساسيتين هما: التعالق الحاصل بين السية الدلالية والبية التصورية، وبية المعجم

بالسبة للمسألة الأولى، وبطلافاً من توصيح الخطوط العريضة للموقف التمثيلي الذي دافعت عنه بعض السامح التوليدية الأولى، يحصل المؤلف إلى أن السية الدلالية ليست فقط بنية مشتقة من السية التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط، كما اعتبرت ذلك هذه السامح، ولكنها سية مستقلة حاصلة لقيود سلامة خاصة بها وبذلك يتعين على النظرية الدلالية في هذا الإطار، أن توضح لمعلومات التي تحملها اللغة، وتحدد الدوات والعروق التي تربط باللغة الطبيعية وتظهر في ساها الدلالية وفي هذا السياق يبين المؤلف وجود تعالق بين المعلومات التي تحملها اللغة (أي البنية الدلالية اللغوية) والطريقة التي ينظم بها الدهن التجربة (أي المعرفة التصورية غير اللغوية). ويجد هذا التعالق تحققة في مستوى تمثيلي واحد هو مستوى السية التصورية الذي يظهر فيه اسحام وتكمل بين كل المعلومات، ما حمل منها عن طريق اللغة وما حمل بواسطة أساق إدراكية أخرى كالبصر مثلاً وما يشت هذا التعالق، أن تخصص العلائق

الدلالية اللغوية كالاقتضاء والتراصف وتعدد المعاني والشذوذ الدلالي إلح، يضطربا إلى استعمال معرفة (تصورية) غير لغوية، وأن الآليات الضرورية لمقارنة النية التصورية غير اللغوية ترودا بتحليل يكاد يكون مباشراً للعلائق المذكورة. فتكون النظرية الدلالية نتيجة لهذا التصور، جزءاً فقط من النظرية العامة للنية التصورية.

أما بالنسبة لتصور المعجم، فيحاول المؤلف قضايا جوهرية تتصل به، كترصد الاطرادات بين المداحل، وسية الحقول الدلالية، وتعدد المعاني، ولمحار، ودلالة الصرف . . فيتعرض لمفهوم المعجم الذهني باعتباره تخصيصاً لتنظيم التصوري الذي يتعلمه الإنسان عندما يتعلم المفردات. وبما أن المعجم ذاكرة منظمة، فإن جميع المعلومات اللغوية الضرورية العالقة بالمفردات، وحصرها ورصدها، لا يكفي، بل على النظرية الدلالية أن ترصد العلائق والاطرادات والتعميمات التي تربط بين المداحل في المعجم وعلاوة على ذلك يجب تحديد مقاييس للمفاصلة بين معاجم متكافئة على مستوى الكفاية الوصفية، لنصل إلى بعد تفسيري يرتكر إلى سهولة الاكتساب والمهم والإنتاج، فيكون المعجم الأفضل هو الذي يتضمن أقل قدر من المعلومات لأنه يتطلب وقتاً أقل لتعلم وحفظاً أقل وفي هذا السياق يناقش المؤلف بعض الطريات المعجمية التي اقترحت الربط بين المداحل المعجمية عن طريق إقامة علاقات اشتقاقية بينها بواسطة القواعد التحويلية أو بواسطة قواعد الحشو ويخصص إلى كفاية نظرية المداحل التامة التي تقتصر أن لمفردتين مثل (صرب) و(صارب)، مدخلين تامين، وأن قاعدة الحشو لا تلعب أي دور في الاشتقاق، بل هي قياس المعلومة في المعجم، «إذ تعتبر حشواً تلك المعلومات المتسا بها في مدخل معجمي بالظر إلى مدخل معجمي آخر متصل به، ولا تعتبر كل المعلومات مستقلة»<sup>(53)</sup> وبذلك تلعب قواعد الحشو دوراً أولاً في تنظيم الذاكرة المعجمية ورصداً للعلائق الدلالة والصرفية بين المفردات، وتسهيل تعلمها

(53) نفسه، 202



وبذلك أيضاً تطرح على واضح المصطلح، أحادياً كان أم متعددًا، معرفة هذا النوع من القواعد لاستغلاله في إبداعاته المصطلحية وفيما يخص القصايا المرتبطة بالحقول الدلالية التي تنتظم فيها الدعات، يميز المؤلف دحل الحقل الدلالي بين حقل تصوري وحقل معجمي، على أساس أن مدلول أية كلمة إنما يرتبط بالقيمة التي تعمل بها مع كلمات أخرى في نفس الحقل المعجمي، لتمثيل الحقل الدلالي الذي يقوم على كلمات شترك في عناصر تصورية معينة كما يفرق المؤلف بين مفاهيم مركزية بالنسبة للحقول لدلالية مثل اللون والقراءة والحركة ، ومفاهيم ترودن بالنسبة الدخلية لهذه الحقول، كالفضاء والرمز والكم مفاهيم مثل هذه، هي التي ترودنا بالنسق التصيبي الضروري الذي يربط الأحداث والدوات في طبقات من نفس النوع، ويحمل التفكير ممكناً وفي هذا السياق يصد المؤلف المفهم الشائع للنسبة اللغوية القائل بتأثير اللغة في العمليات الفكرية الأساسية لمتكلميها، وفرصها عليهم طريقة خاصة للتفكير في العالم ويبين أن النسبة اللغوية إنما تعني أن لغة ما تمكن من استحصاء بعض طبقات الأحداث أو الدوات بصفة أسهل من لغة أخرى ويوضح المؤلف أن ما يتصل بهذا من قصايا إعادة تنظيم التعبير باللغة يتطلب التفريق بين عدة أشياء بين ما هو كلي وما هو خاص أو براغماتي من جهة، وبين ما هو مفهومي (متصل بالحقل التصوري) وما هو تعبير (لا يمس إلا الحقل المعجمي)، كما يتطلب نتيجة ذلك، البحث الجاد في ميدان الحقول، وفهماً سليماً لما سمي سد الثغرات في اللغة، والذي غالباً ما يكون سداً للثغرات في الثقافة فهذه العملية المرتبطة بإعادة النظر في الحقول، عملية عادية تدخل في الحركة الدائمة للمعجم، ولا يمكن أن تصبطها الهيئات اللغوية وما يمكن أن تقوم به هذه الأخيرة أن تقترح إعادة تنظيم للحقل أو للمعجم، فيثبت اقتراحها (أو يسقط) تبعاً لاستادته (أو لعدم استادته) إلى تصور علمي حاد

وفي تعرض المؤلف لتعدد المعاني، يحصل بعد النقاش إلى أن هذه الظاهرة يرتبط رصدها بتحديد معنى يمكن التوسع فيه. فتعدد المعاني يتعلق في المعجم الذهني بوجود معنى بواة يكيف في الخطاب الذي يظهر فيه. أما صورة

التعدد الكبير لمعاني الكلمة الواحدة فعلاً ما يرجع إلى القاموسي الذي يورد كثيراً من المعلومات السبافية التي ليست حراً من معنى المفردة ومما ينتج عن مفهوم المعنى النواة بخصوص تعدد المعاني، أما لا محتاج إلى ترجمة المصطلح المتعدد المعاني بألفاظ متعددة تعتمد صدق المعنى، فذلك طريق طويل لا نهاية له ولا حدود من السير فيه، وإنما يجب أن يعتمد مفهوم المعنى عوضاً عن صدقه. أما تخصيص العلاقة بين المعاني المتعددة في إطار هذا التصور، فتقوم به قواعد تأويلية، تمثل ما يتكرر تعلمه (النواة التصورية) كلما تعلم الإنسان معاني جديدة، وتنشأ في وظيفتها قواعد الحشو في نظرية المداخل لتامة التي سقت الإشارة إليها. فافتراض المعنى النواة إلى جانب القواعد التأويلية، يصمم صياغة مبادئ عامة تربط بين المعاني المختلفة ومن النتائج الأساسية لهذا التصور أن عدد المفاهيم المعجمية يصح أقل بكثير مما نوحى به الصياغة القاموسية. ثم يوضح المؤلف كيف أن تعدد المعاني يعتبر دليلاً على حيوية اللغة ورواجها، بخلاف ما تفترضه مبادئ الهيئات التعريفية بخصوص ترك التعدد لفائدة أحادية المعنى ويقدم المؤلف في هذا السياق عدة أمثلة، من اللغة العلمية التي اعتبرت، على غير أساس، محالفة للغة غير العلمية، وقرينة من لغة الرموز التي لا تقل الالتباس. وكلها أمثلة تبيّن ورود تعدد المعاني في اللغة العلمية، عبر دور المجاز والاستعارة في تشكيل المصطلح العلمي. ومما يرتبط بالتوسع في المعنى كذلك، ظاهرة التعميم عبر الحقول، التي يوضحها المؤلف من خلال إمكان تعميم المفاهيم الفصائية على مجالات مجردة. ويمثل المؤلف لذلك بإمكان تعميم مفاهيم خاصة بحقول فصائية كحقول أعمال الحركة والحالات القارة والمكوث، على حقول أخرى كحقلي الملكية والتعيين، التي تنطق عليها المفاهيم. ذهب، وحد، مكث، التي يمثل بها للحقول الفصائية الثلاثة المذكورة. والتعميم عبر الحقول الذي يصدق على أفعال مختلفة يصدق على الفعل الواحد الذي يمكن استعماله في حقول دلالية مختلفة. فالفعل (تحول) يستعمل في وضع فصائي في مثل. تحول القطار عن اتجاهه، كما يستعمل في حقل التعيين في مثل. تحول الرجل إلى لص. والفعل

(صار) يستعمل في حقل التعيين في مثل صار العيش مملاً، وفي حقل الملكية في مثل: صار إليه كل المال فهي أمثلة كهذه يحتفظ الفعل بسبته الدلالية ولا يغير إلا الجزء الذي يتعلق بالحقل الدلالي المختار. وفي هذا السياق يكون تأويلنا لتعدد المعاني والمجاز والاستعارة، قائماً في جزء كبير منه، على إمكان إنجاز تعميمات عبر حقولية والبحث في هذا الاتجاه عما هو كلي من المفاهيم وعما هو خاص بسية الحقل، يمكننا من التقدم في معرفة ما يمكن إعادة تنظيمه أو هندسته في بنية دلالية (ما هو مكتسب خاص باللغة) وما لا يمكن فيه ذلك (ما هو موروث).

وفي نهاية هذا القسم المتعلق بالنظرية الدلالية التسمية يقدم المؤلف توجيهات عامة تخص دلالة الصرف، يبين فيها، على الخصوص، دور قواعد الحشو الدلالية السابق ذكرها، في التعامل مع معاني المشتقات، وفي تسهيل التعلم، وأهمية تسي مدا سقية الاشتقاق في وضع المصطلح، وسيلة من وسائل تسهيل تعلمه.

في القسم الثاني والأخير من دراسته، يقدم المؤلف مبادئ للنظرية الشية يتعرض من خلالها لمشكل المعنى، وللعلاقة بين اللغة والمعلومات (والتيار المعلوماتي). وذلك لتحصيل الفحوة الموجودة بين اللغة والمعلومات وما يترتب عن ذلك من نتائج تهم مباشرة قصاي التعريب، والترجمة، ووضع المصطلح الأحادي والمصطلح المتعدد

انطلاقاً من دراسات استخلصت أن جل المعلومات موحودة في المحيط لا في الدهن، وأن أكثر المعنى موجود في العالم الخارجي لا في رؤوس الأفراد، برزت الواقعية البيئية التي تموضع المعنى في التعامل بين الدوات الحية ومحيطها، أو في العلائق المتواترة بين الأوصاع. وبذلك يحب على النظرية الدلالية أن تمثل للكيفية التي تستعمل بها العبارات اللغوية الدالة لحمل المعلومات عن العالم الخارجي وعن حالتنا الذهنية فاللغة تصنف وتمقول الأدهان والأوصاع ويمكن أن نصنف العبارات بالطريقة التي تصنفها بها هذه

العبارات وتصنف العالم<sup>(54)</sup>. وقد سميت هذه النظرية، «دلالة الأوصاع» لأنها أساساً نظرية لتصنيف الأوصاع.

ومن المفاهيم الأساسية التي يتعرض لها المؤلف في إطار هذه النظرية مفهوم مردودية اللغة والمقصود بذلك أن العبارات التي يكون لها نفس المعنى، يمكن أن تكون لها تأويلات مختلفة إذا استعملها أشخاص مختلفون في أماكن فضائي - رمي مختلف، بروابط مختلفة للعالم حولهم<sup>(55)</sup>.

إن لوقائع العالم الحارحي، في هذه النظرية، الدور الحاسم في تأويل الكلام وهي تحديد صدقه. فبين معنى الكلام وصدقه، هناك وقائع تتعلق بالكلام ووقائع تتعلق بالوضع الموصوف. ولذلك كانت نظرية الأوصاع نظرية علاقية للمعنى، باعتبار هذا الأخير علاقة بين الأوصاع.

ويعمل المؤلف في توضيح ثوابت هذه النظرية، وهي الأفراد والخصائص والعلائق والأمكنة، وفي كيفية اجتماع هذه الثوابت في أوصاع مجردة قائمة على الأمكنة وعلى أوصاع جرئية تسمى الأوصاع - الأنماط، وهي أوصاع يُعتبر مجرى الأحداث دالة function بينها وبين الأمكنة.

كما يبين المؤلف أنه رغم تفاعل الأوصاع رمزاً وفضاء بصفة معقدة، فإن كل وضع يعتبر وحيداً بالمقارنة مع وضع آخر والنتيجة أن إرادة الاستمرار عند الكائنات الحية تفرض عليها أن تكيف نفسها مع مجرى الأحداث التي تحدث فيها. ويمر هذا التكيف عبر دورة الجسم أو تفاعله لإدراك المنشأيات بين الأوصاع وهي دورة يمكن أن تعود إلى التكوين البيولوجي أو الاكتساب. .  
إلى الح والكائنات تختلف في إمكان تعاملها مع الواقع عبر المتحاسن الذي تعيش فيه ويتم تحديد صورة المعلومات ومحتواها في إطار هذا التفاعل بين الجسم ومحيطه «فيتج المعنى عن العلائق البارزة بين الأوصاع المختلفة، لحاجة

(54) نفسه، 212

(55) نفسه، 2.4

الحسم إلى التكيف مع الأوصاف<sup>(56)</sup>. فيتصحح من هذا ومن الأمثلة التي يقدمها المؤلف أن المعنى اللعوي يجب أن ينظر إليه في إطار هذه الصورة العامة لعالم «مليء بالمعلومات وأجسام موفقة لالتقاط جزء من هذه المعلومات»<sup>(57)</sup> وليس «تيار المعلوماتي الذي يستعمله المعنى اللعوي إلا جزءاً من التيار العام للمعلومات لذي يحتاج إليه المعنى الطبيعي

ومن الكليات الدعوية التي يوردها المؤلف في دلالة الأوصاف، هناك «دلالة الخارجية للغة، وتعني أساساً استعمال اللغة لحمل المعلومات عن العالم الخارجي لكن المعلومات، وإن كان منها ما نعرفه عن طريق اللغة، تعتبر سابقة عن اللغة، فقد حصل إليها باللغة أو بغيرها، إذ هناك وسائل أخرى لتمثيل العالم مستقنة عن اللغة وواضح أن هذا يشكك مرة أخرى في فكرة النسبية في صيغتها القوية ومن الكليات أيضاً. مردودية اللغة التي سبق ذكرها، والتي يمكن أن تعثر وجهاً لتعدد المعاني ثم هناك التباس اللغة، ولعله مرتبط أيضاً بالمردودية

إن مثل هذه لحصائص تؤكد إذن ضرورة معالجة الدلالة اللعوية داخل إطار التيار العام للمعلومات الذي يعتبر المعنى اللعوي جزءاً منه فقط وهي حصائص توصح إذن المجهود الموحدة بين اللغة والمعلومات، وتؤكد ما أورده المؤلف في مناقشته للمعجم في إطار التيار النفسي

وكل ذلك يحث على المبادئ التي طرحت في المصحية التعريبية وما تضمنته من مسلمات تهم الترجمة ووضع المصطلح الأحادي والمتعدد، والمشاكل التعريبية العامة الملازمة لذلك كما يبين أن هذه المشاكل لا يمكن معالجتها بالمعالجة المجدية إلا بدراسات كهذه تبين فساد المسلمات الشائعة، وتقدم البديل النظري والتطبيقي على كافة المستويات اللعوية وإذا كان المؤلف قد ذكر في هذه الدراسة، كما رأينا، على المشاكل الدلالية المرتبطة بالمعجم

(56) نفسه، 217

(57) نفسه، 218

وتنحصر العلاقة بين اللغة والثقافات والحضارات، أو المعلومات بصفة أعم، فإن ذلك، كما أشرنا في بداية تقديمنا لدراسته، ليس إلا جزءاً من برنامج متكامل للسانيات العربية يشمل كافة جوانبها، يعمل المؤلف على إنجازه من خلال أعمال رائدة، على رأسها الكتاب الذي قدمنا معه هذه الدراسة، والقاموس اللساني الثلاثي اللغة الذي يصدره المؤلف بمجلة «اللسان العربي» ابتداءً من المجلد 23 الذي يضم مقدمة للقاموس في «مهجية الترجمة المصطلح اللساني بمودحاه»، وكتاب «المعجم العربي، مباح تحليلية جديدة»، الذي يعتبر تأسيساً حقيقياً لمعجمية عربية في مستوى العصر، ويضم مادة دلالية غريزة لم يتسع المجال هنا لتقديمها

واعتماداً على بعض التصورات الأساسية التي تلورتها هذه الأعمال، حاول كاتب هذه الملاحظات أن يعالج ظواهر التوليد الدلالي في بحث نشر باليصء سنة 1987، بعنوان «التوليد الدلالي، في البلاغة والمعجم» وقد انطلق فيه من إشكالية عامة مدحصها كيف يمكن أن يرصد التراكم الدلالية المولدة، والعلاقات الدلالية بين الواحدات المعجمية، وخاصة بين قراءات الواحدات لمتعدده الدلالة؟

وبحلاف المنحى الذي اتحدته معالجات المحدثين من العرب، والتي اتسمت صمماً أو صراحة سمات أهمها: المعيارية، و«القاموسية» (أي اعتبار معياري شيوع المولدات وإثباتها في القاموس، معيارين أساسيين لتعرفها وقبولها) والتركيز على «الأسباب الخارجية» للتغيرات الدلالية على حساب معالجة سقية للمبادئ المتحركة في آليات التوليد الدلالي، وعدم الاستفادة من المقولات «البنائية»، عند الدعويين العرب وغيرهم، بصياغة العلاقة بينها وبين القضايا الدلالية في اللغات الطبيعية داخل نظريات دلالية أو مباحح نحوية واضحة. .

وبحلاف ذلك إدد، حاولنا رصد التراكم الدلالية المولدة عن طريق افتراض مجموعة من المبادئ العلاقة الدلالية، تنقسم إلى مبادئ استعارية (مشتقة من مبادئ المشابهة التصورية) ومبادئ كائنية (مشتقة من مبادئ المجاورة

التصورية)، وذلك في إطار نظرية دلالية تنحصر مكوناً دلالياً - يصمم قواعد الإسقاط - يطبق على سمات مركبة تحتية تم فيها إدماج الوحدات المعجمية، ويتيح تمثيلات دلالية للجمل. إلا أن تخصيص البنيات الدلالية لا يقتصر على التمثيلات الدلالية بهذا المعنى، وإنما نقتصر استقلال هذه البنيات الدلالية وحصوعها لقيود سلامة خاصة بها، عوض أن نقف فقط عند اشتقاقها من البنيات التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط. فبما اعتبرت هذه الأخيرة وحدها محددة للصورة الدلالية، في كثير من السامج التوليدية، فإننا نقتصر في النظرية الدلالية مجموعة المبادئ العلاقية المذكورة التي تخصص مظاهر السية الدلالية لمستقلة عن البنيات التركيبية، وذلك عن طريق تحديد العلاقات بين المداخل المعجمية للوحدات، والمعاني (المولدة) التي يمكن أن تأخذها هذه الوحدات على مستوى التركيب الدلالي. وهكذا يكون انطاق قواعد الإسقاط في نظرية كهذه معاً بالمبادئ العلاقية الدلالية، مصحوباً اختيارياً بانطاق أي مبدأ ملائم من لمبادئ. فيمكن هذا الإجراء النظرية الدلالية من بناء تأويلات البنيات الدلالية المولدة فالمبادئ تنطبق اختيارياً على كل طبقات الوحدات المعجمية، وبذلك يمكنها أن تتأ بالتأويلات السياقية عن طريق رصد العلاقات الاستعارية والكثائية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية للوحدات. وهي تنطبق بكيفية متساوية مع انطاق قواعد الإسقاط، وإذا توقف الاشتقاق الدلالي في نقطة معينة، بسبب عدم توافق القراءات المعجمية للوحدات المكونة، تدخلت لمبادئ لبس التأويل الوارد. وبذلك نقتصر أما نكون بصدد تأويل دلالي للحملة عندما يتم انطاق قواعد الإسقاط والمبادئ الموارية وإذا توقف الاشتقاق رغم انطاق المبادئ، عندئذ فقط تعتبر السية شادة دلالياً. تنطق المبادئ إدن، أثناء الانطاقات المتتالية لقواعد الإسقاط، بكيفية اختيارية إلا في حالة تعارض سمات الوحدات المعجمية حيث يصح انطاقها ضرورياً.

مثال ذلك أن انطاق قواعد الإسقاط يعرقل أثناء عملية صم قراءات الوحدات المعجمية لساء التأويل الدلالي في جملة مثل هصم ريد الفكرة الجديدة، وذلك نظراً إلى تعارض السمة الانتقائية [+محسوس] في الفعل،

والسمة [+مجرد] في (الفكرة) لكن هذه الجملة لن تعتر شاذة دلاليًا، لأن النظرية الدلالية تنصص مبدأً وارداً لتأويلها، هو المبدأ الاستعاري 1 التالي:

#### مبدأ استعاري 1

هناك علاقة استعارية بين س وص، إذا كانت س محصورة بالسما م 1،  
م 2 م ن، وص بالسما م 1، م 2، م ن، وتم حذف م ن من س  
عن طريق تحويل دلالي

وبصاغ التحويل الدلالي 1 كالتالي:

#### تحويل دلالي 1.

تُحذف السمة م ن من س في الحقل أ، إذا كانت م ن تميز أ من أي حقل  
ب تنصص أ، أو من أي حقل ح في ب لا يتلاءم مع أ

فيعالج بناء تأويل الجملة بانطباق المبدأ الاستعاري 1 الذي يعالو بين أي  
كيان ومودحه على أساس علاقة مشابهة تصورية محصورة ويقوم التحويل  
لدلالي 1 بحذف السمة [+محسوس] في (هضم)، ما دامت هذه السمة، كما  
يحرص ذلك التحويل المذكور، تعبر هذا النوع من الأفعال الدالة على عمليات  
استيعاب محسوسة (فيريولوجية)، من أفعال مثل: تمثل، فهم، إلح، الدالة  
على عمليات استيعاب ذهنية مجردة فيتكفل المبدأ المذكور بإقامة العلاقة  
الاستعارية بين التأويل السياقي «المجرد» للفعل، وقراءته المعجمية وهي علاقة  
استعارية قائمة على إسقاط بعض خصائص عملية محسوسة (كيان) على  
خصائص عملية ذهنية مجردة (مودح) ومن أمثلة انطباق المبادئ الكائنية،  
لجملة: سال الإباء على الفرائض، حيث تتعارض السمة الانتقائية [+سائل] في  
الفعل، والسمة [سائل] في (الإباء) فيتطو مبدأ كائني يربط بين النوع  
والمحتوى (بناءً على محاورة تصورية محصورة) على القراءة الدلالية  
المحصصة للإباء لربطها بالقراءة الدلالية المحصورة للمحتوى الذي يستلزم سمة  
مثل [+سائل] تستجيب للقيء الانتقائي في الفعل ويتم بناء التأويل الدلالي  
الوارد في الجملة أما صياغة المبدأ الكائني المذكور، فهي كالتالي:



مبدأ كائني .

هذه علاقة كائنية بين س وص، إذا كنت س وص تحصيل وعاء  
ومحتواه على التوالي

مثل هذه المبادئ لها دور كذلك في تحديد الربطات المعجمية بين  
الوحدات داخل المعجم ذلك أنها تعطي «مضمون» لقواعد علائقية معجمية  
ترتبط بين المدخل المتعلّقة دلاليًا، والقاعدة العلائقية المعجمية المسندة إلى  
مدخل معجمي معين، تعيين مدخلًا معجميًا آخر متعلقًا بالأول بشكل مطرد، كما  
تعيين المسدأ العلائقي الدلالي الذي يقوم عليه لتعلق المذكور. والصورة العامة  
للقاعدة العلائقية المعجمية هي  
قاعدة علائقية .

[متعلق ب س عن طريق ص]

أي أن القاعدة العلائقية تسند إلى مدخل معجمي لربطه بمدخل آخر س  
وشير ص إلى المسدأ الذي يقيم العلاقة والذي يعتبر جزءاً من النظرية الدلالية  
ومن الأمثلة التي توضح رصد هذه القواعد العلائقية للترابط بين قراءات وحده  
معجمية معينة - مقدمة بذلك أساساً لإيجاد تعريف للتعدد الدلالي وتسميته من  
المشترك اللفظي - نأخذ مثلاً واحداً من قراءتي الفعل (عالج) كما نأخذها في  
مث (1 أ) عالج عمرو الحرح، (1 ب) عالج عمرو الطرية الحاطنة فالقراءة  
الأولى للفعل، تخصصه باعتباره فعلاً محسوساً ينطق على كيانات محسوسة  
لكنه يتوسع في القراءة الثانية للدلالة على فعل محرد ينطق على كيانات محردة  
وبناء على ما سبق فإن المدخل المعجمي لهذا الفعل المحرد يتضمن قاعدة  
علائقية تربطه بقراءته المحسوسة عن طريق المسدأ العلائقي الدلالي الوارد، وهو  
هذا المسدأ الاستعاري 1 فيتضمن مدخل (عالج 2) القاعدة العلائقية التالية

قاعده علائقية

[متعلق ب عالج 1 عن طريق المسدأ الاستعاري 1  
ولتحويل الدلالي 1 الذي يحدد السمة (+ محسوس)]

وأخيراً فقد سمح لنا التزامنا بإطار نظري واضح ما أمكن، بالتعامل مع بعض المقولات البلاغية (العلاقات المجارية التقليدية) التي تبلورت تقليدياً في إطار تصورات معيارية وغير نظرية، بترجمتها إلى مفاهيم دالة لسائياً (هي صورة مادية، علاقة دلالية) يتحدد ورودها في التعالق بين ما هو دلالي وما هو تصوري داخل نظرية دلالية محددة وكان من نتائج ذلك، إصافه إلى رصد عدد من الظواهر المرتبطة بالتوليد الدلالي، المتوصل إلى الاستدلال على إمكان معالجة «اللغة المحاربة» بنفس الأدوات التي يعالج بها «اللغة غير المحاربة» وذلك بناء على أن أية نظرية للمجاز، ومن ثمة للتوليد الدلالي، باعتبارها جزءاً من نظرية للغة عامة، يجب أن تفرص أن المتكلم حين يستخدم المجاز، يوظف نفس «الأدوات» اللغوية التي يوظفها في الاستعمالات اللغوية غير المجارية

### 3- خاتمة

بدو لنا في الختام إمكان استنتاج أمرين.

- فقر المكتبة اللسانية العربية في مجال البحث اللساني عامه، والبحث الدلالي خاصة

- ضرورة العمل على تأسيس تقاليد علمية حقيقية في مجال البحث اللساني وتطويره على كافة المستويات اللغوية، ومن بينها المستوى الدلالي

أما أسباب الفقر المذكور، فتعود بالدرجة الأولى كما يستتبع مما سبق إلى نقص في الأدوات النظرية والمهجية التي يجب أن يتسلح بها اللساني العربي على أساس الوعي بأهمية البعد الاستدلالي في النظريات اللسانية المعاصرة باعتبارها ساءات عقلية تنوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مدأ عام هو مدأ التفسير<sup>(58)</sup>

وأما بخصوص ضرورة تأسيس بحث لساني في المستوى وتطويره،

---

(58) نفسه، ح 1، 13

والاتجاهات التي يجب أن يسير فيها هذا التأسيس وهذا التطوير، فلا يسع إلا أن نستلهم البرنامج العام للسايات العربية الذي يدافع عنه ويجري إجراء أساسية منه د. عبد القادر العاسي المهري<sup>(59)</sup>، لستنتج منه بالخصوص بعض أولويات البحث الدلالي العربي، فنقسم هذه الأولويات إلى قسمين أساسيين:

- قسم يتعلق بساء أوصاف دلالية ذات أسس نظرية منهجية واضحة وذلك على مستويين مترابطين: مستوى التركيب الدلالي بما فيه وصف العلاقات والخصائص الدلالية في اللغة العربية، كالترادف، والشذوذ الدلالي، والالتباس، والاستلزام، والتضمن إلخ، ومستوى الدلالة المعجمية بما فيه دراسة الأوليات الدلالية التي تقوم عليها نية المفردات في المعجم العربي، والاطرادات الدلالية التي تنظم هذا المعجم، وما يتصل بذلك من بحث في الأدوار الدلالية، والحقول الدلالية والعلاقات القائمة أو الممكن قيامها بين هذه الحقول

- قسم يتعلق بالتأريخ للتصورات الدلالية عند القدماء من العرب، في إطار المساهمة في ساء نظرية تؤرخ للفكر اللغوي العربي، بعيداً عن إسقاطات النظرية، تنسي منهجية المحاور [ . ]، ونهاد إلى الأفكار الدالة في الفكر العربي اللغوي، ولما أدى الموجهة للبحث في اللغة عند العربي<sup>(60)</sup>

(59) نطر لهامش 51

(60) عبد القادر العاسي المهري (1985)، ح 1، 34 ويريد لملاحظاتنا بصدد الدلالة عند القدماء في الفقرة 1، أن تكون ملاحظات أوبية يمكن تطويرها في ضوء هذا السوجه هناك أبصاً ضروره إنحاز مداحل دلالية حديثة، أو أبحاث تأصيلية تتعلق بالدلالة لحديثه فإضافة إلى ما يمكن أن يقدمه هذا النوع من الأبحاث من مساهمات على مستوى تاريخ الفكر اللغوي، وب توفير عناصر أساسية للتطوير لهذا لتاريخ ضمن نظرية شاملة لتاريخ الفكر العلمي عمومًا، فهو يصلح مقدمات تمكن الباحثين من أدوات عمل أولية وضرورية تعيد في تمثل الخريطة لتصوريه لمجال البحث في الدلالة، من خلال تمثل النظريات السائدة والمناهج المستخدمة، بوصيغ مبادئها ورسم إمكاناتها وحدودها وتبيان مواطن الاختلاف والاشتلاف لممكنه بينها

## المراجع العربية

- ابن سينا، الشفاء، العبارة، تحقيق م حصري، القاهرة 1970
- ابن سينا، منطق المشرقيين، دار الحديث، بيروت، 1982
- أبيس إبراهيم (1963)، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية
- بناني، الشيخ، شرح الشيخ بناني على السلم، المطبعة الجديدة، فاس
- بوعشرين، سيدي محمد، حاشية على شرح الشيخ بناني على السلم.
- الحرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مطبعة المنار.
- مختار عمر، أحمد (1982)، علم الدلالة، مكتبة دار العروة، الكويت.
- السيوطي جلال الدين، المزهر، دار المكر
- السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية.
- العاسي المهري عبد القادر (1985)، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال البيضاء
- العاسي المهري عبد القادر (1986)، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال.
- فاحوري، عادل (1985)، علم الدلالة عند العرب، دار الطليعة، بيروت
- الصوري، عيسى بن عبد الله الأيجي، شرح الغرة في المنطق، تحقيق ألبير بصري نادر، دار المشرق، بيروت، 1983.
- الرازي، فخر الدين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، 1985.

- الرازي، نضر بن علي، شرح العرة في المنطق، نشر مع شرح الصموي .
- الرازي، قطب الدين بن محمد، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، مطبعة النابلي الحلبي وأولاده، مصر، 1948 (ط. الثانية)
- عاليم محمد (1987)، التوليد الدلالي، في البلاغة والمعجم، دار توفيق
- العراقي، معيار العلم في فن المنطق، دار الأسدس، بيروت، 1983، (ط. الرابعة).

### المراجع الأجنبية

- Fassi Fehri, A. (1982), *Linguistique arabe, forme et interprétation*, Publications de la Faculté des Lettres, Rabat
- Fodor, J D (1977), *Semantics. Theories of Meaning in Generative Linguistics*, Sussex, Harvester
- Jackendoff, R (1983), *Semantics and cognition*, MIT press
- Katz, J J (1972), *Semantic theory*, Harper and Row Publishers N.Y

## المقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية

د عبد الرحمن أيوب  
جامعة الكويت سابقاً

بدأ الفكر اللعوي العربي على يد مصري القراي وقرائه، الذين علقوا على مفرداته وتراكيبه اللعوية لبيان معناها أو لترجيح قراءة على أخرى وبمفصل سلامة النظرة وبمود النظر، عبد يونس والتحليل وسيويو بدأت المدرسة اللعوية العربية واكتملت في كتاب سيويو، الذي كان جدوة أشعلت الفكر اللعوي، وسببت فيه من ناحية أخرى حمود التقليد وحرقيته، حتى حمدت الحدوة العقلية مع إهيار السلطة السياسية في بغداد والأندلس

وفي أوروبا شأ الفكر اللعوي في ظلال القواعد اللاتينية ولكنه تحرر بعد اتصال لأوروبيين بالمسلمين في الأندلس خاصة، وبعد نشاطهم السياسي والتجاري في مختلف أرجاء لعالم وقد اكتشفوا لعات تشبه اللاتينية ولغات أخرى تحالفها خلافاً جوهرياً وتأثير الدارونية قاربوا بين اللغات المشبهة وقالوا بانتمائها إلى عائلة لعوية واحدة وأدى هذا الاتجاه إلى شأ عدم اللغة المقارن وانتهى إلى علم اللغة التاريخي واتحه البحث كدلت إلى محاولة الوصول إلى مبادئ عامة تكشف عن الرابطة المفترية الإنسانية بين اللغات كلها وتركز دعائم لبحث اللعوي العام وانتهت هذه لمحاولة إلى ما سمي بعلم اللغة العام

وقد كان من الطبيعي أن يهتم لعلماء الأوروبيون بلعائهم وتاريخهم ولروابط القائمة بين بعضها وبعض، ومن هنا اردهرت الدراسات

الهندوأوروبية وكان من الطبيعي أيضاً أن يهتم رجال الدين خاصة بدراسة النصوص المقدسة في لغتها الأولى، ومن هنا اهتموا بدراسة العربية لغة العهد القديم والآرامية لغة النصوص الدينية المتأخرة وكان طريقهم إلى دراسة هاتين اللغتين المفترضتين هو اللغة العربية، وهي لغة حية طلت تقوم برسالتها الدينية والثقافية لفترة أربعة عشر قرناً دور انقطاع، وقد استعانوا بالدراسات اللغوية العربية في رحب هاتين اللغتين، بل وفي دراسة اللغات السامية بصفة عامة وفي لقرن التاسع عشر بلغ نشاط الدراسات السامية ذروته واهتمت بها جامعات أوروبا ومؤسساتها الأكاديمية

وبدأ تأثير العرب بهذه البرعة مع تأسيس جامعة القاهرة في مطلع القرن العشرين فقد وقد للعمل بها بعض كبار المستشرقين، الذين ساهموا كذلك في أعمال مجمع اللغة العربية واتسعت الحركة مع شأنة جامعات عربية ومجمع لغوية في بقية عواصم العالم العربي وبرغم هذا فلا تزال الأعمال الكبرى في الدراسات السامية بعيدة عن مال اللغويين العرب وسب هذا في رأي طبيعة هذه الدراسات التي تتطلب معرفة اللغات الأوروبية التي دوت بها بحوث المستشرقين واللغات السامية الميتة، إلى جانب معرفة النقوش القديمة المروية بمختلف هذه اللغات والسب الأكبر في نظري هو انصراف المسؤولين عن تشجيع البحوث الأكاديمية النظرية

العامل الجغرافي والدراسات اللغوية العربية

يمكن تقسيم المناطق التي تتكلم العربية إلى ثلاث مناطق

- 1- المنطقة العربية، وتشمل بلاد الأندلس وشمال إفريقيا وبعض حرر البحر الأبيض التي لا تزال تتكلم اللغة العربية مثل مالطة وبعض الحرر الإسبانية
- 2- منطقة الجزيرة العربية بما يشمل الصحراء السورية والعراق والمنطقة العربية في إيران والمناطق التي حافظت على العربية في الجمهوريات الإسلامية الروسية.

3- العواصم العربية الشرقية مثل بغداد ودمشق والقاهرة وترجع أهميتها إلى أنها كبيرة التأثير في المناطق السياسية التي تسيطر عليها، هذا بالإضافة إلى اللهجات العربية في بعض مناطق إفريقيا المسلمة وأحصها مدينة الخرطوم التي تعتبر محالاً لاختلاط عربية العواصم مع بعض العناصر اللغوية الإفريقية

#### العامل التاريخي في تطور العربية

للأحداث التاريخية وأحصها الهجرات والروابط الاجتماعية بين الجماعات المختلفة أثرها الدعوي الواضح ويفرق العرب بين ما يسمى بالعربية الثالثة والعربية الناقية، وللأولى تنتمي لهجات لم يبق منها إلا نصوص قليلة منقوشة وقد شملت هذه اللهجات السبئية، والمانوية والقبطانية والحضرية، في لحوب، والتلمودية واللحيانية والصفوية في الشمال وأما الثانية فتشمل العربية الفصحى، أي عربية الشعر الجاهلي والقرآن، وعربية اللهجات التي عاصرت الفصحى في مختلف أنحاء الجزيرة.

وأهم الأحداث التاريخية التي مرت بها العربية هو نشأة الدين الإسلامي وبرول القرآن. وقد هذب الشعر الجاهلي اللغة العربية وبهض بها من مستوى اللهجات المدرجة إلى لغة ثقافة وأدب، وهياها لبرول القرآن بها.

أم الحدث التاريخي الثاني الذي أثر على العربية فهو سقوط الدولة لأموية العربية وقيام الدولة العباسية العارسية وقد أدى هذا الحدث التاريخي إلى أمرين هامين

1- انعزال القسم العربي من العالم الإسلامي عن القسم الشرقي وذلك على إثر هروب بعض زعماء الأمويين إلى المغرب وتأسيسهم العرش الأموي في الأندلس، وقد اتهم المعارضة المشاركة بالانحراف الديني لشوء طوائف الحوارح والمعتزلة والمداهب الفقهية المجددة كالمداهب الحنفي، حيث تبع المعارضة المذهب المالكي المحافظ، وسب هذا الاختلاف الديني المذهبي اتساع الفجوة بين شطري العالم الإسلامي ومما زاد الفجوة اتساعاً هجرة بعض قبائل



الجريزة في العصر المتأخر إلى المعرب، وعدم تمكن العربية من القضاء على اللغة البربرية القومية كما قصت على اللغات القومية في العراق وسوريا ومصر

2- الاتصال الوثيق بين الدولة العربية المشرقية والثقافات القديمة في مصر والهند ومصر وسوريا وقد أدى هذا الاتصال إلى بهمة ثقافية كبرى بلغت ذروتها في القرن الرابع الهجري وكان من الطبيعي أن تتأثر العربية بهذه الموجه الثقافية، وخاصة لغة الأدب

ولهذا يقسم اللغويون العربية الأدبية، إلى قسمين يسمون الأول العربية العامية، أو بالأولى «العربية الفصحى»، وهي لغة الشعر الجاهلي والنثر ويسمون الثاني «العربية الأدبية»، وهي لغة الشعر والتأليف منذ العصر العباسي حتى العصر الحديث. ويريد هنا أن اتصال العربية باللغات الأوروبية الحديثة قد تسبب عن مرحلة تاريخية ثالثة في تطور عربية الثقافة، مطلق عليها «العربية الأدبية الحديثة»، وتشمل لغة التأليف والصحافة والإداعة

والخلاصة أن العربية الثقافية، تنقسم إلى

1- العربية الفصحى.

2- العربية الأدبية.

3- العربية الأدبية الحديثة. ولكن العربية الثقافية لم تكن وسيدة التصاميم على مستوى الشارع والمرل، بل لقد وجدت إلى جانب اللهجات الدارجة التي عاصرت بدورها كلاً من هذه المراحل الثلاث

ويسبغ أن يصيفها أمرين

1- أعرال لهجات شبه الجزيرة عن تيار الثقافة والحصرة في المشرق بعد سقوط الدولة الأموية، رجعت القبائل إلى عزلتها الطويلة التي لم تحرج عنها إلا في منتصف القرن الحالي بعد العثور على زيت النور ودحوها إلى المحيط العالمي بحيوية رائعة

2- على أثر دخول الجيوش الفاتحة إلى مختلف العواصم الإسلامية

الحديدة أششت مدد العسكر، وذلك لأنه قد حرم على الجنود الاختلاط بالشعوب. ولكن الحيفة عمر قد رفع عنهم هذا الحظر وسمح لهم بالاختلاط بالشعوب والتراوح معهم وشراء الأرض

وقد كانت المدن العسكرية فرصة لاختلاط متكلمي اللهجات المختلفة وشيء لغة مشتركة هي لغة الحد وعندما اختلط الجنود بالشعوب تأثرت عربيتهم باللهجات المحلية، فشأت لهجة بغداد من خليط من الفارسية ولهجة الحدود، ولهجة دمشق من خليط من السورية ولهجة الجنود، ولهجة البصرة من خليط من القطيف ولهجة الجنود<sup>(١)</sup>. ولم تلت لهجات هذه العواصم حتى انتشرت في المناطق التابعة لها

وهكذا انتهت الصورة العامة الناتجة عن هذه الأحداث التاريخية إلى اللهجات الآتية

- 1- لهجات المغرب العربي وما يتبعها
- 2- لهجات الحريرة
- 3- لهجات العواصم العربية
- 4- العربية الفصحى (الجاهلية وصدر الإسلام)
- 5- العربية الأدبية (من العصر العباسي للعصر الحديث)
- 6- العربية الأدبية الحديثة (لغة الصحافة والأدب المعاصرة)

ومن الطبيعي أن يكون لكل من هذه المجموعات اللهجية خصائصها اللغوية التي تميزها وسحاول فيما بعد أن نقوم بمادح من المؤلفات التي تمثل لكل من هذه المجموعات أو المراحل

وللوصول إلى اكتشاف الأصل التاريخي للخصائص التي تميز لهجة - أو مرحلة - عن الأخرى، لابد للمباحث من القيام بالدراسة المقارنة بين هذه اللهجة - أو المرحلة - وسواها من اللهجات أو المراحل.

(١) نظر Ferguson Arabic Koiné, 1959

## الدراسة المقارنة.

تجري الدراسة المقارنة بين لهجات حية، يستطيع الباحث تسجيلها من أفواه المتكلمين، أو بين لهجات حية ولهجات مفرصة، ولكنها قد بقيت في نصوص مكتوبة أو منقولة بالمشاهدة المحافظة، كنقل القراءات المحتملة للقرآن الكريم على ألسنة القراء المعاصرين الذين أخذوها عن أسلافهم، وحافظوا عليها بكل ما في وسعهم من أمانة النقل.

ولعل من أهم ما يفيد في الدراسات اللغوية المقارنة المعرفة الواهية بقواعد الكتابة الخطية على مختلف أنواعها من الكوفي إلى الرقعة إلى السج إلى الخط المغربي وغير ذلك وبالسبب للدراسات التاريخية العربية القديمة، يمكن أن يجد الباحث في طريقة كتابة المصحف مفتاحاً هاماً للكشف عن مستلقات بعض الظواهر اللغوية كما سنرى.

## المقارنة الداخلية:

يقصد بالمقارنة الداخلية، المقارنة بين مرحلتين أو أكثر من لغة أو لهجة واحدة، أو بين لهجتين مترامتين واللغة المصحى أو اللغة الأدبية وسرصد فيما يلي بعض الأمثلة لهذه المقارنة

### 1- السواكن الأسنانية

توجد في العربية، المصحى، والعربية الأدبية مجموعة من السواكن الأسنانية هي الثاء والذال والطاء. وقد تخلصت بعض اللهجات العربية المعاصرة من هذه السواكن، وسعالج هذا في نطاق ما نعرف عن العامية المصرية.

1- تصير الثاء تاء في مثل

ثلاثة ← ثلاثة - ثقيل ← ثيب.

2- تصير الذال دالاً في مثل:

دباب ← دباب - دثب ← ديب.

3- نصير الطاء صاداً في مثل  
طُلْمَه ← صلْمَه - طُل ← ضِل

ولكن لاحظ أيضاً ما يأتي

1- نصير الثاء سبباً في مثل  
المثلث ← المسلسل - ثات ← سات

2- نصير الدال رايأ في مثل  
عداب ← عزاب - دليل ← رليل

3- نصير الطاء رايأ مصحمة في مثل  
طريف ← رريف - مطلة مِرلة<sup>(1)</sup>

والسبب في هذا الاختلاف، هو أن الأمثلة الأخيرة تمثل قرصاً حديثاً من  
العربية الأدبية، وذلك على أثر شيوع التعليم العام وتأثير الإداعة، والخطب  
السياسية التي ترمى فيها المتكلمون محافظوا على جهر هذه السواكن وإن كانوا  
قد تحلصوا من أساسيتها

2- تأنيث الاسم

يؤنث الاسم في العربية المصحى والأدبية، ثاء التأنيث (التي تعتبر هاء في  
الوقف) في مثل فاطمة، أو الألف المقصورة في مثل ليلي والألف المحدودة في  
مثل صحراء

وتأثير عدد من قوانين التطور الصوتي في المصرية حدث ما يأتي

1- تسقط الهمزة الأخيرة من الكلمة في المصرية، في مثل -  
قرأ / ق ا ر / ← / ا ر ا ه /

وبالتالي نصير

حمراء ← \* حمراء

---

(1) الحظ الصغير تحت الرمز يعني مصحيم الصوت

2- الفتحة الطويلة في آخر الكلمة تنقُ فتحة قصيرة في الوصل، وتضاف بعدها هاء، في الوقف.

\* حمرا ← حمز حالص / ح ا م ر ح ا ا ل ي ص /  
في الوصل. ليلى ← ليل اختي / ل ا ي ل ح ت ي ي /  
دى حمزه / دى ح ا م ر ا ه /  
دى ليله / دى ل ا ي ل ا ه /

3- هاء التأنيث في الاسم تسقط في الوصل وتبقى في الوقف أي أنها تتحد في سلوكها مع الألف المقصورة والممدودة بعد حصولهما للتغيرين الصوتيين السابقين مثل

دى حمزه / دي ح ا م ر ا ه /  
فى الوقف دى ليله / دي ل ا ي ل ا ه /  
دى فاطمه / دي ف ا ط م ا ه /  
فى الوصل حمز حالص / ح ا م ر ح ا ا ل ي ص /  
ليل اختي / ل ا ي ل ا ح ت ي ي /  
فاطم اختي / ف ا ط م ح ت ي ي /

وبهذا نجد أن المصرية قد وجدت علامة التأنيث في الاسم بتأثير التعريفات الصوتية.

ولقد يكون من المفيد أن نتجاوز مستوى المقارنة الداخلية إلى المقارنة بالسامية ومسند على ما قال بروكلمان، إن أداة تأنيث الاسم كانت اللاصقة - ات التي صارت إلى - ا هـ.

ثم إلى - ا سقوط الهاء  
ثم إلى - ا (فتحة طويلة)

ويبدو أن العربية الفصحى قد احتفظت باللاصقة النائية / ات / وحصصتها

بالوصل، وبالإضافة /-ا هـ/ وحصصتها بالوقف، كما احتفظت بالإضافة /ا ا/ (الفتحة الطويلة) وأصافت إليها الهمزة ولا تزال طاهرة همر المقصور وقصر الممدود موجودة في العربية ويقتضي ما سبق أن التطور في العامية المصرية قد رجع بتأنيث الاسم إلى ما كان عليه في السامية القديمة

#### 4- نطق الضاد

لم يصف سيويه «الضاد» العربية المصحى وصفاً مباشراً ولكن استطاع استنتاج صفاته من خلال عباراته المصطنعة المورعة

أ - قال بأن «الضاد الصعيمة يتكلف لها من الحجاب الأيمن وإن شئت تكلفتها من الحجاب الأيسر»

ب - قال بأنها «تستطيل حتى تحالط حروف اللسان»

ج - قال بأن مخرجها «من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس»

د - ذكرها في مجموعات الأصوات المجهورة، والرحوة (الاحتكاكية) والمطلقة (المفحمة)

هـ - قال بأنه «لولا الإطباق لصارت الظاء دالاً والضاد سين والظاء دالاً ولحُرحت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها»

ويعزز هذا الوصف قراءة ورش في «ولا الصالين» كما سمعتها من قارئ مصري موثوق به

ومن كل ما تقدم يصل إلى ما يأتي

1 - الضاد ساكن حاسي، مجهور، محتك، معجم

2 - ليس للضاد نظير يشترك معه في ثنائية صوتية، أي في «روح أقل» minimal pair

وباستعراض نطق الضاد في مختلف اللهجات العربية المعاصرة ننتهي إلى ما يأتي

1 - في لهجة بغداد وبعض لهجات الجزيرة، فقدت الضاد الحاسية وصارت

أسابية، وبالتالي فإنها في هذه اللهجة ساكن أساسي احتكاكي محهور مصحح أي أنها قد تداخلت مع الظاء في صونيم واحد، ومن هنا لا يميز المثقفون في بغداد (حتى أساتذة اللغة العربية) بين الظاء والصاد وقد يسألونك عن الساكن في الكلمة صاب، وهل هو الصاد التي هي أخت الصاد أو الضاد التي هي أخت الصاد أي أنهم يميرون بين الساكنين بالكتابة الخطية لا باللفظ.

2- في المصرية وعدد من اللهجات الأخرى والعربية الأدبية، فقدت الصاد لفصحي الاحتكاك وصارت انفجارية وفقدت الأسابية وصارت لثوية، وبهذا صارت النظير المصحح لدال

3- في عربية بعض المتكلمين في عرب إفريقيا، فقدت الصاد الأسابية وصارت لثوية واحتفظت بالحائية والجهر والتفخيم. أي أنها صارت لاماً مضممة. ولهذا يقولون رملان بدلاً من رمسان ويقولون القالي بدلاً من القاضي

وهذا يذكرنا باسم المؤلف الأندلسي «أبو علي القالي» صاحب الأملالي ترى هل كان اسمه نطقاً أندلسياً للفظ «القاضي»؟

وقد سبب التعبير الذي مرت به الصاد من العربية المصحح إلى العربية لأدبية اختلافاً في نظام المصححات، وقد كانت في المصحح عبارة عن الثنات الآتية

السين / الصاد، وتشارك في الاحتكاك والثوية والهمس  
الدال / الطاء، وتشارك في الاحتكاك والأسابية والجهر  
الدال / الطاء، وتشارك في الانفجار والثوية والجهر

أما الصفة المميزة distinctive feature فهي التمحيم الذي يتقدم في المجموعة الأولى ويوجد في الثانية  
وتعبر الصاد الذي ذكرناه تغيرت الثنات إلى

التاء / الطاء لفقدان الطاء الحهر  
للدال / الظاء ولم يحدث فيهما أي تغير  
الدال / الصاد لفقدان الصاد الحاسية والاحتكاكية واكتسابها اللثوية  
يبين هذا المثال أمرين

- 1 - قيمة المادة المدونة التي تعرف بواسطة الصفات اللغوية
- 2 - بيان التأثيرات التي نحصل لها النظم الصوتية نتيجة لتغيرات الأصوات.

### 5 - العلم المصري عيشة / ع ي ش ا هـ /

هذا العلم في العربية الأدبية في صورة «عائشة» أي على وزن اسم المفعول  
لمؤث دلتاء وفي اللهجة المصرية يحدث لاسم المفعول هذه التغيرات

- 1 - تسقط الهمزة الوسطى فيكون اسم المفعول الذكر «عيش» بالياء لا بالهمزة
- 2 - عند اتصال هذا العلم بهاء التأنيث تفصر الفتحة الطويلة وتسكن الياء هكذا  
/ ع ي ش / ← / ع ا ي ش ا هـ /

- 3 - تتحول المجموعة /اي/ في المصرية إلى حركة نصف صيغة أمامية هكذا  
بين / ب ا ي ن / ← / ب ي ي ن /  
عين / ع ا ي ن / ← / ع ي ي ن /

والواضح أن هذا هو الذي حدث مع العلم عائشة الذي صار طبقاً لرقم  
«1» ورقم «2» السابقين إلى / ع ا ي ش ا هـ / وتحول طبقاً لرقم «3» إلى  
/ ع ي ي ش ا هـ /

ولكن الملاحظ هنا أمرين

- 1 - عدم وجود علم مذكر في المصرية في صورة «عيش» / ع ا ي ش /
- 2 - عدم انطباق التعبير رقم (3) السابق على الوصف المؤث وبالتالي فإن

- 1 - نايم / ن ا ا ي ي م / ← / ن ا ي م ا هـ /
- عايم / ع ا ا ي ي م / ← / ع ا ي م ا هـ /
- عائش / ع ا ا ي ي ش / ← / ع ا ي ش ا هـ /



على أن يتوقف التعبير الصوتي عند هذا الحد ومع هذا فإن التعبير رقم  
«3» قد جرى للعلم «عيشة» / ع ي ش هـ / رغم عدم جريانه على الوصف  
المؤث / ع ي ش هـ /، ما هو السبب؟

السبب أن ارتباط الوصف المؤث / ع ي ش هـ / بالوصف المدكر  
/ ع ي ش / في ثنائية صرفية هو الذي مع هذا التعبير

ولما كانت «عيشة» العنم ليست عضواً في ثنائية من هذا النوع فإنها قد  
تغيرت كما تغيرت / ب ي د / إلى / ب ي د / و / ع ي د / إلى  
/ ع ي د /

وهذا المثال يؤكد ما أشرنا إليه من قبل من فعالية النظام الدعوي في التطور  
الذي تمر به اللغة وذلك لأن تطور الأصوات يحدث في نطاق ما تتطلبه النظم  
وليس أمراً مطلقاً غير مقيد.

### النزعات التطورية في اللغات

نتعرض فيما يلي لعدد من النزعات التطورية الداخلية:

#### 1 - تخفيف الصيغ وتداخلها.

المقصود تخفيف الصيغ سقوط بعض أصواتها، وإنقاء العنص الآخر دون  
تغير في المعنى أو الوظيفة. ويحدث هذا بصفة خاصة في الأدوات والوصف  
ومن أمثلة هذا في العربية ما يأتي

- حرف الجر «إلى» و«اللام» - ومن الممكن افتراض أنهما من أصل حرفي  
واحد وأن اللام صورة مخففة من «إلى» ومن هنا فإن اللهجة المصرية قد  
اكتفت باللام وأسقطت «إلى»، من قائمة حروفها، وذلك فيما عدا حالات  
القرص من المصحى وقد أدى نقاء اللام إلى جانب «إلى» في المصحى إلى  
تحصص دلالي في استعمال اللام، فدللت على التعليل في مثل «جئت لأراك»  
والملكبة «هذا لي»

ومن الملاحظ أن اللهجة العراقية (في أعداد) تجمع في الاستعمال بين إلى واللام لقصد التأكيد في مثل

قلت لك إلك / حولت ي ل ا ك ء ي ل ا ك /

- حرف الحر من وعلى وهما يحققان إلى م / م ي / وع / ع ا /

وفي المصرية يشترط في هذا أن يكون الحرف داخلاً على اسم معرف دل

مثل

راح ع البيت / راح ع ا ل ب ي ي ت / : ذهب إلى البيت، وراح على بيته / راح ع ا ل ب ي ي ت و هـ / . ذهب إلى بيته ولكن اللهجة السورية والسامية لا تفتح هذا القيد بل تستعمل الصيغة المخففة مع «ال» وبدونها، فيقال / راح ع بيتهم / راح ع ا ب ي ي ت هـ و م / ذهب إلى بيتهم، كما يقال راح ع البيت / راح ع ا ل ب ي ي ت / ذهب إلى البيت

وقد وجدت الصيغة المخففة من هذين الحرفين في بعض اللهجات العربية القديمة ويذكر رايب<sup>(1)</sup> أن الصيغة المخففة «مل» عربية «وأن على» تختصر أيضاً إلى «عل» إذا ما اتحدت بأداة التعريف ثم يستطرد نقلاً عن الرافعي (فقرة ص) فيعرو هذه الطاهرة إلى لهجة حارث

ويذكر هنا على سبيل الاستطراد أن الفتحة الطويلة في نهاية «على» و «إلى» تتحول إلى حركة مردوحة عند اتصال الحرف بالصمير المتصل في مثل علي - عليه، عليهم إلح.

وقد ورد من النصوص القديمة ما احتفظ فيه هذان الحرفان بالالف في هذه الحالة ويذكر رايب أيضاً عن شرح الكافية للاستراشادي (ج 2، ص 124) أنه من اللهجات ما يقال فيه «الاه» و «علاه»<sup>(2)</sup> ويستطرد قائلاً بوجود هذه النزعة في الآرامية الترحومية كذلك

(1) الترجمة العربية، فقرة ص، صفحة 133

(2) الترجمة العربية، فقرة، ح، ص 123

ومن اختصار الصيغ أيضاً حرف النون من «أكون» عند جزمها وقد ورد ذلك في الآية «ولم أك نبياً» ولعل «أك» هذه هي أصل اللفظ العراقي «أكو» يعني يوجد التي يعني بما فيصير «ماكو» يعني «لا يوجد»

ويُعتبر من تخفيف الصيغ أيضاً ضمير العائث المتصل في «صرته» وذلك «افتراض أن ضمير الرفع «هو» يمثل الصيغة غير المحففة، كما تعتبر اللواحق للاحقة بالفعل كالف المصارعة في «أكتب»، و«بي» في «قائلي»، وسواهما تخفيفاً للضمير لمفصل كما يعبر عن تخفيف الصيغ أيضاً سين الاستقبال في المصحى و«ح» الاستقبال في المصرية، والصيغة غير المحففة هنا هي «سوف» و«رايح»

## 2- التحصص

يقصد بالتحصص، قصر استعمال الصيغة على تركيب لعوي أو على دلالة معينة بدلاً من شمولها للدلالات وتركيبات متعددة وسنمثل لذلك فيما يلي

تستعمل «قص» في المصحى مع حرف الجر «على» بمعنى أمسك، ولذا يقال «قبض على المال» وقص على الكتاب. ولكن المصرية حصصت هذا الاستعمال بمعنى محدد فيقال فيها «قص على النص» بمعنى أمسكه ولا يقال «قص على المال» ومع هذا فقد يستعمل لفظ «المال» وما في معناه معمولاً مباشراً دون حرف الجر بمعنى تسلم، في مثل.

«قص رتبة، قص الدين»

ومن التحصص أيضاً في المصرية تحول اسم الفاعل، «ريح» إلى أداة استقبال والواقع أن معنى الاستقبال ملحوظ في الأفعال التي تلي اسم الفاعل لئال على الحركة في المصرية ومثال ذلك

بارل أشوفه - قايم / ء ا ي ي م / شوفه

ماشى أشوفه، ربح أشوفه

إلح

وقد تخصصت «رايح» لوظيفة إفادة الاستقبال في الفعل وجمعت صيغتها إلى «راح» أو «رح»، أو «ح» في مثل رايح اشوفه «راي ح / وراح اشوفه» و«ح اشوفه» وكلها تعني سأراه، ومن الملاحظ أن الصيغ المحممة لـ «رايح»، لا تختلف باختلاف التذكير والتأنيث أو الأهراد والجمع لأنها قد خرجت عن نطاق سم التفاعل إلى نطاق الحرف «ان ح اشوفه»، «حا راح شوفه»، «نت ح شوفه»، «الست رح تشوفه»، إلخ

### 3 - تداحل الصيغ

قد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لتحفيف الصيغ. ويرى البعض أن «لم» الدقية هي مريح من «لا» و«ما» ولعل من الأمثلة لطريقة لتداحل الصيغ اللفظ «مال»

والواضح أن هذا اللفظ يتكون من «ما» الموصولة ولام الملكية وقد يستعمل هذا المركب بهذا المعنى في مثل «أحدث مالي وترك ما لغيري»

وقد اتحدت «ما» واللام وكوت الاسم العربي الفصيح «المال». وقد ركت العراقية من «ما» واللام لفظاً جديداً في الاستعمال هو «مال» يعني مملوك ويمكن تذكير اللفظ وتأنيثه فيقال هدا «مالي» و«هده مالتي» وقد نرعت بعض اللهجات الأخرى لانتكار مثل هذه الأداة كما ترى

«د نتاعي» و«دي نتاعتي» في المصرية

«د نتعي» «دول بتعتي» في الفلسطينية.

### المضول Redundance

ومعني به وجود أكثر من صيغة واحدة للتعبير عن معنى واحد ويحدث في مثل هذه الحالة أن تستعي اللغة عن إحداها أو أن تخصص كلًا منهما لاستعمال بعينه وإليك الأمثلة

أ - «أكرم» و «كرم» .

وفي العربية الفصحى يمكن استعمال أي من اللفظة مكان الآخر ولكن المصرية قد حصصت «أكرم» ، بمعنى «قدم إليه صبيعا» وحصصت «كرم» بمعنى «أقدم حفاً لتكريمه»

ب - المبني للمجهول واسم المفعول .

يستعمل أي من هذين النوعين لنفس المعنى ويمكن أن يقال «صرب الولد» لتؤذي نفس معنى «الولد مضروب» مع اختلاف يرجع إلى الاختلاف بين الصيغة الاسمية والمعلية

أما المصرية وبقية اللهجات الحضرية، فإنها قد استعنت عن صيغة «المسي للمجهول» واكتفت بصيغة اسم الفاعل . فلا يقال فيها «صرب الولد» بل يقال «الولد مضروب» ومع هذا فإنه يوجد في المصرية بعض المحللات من نظام المبني للمجهول احتفظ بها على إحدى طريقتين

1 - في التعابير الجارية مجرى الأمثلة مثل نداء ناعة الطعام في القاهرة «السدي بوكل»

2 - إخراج اسجاء في حركات صيغة المبني للمجهول واستعماله استعمال الأفعال الدالة على عريرة أو صفة نفسية مثل

«عُلب» ← «عُيب» رهُق / روه وء /

كما يمكن استعمال وزن الفعل المرید بالألف والنون أو بالتاء مكان المبني للمجهول فيقال

«انصرب» «اتعمل» ، بدلاً من «صُرب» ، «عُمل»

وهناك برعات تطويرية داخلية أخرى لا مجال لها لذكرها

المقارنة متعددة الأطراف :

تحري هذه المقارنة عادة بين اللهجات أو اللهجات الحية غير المدونة وذلك بجمع مادة من مختلف هذه اللهجات ومقارنة بعضها ببعض ، للوصول إلى

صورة مقترضة للأصل المشترك الذي تطورت عنه وتسمى هذه العملية بالإبحيرية باسم reconstruction وقد رأينا أن نضع لها مصطلح عربياً من كلمة واحدة مستعملين الفعل المصنوع «استسى» أي حاول الساء أو حاول امتعاده الصورة السائية، وبالتالي يكون المصطلح العربي هو «الاستساء» ومما يساعد على إحراء هذه المقارنة وجود النصوص المدونة القديمة أو النصوص التي تنقل بالمشاهدة مع الحرص على عدم تعييرها مثل تلاوة القرآن

وقد حظيت اللغات السامية بسصيب كبير من أبحاث المستشرقين الممارنة، وإن كانت تدور في الغالب في المقربات الصوتية والصرفية، أي مقاربات الصيغ الخارجية أما المقربات المتعلقة بالتركيبات النحوية والدلالية، فإن أساء اللغة قد يكونوا أكثر كفاءة لفهم بها ومقدم فيما يلي بعض الأمثلة

#### 1 - علامة تأنيث الاسم.

سعالج هذه العلامة من وجهة النظر الدلالية ها ونحن نلاحظ في العربية ما يلي

- أ - وجود أسماء مذكرة توجد بها علامة التأنيث
- ب - وجود أسماء مؤنثة ليس بها علامة التأنيث.
- ج - وجود أسماء لا تدل على تذكير أو تأنيث ولكنها تظهر بهاء التأنيث مرة ويدونها مرة أخرى. وذلك مثل «شجرة» و«شجرة» ويقول النحاة العرب وهم ها على حق بأن هذه الهاء (أو التاء) للوحدة.
- د - اللاصقة /- ات/ تفيد جمع المؤنث السالم في مثل «قائمة» وقوائم ولكنها توحد أيضاً دون تأنيث في مثل «رحلات» جمع «رجال» «قطارات» جمع «قطار»

وبالرجوع للغات السامية القديمة نجد تفسيراً لهذا الحلق.

أولاً - الكلمة العربية «نفس» مؤنث ليس فيه علامة التأنيث شأنه في حد ذاته شأن «أرض».

ونحن نجد هذين اللفظين في الساميات الأخرى هكذا

1- في السورياتية نجد مثل هذا المؤث علامة التأنيث

/ ن ا پ ش ا / نفس، مع علامة تأنيث

/ ء ا ر ع ا / أرض مع علامة تأنيث

2- يظهر اللفظان علامة التأنيث (الناء / في الأكادية)

/ ن ا پ ي ش ت و / نفس مؤنثة نالتاء

/ ر ص ي ت و / أرض مؤنثة نالتاء

3- قد تظهر مثل هذه الأسماء في الأكادية علامة التأنيث أو بدونها دون اختلاف

في المعنى

/ ق ي ب ر / أو / ق ي ب ي ر ت /

بمعنى «قبر» مرة مع وجود ناء التأنيث ومرة بدونها

4- يلاحظ أيضاً أن تمثيل العدد في العربية وفي الساميات الأخرى يكون مذكراً

مع المعدود المؤنث ومؤنثاً مع المعدود المذكر، إذ كان المعدود بين 3 و 9

كل هذا يشير إلى أن الاحتلال الواضح في تأنيث المذكر وتذكير المؤنث

راجع إلى تعبيرات صوتية، أي سقوط علامة التأنيث، أو بقاؤها بعد هذان

معاد

وكذلك نجد في الساميات القديمة ما نجد في العربية من دلالة ناء التأنيث

(أو الهاء) على المفرد في مقابل دلالة الاسم الذي لا يحملها على لجمع أو

النوع، مثل في العربية شجرة، شجرة، وفي العربية / شجرة / ن ي ي / =

أسطول، و / شجرة / ي ي ي / علامة التأنيث = سمية

الضمائر في العربية

تتغير صيغة الضمائر في العربية بتغير حالاتها الإعرابية، وذلك على

العكس من بقية الأسماء التي تبقى فيها لصيغة مع اختلاف علامة إعرابها،

مثل

حاء محمد رأيت محمداً مررت بمحمد محمد جالس  
حئت رأيتك مررت بك أنت جالس

ويكمن ضمن هذا الاختلاف بمقارنة العربية باللغات السامية الأخرى  
وسنجد أن الصمائر تمثل أسية حرفية أهمها، ان، التاء، الكاف، الهاء، السين،  
أي

1- أن وتوحد في.

أ - أن في العربية وبقية الساميات وهي في الأكادية / 𐎠𐎫𐎧𐎺𐎠𐎢𐏁 = أن  
ب - «نحس» مع فقدان الهمزة التي تبقى في العربية / 𐎠𐎫𐎧𐎺𐎠𐎢𐏁 = نحس  
ج - أكتب مع فقدان النون في العربية والساميات الأخرى مع اختلاف حركة  
الهمزة أو سقوط الهمزة وبقاء الحركة تبعاً للغة  
د - اللاصقة «ني» في «قائلي»، وفي الساميات الأولى توحد النون مع الكسرة  
وبدونها

هـ - اللاصقة «نا» في «جنا» و«قائنا» و«لنا» و«إيانا» وفي الساميات الأخرى  
قد تكون اللاصقة / ن ي / أو / ن / بدون حركة أو 𐎠𐎫𐎧𐎺𐎠𐎢𐏁 / بالصم

2- التاء، وتوجد

أ - مركبة مع «ان» و«أت» وملحقاتها وقد تدعم النون في التاء في بعض  
لساميات مثل / 𐎠𐎫𐎧𐎺𐎠𐎢𐏁 = أت، في العربية.

ب - في أول المضارع في «نكتب» وملحقاتها في العربية والساميات الأخرى  
ج - في نهاية الماضي للمتكلم والمخاطب في العربية والساميات الأخرى  
ماعدًا الأنثوية التي تستعمل الكاف بدلاً عنها مثل / 𐎠𐎫𐎧𐎺𐎠𐎢𐏁 =  
قربت، / 𐎠𐎫𐎧𐎺𐎠𐎢𐏁 = قرك

وقد استعملت الكاف بدلاً من التاء في بعض النصوص العربية القديمة  
مثل

«رأيت تتحتم كولدك اساً من طب».  
أي «رأيت بالحلم أبي ولدت ابناً من ذهب»



### 3 - الهاء وتوجد:

في «هو» وملحقاتها وهي «رأته» و«له» وملحقاتها وكذلك توجد في الساميات الأخرى فيما عدا تلك التي تستعمل السين وسدكره فيما يلي

### 4 - السين وتوجد في:

/س هـ/ وملحقاتها في الأكادية بمعنى «هو»، وكذلك توجد في العائوية والقطابية.

### 5 - أي وتوجد في:

1 - «أي» وملحقاتها في العربية

2 - هي /ء ي ي ي ا ا ت ي / = إياي في الأكادية وملحقاتها

3 - قد تكون أصلاً لياء العائ في المصارع العربي «يكتب»، وللكسرة الدالة على الملكية في العربية هي كل من «كتابي» و«كتابي» مع فتح الياء

وتوجد في الساميات الأخرى بإحدى الصورتين الكسرة أو الياء المفتوحة

يتضح من هذا العرض، تعدد الأصول التاريخية etymons للصمائر، وسبب ذلك أنها تمثل تعبيرات أصولية etymological تاريخية وبحوية حدثت في أسماء الإشارة وبمراجعة اللغات السامية مسجدة

1 - أن، اسم إشارة في الأكادية مثل: /ان ن/ = هذا وفي السورانية مركبة مع الهاء مثل /هـ ان ا/ = هذا

2 - التاء اسم إشارة للمؤنث في العربية «تي» و«ن» و«تلك» وقد تكون صورة من /دا/ = بمعنى هذا في الآرامية الإنجيلية بعد فقد الجهر.

3 - الهاء، اسم إشارة في العربية في مثل = «هأنا» وتوجد كذلك في السورانية /هـ ا ا ن/ = هذا

4 - السين، قد تكون رياءً فقد منها عنصر الجهر، وعلى هذا الغرض تكون متصلة باسم الإشارة /زي ي/ في العربية بمعنى هذا

5 - أي، ولا ترتبط بأسماء الإشارة السامية، كما أنها من ناحية أخرى تسلك

سلوك الأسماء من حيث إعرابها وتوניה وارتباط الضمائر المتصلة بها وفي العربية نستعمل «أي» للاستفهام، كما تستعمل ضمائر استفهام في بقية اللغات السامية أساسها «أي».

ويرى البعض أن «أي» هي الأصل التاريخي للضمير في اللغة العربية وأنها تخصصت في الاستعمال النحوي بحالتي النصب والجر، أما في حالة الرفع فإنها قد حلت بقية منها في مصارع الغائب، في مثل يصرب ويصربون، كما تحل منها بقايا في صورة لواصق تلحق الأفعال والأسماء في اللغات السامية عامة.

يود بعد هذا العرض أن تقدم للقارئ عدداً من المؤلفات عالجت جانباً أو آخر من دراسة المقاربات السامية أو اللهجات العربية أو تاريخ اللغة العربية

#### ١ - دراسة اللهجات العربية القديمة:

مؤلف الكتاب هو الأستاذ الدكتور داود سلوم، رئيس قسم اللغة العربية بكلية لأداب، جامعة بغداد وهو من شرم مكتبة الممار الإسلامية بالكويت سنة 1975

والكتاب مثال للدراسة التقليدية العربية وهو في مجمله دراسة قاموسية

يتضح لقارئ الكتاب أن المؤلف يعتبر اللهجة مرحلة من مراحل تطور اللغة، وأنه لا بد من توفر ظروف معينة حتى تصل اللهجة إلى «مرحلة اللغة» ويبدو أنه يعتبر المفردات هي الوسيلة لهذا التطور. وقد تكون هذه النظرة شائعة لدى عامة اللغويين التقليديين العرب ولكن عالم اللغة، يرى للهجة مفهوماً آخر، ولا يفرق بين «اللغة» و«اللهجة» باعتبارهما مرحلتين من مراحل نمو اللغة وما قد يطلق عليه عامة الناس لمع «لهجة» هو في الواقع «لغة» محلية أو طائفية فالعربية الفصحى لغة مجالها الاجتماعي معروف ومحدد وهو الاستعمالات الأدبية والدينية، واللهجة المصرية لغة لها مجالها التعبيري، كالتعامل في

الأسواق والمراح. وكل نظام للتعبير الشفوي لغة لها قواعدها الصوتية والصرفية  
والبحوية والقاموسية بصرف النظر عن محال استعمالها التعبيري

أما «اللهجة» فهي مصطلح يطلق على مجموعة من الصفات اللغوية يتميز  
بها إقليم أو طقة في الوطن اللغوي العام أو بعدة أخرى فإن اللهجة صورة  
لحطوط توريح الصفات اللغوية Isoglossia التي تمر بمنطقة ما وهي في هذا  
تشبه حطوط الأتوبيس التي تتجمع في منطقة ما ثم يفرق بعضها عن البعض  
لتكون تجمعات أخرى في منطقة أخرى

ويستطرد المؤلف فيعرض أمثلة تختلف فيها لهجة أو أخرى عن العربية  
الفصحى، كلروم المثنى الألف أو كسر حرف المصارعة وليست هذه بالضرورة  
صفات في اللغة الدارحة لجماعة أو أخرى، بل ربما كانت طريقة استعمال  
محلي للمصحى قد تأثرت باللغة الدارحة، كما نلاحظ الآن من اختلاف العربية  
لأدبية في مصر عنها في العراق أو سوريا، في بعض الاستعمالات، مثل «فرحت  
فيك» وهي تعني في العربية الصحفية في مصر «شمت فيك» أم المعنى الذي  
يقصده العراقي بها فيعبر عنه في مصر بـ «فرحت بك»

والواضح أن المؤلف رغم الجهد الكبير الذي بذله في مراجعة أمثله في  
كتب اللغة، لم يحاول أن يدل جهداً مماثلاً في التعرف على المسلمات لأولى  
في علم اللغة والأصوات.

وهو يقول في تقسيم محارج الحروف

1- الحروف اللثوية وهي ث، د، ط وهو لم يكن في حاجة لمعرفة محارج هذه  
الأصوات إلا إلى الرجوع إلى كتاب سيويه أو كتاب التمهيد في علم  
التجويد، للإمام الجرري وهما يقرران بأن محارج هذه الأصوات هو «م بين  
اللسان وأطراف الشايب العليا»

2- ح، ش، ص ومحارجها من بين الشفتين

3- ل، ر، ن ومحارجها من آخر اللسان باتجاه البلعوم إلح

ثم يستطرد قائلاً «وبسبب الدراسات المعاصرة وتعليم اللغة العربية في المعاهد الأحسية ودراسة اللهجات المعاصرة، فقد أقيمت أصواء جديدة على تقسيم الحروف العربية» وهذه نظرة سطحية غير دقيقة، فتقسيم الحروف وذكر محارحها في كتاب سيويه لا يختلف كثيراً عن تقسيمها عند المعاصرين من علماء الأصوات. والحق أن تعليم العربية للأحاط قد استفاد من علم الأصوات الحديث ولم يساهم في شأته

وبالرغم مما في الكتاب من عيوب فإنه يحتوي على مادة وافرة تمثل الاختلاف في لفظ أو آخر أو قاعدة أو أخرى من لهجة عربية إلى أخرى، وذلك في نطاق ما نجد في الكتب العربية التقليدية

## 2- فقه اللغات السامية

مؤلف الكتاب هو المستشرق الكبير كارل بروكلمان، وقد ترجمه من الألمانية الدكتور رمضان عبد التواب، أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب جامعة عين شمس بالقاهرة وهو من مطبوعات جامعة الرياض 1397 هـ 1977 م. الكتاب اختصر لمؤلف بروكلمان الموسع Grundriss der Vergleichenden Gramma 13 - 1908 Berlin der Semitischen Sprachen. وهو دحيرة علمية لا تزال الثقافة اللغوية العربية تتطلع إلى ترجمتها

يبدأ الكتاب بمقدمة جيدة عن اللغات السامية وتاريخ الجماعات التي تتكلمها ومخبراتهم من موطن لأخر داخل الجزيرة، وعن الكتابات الخطية السامية. ومن الطبيعي أن يتقيد المترجم بلغة المؤلف وطريقة عرضه وهذا هو ما فعله الدكتور رمضان في ترجمته. ومع هذا فإنه يرى أن الحلقة الثقافية للقارئ العربي تتطلب من المترجم تعليقات أو إيضاحات توصل بين أقواس أو هي هوامش ولكن ذلك لم يحدث في هذا الكتاب رغم عراة الموضوع على لقارئ العربي.

ولعل نقطة الضعف الخطيرة في الترجمة هي عدم تمكن المترجم من علم الأصوات كما ترى.

1- هي اللغات السامية صوتان. . . أحدهما مهموس هائي النطق وهو «پ» /P/ والثاني مجهور

ولم يبين المقصود بالنطق الهائي وهل هو التنفسيه aspiration أي خروج دفعة هوائية بعد انفجار الصوت، أم أنه شيء آخر

وقد ذكر فيما بعد أن النطق الهائي يوجد كذلك مع /ت/ ثم يقول بأن /د/ تتكون نفس الطريقة السابقة، فهل يعني أنها كذلك هائية؟

2- يصف /ظ/ بأنها صوت مهموس ذو نطق مهمور يتكون مع رفع مؤخرة اللسان نحو اللثة. وهذا أمر مستحيل إلا إذا كانت اللثة في عرقه تعني الحرة الرخو من سقف الحنك أما وصف الطاء بالهمس وقد رجعت إلى كتاب موسكاتي فوجدت فيه ما يلي

«في السامية الأم يوجد ساكن بين أسابيين أحدهما مهموس /θ/ والثاني مجهور /ð/ أو ث، د. . . كما يوجد كذلك صوت مهمم يحمل أن يكون مهموساً هو /t/ (ط) (ويكتب أحياناً z وهي كتابة غير دقيقة) ويوجد أحياناً ساكن يعثره بروكلمان وتابعوه ساكناً مجهوراً مهمماً بين أسابيين ويكتبه هكذا، ويعثره آخرون (كانتيسوولو هين) ساكناً جانبياً مهمماً مجهوراً بين لثوي»

وقد أزال هذا النص ما كان لدي من شك في دقة الترجمة أو بالأصح في دقة اختيار الرمز الكتابي العربي دون الرمز الصوتي الدولي.

ويظهر من وصف السواكن السامية في هذا الكتاب، أن اللغة السامية الأم كانت تفرق بين أفراد مجموعتين من السواكن وقد كانت الصفة المميزة distinctive feature بين أحد النوعين هي التنفسيه إيجاباً وسلباً هكذا k t p وهي المجموعة التنفسيه ويقابلها g d b وهي المجموعة غير التنفسيه

أما النوع الآخر فإن الصفة المميزة بين أفرادها هي:

الحلمية Velarization، وهي تعني بناء على الوصف الذي قدمه المؤلف ارتفاع مؤخرة اللسان نحو اللهاة وقفل الأوتار الصوتية عند حسن الهواء عند

1- (الثقة / ت / ط) / ٤ / (ص).

2- الأسنان ٤ (ط) أو (٤) (ص)

3- اللهاه /g/ (ق)

ويقابل هذه /t/ ت، /s/ (س)، (٤) (ذ)، /k/ (ك) أما الضاد فلا مقابل لها

ونذكرنا المجموعة الأولى بما في اللغات الهندية التي تميز بين بعض سواكها وبطائرها بصفة النغمية p, ph, d, dh وقد تكون هذه الصفة من المبررات التي يستغلها بعض النعويين في إثبات الرابطة التاريخية بين اللغات السامية واللغات الهندية ونذكرنا المجموعة الثانية بما يوحد في لغة الهوسا المعاصرة وهي تفرق بين مجموعة من السواك المهموزة وما يطرأها من سواك غير مهموزة مثل /t/، /٤/، /s/، /k/، إلخ، ولعل هذه الصفة أيضاً تربط بين المجموعة السامية والمجموعة الكوشية.

4- في النص المترجم ما يلي

«أربعة أصوات متوسطة»، واعتقد أن الترجمة الأدق «أربعة أصوات رئيسية»، والرئيس صفة سمعية، أما التوسط فهو صفة محرجية.

5- في حديثه عن ساء المقاطع وعن السر ترد عبارتان «النبر الرفيري» و«السر النغمي». ولم يفسر المترجم الفرق بينهما وهذا هو ما سأحاوله هنا.

السر عبارة عن إظهار مقطع بحيث يكون أوضح في السماع من المقاطع الأخرى ويتم هذا بإحدى طريقتين، زيادة درجة الحركة التي تمثل قمة المقطع أي زيادة عدد ذبذباتها، وهذا هو السر النغمي أو زيادة ضغط الهواء المدفع من الرئتين عند إنتاج المقطع وهذا هو النبر الرفيري ومصدر الأول الأوتار الصوتية سيما يكون مصدر الثاني الرئة. هذا ولا تتم العملية الكلامية نتيجة لإرسال الهواء بسبة واحدة من الصعظ، بل إن الحجاب الحاجز يضغط على الرئتين صعظات

متوالية وحلال كل صعته تنتج أعضاء النطق العليا مجموعة من الأصوات تكون مقطوعاً واحداً ويمكن تقسيم سسة الضعط في الصعطة الواحدة إلى قاعدة أولى وهي بدء الصعط وقمة وهي أعلى مستوى من لضعط وقاعدة ثانية وهي بهاية الصعط

وفي المقطع المفتوح /س ح/ تكون القاعدة الثانية سكوتاً أما في المقطع /ح س/ فتكون القاعدة سكوتاً.

ومن المحتمل أن تكون القاعدة الثانية ساكناً معيماً في مقطع سابق أي أنها تمثل بهاية صعته رفيرية وتكون القاعدة الأولى في المقطع التالي لها نفس الساكن الذي يحدث في بدء الصعطة الزفيرية الثانية وهذا هو تفسير العبارة التي وردت في الفقرة 48 «هذا ويمكن لحدود صعط النفس أن يتردد صوت صامت فعندما يهبط صعط النفس ثم يعود فيصعد في نفس المحرج الصوتي، عند ذلك ينتج الأثر السمي لصوت مفصل إلى جرثين أو مصعف» ومثال ذلك (علم).  
/ع ا ل ل ا م/ حيث بدأت الصعطة الثانية في منتصف صوت اللام فجعلت حرمها الأول بهاية المقطع الأول، والثاني بهاية الثاني»

وما تقدم أيضاً يفسر العبارة الواردة في الملاحظات (ص 88) «يبدو أنه شأت في السامية الأولى، إلى جانب الصيغة الأصلية للمتكلم، صيغة أخرى هي (آ) سب نوع آخر من السر. ومن هذه الصيغة شأت صيغة الصمير المتصل بالفعل (ni) معاً لما يسمى Hiatus وهو التقاء حركتين»

وتفسير Hiatus بمحرد التقاء حركتين غير دقيق والأصح نرحمة اللفظ بالسكتة وهي قد تحدث بين ساكنين كما في قراءة الآية الكريمة «كلا بل راى على قلوبهم» مع سكتة تمنع إدغام لام «ل» في راء «راى» وعند التقاء حركتين يحدث أحد أمور

1- إذا كانت الحركتان من نفس النوع، فإما أن تصير حركة واحدة طويلة «سأل» إذا سقطت همزتها (كما في لهجة الحجاز) وفي هذه الحالة تنطق

/س ا ا ل/ بفتحة طويلة وإما أن تحدث سكتة Hiatus بين الأولى والثانية فيبقى التقسيم المقطعي كما كان /س ا ا ل/ وتكون الفتحة الأولى بهايه المقطع الأول والكسبة بداية الثاني

وهذا هو ما يسميه علماء العرب «الهمزة بين يين» ويقصدون أنها منويه وإن لم تنطق.

2- إذا احتلت الحركتان المتجاورتان فإن الذي يحدث أحد أمرين إما أن تكون حركة مردوجه diphthong، وإما أن يقحم بينهما ساكن آخر للمحافظة عليهما معاً، ويحدث هذا عادة في اللواحق ذات المعنى التي تصاف للكلمة ومثال ذلك إصافة النون في المثال المذكور في النص الذي نقلناه

أطلت هـ الحديث عن الأصوات لاعتقادي بضرورة التمكن من دراستها إذا أردنا أن تكون دراساتها لتاريخ اللغة أو المقارنة بين لهجاتها دراسة محدية

### 3- دراسة في لهجات شرقي الجزيرة العربية:

الكتاب من تأليف ت م حوستون، أستاذ اللغة العربية في جامعة لندن، وقد ترجمه من الإنجليزية الدكتور أحمد محمد الصيب الأستاذ المشارك بكلية لآداب جامعة الرياض وهو من بين مطبوعات جامعة الرياض 1395 هـ 1975 م.

### المدخل

ويشتمل على مقدمة تاريخية للمنطقة وسكانها وهجراتهم، وما سببه اكتشاف البترول فيها من بروج أعداد كبيرة إليها من مختلف أنحاء العالم العربي، وعلى حصر الكتب التي صدرت لتعليم الأحاب لهجات المنطقة والبحوث اللغوية التي أحرها المستشرقون في هذه اللهجات، وتنتهي بتقديم الدراسة وذكر الصعوبات التي واجهت المؤلف

### الباب الأول. الخصائص العامة للهجات الساحل الشرقي

لما كانت لهجات شرقي الجزيرة قسماً من لهجاتها الشمالية، فقد حرص المؤلف هذا الباب لبيان الخصائص المشتركة بين اللهجات الشمالية عامة، في



الأصوات والصرف والمفردات. وانتهى بالقول بأن لهجات شرقي الجزيرة فرع حديث نسبياً من مجموعة اللهجة العنبرية. وهذه اللهجات هي لهجة الكويت ولهجة كل من البحرين وقطر، والإمارات العربية أو ما كان يسمى بالساحل المعاصر

#### الباب الثاني التشكيل الصوتي Phonemics:

أ- محارج الأصوات ستعمل المترجم بعض مصطلحات سيويه مثل شديد (امحاري) ورحو (احتكاكي)، مع تفسير المقصود بهما بين قوسين وفي رأي التزام الوصف الأدائي أي الذي يبين المحرج أو طريقة التحكم في خروج الهواء، لا الوصف الانطباعي، أي الشدة أو الرخاوة كما يستعمل أيضاً لمصطلح «مرحي» affricate وأفضل المصطلح «امحاري احتكاكي» فهو أدق في وصف كيفية الانطلاق. كما يصف اللام والراء بأيهما «متوسطات» وأنا أفضل «جنيان» Lateral

ب- يصع المؤلف (أو المترجم) /ت، د/ بين الأصوات الأساسية الشديدة و/ث، د، س، ر/ بين الأصوات الأساسية الرخوة والأصيح أن /ث، د، ط/ أساسية أما النقة فهي حلف أساسية أو لثوية

ج- يورد السواكن /ص، ظ، ص/ بوصف محرجي واحد هو الإطباق، والصواب أن توضع الصاد والصاد مع الأصوات اللثوية والطاء مع الأصوات الأساسية أما الإطباق فهو صفة مميزة distinctive feature لهذه عن نظيراتها غير المصحمة وبالتالي فإن الاقتصار على أنها مطقة لا يعين مخرجها

د- يصع الواو والياء في عمود الأصوات الاحتكاكية ولكنهما لا يختلفان مخرجياً عن الصمة والكسرة إلا بالانزلاق أي الانتقال من مخرج حركة إلى مخرج حركة أخرى، وأرى أن يوضع لهما عمود خاص هو «الانزلاقات أو انصاف الحركات، glides or semivowels»

وستری کل دلك في الجدول الذي اقله عه

أنفي	متوسط	مزجي (شبه انفجاري)	رخو (احتكاكي)	شديد (انفجاري)	
م			و	پ. ب	شموي
			ف		شموي أساسي
	ل		ث د س ر ظ	ت د	أساسي
			ص	ط (ص)	مطلق (مصحح)
ن	ر	چ = ١ = ڄ	ش		لثوي
			ی	ڄ = ڙ	عاري
			ح ع	ک گ	طقي
				و	لهوي
			ح ع		حلقی
			هـ	ء	حجری

وأما أفصل أن يكون الجدول على الشكل الآتي

انزلاق (نصف حركة)	أنفي	جانبي	مرجي	رخو (احتكاكي)	شديد (انفجاري)	
و	م				پ ب	شموي ثنائي
				ف		شموي أساسي
				ث د ظ	ت د ط ص	أساسي
	ن	ن ر		س ر ص		لثوي
				ش		لثوي عاري
ي			چ ح ڭ		ج = ڭ	عاري
				ح ع	ک گ	طفي
					ق	لهوي
				ح ع		حلقي
				هـ	ء	حجري

#### الباب الثالث والرابع الصرف والنحو

يشتمل هذا الباب على سرد لأوزان الأفعال والأسماء ويشير أحياناً لما يطرأ في العربية الفصحى، كما يتحدث عن الصفات والأدوات والحروف، إلى غير ذلك ويبدو لي أن المؤلف لم يدرس لهجة شخص واحد باعتباره ممثلاً لل لهجة ما ثم ينتقل إلى دراسة لهجة شخص آخر يمثل اللهجات الأخرى ويقارن بين هذه اللهجات المرديه ليخرج بالصفات المشتركة بين هذه اللهجات.

كما أنه لم يقدم بوضوحاً كاملاً يستخرج منها أمثلة ولهذا فإن القارئ يواجه بعض الصعوبات في معرفة العلاقات السكونية بين أحرف المثال وهذا يظهر بصفة خاصة في استعمال الأدوات كما ترى فيما يلي :

1- «تظهر الأداة «تو» (الآن) في اللفظة القطرية مع الصائت المتصلة مثل يوم تور موحين = ما كدنا سوح.

ولم يذكر شيئاً عن «يوم» ويبدو لي أن مفهوم «ما كدنا» قد أدى بـ «يوم تور» لا «تور» وحدها ويتضح هذا في الأمثلة الآتية

«يوم حد المسمار رايح في نصف كسر المسمار» أي «عندما كان المسمار متصلاً في الداخل كسر» وفيه «يوم حد» يسوي «عندما كان» و«يوم حدهم عده» = «عندما كانوا عده»

وفيها «يوم حدهم» يسوي «عندما كانوا»

وفي رأيي أن العصر الزمني في هذه التفسيرات من دلالة «يوم» وعصر المقارنة من دلالة «حد» ويبدو لي أيضاً أن «حد» قد تكون بمعنى «كان» أيضاً. ويواجه القارئ مثل هذه لصعوبة فيما يطلق عليه «الأدوات المصححة» وكثيراً ما تذكر ويترك للقارئ دراسة الأمثلة. وذلك في مثل العبارة «تفيد الأداة «حد» أو «كد» حصية من حصائص اللفظة القطرية والأمثلة الآتية توضح ذلك

4- دراسات في لهجات شمالي شرقي الجزيرة العربية

مؤلف الكتاب الأستاذ بروس انجهم أستاذ اللسانيات بجامعة لندن وقد تمت ترجمته للعربية ولكن الترجمة لم تشر بعد ويرجو أن يتاح لها الظهور ليحتل الكتاب مكانة في المكتبة العربية

ويكمل هذا الكتاب البحث الذي عطاء لكتاب السابق حيث أنه عالج اللهجات التي لم يدرسها الدكتور حوستون والفرق بين العمليين واضح كذلك في المسهب ونتائج البحث

أما المنهج فقد درس الدكتور اسجهام لهجات أفراد معينين معترفاً كلاً منهم ممثلاً لل لهجة إقليمية وطبقته الاجتماعية، ثم قارن بين هذه اللهجات في ضوء ما استخرج من أحكام منصوص سجلها عن هؤلاء المحررين وهذه هي الطريقة المثلى في البحث اللغوي

والفرق الثاني أن الدكتور اسجهام مقتصد في سرد التفاصيل رغم ما يبدو من توفر المادة لديه وذلك لأنه كان يدرس في ضوء نظرية معينة، اتحد المادة وسيلة لبيانها ولهذا ففي الوقت الذي يرى فيه صيغ الفعل على جميع أنواعها في كتاب جوسون لا يرى في كتاب اسجهام إلا الصيغ التي تمثل تطوراً أو محافظة على الوضع القديم

أما أهداف البحث وأبواب الكتاب فأنهى بما قاله المؤلف في المقدمة العربية التي أضافها إلى النص الإنجليزي

#### أ- ينقسم الكتاب إلى الأقسام الآتية

- 1- شرح الجغرافية التصاريسية والشربية في المنطقة
- 2- عرض سريع للأساليب المستخدمة في الدراسات اللهجية
- 3- مقارنة بين اللهجات المحافظة واللهجات المتجددة أو غير المحافظة.
- 4- شرح التغيرات التي حدثت في شمال نجد وأهمية الانعزال الجغرافي في وقوعها.
- 5- شرح التوزيع العام لحظوظ الأيسكلوسيس isoglossis (وأسميها حظوظ التوزيع أبا). وهي ملحوظة وواضحة حتى ولو لم يمكن تحديدها بالصبط

ب- عندما ينقل اهتمامه من اللهجة إلى النطاق اللغوي أي المنطقة التي تسود فيها، فإنه يميز بين مركز النطاق Core وطرفه Penphery. ويرى أن مراكز النطاق Zones، هي مراكز استقرار أو مراكز حصار في المنطقة. ويشع هذا النوع من الدراسة نظرية «الموجة اللغوية» Wave Theory التي ابتكرها اللغوي الألماني «شمدرت». ولكن هذه ليست النظرية الوحيدة التي تحكم عمله، بل لقد

«دخل في حسابه الاعتبار الاجتماعي والثقافي الذي دعى إليه «لأنوف» في كتابه  
W Labov «Sociolinguistic Patterns' U S A 1972

## 5 - اللهجات العربية الغربية القديمة

مؤلف الكتاب حليم راين الأستاذ السابق بجامعة أكسفورد ومترجمه  
عبد الرحمن أيوب الأستاذ السابق بجامعة الكويت والكتاب من منشورات جامعة  
لكويت 1986

بدأ المؤلف هذه الدراسة سنة 1937 بعنوان «دراسات في اللهجات العربية  
القديمة» للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة لندن وقد جمع قدراً من  
المادة يقول بأنه لم يمكنه امتيعه طوال فترة حياته والكتاب كما يقرر «ليس  
أكثر من إجراء مختارة من المادة التي جمعها»، وكان مصدره الأساسي ما كتبه  
اللغويون العرب عن اللهجات التي سقت الفصحى أو عاصرتها، وهي لا تلقي  
النص على العربية الفصحى وحدها، بل على لهجاتها الحديثة والمجموعه  
السامية بأسرها

والكتاب من خمسة عشر قسماً يبدأ بالمقدمة وينتهي بإضافات وقد  
تعرض في القسم الثاني والثالث لموقف اللغويين العرب من اللهجات وآرائهم  
الخاصة بشأ اللغة العربية ثم خصص فصلاً لكل من لهجات اليمن وحمير  
وأرد واليمن الشمالي وهديل وخصص للحجازية خمسة فصول لتوفر مادتها ثم  
انتهى في الفصل الأخير بنهضة طيء

والكتاب مرود بالخرائط الجغرافية، يورع عليها المؤلف الظواهر اللغوية  
وأسماء القبائل التي تسكن كل منطقة ومن هذه مثلاً خريطة المناطق التي كان  
سكانها يتكلمون الحميرية، وخريطة لروم المشى الألف وخريطة كسر حرف  
المصارعة إلح وقد امتار المؤلف بما يأتي.

1 - اتقابه اللغات الأوروبية الحديثة، وبالتالي كان من اليسير عليه قراءة ما كتبه  
المستشرقون بكل لغة.

2- اتقانه اللغة العربية واللغات السامية القديمة ومعرفته التامة بالوثائق لتاريخية ارامية أو عبرية أو عربية قديمة

3- تمكنه من نظريات علم اللغة وعلم الأصوات الحديث

4- معرفته بالكتابات لسامية الخطية وخاصة كتبة المصحف، مما مكّنه من ربط هذه الكتانة بعصر الظواهر التي عالجه

ويرى الفارسي في النصوص التي أنقلها عنه صدق كل ذلك

1- «من أهم الفروق التي بين الأصوات في اللهجات العربية الشرقية والعربية أن الحركات في الأولى تتغير بتأثير الصوتيات المحيطة لها وليس . وقد احتفظت اللهجات العربية احتفاظاً كاملاً بالصيغ التي كانت موحدة في لغات العائلة السامية كالكنعانية والآثيوبية والعربية المصحى عامة أكثر قرأاً إلى اللهجات العربية منها إلى الشرقية»

2- «لاحظ أبو عبيدة (ت سنة 210 هـ / 825 م) أن الحارثيين يحمون لكلام كله وذلك فيما عدا «عشرة» (سكون الشين) فإنهم يجرمون أي «يحدفون حركة الشين ويثقبونها ساكنة» ويعلق على التصحيم بأنه «يعني التأكيد أو توصيح الكلام» كما في الأسترنادي شرح الكافية ج 2 ص 5، كما يعني بطق الفتحة دون إمالة

ولكن التصحيم في هذا المحال هو ما وصفه الفراء (القرآن ج 2 ص 9) بالثقل وهو صد التحصيف وللتحصيف درجات بين حذف الحركة صعيمة «سر أو جعلها مركبة أما الثقل فهو الاحتفاظ بالحركة في كل الحالات وهو المقصود بالتصحيم في هذا المحال».

3- يصف الحرري التصحيم الشديد بأنه النطق بالفتحة الطويلة كالألف لتي سمعها في فارس وخاصة في حراسان (الحزري، الشرقي القراءات لعشر جزء 2، ص 29) ومثال ذلك «صلوة» و«ركوة»، وقد كتبت بالنوا في أقدم النصوص المخطوطة وهي أغلب السج القراية

ولكن بعض المخطوطات الكوفية قد كتبتها بالألف وهذا هو ما اتبعته  
الكتابة الحظية الحديثة

4- يقول أبو زيد (اللسان ح 19 ص 7) بأنه من الممكن في «رأيت» إذا  
شئت أن نسقط الهمزة وأن تنطق بالألف دون إشباع . والمقصود بهذا كما  
يبدو، وجود مقطع ذي قمتين، أو عبارة أخرى تقسيم الحركة الطويلة بين  
مقطعين، وهو ما يقصد به «الهمزة التي بين بين» ثم يستطرد في الفقرة التالية  
قائلاً «قد تقع الهمزة قليلاً بين فتحة طويلة تسبقها وفتحة قصيرة تلحقها وذلك في  
مثل «مسائل» وتنطق بإحدى طريقتين، الاحتماط بالحركتين منفصلتين دون  
إدماجهما في حركة واحدة أو إحداهن إرلاق بينهما . . . يفصل بين الحركتين  
هو سكتة hiatus أو بية إحداهن الصوت [الهمزة] على حد تعبيرهم دون إحداهن  
فعلاً (اس يعيش ص 138)

ويمثل ما رأيت من عمق النظرة واتساع المعرفة عالج المؤلف الكثير من  
المشاكل النحوية والصرفية والقاموسية مع ربط الظواهر العربية بما يماثلها في  
لغات السامية الأخرى

وقد تأثرت شخصياً بهذا الكتاب وخاصة في دراستي للمواضع في العربية  
ومحاضراتي عن «العربية ولهجاتها» في معهد الدراسات العربية العليا بالقاهرة  
سنة 1968

#### 6- النفي في العربية

هذا مقال النفي في شكل محاضرة باللغة الإنجليزية في المعهد المصري  
بالقاهرة ثم ترجم إلى العربية ونشر في ديل كتاب «اللغة والتطور» للدكتور  
عبد الرحمن أيوب نشر «معهد الدراسات العربية العليا» بالقاهرة سنة 1968  
وبلخص هنا هذا المقال لسعطي فكرة وحيرة عن منهج البحث النحوي التاريخي

في الجمل التالية جميعاً فكرة نفي الأكل

«امتنعت عن الطعام، لم يأكل، اللاأكل حار بالجسم».



ودلالة النفي في الأولى من وظيفة المادة الاشتقاقية «المريضة» (م ت د ع) أي أنها دلالة قاموسية، ودلالة النفي في الثانية مرتبطة بالأداة «لم» ويحتمل أن تكون الدلالة قاموسية أي من معنى «لم» بداتها، أو نحوية أي أنها نتيجة لعلاقة لم بالفعل الذي بعدها وهي الثالثة يرتبط النفي باللاصقة «لا» التي تحت منها ومن المصدر «أكل» اسماً وقع مبتدأ.

وهذا يعني أن الدلالة صرفية ولتأمل الجمل الآتية  
حصر محمد، وفيها ما حصر محمد أو لم يحصر محمد  
يحصر محمد، وفيها لا يحضر محمد  
سيحصر محمد، وفيها لن يحصر محمد أو لما يحصر محمد  
وبمقارنة حمل الإثبات بجمل النفي نلاحظ

- 1- تعير «حضر» إلى «يحضر» في «لم يحضر محمد»
- 2- عدم حدوث تغير بين يحضر محمد ولا يحضر محمد سوى زيادة «لا»
- 3- وجود تعير في الحملة «لن يحضر محمد» هو نصب الفعل بالإضافة إلى زيادة «لن»
- 4- وجود تغير بجرم يحضر في الحملة «لما يحضر محمد» بالإضافة إلى زيادة «لما»

ومعنى هذا أن تحويل الحملة من الإثبات إلى النفي قد صاحب تغيراً تركيبياً بتحويل المصارع إلى الماضي أو بصب المصارع لن أو جرمة لم أو «لما». ولكن المهم ليس مجرد حدوث تغير بالإضافة إلى دخول الأداة بل لا بد أن يكون التغير خاصاً بالنفي وسنلاحظ:

- 1- تعير الماضي للمصارع يحدث عند تغير زمن الفعل من الماضي إلى المصارع مثل كتب، يكتب، أي أن هذا التعير التركيبي ليس خاصاً بالنفي
- 2- نصب الفعل أو جرمة ليس خاصاً تركيب النفي فالأول يحدث مع لام، لتعليل وأن المصدرية والثاني يحدث في جواب الشرط

والنتيجة أنه لا يمكن اعتبار النفي في هذه الحالات تركيبياً، بل إنه مجرد دلالة قاموسية للأدوات ما، لا، لـ، لما إلح

وهي الحمل

- 1- محمد قائم وبها ليس محمد بقائم، ليس محمد قائماً
  - 2- كان محمد قائماً وبها لم يكن محمد قائماً، لم يكن محمد بقائم.
  - 3- في الدار رجل وبها. لا رجل في الدار
  - 4- هذه ساعة عمل وبها لات ساعة عمل
- وملاحظ ما يلي.

- 1- نصب الاسم بليس وكان المنفية ليس حاصلاً بالنفي، فإن الاسم ينصب مع كان المشتة
  - 2- فتح الاسم المكرة بعد «لا» النافية للجنس، ودخول حرف الجر الراءد على حر النواسح الفعلية المنفية، لا يحدثان إلا في حالة النفي وهذا يعني أن النفي لم يكن نتيجة لوجود الأداة النافية فقط بل نتيجة لتعبير تركيبى أيضاً
- وبهذا ننتهي إلى القول بما يأتي :

«النفي في العربية الفصحى يعني قاموسى، أي من معنى الأداة وليس معياً تركيبياً نحوياً إلا في حالتين»

أ - اسم «لا» النافية للجنس

ب - خبر الناسح الفعلى المسمى إذا دخل عليه حرف الحر الزائد

نود أن نأمل التراكيب المنفية في بعض اللهجات العربية الحديثة.

أ- في اللهجة المصرية

ينفي الصمير بما قبله وإضافة «من» في آخره مثل

ما ش، ما انتش إلخ.

ينفي الفعل بنفس الطريقة مثل كل، نفيها: ما كلش

إد سبق الفعل بحاء الاستقبال فهي بالأداة «مش» مثل حياكل، نفيها  
مش حياكل

ينفي الاسم بالأداة «مش» بدون حرف الجر أو معه مثل  
محمد نفيها. مش محمد

مع محمد نفيها مش مع محمد

هذا هي الجملة الحبرية

هي جملة القسم يكون بما دون الشين مثل.

أنا ما كلتش (حس) والله ماكلت (قسم)

ماش جاي (حس) والله ما أنا جاي (قسم)

الاستهزام الإنكاري ينفي بالأداة «مش»

أنت كلت مش أنت كلت.

فيه روار مش فيه روار.

الإعراء بإصافة «ش» إلى نهاية الفعل دون «ما»

تاكلش معيا = أولا تأكل معي

تجيش بروره = أو لا تأتي لتزوره

وهكذا يرى أن الأداة النافية تختار حسب نوع الكلمة أو الجملة. وهذا يعني

أن النفي في المصرية ليس بمجرد زيادة الأداة، بل باختيارها وهو حاصص لنوع

التركيب. ولذا يقال بأن النفي فيها تركيب لا قاموسي

## ب - النفي في لهجة بغداد

ينفي الاسم والصمير بالأداة «مو» مثل.

هذا مو محمد، هذا مو آني.

ينفي لوصف بمو أو بما مثل.

أنا م موحود أنا مو موجود

إذا عطف اسم منهي على اسم منهي آخر فيحوز استعمال «مو» أو «لا»  
مثل:

لا ابي ولا أنت      مو آبي ومو أنت.  
لا محمد ولا علي      لا ماكليس ولا شاريين، مو ماكليس ومو شاريين

إذا كان الاسمان مفعولين لفعل منهي نحتّم بهيهما بلا مثل: ما شئت لا  
محمد ولا علي

إذا تعددت الأسماء المصغية دون عطفها بقيت بلا مثل لا محمد، لا علي  
لا حسن

لا ماكليس      لا شاريين  
بمنهي، لفعل بما مثل  
ما يشرب ما راح ياكلون

إذا عطف فعل منهي على فعل آخر منهي بهياً بلا أو ما مثل  
يا أخي لا كلت ولا شربت  
يا أخي ما كلت وما شربت

في جملة القسم تستعمل «ما» مهما اختلف نوع الكلمة أو الجملة مثل  
مو محمد (غير قسم) وداعنك ما محمد

إذا تعددت الأسماء وربطت بالعطف في جملة القسم ففي الأول بما أو مو  
وبهي الثاني بلا مثل

وداعنك ما محمد ولا علي، وداعنك مو محمد ولا علي

والنفي في لهجة بغداد كما ترى كالنفي في المصرية يحدد نوع الكلمة والجملة  
الأداة التي تستعمل في النفي وبالتالي فإنه ليس مجرد إضافة الأداة بل إن لأجزاء  
التركيب أثرها ولهذا نقول بأن النفي هنا تركيبى كذلك.

### ج - النفي في اللهجة السورية -

أدوات النفي في اللهجة السورية هي «مو» و «مال» و «لال» بالإضافة إلى «ما» وتستخدم على النحو الآتي

بمعنى الفعل يكون بما مثل «ما أكلت»

إذا عطف فعل ماضي على آخر ماضي بمعنى الأول بما والثاني بلا مثل  
ما راح ولا آخه

بمعنى الفعل المتصل مسابقة الاستقبال بلا وتكون حركة اللام قصيرة مثل  
لحياكل = لن اكل

بمعنى الضمير لاتصله بما

أما بضمها مالي، بحسب ضمها مالا

أنت - مالك، أنتم مالكم

هو - ماله

هي - مالا، هن ما لن (للمذكر والمؤنث)

إذا تعاطف اسمان متعین استعملت «لالو» قبلهما وبمعنى الاسمان بلا مثل

لالو لا محمد ولا علي = ليس هذا محمد أو علي

وهنا نحدد الكلمة أو التركيب يتحكم في اختيار أداة النفي كما في المصغرة

والعدادية

### د - النفي في لهجة الموصل والخرطوم:

تستخدم «ما» للنفي في كل الحالات دون قيد مثل

لهجة الموصل ما أنا محمد ما موحود ما ياكل

لهجة الخرطوم أنا ما أريد أنت ما موحود

وهنا يكون النفي قاموسياً أي أنه من معنى الأداة التي لا يتدخل نوع

التركيب أو نوع الكلمة في اختيارها.

بعد هذا العرض يمكن الحلوص إلى القاعدة التطورية التالية:

- 1- النهي في العربية الفصحى بقي قاموسي فيما عدا حالتين هما النهي بلا الجنسية والنهي بدحول حرف الجر الرائد على حر الحملة المنفية
- 2- تطور النهي في اللهجات الحديثة على إحدى طريقتين  
أ - في اللهجة المصرية والسورية والىغدادية صار نهياً تركيبياً  
ب - في لهجة الخرطوم والموصل بقي النهي قاموساً  
ونخلصت اللهجات من حالتى كونه تركيبياً مع اللام النافية للمحس وحرف  
الحر الرائد الداخلى على حر الحملة المنفية

7- استبناء العربية العامية الأم A reconstruction of Proto-Colloquial  
Arabic

مؤلف الكتاب؛ Wilham George Cowan، وقد تقدم بهذا البحث ليل  
درجة الدكتوراه من جامعة كورنيل بأمريكا والسحة التي لدى مصورة في سنة  
1960

والكتاب من ثلاثة أقسام وملحق

- أ - القسم الأول ويقارن فيه بين لهجات المغرب العربي المعاصرة.
- ب - القسم الثاني ويقارن فيه بين اللهجات العربية المعاصرة في الشرق  
والغرب
- ج - القسم الثالث ويقدم فيه 306 صيغة استثنائية reconstructed form، وكيف  
ينطق بكل لهجة.
- د - القسم الرابع ملحق عن الإسمانية العربية  
أما الموصوعات التي يعالجها فهي  
ف = تقديم إن وجد.  
س = السواكن  
ن = السر

ح = الحركات .

ويدرس كل موضوع من هذه في كل من اللهجات الآتية .

مر = مراکش، ند = اندلس، مل = مالطة

حر = جرائر، يهح = يهود الحرائر، تو = توس

ع = الاستساء العربي Western reconstruction

ثم يسرد التغيرات ويرقمها بتسلسل

أمثلة اس مر 1 = المنطقة العربية، الموضوع السواكن

اللهجة المراكشية رقم التعبير 1

ب ح ق 2 = المنطقة الكلية (أي الشرقية والغربية)

الموضوع الحركات اللهجة القاهرية رقم التعبير 2

وهكذا

وقد عدلنا طريقة الترفيم التي اتعها لأنها في نظرا أكثر وضوحاً

القسم الأول مقارنة اللهجات المعربية

ونقدم ها بعض الأمثلة .

س مر (السواكن في لهجة مراکش من اللهجات المعربية)

صوتيمات السواكن هي /ب ت ك ق و ي (باء مصحمة) د ص ح (حيم

قاهرية g) ف س ص ش خ ح هـ ر ط ج ع م م (ميم مصحمة) ل ل ل (لام مصحمة)

ر (راء مصحمة) وي / .

وفيها /ب، ط / نادرتان وتوجدان غالباً في الألفاظ المقترصة أو التي لا

يعرف تربيحها .

وقد تغير نظام الدارحة العربية المستساء (Proto Western) بمقدان

الأصوات الأساسية وبإضافة /ج g/ وباحتلاف نظم السواكن (عمه في العربية

الأدبية؟)

١ من مر 1

\* /ر/ إذا حاورت \* /ق/ أو \* /ح/ أو كانت في موضع يسهل فقدان الحركه الفاصلة بينها وبين هذه السواكن، أو حاورت ساكناً مصحماً، صارت الراء مصحمة مثل:

\* /ش ا ر ق/ ← /ش ا ر ق/ (ر = راء مصحمة) = شرق

\* /ف ا ر ح/ ← /ف ا ر ح/ = فرح

\* /ف و ق ا ر ا/ ← /ف و ق ا ر ا/ = فقراء

\* /ط ا ر ي و/ ← /ط ا ر ي و/ = طريق.

وتصح الراء أيضاً إذا سقت /و/ في مجموعة سواكن في آخر الكلمة مثل:

\* /ا ج ر و/ ← /ا ج ر و/ = كلب صغير - جرو

وهي غير هذه الحالات لا تكون /ر/ مصحمة

١ من مر 2

\* /ل/ تصح \* /ل/ إذا سقت \* /ح/ مثل

\* /م ا ل ح/ ← /م ا ل ح/ = ملح.

وعبر هذه الحالة تنقى رقيقة (غير مصحمة) مثل

\* /ل ا ي ل ا/ ← /ل ا ي ل ا/ = ليلة

الح

س ند = السواكن في لهجة الأندلس المعربة

الصوتيمات الساكنة هي /ب ت ث ش (ص) ك د ح (g).

ف ث س ش ح ه د ر ج ع م ن ل ر و ي

ومن بين هذه السواكن، /ب/ لا توحد إلا في الكلمات المقترصة أو التي لا يعرف أصلها التاريخي.



وقد تعدل نظام السواكن في الدارحة المستناة reconstructed western (PW) بمقدار صفة التصحيم وفقدان /ق/، /ح/ بالإضافة إلى ما ذكرناه عن /پ، ش/ وبعض التعديلات في نظم السواكن

ا س ند 1

★ /ط/ ← /ت/ مثل

★ /ط ا ب ي ي ب/ ← /ت ا ب ي ب/ = طيب

★ /ق و ط و د/ ← /ك و ت و ن/ قطر

★ /ح ت ي ط/ ← /خ ا ي ت/ = حيط

الح

ا س مل = السواكن في لهجة مالطة المعربية

الصوتيات الساكنة هي / . / الح

الح

وعلى هذا النحو يعالج نظم الشر والحركات في لهجات المغرب وهي،  
لهجات مراكش والأندلس ومالطة والجزائر ويهود الجزائر وبوس

القسم الثاني العربية الدارحة (المستناة) الأم - *Proto Collo (reconstructed) quial Arabic*

ويعالج في مقدمة هذا القسم (2- ق 1 والقسم 2 مقدمة) أربعة أمور صوتية، هي الهمزة، والتضعيف في آخر الكلمة والقيمة الصوتية للساكن /ج/ والساكن المصحح المحهور الاحتكاكي /ص/ في العربية الفصحى ثم سمر في دراسة السواكن والشر والحركات في كل من لهجات بحاري (بح) وحب (ح) والقاهرة (ق) ويهود اليمن (يهم) وصعد (ص) وعداد (ع) بالإضافة إلى الدارحة العربية (المستناة) الأم.

وفي القسم الثالث. يقدم الصيغ المستناة وما يقابلها من صيغ اللهجات التي تمت دراستها وعدد الصيغ المستناة 306 إليث مثلاً منها

## 1- \* / ب ا ا ب / = ناب

في لهجة بح (بحارى) / ب ا / مثل / ب ا ل ب ي ي ت / = ناب البيت  
في (ح) حلب وو (القاهرة) وبغ (بغداد) ب ا ا ب / وفي بغي (يهود اليمن)  
وصر (صعاء) / ب ا ا ب / وفي عس (العربية المسناة)

\* / ب ا ا ب /، مر (مراكش) جر (حرائر) هج (يهود الحرائر)  
/ ب ا ب / وفي مل (مالطة) / ب ا ب ي ب / وفي تو (تونس)  
/ ب ا ا ب /

## 2 \* / ب ا ع ل / = بعل

في ق و ح / ب ا ع ل / وفي ص / ب ا ع [ا] ل / وفي ب ع ا ب ا غ ا ل /  
وفي عس \* / ب ا ع ا ل / في م ر و ح و هج / ب ا ع ا ل / في ند  
/ ب ا ع ا ل /  
وفي مل / ب ا ل /، وفي نو / ب ا ع ا ل /  
الح

أما الملحق الخاص بعربية إسبانيا فلن نتحدث عنه هنا لأنه يصف كتاباً  
معيناً أحد عنه مادته، ولأنه كثيراً ما يستعمل اللغة الإسبانية وهي لغة لا أعرفها وإدراك  
كان لي أن أعلق على هذا الكتاب، فأني أود أن أؤكد أهمية مثل هذا العمل  
وجدته وفي رأيي أن الوقت قد حان لأن يدخل الأكاديميون العرب هذا المجال  
الذي قد لا يكون براقاً، ولكنه يمثل أعلى مستوى من التحليل اللغوي الدقيق

وأود أن أذكر هنا عبارة قالها لي أستاذي G R Firth . «Listen my boy, a scientific work is always boring»  
«اسمع يا بني، إن العمل العلمي حبل  
دائم»



## المراجع العربية

- أيوب. عبد الرحمن، اللغة والتطور من منشورات معهد السحوت والدراسات العربية (جامعة الدول العربية) اللهجات العربية الغربية القديمة، ترجمة عربية للكتاب C Rabin's Ancient West Arabian Dialects شر جامعة الكويت، 1986.
- نوحية عبد الوهاب، بناء المغرب العربي، من منشورات الجامعة التونسية، سلسلة الدراسات الاجتماعية، 1983
- سلوم داود، دراسة اللهجات العربية القديمة، من منشورات المكتبة العلمية، باكستان ومكتبة الممار الإسلامية بالكويت، 1976
- صيب أحمد محمد، دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، ترجمة عربية للكتاب T M Johnstone's, Eastern Arabian Dialect Studies من مطبوعات جامعة الرياض، السعودية، 1970
- عبد التواب: رمضان، فقه اللغات السامية، ترجمه عربية للكتاب C. Brockelmann's Semitische Sprachwissenschaft من مطبوعات جامعة الرياض، السعودية 1970

## المراجع الإنجليزية

- B Comrie Language Universals and Linguistic Typology, University of Chigago Press, U S A , 1981
- W G Cowan, A Reconstruction of Proto-Colloquial Arabic. Ph D Dissertation University Microfilms Inc Ann Arbor, Michigan, U S A , 1962.

- J H Greenberg **Typology and Diachrony**, Copymat, Summer Institute of Linguistics, University of Stanford, 1987
- B Ingham **North East Arabian Dialects**, Kegan Paul International, London and Boston, 1982
  - W P Lehmann. **Historical Linguistics. An Introduction**, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1963
  - S Moscati et al **An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages**, Otto Harrassowitz Wiesbaden, West Germany, 1964.
  - C Rabin **Ancient West - Arabian**, Taylor's Foreign Press London, 1951

# MODERN APPROACHES TO THE HISTORY OF ARABIC

by

**Kees Versteegh, University of Nijmegen**

The basis for an explanation of most contemporary approaches to the history of Arabic, both in Western and in Arab research, may be found in the attitude of the Arab grammarians towards their own language. For the Arab grammarians in the Classical period linguistics was the science that explained the formal aspect of speech, which they equated with the Arabic language. Such an approach implies an entirely synchronic framework, with the exclusion of any diachronic dimensions. For the grammarians there was no such thing as a history of Arabic, whose development in the course of time called for an explanation. They regarded their language as something homogeneous, both in space and time.

One might suppose that the study of the famous poets would have led the grammarians towards a developmental view of language. In literary criticism the distinction between Classical poets and the **muhdathun**, who were inferior to them, was commonplace. But this distinction only concerned the individual qualities of the poets; the lesser degree of eloquence of the more recent period, as compared to the Golden Age, only concerned the mastery of style, the individual shortcomings of the poets, not any difference in speech. There was no development in the language, since the grammarians knew only one, undivided, **'arabiyya**, which had been the language of the Bedouin in the **Ġāhiliyya**, the language of pre-Islamic poetry, and before all, the language of the **Qur'ān**. This language continued to be the model for all speakers of Arabic, and it was assumed that in principle everybody used this language throughout the centuries.

As far as the period of the <sup>v</sup>Gahiliyya is concerned, the grammarians did acknowledge, to be sure, a certain degree of regional variety, the so called *luga*t, or pre - Islamic dialects. Their writings contain lists of the various ways in which the language of some tribes differed from the ideal standard. These differences were accepted as a marginal phenomenon that reflected the independence of the tribes. On the other hand, the listing of dialectal variants also led to the establishment of a hierarchy, in which some varieties were regarded as superior to others. In this set of values the dialect of the tribe of Qurayš, the tribe of the Prophet, was regarded as the most eloquent (*al-faṣḥ*).

After the conquests, corruption set in. One only has to read the classic account of Ibn Hāldūn in his *Muqaddima* to see how this concept of *faṣād al-luga* was deeply rooted in the Arabs' view of their world and their history. The newly conquered peoples not only accepted in majority the religion of the conquerors, but they also took over the language of the Arabs, which they needed to communicate with their new masters and to understand the new religion. In the process of learning the language, they committed many mistakes, which weren't then transmitted to the Arabs themselves and in particular to their children whose speech became contaminated. As a result, the language of the Qur'ān and the tradition tended to become incomprehensible for the believers, since it differed too much from their daily speech. Accordingly, the grammarians interfered and started to codify the language, so that it could be learnt properly.

In itself, the process of corruption as it is depicted by Ibn Haidun is of course, diachronic, and this demonstrates that the grammarians themselves were very much aware of the fact that linguistic habits exist in time and are subject to the same historical processes as everything else. But they chose to disregard the effects of these processes in their analysis and treat the language as an immobile, inflexible structure that remained the same from eternity to eternity. There was only one aspect of language that in their view underwent a change, namely the meaning of words. The most spectacular example of such a change was, of course, the new religious meanings that words such as *zakāt*, *ṣalāt*, *Qur'ān* acquired with the revelation of the Holy Text. This semantic development was acknowledged by most grammarians. Two remarks should, however, be made. In the first place, the grammarians hardly

ever concerned themselves with the semantic side of language, something which they left to the lexicographers to deal with. In the second place, there was room in their theories for a certain flexibility (*ittisā'*) on the part of the users, who had the right to extend the meaning of words in metaphorical usage. One could, therefore, argue that the acknowledgment of a semantic development did not detract from the unchanging status of the language. Grammarians could still maintain that the *'arabiyya* had always been the same and would always remain the same.

The consequence of this particular conception of the nature of speech - or, one could also say, of the object of linguistic science - is the fact that the relationship between standard language and the colloquial was interpreted in terms of a perfect model vs. grammatical mistakes. This interpretation is obvious in the Classical treatises on the *lahn al-'amma*, which concentrate on the mistakes people make, in order to correct them. Their express purpose is the purification of speech from what they regard as incorrect expressions. The authors of these treatises are not interested in the nature of the mistakes, nor in their origin, in other words, they are not interested in the colloquial which they regard as inferior to the standard, rather than a variety in its own right. In this respect their attitude is similar to that of grammarians in Medieval Europe during the period when Latin was the international cultural language and the vernaculars were treated as faulty varieties of Latin. The only reason the grammarians in Europe wrote about the vernaculars in the early period, when they had not yet reached the status of national languages, was their wish to correct the mistakes people made in writing Latin, because they had an imperfect knowledge of that language.

It is true that some of the grammarians do mention regional variations in the pronunciation and vocabulary of the standard language. This applies in particular to the observations made by Ibn Ḥazm and Ibn Ḥaldūn about the differences between the Arabic of various areas and cities in al-Andalus. Since they mention those differences without an implied criticism, one could say that they are mentioned merely as ethnographical curiosities of the same category as different habits and customs in various regions of the Islamic world. When Ibn Ğinnī mentions differences in the realization of various Arabic sounds, he does so in the context of his discussion on speech defects that individual



people exhibit, and he shows no interest in the phonetic background of other languages than Arabic (in spite of the fact that his teacher, al - Farisi, was a persian himself!) Regional differences in the pronunciation of Classical Arabic are often connected by the grammarians with the known tribal differences in the Ġahiliyya, so that sometimes even the same names are given to such recent variants as to the pre - Islamic variants (e g , *kaškaša*). In such cases, the lack of interest in the colloquial coincides with the almost total lack of interest in other languages than Arabic that is so characteristic of the Arab grammatical tradition

It is important to emphasize here that in itself there is nothing wrong with the approach of the Arab grammarians. In fact, one could say that the modern tradition of transformational - generative grammar has the same attitude towards the speech continuum. There is an obvious resemblance between their attitude and that of the modern grammarians, with their axiom of the ideal speaker - listener and the homogeneity of the speech community, and its banishing the variety of speech in the community from the science of linguistics. Theoretically, the approach of the Arab grammarians is sound and it leads to a perfectly synchronic description - and, in their terms, explanation - of the Arabic language. On the other hand, it also leads to a serious underrepresentation of part of the linguistic reality in the speech community. There is absolutely no indication that the grammarians were aware of the existence of a colloquial language, let alone that they would try to describe its structure and explain the development of the differences between colloquial and standard language

It is my view that this concentration on synchronic description and this disregard for the diachronic dimension and the sociolinguistic functioning of speech still affects the historical study of Arabic, both in Western and in Arab universities. In what follows I shall try to sketch these consequences and take a look at the new developments that have taken place in some fields of research. The points that will be discussed are the following: the study of the structure of the dialects, the study of the sociolinguistic situation, the study of the older stages of the languages, and the recent theories on the origin of the dialects. Finally, I shall discuss the possibilities for a research programme for the history of Arabic.

The first point to be discussed here is the study of the dialects. Obviously, it is impossible to make any headway in the study of the history of Arabic without a thorough knowledge of the distribution and the structure of the contemporary dialects. In the European linguistic tradition the study of the dialects was the first step towards the development of the historical - comparative paradigm in the 19th century. The 'discovery' of the German and French dialects of the countryside made linguists aware of the variety of living speech as against the artificiality of the standard language. One of the most important innovations in 19th century linguistics was the new approach towards the status of the dialects, which were no longer regarded as just incorrect varieties of the standard languages, but as varieties in their own right, which in many cases represented older stages of the language. This provided the much - needed impetus for the historical - comparative method of linguistics that was developed by scholars such as Grimm, Schlegel, Bopp.

In the Arab world this linguistic method has never found many followers. In the first place there was the obstacle of the above sketched attitude towards the dialects that persists until today. It took the Western tradition many centuries to shed this attitude, and Western linguists were helped in this respect by the fact that the vernaculars in the Romance countries had been raised from their inferior status to the status of standard language, and besides, there was no strict relationship between religion and language, comparable to the one existing in the Arab world.

There is, however, a second, no less important, factor that prevented the development of dialectological studies in the Arab world, a factor that is rooted in the colonial period. When Western dialectologists started to show their interest in the living dialects, for instance, in Egypt and in North - Africa, their interest coincided with the colonization of the Arab world, and their efforts were very often seen as a product of the colonialist attitude vis - a - vis the Arab world. It must be conceded that in some cases English and French colonial officers did indeed use the dialects to promote their own interests, and to sever the links between the various parts of the Arab world. They realized that the Arabic Classical language was perhaps the most important tie that bound the Arab world together. We know that for instance in Egypt

people like Wilcox tried to promote the use of the Egyptian dialect in order to isolate Egypt in the Arab world. In Algeria the French officials even forbade the teaching of Classical Arabic in the French schools, and introduced the Algerian dialect as an obligatory subject, instead.

There can be no doubt, however, that there were at the same time many serious scholars who were genuinely interested in the structure of the dialects, on the one hand because they wished to become acquainted with the contemporary Arab world, and on the other hand, because they saw in the study of the dialects the basis for a historical approach towards the study of Arabic. It is a pity that their efforts became smeared with the accusation of neo-colonialism, whose shadows have prevented the development of dialectology and thus, historical linguistics in Arab countries where many scholars and popular opinion at large still persist in regarding the colloquial as a collection of grammatical mistakes, or even as something that has no real existence. In the last few decades in some countries things have started to change, however, in particular in Morocco and to a lesser degree in Egypt.

A second prerequisite for a historical approach to the study of language and to the history of Arabic is an awareness of the fact that there is a social division of functions between the standard language and the colloquial, in other words, a sociolinguistic approach to the study of language.

Only with this approach is it possible to acknowledge the fact that there is a continuum between the colloquial and the standard, and that the notions of 'pure' standard and 'pure' colloquial are fictive. Only with a sociolinguistic approach can linguists take into account both varieties and all intermediate levels as equally important for the speech community as a whole, in which each variety has its own role. It is important that linguists realize that nobody uses one variety exclusively, but that both varieties alternate in the speech of each individual. One may say that both in Western and in Arab linguistics this awareness dates from the publication of Ferguson's (1959) article on diglossia, which influenced an entire generation of scholars (cf. also Diem 1974, and the discussion in Britto 1987).

Obviously, the study of the sociolinguistic situation of Arabic in itself can hardly be called historical, but it is a necessary condition for a historical approach to the study of the language. The discovery of

synchronic variation in speech leads to a more balanced view of the coexistence of the varieties in the past. It seems that not all Arab linguists are ready to accept this new view on the relationship between standard and colloquial. Notable exceptions are the publications of Badawi (1973) in Egypt, of Bentahila (1984) and others in Morocco, of Maamouri (1973) and others in Tunisia, and of Abou (1962) in Lebanon. It should be added, however, that the studies that concern the linguistic situation in the Maghreb are mostly concerned with the sociolinguistic relationship between Arabic and the old colonial language, French. With regard to the situation in Lebanon, it should be added that the discussion tends to be clouded by religious issues.

The sociolinguistic study of the relationship between standard and colloquial and the concomitant consciousness of the nature of diglossia have facilitated the study of the older stages of the language. In keeping with the grammatical tradition the emphasis in historical studies in the Arab countries has almost always been on the development of the vocabulary and the semantic changes in the lexicon, for instance, in the idiom of individual writers. To that extent the colloquial plays a certain role in at least some of these studies, when authors from the post-Classical period are studied, whose vocabulary is mixed with words from the vernacular. In the same tradition attention is given to the treatises of the *lahn al-ʿamma*, which are considered to be a welcome contribution to the diachronic study of the vocabulary. The ultimate aim in such studies is the establishment of a historical dictionary of the Arabic language, a project that was initiated by the language Academy of Cairo, but did not yet materialize. One should bear in mind, however, that such a dictionary is bound to be conceived of as a dictionary of the *fushā* - with a few items from the vernacular thrown in for good measure - rather than a complete inventory of the lexical material in both *fushā* and vernacular. In other words, the study of the semantic development of the vocabulary is firmly based in the Classical tradition.

In the West, the emphasis has always been rather on the grammatical structure of Late Arabic. Already in the 19th century scholars discovered vernacular elements in some of the texts dating from the 12th century onwards, mostly from the *Alf layla wa-layla* cycle. Scholars such as Noldeke and Landberg edited these stories as examples

of what they called the colloquial language, since they believed that the deviations from the Classical standard in these texts demonstrated that they were written in a colloquial style, and in fact, reflected the true vernacular. The discovery of these vernacular elements coincided with their discovery of the living dialects in the Arab world. They concluded that the texts had been written in pure dialect, since the non-Classical elements they found in them resembled the dialect features they became acquainted with in their contacts with the contemporary Arab world. Where the Arab scholars were more interested in the semantic development of the Arabic language, particularly with regard to the vocabulary, the Western Arabists were rather attracted by the possibility of discovering historical traces of the dialects in early texts.

In the 20th century the emphasis in Western studies on Arabic shifted towards the study of the mixed character of these texts. The term 'Middle Arabic' was coined to indicate this category of texts. One of the pioneers in this respect is Blau, whose studies of Jewish and Christian Middle Arabic - i.e., texts in a mixture of Classical and colloquial Arabic written by Jews and Christians - drew attention to the fact that Middle Arabic was not a discrete variety with its own structure, but rather a convenient label for texts that were written by semi-literate people, who failed to write in pure Classical because of their insufficient knowledge of grammar. In a few cases, such a mixture of Classical and colloquial elements was used intentionally, either to provide the text with a certain *couleur locale*, or - particularly in the case of the Jewish community - to create a medium of communication for a group within the community, in which the mistakes had become conventionalized (cf. e.g. Blau 1965, 1966-67, 1972, 1982). As the language of the papyri shows, a mixture of vernacular and Classical Arabic existed from the beginning of the Islamic period, and was not restricted to Jews and Christians (cf. Hopkins 1984).

In the European linguistic tradition of the 19th century the comparative study of the dialects automatically led to the historical reconstruction of ancestor languages. This development did not take place in the study of Arabic until much later. This may be partly explained by the fact that within the field of comparative Semitic linguistics attention was shifted soon from the role of Arabic in the reconstruction of Proto-Semitic to the newly discovered languages such as Akkadian, which

demonstrated that Arabic represented a much younger stage in the history of the Semitic languages than had hitherto been assumed. It was not until the beginning of the 20th century that the first studies concerning the origin of the Arabic dialects and the historical explanation of the relationship between standard and colloquial began to appear.

These first studies were mostly concerned with the status of the language of the *Qur'ān* and its relation to the language of the Pre-Islamic Bedouin and pre-Islamic poetry. The main controversy centred around the question, whether or not the language of the *Qur'ān* was identical with the language of the Bedouin. Noldeke (1904) basically agreed with the Arab grammarians, who maintained that the language of the *Qur'ān* was identical with the language of the tribes, at least those tribes who were regarded as *fusahā'*. Against this position Völlers (1906) argued that the *Qur'ān* had originally been revealed in the language of the Qurayš, and later been 'translated' into the *'arabiyya*, which he regarded as different from the tribal dialects. Quite understandably, his thesis created a storm of protest in Muslim orthodox circles. In the Arab world Taha Husayn's study on pre-Islamic poetry was controversial as well, although it did not affect the status of the language of the *Qur'ān*: his thesis was that only those poems which did not contain dialectal elements from other tribes than the Qurayš were authentic. These two examples show that even where the language of the *Qur'ān* was not the issue, any opinion that even slightly deviated from the position of the Classical grammarians was bound to provoke violent opposition in orthodox circles.

At the moment the main issue in Western Arabic studies is not the linguistic situation in the *Ġāhiliyya*. There seems to be a consensus that in the pre-Islamic period was a sharp distinction between on the one hand the language of the *Qur'ān* and pre-Islamic poetry (the so-called 'poetico-Qur'anic koine'), and on the other hand, the colloquial of the Bedouin (cf e.g. Zwettler 1978). Only a few scholars would seem to agree with the consensus in the Arab world according to which there was no diglossia in the *Ġāhiliyya* (cf e.g. Blau 1977, Versteegh 1984).

Since the middle of the century discussions among Western Arabists centre around the question of the relationship between the Classic-

al language and the post - Islamic dialects. Fuck's philological survey of the history of the Arabic language (1950), in which he defended the opinion that the changes in the new type of Arabic, as it manifested itself in the post - Islamic dialects, were the result of the contacts between the Arabs and the conquered peoples - basically, the position of the Arab grammarians triggered of a discussion, in which most Western scholars tried to find the origin of the changes in the pre Islamic period. This tallies with their view that a state of diglossia was already in existence during the <sup>Y</sup>Gāhiliyya: it is a rather natural consequence of such a view that the structural features of the new dialects were already present as latent tendencies in the supposed colloquial of the pre Islamic period. Obviously, this part of the discussion never struck roots in the Arab world, since it was entirely incompatible with the prevalent views in current Arab thinking on the history of Arabic.

The main problem with the study of the contemporary dialects is that we need an explanation for two different aspects: on the one hand, the dialects exhibit many common features that set them apart from the Classical language, on the other hand, the dialects differ among themselves to a considerable degree. Ferguson (1959 a) tried to explain the features the dialects have in common against Classical Arabic (for instance, the disappearance of the dual in the verbs and the pronouns, the use of <sup>Y</sup>saʿf and <sup>Y</sup>gāb, the coalescence of the phonemes /d/ and /d/, etc.) by positing a common ancestor, which he called the 'military koine'. This was the language of the first Arab armies, in which the differences of the pre - Islamic dialects had disappeared. He situated this koine in the military garrisons in Iraq and Egypt and assumed that it constituted the basis for all the later dialects. Against this monogenetic explanation later theories (e.g., Cohen 1970, Diem 1978) argued that the common features of the dialects should be explained by a later process of convergence, in other words, their original differences were gradually eliminated through mutual contacts.

Ferguson's monogenetic theory has now been abandoned by most scholars, and the consensus seems to be that the dialects originated independently. According to earlier theories the differences between the dialects increased because of the influence of the substratal languages. Many efforts have been made to demonstrate, for instance, the influence of Coptic on the Egyptian dialect, the influence of Old South

Arabian on the Yemeni dialect and the influence of Berber on the Maghrebine dialects (although this is rather a case of adstratal influence) In some cases this influence may indeed have been operative: the postposition of the interrogatives in Egyptian, or the pattern *tafe* 'alet and the affrication of the dentals in Moroccan But, as Diem (1979) states, in most cases the alleged substratal influence could be explained differently, and the arguments often rest on a very flimsy basis

The problem of the origin of the dialects is complicated by the fact that in many features there is structural agreement between the dialects, where as the actual realization differs in all dialects Examples are the genitive exponent, which all dialects exhibit, albeit in a different form: e.g. Egyptian *bitā*, Moroccan *dya*, Syrian *taba'*, Sudanese *hana*, etc., or the aspectual particles of the verbal system, e.g. Egyptian *bi-*, Moroccan *ka-*, Syrian *'am* for the durative aspect In such cases all dialects follow the same tendency, but they realize it in a different form This means that all theories of monogenesis are immediately invalidated, as well as the theories that try to explain the changes in the new type of Arabic by referring to latent tendencies in the pre-Islamic colloquials In the past such developments were often vaguely referred to as 'general drift' Recently, an effort has been made to connect these tendencies with processes of language acquisition under handicapped circumstances elsewhere in the world (creolization, cf. Versteegh 1984)

As I have stated above, the recent developments - approximately from the middle of the 20th century onwards - in Western studies of Arabic had no connection with ongoing research in the Arab world In fact, one could almost say that in the field of historical linguistics the two traditions existed in complete isolation from one another In what follows I shall try to sketch a research programme that may be acceptable to both sides, and that has the potential of constituting the basis for joint research projects The basic aim of such a research programme should be to point out lacunae in our knowledge of certain subjects, and to propose ways to increase our knowledge This should be done in such a way that it fits in with the ideas of both sides, the Western and the Arab tradition of Arabic studies, concerning the scope of research in this field The projects proposed here should not be regarded as concrete proposals for cooperation, since it is too early to advance such proposals However, it is very likely that in the future similar projects



of cooperation between Arab European universities will be both desirable and feasible. Various fields of research may be distinguished:

- Almost nothing is known about an area that is highly relevant to our knowledge of the linguistic situation in the **Ḥahiliyya**, namely the language of the Proto-Arabic and Early Arabic inscriptions (Thamudian, Nabataean, Lihyanite, Safa'ite, etc.). A few publications about these inscriptions have appeared, but much remains to be studied (cf. e.g. Diem's articles on the orthography of the inscriptions and their bearing on the linguistic situation in the peninsula, 1979 - 81). There can be no doubt that new excavations by Saudi-Arabian scholars in cooperation with colleagues from other countries could provide us with much more material concerning these early forms of scripts and languages that are related to Arabic.

In the field of the pre-Islamic dialects, most of the data from the writings of the Arab grammarians have been collected and analysed, and it is hardly likely that our knowledge could go very much beyond what is known already (cf. Rabin 1951 for an analysis of these data, and al-Gundi 1965 for an extensive and exhaustive collection of all the data).

- The area of Middle Arabic is fairly well covered, particularly with regard to Jewish and Christian Middle Arabic (cf. Blau 1965, 1966 - 67), what we urgently need is an equally extensive study of Muslim Middle Arabic texts. The language of the early papyri has been studied by Hopkins (1984), but there is much more material, especially in the collections of stories from the Arabian Nights cycle. The new edition of the Arabian Nights by Muḥsin Maḥdī (1986), which uses all available early manuscripts and thus corrects the highly normative editions of the 19th century, is an important step in this direction. We have seen above that the Middle Arabic texts cannot be used directly as a means of reconstructing the vernacular of a past period, since the appearance of a colloquial element in the texts tells us nothing about the date of its introduction into the vernacular. On the other hand, we can be reasonably sure that when such an element appears in the texts, it was already present in the vernacular. What we need now is a complete inventory of all manuscripts with the emphasis on linguistic structure, not on the lexicon. Such an inventory of the vernacular elements in the manu-

scripts would be an important instrument in the historical study of Arabic

- With regard to the study of the standard language, two areas should be distinguished. In the first place, there is the linguistic with the help of recent linguistic theories. In this area, progress has been made, both in Western and in Arab universities and research projects. Cooperation in this field should be promising particularly in the development of alternative approaches - apart from the prevalent transformation generative paradigm (see Fassi Fehri 1985) - such as that of functional grammar (cf. e.g. Moutaouakil 1986) and of computerlinguistics (cf. e.g. Ditters 1986). An important contribution towards a better understanding of the various approaches could be the comparison of modern models with those of the Arab grammarians (cf. e.g. Bohas and Guillaume 1984, Fassi Fehri 1985, Owens 1988). The study of the standard language is also interesting from a sociolinguistic point of view if one includes the possibility of the use of informal registers, in other words the possibility of using standard Arabic for conversational purposes. This possibility, which has been applied in the children's television programme of Sesame Street, could also be of paedagogical and didactic interest (cf. Versteegh, forthcoming).

In the second place, the study of the lexicon of Classical Arabic could be a fruitful object for cooperation between various universities. We have seen above that much material has been collected in unpublished doctoral dissertations at various universities in the Arab world. At present, there is one formal cooperation scheme between the University of Cairo (Hegazi) and the Universities of Amsterdam (Wordich) and Nijmegen (Versteegh) which aims at the computerization of these materials in order to establish a data base for historical dictionary of Arabic.

The study of the modern dialects is one of the best ways to penetrate the mysteries surrounding the development of the Arabic language. Although much has been done in the past few decades many areas of the Arabophone world are still a blank with regard to our knowledge of the dialects spoken there. What we need is on the one hand a more theoretical approach towards dialectology with the emphasis on the sociolinguistic relationship between standard and colloquial, on the other hand a systematic collection of more data. Concerning the

latter prerequisite, it may be mentioned here that at the moment we have a good dialect map of the Egyptian area (Behnstedt and Woidich 1958-88) and a similar map for the Yemeni region (Behnstedt 1985). For the rest of the Arabophone world, there is an antiquated map of Palestine and Greater Syria (Bergstrasser 1915) and of the region around Horan (Cantineau 1940, 1946). What would be particularly interesting is a dialect atlas of the Maghrebine dialects, since the complicated dialect situation of this area is of prime importance in the study of the development of the dialects.

There is one special that should be mentioned here, namely the linguistic situation in the so-called dialect islands, i.e. areas where Arabic is still being used today as a spoken language, without any contact with the standard language (e.g. Uzbekistan, Afghanistan, Turkey, Malta). The structure of the dialects spoken in these dialect islands is often completely different from the dialects in the main area, and since they have become isolated at an early date they can provide us with important insights in the structure of the dialects in the period before the standard language started to exert influence on the spoken language (for Uzbekistan Arabic cf. e.g. Versteegh 1984-95). One example in particular should be mentioned here, the Southern Sudan. In this area, a pidginized form of Arabic has become creolized in the last few years for some of the speakers in the capital of the Southern Sudan, Juba. This creolized form of Arabic is now undergoing the influence of both the standard language and the dialect of Khartoum, and according to an important study by Mahmud (1979) the result is a dialect that does not differ from other dialects that have gone through a 'normal' development. The conclusion could be that some of the 'normal' dialects may have undergone similar processes, which obliterate any traces of the past history of the dialect. Unfortunately, the political circumstances in the country have made access to the area very difficult, and consequently, more detailed data on the recent development of this dialect are lacking.

Finally, two important points should be made here. The discussion in this paper has made clear that there is almost no connection between historical studies on the development of the Arabic language, on the one hand, and general theories of historical linguistics, on the other. In the second place, we were forced to conclude that there is

large gap between Western approaches and Arab approaches towards the history of the language. Unfortunately one cannot but observe the complete lack of interest in the other side's ideas and results. The result is that Western and Arab scholars work in total isolation and separation.

Obviously, the only remedy is to establish contacts between researchers working in this field. On the one hand, a more theoretical basis for the historical study of the language should be established by initiating the dialogue with general linguists, and by publishing the results of historical research not only in specialized journals, but also in general journals concerned with historical linguistics. In the second place, everything should be done to ensure research cooperation between Western and Arab universities. Within the field of synchronic linguistics, such a cooperation already exists and even in the field of dialectology, scholars from both sides cooperate in the collection of data. In the field of historical linguistics, the problem seems to be that both in Arab and in Western universities the historical study of Arabic is mainly centered in the 'traditional' departments that work within a conventional, philological framework. It is hoped that in the fields outlined above scholars may find the inspiration to break through this traditional framework in a coordinated effort, in order to find new ways for the historical study of Arabic.

## BIBLIOGRAPHICAL REFERENCES

- Abou Selim 1962 **Le bilinguisme arabe - français au Liban: Essai d'anthropologie culturelle**. Paris Presses Universitaires de France
- Badawi as Sa'idd Muhammad 1973 **Mustawayat al - 'arabiyya al - mu asira fi Misr**. Cairo: Dār al Ma'ārif
- Behnstedt, Peter 1985 **Die nordjemenitischen Dialekte. I Atlas**. Wiesbaden Reichert
- Behnstedt, Peter, and Manfred Woidich 1985 **Die agyptisch - arabischen Dialekte**. Wiesbaden Reichert
- Bentahila, Abdelali 1984 **Language Attitudes among Arabic - French Bilinguals in Morocco**. Clevedon Multilingual Matters
- Bergstrasser, Gotthelf 1915 «Sprachatlas von Syrien and Palästina» **Zeitschrift des deutschen Palästina - Vereins** 38. 169 - 222
- Blau, Joshua 1965 **The Emergence and Linguistic Background of Judeo - Arabic: A study of the origins of Middle Arabic**. London Oxford Univ Press
- - 1966 - 67 **A Grammar of Christian Arabic**. 2 vols Leuven Imprimerie Orientaliste
- - 1977 **The Beginnings of the Arabic Diglossia: A study of the origins of Neo - Arabic**. Mahbu Undena (= **African Linguistics** 4. 4)
- - 1982. «Das fruhe Neuarabisch in mittelarabischen Texten» **Grundriss der arabischen Philologie**, I, ed by Wolf Dietrich, 96 - 118 Wiesbaden Reichert
- Bohas, Georges, and Jean - Patrick Guillaume 1984. **Etude des théories des grammairiens arabes. I Morphologie et phonologie**. Damas Institut Français de Damas
- Britto, Francis 1986 **Diglossia: A study of the theory with application to Tamil**. Washington D C Georgetown Univ Press

- Cantineau, Jean 1940, 1946 **Les Parles arabes de Horan**. I **Notions générales, grammaire**. II **Atlas**. Paris. Klincksieck
- Cohen, David 1970 «Kome, langues communes et dialectes arabes» David Cohen, *Etudes de linguistique sémitique et arabe*, 105 - 25 The Hague and Paris Mouton
  - Diem, Werner 1974 **Hochsprache and Dialekt im Arabischen: Untersuchungen zur heutigen arabischen zweisprachigkeit**. Wiesbaden Steiner
  - - 1978. «Divergenz und konvergenz im Arabischen» *Arabica* 25 128 - 47
  - 1979 «Studien zur Frage des Substrats im Arabischen» *Der Islam* 56 12 - 80
  - 1979 81 «Untersuchungen zur frühen Geschichte der arabischen Orthographie I Die Schreibung der Vokale II Die Schreibung der konsonanten III Endungen und Endschreibungen» *Orientalia* N S 48 207 - 57, 49 67 106, 50 332 83
  - Ditters, Everhard 1986. «An extended affix grammar for the noun phrase in Modern Standard Arabic» *Corpus Linguistics* II, ed by Jan Aarts and Willem Meijs, 47 - 77 Amsterdam Rodopi
  - Fassi Fehri, Abdelkader 1985 **al-Lisāniyyāt wa-l-luġa l-ʿarabiyya**. 2 vols Casablanca Dar Taḥqīq
  - Ferguson, Charles A 1959 «Diglossia» *Word* 15 325 - 40.
  - 1959 a «The Arabic kome» *Language* 25 616 - 30
  - Fück, Johann 1950 **ʿArabiya: Untersuchungen zur arabischen Sprach- und Stilgeschichte**. Berlin. Akademie - Verlag (French translation by Claude Denizeau, **ʿArabiya: Recherches sur l'histoire de la langue et du style arabe**. Paris. M. Didier 1955)
  - al - Gundi, Ahmad 1965 **al-Lahagāt al-ʿarabiyya**. Diss. Univ. of Cairo 2 vols
  - Hopkins, Simon 1984 **Studies in the Grammar of Early Arabic, Based on Papyri, Datable Before A.H. 300/ A.D. 912**. London Oxford Univ Press
  - Husayn, Taha 1927 **Fil-ʿadab al-ġāhili**. 2nd ed. Cairo
  - Maamour, Mohamed 1973 «The linguistic situation in independent Tunisia.» *American Journal of Arab Studies* 1 50 - 65
  - Mahdi, Muhsin 1984. **The Thousand and One Nights (Alf layla wa - layla) from the Earliest known Sources, edited with introduction and notes**. 2 vols. Leiden E.J. Brill

- Mahmud, Ushari Ahmad 1979 **Variation and Change in the Aspectual System of Juba Arabic**. Diss Georgetown Univ
- Moutaouakil, Ahmed 1986 **Dirasat fi nahw al - luga al - 'arabiyya al wazifi**. Rabat Dar at- Taqāfa
- Noldeke, Theodor 1904. «Das klassische Arabisch und die arabischen Dialekte» Theodor Noldeke, **Beitrage zur semitischen sprachwissenschaft**, 1 - 14 Strasbourg Trubner
  - Owens, Jonathan 1988 **The Foundations of Grammar: An introduction to Medieval Arabic grammatical theory**. Amsterdam J Benjamins
  - Rabin, Chaim 1951 **Ancient west Arabian**. London Taylor's Foreign Press
  - Versteegh, Kees. 1984 **Pidginization and Creolization: The case of Arabic**. Amsterdam J Benjamins
  - 1984 - 85 «Word order in Uzbekistan Arabic and universal grammar» **Orientalia Suecana** 33 - 34. 443 - 53
  - - Forthcoming. «Arabic language teaching and the status of Standard Arabic» To appear in **Actes du 3ème Colloque Maroc - Néerlandais**, Rabat, 1990
  - Vollers, Karl 1906 **Volkssprache und Schriftsprache im alten Arabien**. Strasbourg. Trubner (Reprint, 1981)
  - Zwettler, Michael 1978. **The Oral Tradition of Classical Arabic Poetry: Its character and implications**. Columbus. Ohio State Univ Press

## اللسانيات التطبيقية في العالم العربي

د. محمود إسماعيل صيني

جامعة الملك سعود

### أولاً: اللسانيات التطبيقية محاولة للتعريف

من الأسئلة التي ما زالت تلح على كثير من لسانيين ولسانيات لتطبيقية؟ ومن هم اللسانيون التطبيقيون؟ غير أنه من الصعوبة بمكان إعطاء إجابات شافية وواضحة لمثل هذه الأسئلة. ويرجع السبب في ذلك إلى تداخل العلوم اللسانية من جهة وإلى حداثة هذا الفرع من المعرفة من جهة أخرى فمن المعروف أن المصطلح Linguistics أو Linguistique أي اللسانيات مصطلح حديث نسبياً على الرغم من أن لدراسات اللسانية قديمة جداً فكثير من مؤرخي اللسانيات يحددون أبوة هذا العلم بمفهومه الحديث بندي موسير السويسري وبلومفيلد الأمريكي فاللسانيات لحدث لا يتجاوز عمرها السنين عداً تقريباً

أما اللسانيات التطبيقية، فهي لا شك أصغر سناً، كما أنها لم تتطور معالمها حتى يومنا هذا، بالرغم من المحاولات الكثيرة في سبيل ذلك وذلك بالرغم من أن هناك اتحادات قومية ودولية لها لاتحاد الأمريكي والاتحاد لبريطاني اللسانيات التطبيقية وكذلك الاتحاد الدولي لللسانيات التطبيقية وغيرها

تكمن إحدى الصعوبات الرئيسة في تحديد اللسانيات لتطبيقية في كونها لسانيات وتطبيقية. أي أنها تتعامل مع اللسان من جهة ومع تطبيقات العلوم اللسانية من جهة أخرى. وهذه التطبيقات كما يعرف اللسانيون لا حدود لها



تعليمية تربوية وإعلامية حاسوبية وغير حاسوبية ونصية علاجية وغير علاجية واجتماعية بل وسياسية كذلك (كما في التخطيط الدعوي مثلاً).

تثار عدة تساؤلات حول اسماء بعض فروع المعرفة اللسانية والدعوية إلى اللسانيات أولاً ثم إلى اللسانيات النظرية أو التطبيقية ومن هذه الدراسات صياغة المعاجم والمصطلحية ونظرية الترجمة، وهي من الحقول التي تميل إلى التطبيق أكثر منه إلى النظرية ثم هناك الدرائعية pragmatics وتحليل النصوص والحطاب discourse and text analysis هل لنا أن نعتبر هذه من الدراسات اللسانية لنظرية أم التطبيقية؟ ونفس الشيء ينطبق على اللسانيات الحاسوبية ونصوص دراسات الترجمة الآلية، وهما مجالان كثيراً ما يقدمان في الجامعات العربية تحت مظلة علوم الحاسبات وفروعها.

في محاولة للإجابة عن ماهية اللسانيات التطبيقية، قمت باستعراض نما كتب في هذا المجال سواء في الكتب الدراسية أو شبه الدراسية مثل سلسلة مقرر أدبسه في اللسانيات التطبيقية The Edinburgh Course in Applied Linguistics بأحراره الأربعة والتي صدرت في الفترة من 1973 إلى 1977 (Allen and Corder)، وكتب إس ست كوردر - أحد أشهر اللسانيين التطبيقيين من بريطانيا، وكتب أخرى مثل عن مجال اللسانيات التطبيقية (Kaplan on the Scope of Applied Linguistics ed 1980) ودراسة مسحية لسانيات التطبيقية (Wardough and Brwon, eds., 1976) A Survey of Applied Linguistics وكتاب لساني تطبيقي بريطاني شهير استكشفت في اللسانيات التطبيقية (Widdowson, 1979 and 1983) Explorations in Applied Linguistics والمجلات المعنية بالموضوع مثل International Review of Applied Linguistics إضافة إلى الموضوعات التي تنطرق إليها مؤتمرات الاتحاد الدولي للسانيات التطبيقية AILA، ثم أخيراً المواد الدراسية التي تقدم تحت مظلة اللسانيات التطبيقية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الجامعات البريطانية وقد توصلت إلى قناعة بعدم إمكان حصر جميع المجالات التي تندرج تحت

اللغويات التطبيقية غير أنه يمكننا القول بأن هناك مبدأً واحداً يتفق عليه للجميع تقريباً، ألا وهو تعليم وتعلم اللغات، وهو، كما يبدو، المفهوم السائد في فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية

حيثما نتحدث عن تعليم وتعلم اللغات يجب أن لا نبصرف ذهناً إلى ساطة القضية، فهذا الميدان يشتمل على عدد لا يحصى من التخصصات والتفرعات من مثل ما يلي

- 1 - تعلم اللغات والتخطيط لها
- 2 - طرائق تدريس اللغة وتصميم البحوث فيها
- 3 - تصميم اختبارات اللغة
- 4 - إعداد مواد تعليم اللغة وتقويمها
- 5 - اكتساب اللغة وتعلمها
- 6 - الوسائل المعينة في تعليم اللغة
- 7 - الشائبة الدعوية وآثارها النفسية والاجتماعية والتربوية
- 8 - الدراسات التقابلية بين اللغات
- 9 - تحليل الأخطاء الدعوية
- 10 - محو الأمية

إن نظرة واحدة إلى قائمة الموضوعات أعلاه كافية لتدلنا على التشعبات الكثيرة والتداخل بين الدراسات اللسانية البحتة من جهة والدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية من جهة أخرى في مجال تعليم وتعلم اللغات فتعليم اللغة وتعلمها يتطلبان تفهماً لنظريات نفسية وتربوية بالإضافة إلى النظريات اللسانية، كما يذكر ريتشاردز وروجرز في كتابهما المشهور (مذاهب وطرائق في تعليم اللغات) Approaches and Methods in Language Teaching (Richards and Rodgers 1986)، وكذا الأمر مع طرائق التدريس حيث يظهر دور الدراسات التربوية بحلأ فيها ولنعطي مثلاً بسيطاً لهذا التشابك، ننظر إلى مذهبي من مذاهب تعليم اللغات الأجنبية، الطريقة السمعية الشفهية والمذهب

التواصلي فحدد أن الطريقة السمعة الشهية تكاد تكون متاح المدرسة السوية في اللسانيات والمدرسة لسوكية في عدم النفس، بينما حدد تأثير لدراسات اللسانية الاجتماعية والدرائية واصح في المذهب التواصلي، حيث لتأكيد على وطائف اللغة الاجتماعية هذا ومن الواضح أن في دراسة الشئ اللغوية مرنحا من اللسانيات وعلم النفس والاحتماع وكذلك الأمر حتى مع تحليل الأخطاء الدعوية؛ فهذه لأخطاء ليست دائماً نتيجة لأسباب لغوية محض، بل هناك عوامل نفسية وتربوية (مثل استراتيجيات التعلم التي ينعها لدارس ودوافعه والمادة التعليمية وطريقه التدريس) تساهم في إنتاج الدارس للأخطاء

بالإضافة إلى تعميم وتعلم اللغات وما يتصرع مهما يمكن أن نصف لحقول التالية بوصفها أنشطة لسانية تطبيقية.

#### 1- المعجمية وصناعة المعاجم

2 المصطلحية بصرعها لنظري والعملي (أي ما يعرف بنظرة أو علم لمصطلح) ووسائل وضع المصطلحات وتوثيقها وتوحيها وترتيبها (إلح)  
3- نظرية الترجمة التي حاول البعض أن يسميها علم الترجمة، كما في عنوان كتاب اللساني الأمريكي يوحين نايدا. نحو علم للترجمة (Nida 1964) Toward a Science of Translation. وقد وردت في العربية باسم «علم الترجمة» (عبد الحافظ 1983) و«علم الترجمة النظري» (حكيم 1989) و«فن الترجمة» (بخصوصي 1958 و 1986؛ حس 1966)

4- لتخطيط للعوي (مثل التعريب بمفهومه التخطيطي كتعريب لإدارة أو التعلم في بلدان المغرب العربي)

فهذه جميعاً أقرب ما تكون إلى اللسانيات التطبيقية منها إلى فروع أخرى من فروع المعرفة الإنسانية

أما الترجمة الآلية، فلها شأن آخر فهي من حيث هي ترجمة قد ترتبط بشكل أو بآخر بنظرية الترجمة التي ذكرناها آنفاً غير أنها ترتبط من زاوية أخرى بحقل لساني يدعى اللسانيات الحاسوبية وميدان جديد آخر في مجال

المعلوماتية، ألا وهو المعالجة الآلية للغات الطبيعية (automatic, natural language processing) والذي يرتبط بدوره بالدكاء الاصطناعي - أحد فروع المعلوماتية وعلوم الحاسوب - ولكنه ليس بالضرورة فرع منه

من هنا يتضح السبب في صعوبة وضع الحدود الدقيقة للسبب التطبيقية، خاصة في عالم اليوم الذي يتميز بالتداخل والتشابك بين فروع المعرفة المختلفة

### ثانياً. اللسانيات التطبيقية في العالم العربي:

كان لا بد لنا من وقفة قصيرة لإلقاء الضوء على مفهوم هذا العلم قبل أن نتطرق للحديث عن وضعه في العالم العربي، وذلك حتى يكون القارئ على بينة مما سيكون عليه مدار هذه الدراسة ونحن نبدأ بطرح إلى العالم العربي، خاصة الجامعات العربية والمجامع اللغوية حيث تتم معظم البحوث للسانية أو اللغوية، سجد أن نضب العربية من البحث اللساني الحديث عمومًا والتطبيقي بصورة خاصة قليل جداً فالبحث اللساني في جامعات المشرق لعربي خاصة يعتبر متحلفاً بدور حول قصايا تاريخية في معظم لأحيان، أو يستعمل أدوات ونظريات لسانه قديمة نسبياً (ما كان سائداً في لعقدين الخامس والسادس من هذا القرن الميلادي في أوروبا وأمريكا) وقله قليلة من اللسانيين في أقسام اللغة العربية مثلاً ممن يبايعون عملياً لحديث في اللسانيات من نظريات ومناهج. أم حديثو التحرج في الجامعات لعربية في مجال اللسانيات فهم من أعضاء هيئة التدريس في أقسام اللغات الأجنبية وآدابها - الإنجليزية خاصة، وأقل من قليل من هؤلاء من يسهم في إثراء اللغة لعربية أو يسهم في دراسة تفصلي من منظور علمي معاصر وهذا يطبق على كل من الدراسات اللسانية النظرية والتطبيقية بل إن اللسانيات التطبيقية عالياً ما ترتبط بتعليم اللغات الأجنبية في أدهان من سمعوا عنها، ولم سمع عن جامعات عربية تقدم برامج في اللسانيات التطبيقية باللغة العربية سوى في البرنامج الرائد في معهد للغة لعربية بجامعة لمك سعود وفي البرنامج لمشده في معهد تعليم لغة

العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، حيث توجد شهادات علمية عربية تحمل اسم اللسانيات التطبيقية (علم اللغة التطبيقي بالأصح) وهي برامج أوجدت أساساً في إطار إعداد وتدريب معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها. هذا وفي نفس الوقت الذي أُنشئ فيه معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود بالرياض (1975) أُنشئ بالحرطوم معهد الحرطوم الدولي لعدة العربية، والذي كان يهدف أيضاً إلى إعداد وتدريب معلمي العربية لغير أهلها. وفي هذين المعهدين، ثم في معهد اللغة العربية في أم القرى قامت دراسات لسانية تطبيقية بشرعها، كما سيرد عند حديثنا عن الأعمال المشورة في بعض محالات اللسانيات التطبيقية في العالم العربي.

هذا ومن ناحية أخرى، نجد عدداً من الدراسات والبحوث في مجال تعليم اللغة العربية لأهلها صغاراً وكباراً صدرت وتصدر من مؤسسات عربية جامعية وغير جامعية (مثل مركز تعليم الكبار في سمر الليان بمصر والمظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التي كان المركز جهازاً من أجهزته إبان وجوده في القاهرة).

ولكن العال على هذه لدراسات صنعها التربية أكثر منها اللسانه والقائمون على حلها هم من رحال التربية والمصالح، فحدث مصطفه بالصعة التربوية، دون تأثير يذكر بما يجري في مجال اللسانيات النظرية أو التطبيقية في العالم، كما سيب أدبه.

هذا ويطبق الكلام نفسه على دراسات تحليل الأخطاء الدعوية التي عالماً ما تتم في كليات التربية، وليس في أقسام اللغة العربية مثلاً.

ثم ليس عريباً أن نجد أن اللسانيات النفسية psycholinguistics تسمى عالماً بعلم اللغة النفسي في العالم العربي، مشيرة إلى برعة البحث العلمي أو الكتابة في هذا الحقل، حيث نجد الميل إلى اعتبار الدراسات في هذا الحقل صرناً من الدراسات السيكلوجية وليست اللسانية، كما سيب في الفصل الحاصر بهذه الدراسات.

أما الدراسات الخاصة بالشائبة اللغوية (ومنها الإدراج اللفظي أو النحوي - كما يسمى عادة) فهذه غالباً ما تتميز بالعاطفة والانفعال، ربما بسبب بعض الدعوات المشوهة إلى إحلال العاميات محل الفصحى في بعض الدول العربية. لذلك جاءت بعض الدراسات من هذا المنظور، تعرض الرد على دعوة إلى العامية (انظر مثلاً نفوسة زكريا وكتابها «الدعوة إلى العامية في مصر» ومارن المبارك في كتابه «بحر وعي لعوي» ونسك في دراسة «الفصحى ونظرية الفكر العامي» وغيرها).

فيما يلي سنبذل إلقاء لضوء على بعض ما نشر في العالم العربي في بعض المجالات التي يسعى أن تكون لسانية تطبيقية، بعض النظر عن مطلقاتها وامتدادات الدارسين.

#### 1 - تعليم اللغة

##### 1 1 - تعليم اللغة القومية

##### 1 1 1 - المناهج

لقي هذا الموضوع اهتماماً واسعاً طيلة العقود الثلاثة الماضية. فقد كتب وبحث فيه عدد كبير من أهل الاختصاص في اللغة العربية وأدائها ومن التربويين، بالإضافة إلى غيرهم. كما عقدت في سبيل العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات في أنحاء مختلفة من العالم العربي، منها على سبيل المثال، لا الحصر، اللقاءات التالية.

- 1 - مؤتمر وزراء التربية والتعليم بصنعاء عام 1972
- 2 - اجتماع خبراء متخصصين في تعليم اللغة العربية في نوفمبر 1974
- 3 - المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب في الخرطوم في 1976
- 4 - ندوة تيسير تعليم اللغة العربية بالجزائر عام 1976
- 5 - ندوة «اللغة العربية ولوعي القومي» التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجتمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية في بغداد في مستمر 1983

6 - ندوة مساهم اللغة العربية في التعليم قبل الجامعي التي عقدت في الرياض في عام 1985 بالتعاون بين لالكسو وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وسنلقي الضوء على اثنين من هذه اللقاءات فيما يلي

#### اجتماع عمان

في هذا الاجتماع الذي عقد في 2-7 من نوفمبر 1974 عولجت القضايا

الدالية

- 1 - موقع اللغة العربية من المساهم لدراسية
- 2 - إعداد معلم اللغة العربية
- 3 - أثر معلمي المواد الأخرى غير العربية في تعلم اللغة العربية
- 4 - نوعية اللغة التي تعلم في مراحل لتعليم نعام
- 5 - اضطراب مستويات لكتب
- 6 - قمة البحوث العلمية في مجال تطوير التعليم اللعوي واعتقاده إلى أدوات القياس الموضوعية
- 7 - أساليب لتدريس
- 8 - التعليم العالي والتدريس باللغة العربية (انظر بمنظمة العربية لتربية والثقافة ولعموم 1974)

#### مؤتمر الخرطوم

في فبراير من عام 1976 عقد بالخرطوم المؤتمر التاسع لاتحاد بمعلمين العرب الذي حصص لـ «تطوير تعليم اللغة العربية»، وقد دارت المناقشات فيه حول أربعة موضوعات رئيسة يهتم منها في هذا المقام المحاور الأول (تطوير تعليم اللغة العربية) حيث عولجت قضايا تعلم الأدب (حاطر؛ أحمد) والقراءة (السطلبي) والإملاء (عبد العليم محمد) والسحو عند العليم محمد) وفروع اللغة وصرف تدريسها (السوري)، بالإضافة إلى قضايا أخرى ستقوم بإلقاء الضوء في وقت لاحق على واحدة منها، هي «نقص البحوث العلمية في مجال تدريس اللغة العربية» (الشافعي)

حيث إن واحدة من أفضل الدراسات الحديثة في موضوع التعليم والمناهج خاصة هي دراسة قام بها للمطبعة العربية للتربية والثقافة والعلوم محمود أحمد السيد (السيد 1987)، وسحاول عرض بعض أهم ما جاء في هذه الدراسة القيمة، لتي قسمت إلى ثمانية فصول منها

1- دراسة واقع مناهج تعليم القواعد النحوية في التعليم ما قبل الجامعي بالوطن العربي

2- نتائج استفتاء حول مناهج القواعد النحوية في التعليم ما قبل الجامعي في لوطر العربي

3- الأخطاء النحوية الشائعة في أساليب تعبير الناشئة

4- النحو الوظيفي في أساليب الكتاب المعاصرين والسالمين

وبما أننا نصدد الحديث عن المناهج فسحاول عرض بعض ما ورد في هذا لموضوع من أفكار رئيسه، تاركين الجواب الأخرى إلى جنبها في دراسنا هذه

ففي الفصل الرابع يتحدث الباحث عن أهداف تعميم لقواعد النحوية في المناهج التعليمية ونصب النحو من الوقت المخصص في الحطط الدراسية للغة العربية ولموضوعات لنحوية المقررة في كل من المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، مع بين المشترك في هذه المراحل والمخصص لمرحلة معينة، كما يتحدث الباحث عن الكتب الدراسية، بما في ذلك منهجية العرض والأمثلة واستخدام لوسائل لمعبئة فيها

أم في الفصل الخامس فتعرض الباحث لفصاا مثل أهداف تدريس القواعد لنحوية والوقت المخصص، ولموضوعات، وطريقة ترتيبها وصرثق تدريس والاحصارت إلى غير ذلك، بالإضافة إلى دور المعلمين

هذا ولعل من أهم ما يقيد الدارس لفصية المناهج في تعليم اللغة العربية في العالم العربي في كتاب السيد (1987) هو الملخص الجيد الذي أورده في



بعض الثاني («الدراسات السابقة»، 45 70) وقد تحدث فيه الباحث عن عدد من القضايا الهامة تحت عناوين «الدعوة إلى التيسير، المحاولات العلمية ونتائجها، إسهامات جمعية» وقد تعرض السيد إلى الآراء التي أوردها دعاه «إصلاح النحو وتيسيره» من أمثال عباس حس (1966) وإبراهيم مذكور وصحي الصالح (1968) والحبيدي خليفة في كتابه (نحو عربية أفضل) وإبراهيم مصطفى (1951) وشوقي صيف (1947) ومؤتمر مفتشي اللغة العربية في مصر في يوليو عام 1957، والذي صدرت عنه مجموعة محاضرات في كتاب (الاتجاهات الحديثة في النحو العربي في 10558) وحلقة بيسير لنحو (وزارة التربية المصرية، 1961)

هذا وقد شملت الاقتراحات في هذه الدراسات حذف حركات الإعراب وتغيير بعض المسلمات النحوية وإلغاء نظرية العمل ومع التأويل والتقدير وإلغاء بعض موضوعات النحو وغير ذلك (انظر السد 1987 46 54)

ويذكر السيد في الدراسة نفسها عدداً من أطروحات العاحسبر والدكتوراه التي حاولت معالجة قضية مهج تعليم النحو العربي، ولي منها محمد صلاح محاور (1969) وفخر الدين القلا (1968) ومحمود أحمد السيد (1972) بالإضافة إلى دراسة علمية قدم بها صالح لطعمه في 1971

إذا نظرنا نظرة فاحصة إلى الدراسات المشورة في صورة كتب أو بحوث بدوات تعالج قضية تيسير النحو العربي لوحدنا أن خير ما يصرفها لملاحظة التي أوردها عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني في كتابه (تيسير العربية بين القديم والحديث)، حيث يقول «وبن إدراكنا مسرب التصانيف التعليمية في النحو حاساً، لا سيما في القرن العشرين، وتنوع الدراسات العلمية التي عالجت قضايا النحو، من حيث هي قواعد واصطلاحات، تيسيراً أو تحديداً أو إحياء، نجد أنها في واقع الأمر لا تخرج عن كونها نظرات احتمادية في تفصيل مصطلحات نحوية تراثية على غيرها من مصطلحات التراثية أيضاً، وكذلك في إعادة الترتيب والتصنيف وقد عالجت هذه الدراسات العديدة

قصايا النحو من حيث المصطلحات والمصطلحات والدراسات فيه واحدة،  
والمجال للاحتجاج والإبداع واسع « (حليمة 1987 68 - 87)

أما الدراسات الأخرى في مجال مذهب تعليم العربية لأهلها فكثير منها  
عالمياً ما نسم بالمسحية، أي استعراض ما يتم في بلد أو بلدان عربية مختلفة،  
كما هو الحال مع دراسات اجتماع عمان أو دراسات السد (1987) أو الدراسة  
التي قدم بها من حيث وقاسم شعبان (1983)، أو تعلق عليها لأراء الشخصية  
الانطباعية ولا عجب في ذلك، فإن البحث اللساني التطبيقي لا زال عائداً إلى  
حد كبير في مجال تعليم اللغة العربية بوصفها لغة أولى

#### 1 - 1 - 2 - طرائق التدريس

من الملاحظ أن المكتبة العربية بها عدد لا بأس به من الكتب التي تعالج  
طرائق تدريس اللغة العربية لأسانها، من أمثال إبراهيم (1973)، أحمد (1982)،  
عبد لمعم عبد العال (د ب ) وغيرهم ولكن معظم هذه الكتب يكرر بعضها  
بعضاً، فلا تكاد تجد جديداً يذكر فيها، كما لا نجد أثراً واضحاً للسايات النظرية  
أو التطبيقية عليها

بالإضافة إلى الكتب، نلاحظ أن موضوع الطرائق كان أحد محاور النقاش  
أو البحث في معظم اللقاءات وهي اجتماع عمان قدم تقرير وصفي حوثي  
للطرائق المتبعة في تدريس القراءة والقواعد والأدب (المظنة العربية 94 129  
1974) وفي مؤتمر اتحاد المعلمين بالحرطوم قدمت الباحثة بدوة النوري دراسته  
بعنوان «مروغ اللغة العربية وطرائق تدريسها» (اتحاد المعلمين العرب 249  
1976) كما تؤكد توصيات المؤتمر المذكور على عدة أمور منها

«1- أن تأخذ طرق التدريس بالأساليب الحديثة من تعليم ذاتي وتعليم مستمر  
وتعليم مرمح»

«2- أن تكون الدراسة في الفصل حراً يعر عليه الطالب إلى المشط  
للعويه»

«3- أن يكون من الاتجاهات الأصيلة في الدراسة اللغوية تمكين الطالب من الاستخدام الإيجابي لوسائل الاتصال»

«4- أن تقام هذه الأساليب على أسس علمية.» (اتحاد المعلمين العرب 1976 653 654)

ولكن على الرغم من وجهة هذه التوصيات وأمثالها، لا يكاد نجد لها كبير صدى في الواقع العملي لدروس اللغة العربية، أو حتى في الدراسات النظرية، كما نجد في الملاحظات القيمة التي أوردها الشافعي في بحثه «نقص البحوث العلمية في مجال تدريس اللغة العربية» (الشافعي 1976)، حيث يقول «ما زال تدريس اللغة العربية في مدارسنا قائماً في معظمه على طرق قديمة وتقيدية»

«لا يوجد بحوث علمية لها نتائج في كتب ومراجع الطرق الخاصة بتدريس اللغة العربية»

«معظم البحوث في اللغة العربية بحوث أكاديمية أحرحتها الكليات النظرية واتسمت بالطابع الأكاديمي وليس التطبيقي»

«ليس لدينا نظريات في تعليم اللغة العربية، كما هي الحال في تعليم اللغات الحية الأخرى»

«هناك الكثير من المشكلات في مجال تدريس اللغة العربية التي تحتاج إلى حلول علمية»

«حلو تعليم اللغة العربية من الاستفادة من مستحدثات العلم والتكنولوجيا»

«عدم الإفادة حتى من البحوث العلمية القليلة التي أحرثت في مجال تدريس اللغة العربية» (239 - 242)

إذا كانت مباح تعليم العربية للعرب وتسيير النحو العربي موضوع نقاش من قبل كل من المختصين في العربية وأدائها ورجال التربية والتعليم، فإن قضية إعداد المعلمين وتدريبهم عالياً ما تعتر قضية تربوية، يشترك فيها أحياناً بعض أساتذة اللغة والأدب وقد لقي هذا الموضوع اهتماماً لا بأس به في العقدين الماضيين فقد تطرقت عدة ندوات إلى هذا الموضوع، بالإضافة إلى ندوة خاصة عقدت له بالرياض في مارس، 1977، وذلك بالتعاون بين منظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة الرياض ( لملك سعود حالياً)

لكن الدراسات التي قدمت في هذه الندوات لا يبدو أنها كتبت في إطار مفهوم الدقيق لنسبتي التطبيقية، من ثم لم يأت معظمها بالحديد في هذا لمصنار ومن الدراسات القليلة التي تحدثت عن دور اللسانيات المعاصرة في إعداد معلم العربية لأهلها وفي تدريبه دراسة محمود صبيسي التي قدمها في ندوة لرياض المشار إليها أعلاه، وذلك بعنوان «الإعداد العلمي اللغوي للمعلمين» حيث نادى بأهمية تعريف معلم العربية باللسانيات المعاصرة وفروعها المختلفة، كما دعا إلى ضرورة تدريب المعلم على الأداء الشفوي للغة، وهما أمران تهملهما معظم برامج تدريب معلمي العربية، إن لم تكن كلها تقريباً (صبيسي 1977)

وفي الخرطوم قدم بحثان في مجال إعداد معلم اللغة العربية للعرب «إعداد وتدريب معلم للغة العربية في المرحلتين الإعدادية والثانوية» لمحمد عرت عبد الموجود و«إعداد معلم اللغة العربية» لمحمد محمود رضوان ولكن أياً من الباحثين لا يعتر لسائياً، بل من الواضح أن تدريبهما كان في مجال التربية بصورة رئيسة غير أن هذا لا يعني حلول البحثين من أفكار جيدة فعد لموجود يركز مثلاً على نقطة خطيرة حين يقول إن التخصص اللغوي «يجب أن لا يقتصر على لمعلومات اللغوية المتعلقة بالتراث اللغوي القديم، ولكن يجب أن يشمل أيضاً إتقان المعلم بنفسه لمهارات اللغة من استماع وحديث وقراءة وكتابة»

«كما يقول. إن كثيرين من مدرسي اللغة العربية لا يدرسون اللغة العربية ولكن يدرسون أشياء عنها مما يجعل التعميد ينظر إلى اللغة العربية على أنها موقف اصطناعي يفصل عن واقع ولا يرتبط بدته» ط، الموحد 1976 361

أب رضوان فيقول. «ومن هنا فإن على أساتذة لتربية المتخصصين في اللغة العربية مسؤولية صحة في الإطلاع على التجارب الحديثة في تدريس اللغات وتدريب ما يلائم منها ظروفنا» كما ألمح إلى ضرورة تدريب معلم العربية على استخدام «التكنولوجيا في تدريس اللغات كعامل اللغات والإداعة واللمزيون» (رضوان 1976 407) كما أشار رضوان أيضاً إلى تجاهل برامج تدريب المعلمين لتدريس الصوتيات، موضحاً أهمية مثل هذا التدريب بقوله إن «الحاج الصوتي هو نصف اللغة» (408)

## 1 - 2 - تعليم العربية للناطقين باللغات الأخرى

من الطواهر التي تستحق الاهتمام ظهور عدد من الدراسات العلمية في العالم العربي في العقدين الماضيين في مجال تعليم العربية لغير الناطقين بها وقد يكون التحديد هنا واصحاً لعدة أسباب من أهمها دخول بعض اللسانيين المحدثين من العرب في الساحة وتحرر هذه الحقل سبباً من سيطرة التقليد التي أحكمت سيطرتها على الدراسات العربية المعروفة فظهرت دراسات حديثة متأثرة بصورة واصحة باللسانيات الحديثة، وهو ما برحو أن يعطي دفعة طيبة للدراسات اللسانية التطبيقية في العالم العربي فبحر إذا استشينا الدراسة الرائدة بلدكتور علي الحديدي «تعليم اللغة العربية لغير العرب» (196) (وهي عمل ميداني من تحارب أساد للأدب العربي) يستطيع القول بأن معظم هذه الدراسات إنما جاءت نتيجة لظهور معاهد متخصصة في تعليم اللغة العربية بوصفها لغة أجنبية، مثل معاهد جامعة الرياض (1975) والخرطوم (نفس العام)، ثم جامعة أم القرى وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

هذا وبلاخط أن مؤتمر اتحاد المعلمين العرب التاسع الذي عقد في الخرطوم في فبراير 1976 حصص عدداً من جلساته لموضوع تطوير تعليم اللغة

العربية لغير الناطقين بها، تحدث فيها اثنان من اللسانيين لمحدثين، هما يوسف الحليفة أبو بكر ويوسف بهليس، بالإضافة إلى كل من حسام الحطيط وعلي الحديدي ومحمود كامل الناقة وقد عالجت الدراسات لموضوعات لتالية

- 1- أهمية الدراسات التقندية
- 2- العربية كلغة اتصال وثقافة وكتابة في أفريقيا
- 3- أساسيات في تعلم اللغة لعربية لغير الناطقين بها
- 4- تعليم العربية في ميدان التجربة . (اتحاد المعلمين العرب 1976 - 547 - 441)

في لندن عقد معهد اللغة العربية بجامعة الرياض (الملك سعود حالياً) ندوة خاصة لهذا الموضوع في مارس 1978 بعنوان «الندوة العالمية الأولى لتعليم اللغة لعربية لغير الناطقين بها»، وقد صدرت أبحاث الندوة المذكورة في ثلاثة مجلدات، حصص الأول منها للمادة اللغوية (باكلا 1980) والثاني لقضايا تدريب المعلمين والكتاب وطريقة التدريس والوسائل المعينة (صبي والقاسمي 1980) كما حصص الجزء الثالث للطالب والحواس الحصرية (الشلقاني 1980) كما عقد مكتب تسيق التعريب في الوطن العربي ندوة بالرباط حصصها للكتاب المدرسي (5 7 مارس 1980)

وفي منطقة الخليج العربي أقيم مكتب التربية العربي لدول الخليج عدة لقاءات في الرياض والمدينة المنورة والكويت والدوحة (في قطر) هذا وقد صدرت الدراسات التي قدمت في هذه اللقاءات في ثلاثة أجزاء بعنوان «وقائع ندوات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، الأجزاء الأول، الثاني، لثالث» ولكن يبدو أن ما قدم في هذه اللقاءات لم تحصص لتقويم الدقيق، فعاء بعضها في صورة مقالات انطباعية، بينما اتسم البعض الآخر بالمهجة لعدمية.

ومن الندوات التي قدمت بعضاً من الاقتراحات في تدريس العربية من مطور لساني معاصر ندوة «اللسانيات واللغة العربية» التي عقدت في تونس

في الفترة 1978 dsifv 14 - 19 (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية 1981)، حيث كان المحور الخامس للدورة يدور حول «الأنسية وتعليم اللغات»، غير أن بحثاً واحداً فقط أُلقي في الدورة يعالج تعليم اللغة، وهو بحث رصا السويسي «مناهج استغلال المعطيات الأنسية في تدريس العربية لغير الناطقين بها» (مركز الدراسات والأبحاث 1981)

من فحص الدراسات التي قدمت في الدورات السابقة نجد أن عدداً لا بأس به منها كان في صميم اللسانيات التطبيقية بمفهومها الحديث، وقد ساهم في إعدادها عدد من اللسانيين العرب من دول مختلفة، وبعتبر السجلات العلمية لهذه الدورات مصدراً هاماً من مصادر اللسانيات التطبيقية في اللغة العربية (ونقول في اللغة العربية لأن كثيرين من العرب لهم إسهامات جيدة بلغات أخرى خاصة الإنجليز في لقاءات جامعة اليرموك اللسانية مثلاً والدورات التي عقدتها المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بدمشق بدعم أو تعاون مع عدد من الهيئات الدولية، وذلك في مواقع مختلفة وبمعاون محتثة كانت اللسانيات التطبيقية بارزة فيها، ولكن حل المحاضرات والبحوث التي أُلقيت في هذه اللقاءات كانت باللغة الإنجليزية)

ومن الدراسات المتعلقة بتعليم اللغات، والتي نعتبر بحق دراسات لسانية تطبيقية دراسات علي القاسمي في كتابه (انجازات حديثة في تعليم اللغة العربية) ورصا السويسي (1979) وكتاب صلاح العربي (1981) وكذلك حرر وحجاج (1988) وهي كتب جيدة تجمع بين قصايا النظرية والتطبيق أما كتاب صبي وعبد العزيز وحسير (مرشد المعلم في تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها، 1985) فهو كما يدل عنوانه يتناول الجانب العملي من حيث تدريس مهارات اللغة الأربع وعناصرها من أصوات ونحو ومفردات ولصبي بحث نظري في طرائق تعليم اللغات الأجنبية بعنوان «دراسة في طرائق تعليم اللغات الأجنبية» (1985) ويبدو أن لبحث قديم نسبياً بالرغم من تاريخ نشره، كما أنه حرر من دراسة أشمل، فهو يتوقف تقريباً عند

الحديث عن الطريقة السمعية الشفهية والمهج الانتقائي الذي يسميه الباحث بـ «المهج العلمي» ادعاءً لأستاذه لادو في كتابه الموسوم Language Teaching A Scientific Approach كما أن لصيي درامه أقدم في تعليم اللغة بعنوان «أثر الكتابة العربية في تكوين العادات النحوية لطلبة» (صيي 1976) ويتحدث فيه الباحث عن النظريتين السائدتين في اكتساب اللغة التي نادى بهما عالم النفس السلوكي سكر Skinner والنظرية التي نادى بها الساني تشومسكي وأتباعه وعلماء النفس المعرفيين Cognitive، ثم ينادي بضرورة تشكيل النصوص العربية ولو جزئياً حتى يضطر العربي عند الكتابة إلى تحري الصواب النحوي بصورة مستمرة، مما سيجعل تطبيق القواعد النحوية عادة وسليفة بسب لمران المستمر على استعمالها

وفي مجال إعداد تعليم المواد التعليمية لتدريس اللغات لصيي بحث بعنوان «إعداد المواد التعليمية لتدريس اللغات الأجنبية. بعض الأسس العامة» (صيي 1982)، وهي من الدراسات الرائدة باللغة العربية، تتحدث عن الخطوات الواجب اتباعها عند إعداد المادة التعليمية، وهي تحديد الأهداف واختيار المادة اللغوية والترتيب أو ساء المهج وعرض المادة اللغوية أو تقديمها ثم تقويمها هذا ولمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى أيضاً مساهمة جيدة في هذا الحقل، وذلك في الكتاب الذي نشره لطيفة بعنوان (الأسس المعجمية والثقافية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، طيفة 1982)

ومن قبل، كان فتحي بوس قد نشر كتاباً لا بأس به بعنوان (تصميم مهج لتعليم العربية للأجانب، 1978)، غير أن العملين الآخرين أفضل منه من حيث المادة والمهج

### ٤ 3 - الوسائل التعليمية في تعليم اللغة

بإستثناء إشارات عابرة هنا وهناك لا يكاد نجد دراسة عالجت هذه القضية إلا في إطار تعليم اللغة العربية لغير أهلها، أو تعليم اللغات الأجنبية



وهنا تأتي الدراسات الرائدة عن مختبر اللغة لعلي القاسمي، ثم صبي والصديق (المعيات المصرية في تعليم اللغة) وكذلك (التقنيات التربوية الحديثة في تعليم اللغات الأجنبية)، والذي تناول فيه الكاتب مجموعة من الوسائل الحديثة كالعارض العلوي ومختبر اللغة والمديع والتلفاز والحاسب الآلي، والعربي (1981) وكذلك عبد العزيز (1983) الذي تطرق لموضوع الألعاب كوسيلة في تعليم اللغات هذا ولعربي والعقيلي دراسة جيدة عن مختبر اللغة (أو ما يسميه الكاتب «معمل اللغات» يتحدثان فيه عن «تسجيلات لفظية وأثرها في تنمية المهارات اللفظية» وعن أنواع المحنرات واستخدمها وكذلك مكتبة التسجيلات الصوتية (1986)

وقبل أن نحتم حديث عن الدراسات والبحوث اللسانية التطبيقية في مجال تعليم اللغة العربية لغير أهلها، نود أن نشيد مجموعة لأبحاث التي نشرت في مجلة معهد اللغة العربية بأم القرى (والتي توقفت عن الصدور بعد عددين) وكذلك في «سلسلة دراسات في تعليم العربية لغير الناطقين بها» - خاصة رقم 6 -، ثم عدد من الدراسات التي صدرت وتصدر في المجلة العربية للدراسات اللفظية التي يصدرها معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، فهي لا شك تسير بحسب حثثة نحو الدراسات الألسنية التطبيقية بمفهومها الصحيح

## 2- اكتساب اللغة وتعلمها

يعرف اللسانيون التطبيقيون عادة بين الاكتساب والتعلم بالسنة للغة، حيث يرون أن الاكتساب هو التعلم الناتج من التعرض للغة وممارستها في ظروف لا مهيبة كما هو الحال في تعلم الطفل لغته الأولى أو تعلم الأجنبي للغة عن طريق الاستعمال والاحتكاك بالناطقين بها، أما التعلم فهو ما يحدث نتيجة لمجهود منظم كما في الدراسة المهيبة للغة ما. من هنا كان التأكيد على «الاكتساب» بالسنة للغة الأولى وعلى «التعلم» بالسنة للغة الأجنبية التي غالباً ما يدرسها المرء في ظروف مهيبة

وبحسب إذا طبقا المفهومين على العربية، نجد أن العربي يكتسب العامية بينما هو يتعلم الفصحى، كما يتعلم عالماً اللغات الأجنبية.

هناك عدة دراسات نشرت بالعربية في مجال اكتساب اللغة خاصة عند الطفل العربي، ولعل أقدمها دراسة صالح الشماع (ارتقاء اللغة عند الطفل من الميلاد إلى السادسة) حيث يتحدث الكاتب عن الأسس البيولوجية للكلام عند الإنسان واللغة عند الحيوان، ثم يعرج على محاولة لتعريف باللغة ووظائفها، ويتحدث شيء من التفصيل عن تطور اللغة لدى الطفل، كما أتبع الدراسة بمدقق عن العوامل الاجتماعية والمرصية

وبعد دراسة أشماع جاء كتاب علي عبد الواحد وافي، وهو أحد علماء الاجتماع العرب متعددي المواهب، ممن أثروا المكتبة العربية حتى في مجال اللسانيات، حيث كان أول من ألف كتاباً باسم «علم اللغة» وآخر باسم «فقه اللغة» (اللذين طبعاً حتى عام 1971 أكثر من خمس طبعات) وعنوان كتاب وافي (نشأة اللغة عند الإنسان والطفل)، حيث نجد معالجة طريقة للموضوع، حاول فيها الكاتب الربط بين قصتي اكتساب اللغة عند الطفل ونشأة اللغة عند الإنسان

ومن الدراسات الجيدة والحديثة في موضوع اكتساب اللغة الأولى كتاب جورج كلاس (الألسية ولغة الطفل العربي أتمودح الطفل اللساني). ويتعرض الباحث في دراسته للنظريات الألسية المختلفة لاكتساب اللغة، بالإضافة إلى موضوع اكتساب الطفل العربي (اللساني) للغة

ولكن أفضل دراسات علمية، من منظور لساني، في موضوع علم اللغة النفسي واكتساب اللغة هما (دراسات في علم اللغة النفسي) لداود عبده (1984) و (دراسة في مفردات طفلين وقائمة شاملة بمفرداتهما حتى سن السادسة) لداود عبده وسلوى عبده (1986) وأخيراً «في اكتساب الجملة عند الطفل» لداود عبده (1986) أيضاً. وتتسم هذه الدراسات بالمناقشة العلمية

للموضوع، إضافة إلى ملاحظات الباحثين خاصة في دراسة الثانية التي  
سيت على متابعه تسجيلية دقيقة لتطور اللغوي لظليلهما

وبأني كتاب عبد المجيد منصور (علم اللغة النفسي) أشمل درسه  
موسعه لموضوع اكتساب اللغة وتعلمها، غير أن الحلقة النفسية للكتاب ترك  
طابعها جلياً على عمله، بالرغم من استفادته من كثير من المراجع اللسانية  
في الموضوع ولا بد لنا من الإشارة إلى دراسة في الحرائر لحفي بن عيسى  
عوانها (محاضرات في علم اللغة النفسي) نشرت في عام 1971، وهي  
أطروحة الكاتب أني دال بها الدكتوراه

أما في مجال تعلم اللغة العربية بوصفها لغة أجنبية، فهناك محاولة  
طريقة لتعام حساب معوان (النهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين  
بها)، ولكن العمل، بالإضافة إلى لحظ الواضح في عونه، يتمير  
بالاطاعية والحروح بالمصطلحات اللسانية التطبيقية عن معاهيمها المؤلف  
ولذلك لا نجد في الكتاب مساهمة حقيقية في اللسانيات التطبيقية، ولا عرو،  
فيس في مراجع الدراسة أي إشارة إلى أي مرجع لساني في موضوع  
اكتساب اللغة أو تعلمها.

وعلى العكس من عمل حساب هدا، يأتي بحث عبد المجيد منصور  
(1982) «دراسة استطلاعية عن العلاقة بين بعض المتغيرات الشخصية  
والمهارات اللغوية الأجنبية مستخدماً فيها أدوات البحث العلمي النفسي»  
حيث قام الباحث بدراسة علمية لجانب من جوانب تعلم العربية بوصفها لغة  
أجنبية مستخدماً فيها أدوات البحث العلمي النفسي

### 3- تحليل الأخطاء اللغوية

من الموضوعات التي استندت إليها للساينس في لعقدين الماضيين  
خاصة موضوع تحليل الأخطاء، وذلك لأسباب عملية تعليمية مثل التدريس  
ولإعداد المواد التعليمية ولأسباب نظرية مثل محاولة التعرف على

الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الدارسون شعورياً أو لا شعورياً عند تعلم اللغة

لا شك أن دراسة الأخطاء الدعوية من الموضوعات التي لقت عناية خاصة في كتابات العرب القدامى والمحدثين، كما في كتب «لحن العامة» وكتب التصويف اللعوي (انظر مطر 1981)، كما أن هناك معجماً حديثاً نسبياً للعددي باسم (معجم الأخطاء الشائعة)، ولكن يبدو أن معظم هذه الأعمال، بما تعالج بصورة رئيسة الأخطاء المعجمية والتلفظية، كما نجد مثلاً في ملاحظات المحاضر في كتبه (البيان والتبيين) ومعجم العددي هذا بالإضافة إلى أنها ملاحظات شخصية وإطاعية، لم تحصع للتسجيل الدقيق أو المصنم عدلاً أو لتحليل العلمي (لمزيد من المعلومات في هذا المجال انظر حمادي (حركة التصحيح الدعوي في العصر الحديث)، وهي دراسة شاملة للموضوع؛ كذلك الموسى 1984 وعمر 1981) أما الدراسة العلمية والإحصائية فهي ظاهرة لا شك حديثة نسبياً

من الدراسات العربية المنشورة في موضوع تحليل الأخطاء بالنسبة للعرب نجد دراسة محمود السيد «الأخطاء النحوية الشائعة في أساليب تعبير الناشئة»، وهي الفصل السادس من كتابه الذي أشارنا إليه سابقاً (السيد 1987) والدراسة جيدة عموماً وبها إحصاءات دقيقة للأخطاء النحوية من واقع كتابات التلاميذ ثم هناك دراسة مذكور وعقيلان (1407 هـ) «المباحث النحوية التي يشيع استعمالها ويشيع الخطأ فيها لدى تلاميذ الصف الأول من المرحلة المتوسطة»، وكذلك دراسة الشافعي وإبراهيم (407 هـ) «الأخطاء الشائعة في الهجاء والإملاء بين تلاميذ المرحلة الابتدائية بمنطقة الرياض التعليمية» وكلا الدراستين حديثتين من حيث الوصف والإحصاء ولكن الملاحظ أن هذه الدراسات عامة تفتقر إلى الجانب التفسيري من تحليل الأخطاء (انظر مقالة كوردر «تحليل الأخطاء» في صيني والأمين (1982: 139-148) وبالنسبة للأخطاء النحوية يجب أن نتذكر أن هناك أخطاء لا نستطيع التعرف عليها من واقع كتابات التلاميذ ما لم تكن تلك الكتابات مشكولة،

كما أشرنا في دراستنا عن الكتابة العربية وأثرها في تكون العادات اللغوية السليمة ومن أمثلة تلك الأخطاء أخطاء الرفع والنصب والجرم التي لا تتطلب حذفاً أو إضافة أو تعبيراً في صورة الكلمة

أما في مجال الأخطاء اللغوية التي يقع فيها دارسو العربية من غير أهلها، فإن أشمل دراسة باللغة العربية هي التي أجريت في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ونشرت تحت عنوان: (الأخطاء اللغوية التحريرية لطلاب المستوى المتقدم في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى) وقد جمع فيه الباحثون كتابات طلاب من حسيات مختلفة وأحصعوها لتحليل لدقيق للتعرف على الأخطاء اللغوية المختلفة الإملائية منها والنحوية

#### 4- التحليل التقابلي.

لا شك أن هناك عدداً كبيراً من الدراسات التقابلية التي أجريت بين لغة العربية واللغات الأجنبية، الإنجليزى خاصة (يذكر ناكلا 1982 حولي ستين دراسة بين الإنجليزى والعربية)، ولكن حل هذه الدراسات كتبت بلغات أجنبية، حيث إن كثيراً منها كان أطروحات تقدم بها دارسون في جامعات أوروبية أو أمريكية ولكننا نجد مرة أخرى الدور الكبير لمعاهد اللغة العربية في أم القرى والرياض والحرطوم في إجراء عدد لا بأس به من الدراسات التقابلية بين العربية ولغات أخرى أفريقية وآسيوية ويرى أن لمعهد الحرطوم نصيب الأسد في ذلك، حيث كان كما يبدو من الموضوعات المعقدة لدى حريجها عند كتابة بحث التحريج للدبلوم أو الماجستير ولكن حل هذه الدراسات متوفرة في صورتها لمرفوعة لدى مكتبة معهد الحرطوم فقط

ولمعهد أم القرى مساهمة في هذا المجال، حيث نشر كتاباً يدرس أوجه التشابه والاختلاف بين اللغة العربية والهندوسا (حجاري د ت )

من الدراسات الجيدة في التقابل اللغوي بحث يوسف الهليس لدى قدمه في مؤتمر اتحاد المعلمين العرب التاسع بالحرطوم وكذلك الدراسات

التي كتبها محمود صبي من جامعة الملك سعود باللغة الإنجليزية وشرا مترجمين في كتاب رائد في مجال التحليل التقابلي وتحليل الأخطاء بشرته جامعة الملك سعود بعنوان (التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء) وهو عمل مترجم يجمع بين دفتيه الجزء الأكبر من كتاب اللساني التطبيقي الأمريكي لادو Linguistics Across Cultures Applied Linguistics for Language Teachers وكذلك مجموعة من الدراسات في تحليل الأخطاء كتبها بحه من المختصين الرواد في مجال تحليل الأخطاء وقد قام صبي والأمير بتعريب كثير من الأمثلة الواردة في كتاب لادو المذكور، بالإضافة إلى الترجمة والتحرير (صبي والأمير 1982) والبحاثان هما «إدراجية اللغة وتعليم اللغة الأحييه» و«مشكلة الاستفهام في تدريس الإنجليزية للطلاب العرب دراسة تحليلية» هذا ولا يفوتنا أن نذكر مساهمة إبراهيم أبيس الرائدة بحثه لموسوم «أثر العادات الصوتية في تعلم اللغات الأحييه»، وهو الفصل الحادي عشر من كتابه المشهور (الأصوات اللغوية)

## 5- الإحصاء اللغوي

يقصد بالإحصاء اللغوي دراسات التكرار والشيوع للصيغ النحوية والصرفية وللألفاظ وهو لا شك من الميادين الحديده التي كان للسايات لتطبيقية دور هام في شئونها فتعليم اللغة واحد من أهم الأسباب التي دعت إلى مثل هذه الدراسات، كما في دراسات الفرنسية الأساسية Le Français Fondamental ومشروع مايكل وست لبريطاني وثوردايث ولورج لأمريكيين ثم كان لصناعة المعاجم دوره في دعم مثل هذه الدراسات غير أن جميع هذه الدراسات كانت معجمية تعني بتكرار المفردات فحسب

في اللغة العربية نجد فتيين من دراسات الإحصاء اللغوي. إحصاء التراكيب النحوية والصرفية وإحصاء المفردات

إحصاء لتراكيب أو الموضوعات النحوية.

لا شك أن أشمل مشروع في هذا المجال هو محاولة محمود السيد

التي نشرها في كتابه (لسيد 1987) بعنوان «الموضوعات الحوية الوطنية  
ممثلة في أساليب الكتاب المعاصرين، وهي عينة من أساليب الكتاب في  
تراث» حيث يعرض الباحث جزءاً من أطروحته التي حصل بها على الدكتوراة  
من جامعة عين شمس في التربية في عام 1972 وهي لا شت محاولة رائدة  
في هذا المجال

أما المحاولة الأخرى فهي لمحمد الحولي من معهد اللغة العربية في  
جامعة الملك سعود نشرها في كتابه (التراكيب الشائعة في اللغة العربية)، غير أن  
الدراسة تعني من عدم وصوح في مفهوم «التراكيب»، كما أنها مبنية على عينة  
محدودة هذا وقد كان الباحث قد تقدم بدراسة مختصرة للموضوع في البدوة  
لعالمية الأولى لتعليم العربية لعير المطبقين بها (الحولي 1980) ولمذكور وعقلان  
دراسة لـ «للباحث الحوية التي يشيع استعمالها» لدى بعض النلايمد في «نصف  
الأول من لمرحلة لمتوسطة أو الإعدادية (1407 هـ)

#### إحصاء الكلمات

يمكن أن نقسم دراسات إحصاء الكلمات إلى فئتين فئة النصوص  
العممة، وهي التي حاولت أن تجري دراسات على عينات مختلفة من مواد  
المكتوبة (المشورة خاصة) كما هو الحال في دراسات لاندوا وموسى وبريل وفاجر  
عاقل، حيث اعتمد الأول على نصوص مطبوعة في شتى فروع المعرفة، بينما  
درس الثاني نصوصاً صحفية أما عاقل فقد درس الكتب المدرسية الخاصة  
بالأطفال والفئة لثانية هي التي حاولت التركيز على معجم الطفل العربي، كما  
في مشروع «الرصيد اللعوي العربي» الذي تنسّه المنظمة العربية للتربية والثقافة  
والعلوم

#### أ- النصوص العامة

كما قد أشرنا أعلاه إلى الدراسات التي قم بها لاندوا وبريل وعاقل، وذكر  
المحاولات التي حاول كل منهم دراسة المفردات فيه إحصائياً غير أن هذه  
الدراسات قديمة نسبياً. وهناك محاولات أخرى في أنحاء مختلفة في العالم

العربي يبدو أنها لم تشر أو يكتب لها الديوع. هذا ويحدد دراسة علمية لموضوع قوائم المفردات في الدراسة التي قدم بها داود عبده بتكليف من معهد اللغة العربية في جامعة الرياض، وشرت في عام 1979 بعنوان (دراسة في قوائم المفردات الشائعة في اللغة العربية وقائمة بأشيع ثلاثة آلاف كلمة في أربع منها) والدراسة تعتبر رائدة باللغة العربية، حيث تلقي الضوء على قضية إحصاء المفردات ومشكلاتها، مع ذكر المبادئ التي اعتمدها الباحث في قائمته هذا وقد صدر حديثاً عمل للمستشرق الألماني هارتموت بونسين بعنوان (الأفعال لشائعة في العربية المعاصرة) قام بترجمته إلى العربية إسماعيل عميرة من المعهد العالي للدعوة الإسلامية بالمدينة المنورة ويشتمل الكتاب على بحثين في الموضوع أولهما مبي على عيبات من بعض القصص والمحلات والثاني بي على عيبات من بعض الصحف العربية.

وهناك دراسة أخرى تساهم معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود، وهي تعالج ألفاظ القرآن الكريم، حيث ترتب هذه الألفاظ وفقاً لدرجة تكرارها، كما أنها نورد قائمة ألفائية بهذه الألفاظ مع ذكر درجة تكرار كل كلمة هذا وتختلف لمعلومات الواردة هنا مما نجده في (المعجم الماهرس لألفاظ القرآن الكريم) مؤاد عبد الباقي من حيث اعتماد الجدوع وليس الجدور أساساً في الإحصاء، وذلك تمشياً مع المسهج الذي أنعمه داود عبده في قائمته (انظر محمد أبو الفتوح)

لعل حلمي موسى (وهو أستاذ الفيزياء في جامعة القاهرة ممن أسهم بدور بارز في الإحصاء اللغوي) عدد من الأعمال المشورة في مجال إحصاء الجدور العربية في معجم (لسان العرب) و(الصحاح) بالإضافة إلى دراسته للقرآن الكريم وموسى يعتبر رائداً في استخدام الحاسوب في هذه الدراسات التي قام بعضها بالتعاون مع إبراهيم أبيس هذا وقد نشر العملين لأوليين جامعة الكويت أم الدراسة التي قام بها للقرآن الكريم فقد شرته مجلة عالم الفكر الكويتية (انظر موسى في قائمه المراجع)



## ب - لغة الطفل العربي

هناك عدد من المحاولات لدراسة المفردات الشائعة في لغة الطفل العربي. لكن أفضل هذه المحاولات هي لا شك مشروع «الرصيد اللغوي» الذي قامت به مراكز بحثية في كل من تونس والحرائر والمغرب وهو يهدف إلى التعرف على المفردات التي يحتاج إليها الطفل العربي في هذه الدول حتى تتصمم الكتب الدراسية المعدة له ولكن هذه الدراسة لا يمكن اعتبارها إحصاءاً للمفردات بالمعنى المتداول، ذلك لأنها لا تذكر لنا الكلمات الحقيقية التي يستعملها الأطفال موضوع الدراسة (وهي لا شك عامة بلهجات مختلفة)، بل تعطي لنا المقابلات المصاحبة لهذه الألفاظ، وذلك طبعاً بالإضافة إلى مصادر أخرى يقول أحمد العايد (1984) في عرض جيد لهذا المشروع المعاري «وسط الرصيد بالاعتماد على المقول، والمكتوب (محتوى الكتب المدرسية المستعملة اليوم في المغرب العربي) ومفاهيم الغير (الأطفال الأحياء من نفس العمر) بما في ذلك من تفصيل، وتعريب» (ص 123)

أما دراسة جامعة أم القرى، فهي محاولة كما يبدو للمساهمة في مشروع لرصيد اللغوي الكبير غير أنه يختلف عن الدراسة السابقة من حيث أنه اعتمد الأسلوب الأسهل لمعالجة القضية، وهي الدراسة الإحصائية للمفردات الواردة فعلاً في كتابات الأطفال في الصفين الخامس والسادس الابتدائيين ممن يدرسون في مناطق مختلفة من المملكة العربية السعودية. بذلك تكون هذه الدراسة إحصاءاً للمفردات بالمعنى الدقيق، غير أنها بطبيعتها واعتمادها على النص لمكتوب اضطرت إلى استبعاد الأطفال الأصغر سناً

وفي لسان قام رياض قاسم (1987) بدراسة طريقة في هذا المجال تهدف كما يبدو إلى بناء معجم للطفل مبني على دراسات علمية إحصائية وفي عمده هذا اقتراحات ممتازة ل بناء هذا النوع من المعاجم ولكن عمله الموسوم «معجم الطفل العربي (بحث تحريبي - ميداني)»، وهو فصل في كتابه (المعجم العربي)، يختلف اختلافاً تاماً عن العملين السابقين فيذكر الباحث أنه

ومساعدوه قاموا بانتقاء المفردات من خلال مراجعة المصادر من معاجم «وبالتحديد تلك التي قطعت خطوات في انتفاء المفردات أو اختصار المعجم للعوي العربي» وكتب (القراءة العربية) للمرحلة الابتدائية، والستين الأوليين من المتوسطة الدساية وكتابين للتربية المدنية ويذكر قاسم بأنهم قاموا بمراجعة بعض المعاجم الأحسية التي تعني بدائرة اهتمام الطفل وكذلك بعض كتب القراءة المصورة وقام فريق البحث بعد ذلك بالحصر - إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من الأطفال، بهدف قياس تواتر المفردات التي تم انتقاؤها في المرحلة الأولى من البحث (قاسم 1987 295 - 296)

هناك ملاحظة لا بد من ذكرها هنا بخصوص معظم الدراسات الإحصائية للألفاظ في اللغة العربية حتى يوم هذا، وهي أنها ركزت على صورة الكلمة بعض النظر عن معانيها المحسوسة أو المجردة، بالرغم من أهمية ذلك في مثل هذه الدراسات؛ والكلمة الواحدة قد تكون شائعة بمعنى وقليلة الاستعمال بمعنى آخر، كما وصح ذلك لادو في كتابه (اللسانيات عبر الثقافات) الذي أشربا إليه سابقاً (نظر صبي والأمير 1982 61) وقضية أخرى لا يبدو أن هناك اتفاقاً عليها، ألا وهي تعريف الكلمة فهل تشمل الكلمة جميع مشتقاتها؟ وهل نعتبر الاسم مثلاً في صيغة الإفراد والجمع كلمة واحدة، حتى وإن كان الجمع غير سالم (أي سماعياً)؟ إلى غير ذلك

## 6 - التعريب

من المعروف أن كلمة «تعريب» تستعمل بمعان عدة أهمها

- 1- نقل الكلمة الأحسية إلى العربية مع إحصاءها للقواعد الصوتية (في الأقل) للغة العربية، كما في «اسطاطيقا» في تقديم و«تلفون» في العصر الحديث
- 2- الترجمة إلى اللغة العربية
- 3- إحلال اللغة العربية وثقافتها محل لغة أجنبية وثقافتها في بلد عربي في مجالات الحياة المختلفة من إدارة وسياسة وتعليم، كما يستعمل غالباً في دول المغرب العربي كما قد يقصر على إحلال اللغة العربية محل لغة

أجنبية في التعليم، كما هو الحال في المشرق العربي والمصهور الثالث هو الذي يعنى في هذه الدراسة، حيث يعتر ذلك نوعاً مما يسمى بالتحطيط اللعوي الذي يرى أنه واحد من مجالات اللسانيات التطبيقية.

في محال التعريب هناك لا شك أعمال كثيرة جدرة بالذكر، ولا يتسع المقام لذكرها جميعاً لكن هناك أعمالاً تستحق الذكر في رأينا إما لدورها الريادي أو لشموليتها من هذه الدراسات، حسب أقدميتها

#### (1) الأعمال الفردية.

مازن المبارك (1972) وأحمد مطبوب (1975) وس عبدالله (1975) وغرال (1977) والقيسي (1978) وعلي القاسمي (1980) والمسحي الصيادي (1982) وصبي (1985) والفهري (1985) والأنصاري (1988) وغيم (1989)، بالإضافة إلى ما سيرد ذكره عبد الحديث عن المصطلحية أدناه

#### (2) الأعمال الجامعة:

هناك أعمال تجمع بين دفتيه عشرات من الدراسات الرصية ولهامة في محال التعريب لا بد من الإشارة إليها ومن أهم هذه الأعمال:

1- مركز دراسات الوحدة العربية (1982) ومن الدراسات ذات الصعة العامة في التعريب في هذه المجموعة دراسات كل من صحي الصالح وعبدالله العروي والطاهر ليب وحس يوسف

2- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1984)

3- المجلس القومي للتعليم العالي بالسودان (1984)

4- مجلة اللسان العربي في محلداته المختلفة

إلقاء الضوء على التعريب في عصر الدول العربية بالتحديد يمكننا الرجوع إلى الأعمال التالية الحبابي (1982) عن المغرب، والمجلس القومي للتعليم العالي بالسودان (1984) عن السودان، خليل (1982) عن العراق، راح (1984) والفيلالي (1982) عن الحرائر، السويسي (1982) وعاشوري (1982) والصيادي (1982) عن تونس

وحدير بالذكر أن العديد من المؤتمرات عقدت لهذا العرض نجد عرضاً لأهمها حتى عام 1981 في الدراسة القيمة التي قدمها شكري فيصل في مؤتمر دمشق (فيصل 1982) ثم هناك ندوة دمشق التي عقدها اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة دمشق في 1982 وندوة تونس التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في عام 1981، وكذلك المؤتمر الثاني لدوراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الذي عقد في الحمامات بتونس في أكتوبر 1983 كما نجد إشارة إلى بعضها الآخر في المصادر المذكورة أعلاه، مع ملاحظة أننا نتحدث عن التعريب من وجهة النظر التخطيطية كما أشرب

#### 7- المعجمية أو صناعة المعاجم

من الملاحظ أن معظم الدراسات التي صدرت عن المعجمية العربية هي دراسات تاريخية وصفية، بدءاً من حسين نصر (1968) ومروراً بأبي الفرج (1966) ودرويش (1986) والعريان (1984) ويعقوب (1981)

هذا ومن رواد الكتاتنة العلمية في صناعة المعاجم علي القاسمي نكتانه (علم اللغة وصناعة المعجم) وكذلك مقالته النقدية عن قاموس المورد (1974). فهي هذين العاملين الهامين نجد ربما لأول مرة في العالم العربي دراسة علمية عن صناعة المعجم، خاصة ثنائي اللغة، من حيث عرض المادة والتبويب واستخدام الصور ونوع المعلومات المطلوبة إلى غير ذلك مما هو من صميم صناعة المعجم

وللسانين التونسيين مساهمة ممتازة في هذا المجال من الدراسات اللسانية التطبيقية، وقد شمل عطاؤهم تأسيس أول (ربما الوحيدة) جمعية للمعجمية في العالم العربي. وأبرز علميين في الساحة التونسية محمد رشاد الحمراوي، ومن أعماله (من قصايا المعجم العربي قديماً وحديثاً) وإبراهيم بن مراد، وله في هذا المجال (دراسات في المعجم العربي) ففي دراساتها عموماً نجد التوجه نحو التحليل ومحاولة التنظير، بدلاً من العرض التاريخي المجرد.

وفي لسان نحد دراسات أحمد الحطيط كما في بحثه «من قصايا المعجمة العربية المعاصرة» (1986) وكذلك رياض قسم في كتابه (المعجم العربي).  
بحوث في المادة والمصيح والتطيق)، حيث نحد المعالجة التاريخية حسب إلى  
جس مع الدراسة العلمية في صناعة المعجم

ومن البدوات التي يحد ذكرها في هده المجال ما يلي

1- «بدوة صناعة المعجم العربي لعير الدقيقين بالعربية» التي عقدت في الرباط  
في عام 1981

2- بدوة «إسهام التوسيين في إثراء المعجم العربي» التي عقدت في تونس في  
1985

3 بدوة «مأثوية أحمد فارس الشدياق وبطرس الستاني وريشحات دوري، والتي  
عقدت في تونس كذلك في 1987

وقد قدمت في هذه البدوات مجموعة من الدراسات الحيدة في المعجمية  
عممة والعربية خاصة

#### 8- المصطلحية

لا شك أن المصطلحية وثيقة الصلة بالمعجمية، بل هي ربما فرع منها  
وهي أيضاً شقان شق نظري (علم المصطلح أو نظرية المصطلحات) وشق  
عملي (يحصه بعض اللسانيين العرب باسم المصطلحية)، وكثيراً ما يتداخلان  
بحيث يصعب دائماً التفريق بينهما. والمصطلحية كالمعجمية علم حديد بدأ  
يشق طريقه إلى عالم البحث والدراسة في العالم العربي منذ عهد قريب نسبياً،  
بالرغم من أن العرب ربما كانوا أول من وضع المعاجم المصطلحية، كما في  
(التعريفات) للحرثاني و(كشف اصطلاحات الفنون) للتهامي و(مفاتيح  
العلوم) للحوارمي و(مفتاح العلوم) للسكاكي، وغيرها من أعمال رائدة (انظر  
عند الساقى 1979)

من الأعمال الرائدة في المصطلحية كتاب الشهابي الذي شر في 1955

(المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث)، وكذلك كتاب حسين فهمي (المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية)، والأول منهما تاريخي وعملي أما الثاني، فهو عملي تطبيقي يعالج قضية لمصطلح العلمي بأمانة من الموضوعات التقنية الهندسة

ولسانيين العرب المحدثين مساهمة مشكورة في هذا الحقل، كما في أعمال الحمراوي (1975، 1981، 1986) وأحمد مختار عمر (1981) ووجيه عبد الرحمن (1982) والقاسمي (1982) والمسدي (1983، 1984) وعبد الصبور شاهين (1983) والمهري (1985) وس مراد (1985، 1987) ومحمد إبراهيم (1986) وهليل (1989) وهذه الدراسات جميعاً تتسم بالصحة العلمية المصطلحية، ويتضح تأثير اللسانيات الحديثة فيها. غير أن بعضها أقرب إلى النظرية (عدم المصطلح) مثل سطالب في بحثه «علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة إشكاليات النظرية والمهج»، حيث يتحدث بوجار عن تطور علم المصطلح، كما يعالج موضوع العلاقة بين النظام المعجمي والنظام لمصطلحي وبين عدم المصطلح والمعجمية، وكذلك موضوعات «الوحدة المصطلحية» و«المفهوم والمدلول» وغير ذلك ومن الدراسات النظرية بحث لقاسمي «علم المصطلح بين عدم المنطق وعدم اللغة العناصر المنطقية ولوحودية في عدم المصطلح» كما هو واضح من عنوانه ومن هذه الأعمال ما يقع بصورة أدق في مجال المصطلحية (بالمفهوم العملي أو التطبيقي) مثل دراسة الحمراوي (المصطلحية لعامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتمييزها) (الميدان العربي)، وهي دراسة رائدة في مجال التمييز تعكس تحرة الباحث العلمية عند إدارته لمشروع «راب» لتعريب مصطلحات الاتصالات السلوكية واللاسلكية أما دراستي لمسدي (1984) والمهري (1985) فهما تركزان على لمصطلحية من منظور اللغة العربية وخاصة في مجال اللسانيات، وتجمعان بين الدراسة النظرية والحديث عن وسائل تنمية اللغة العربية، حيث يذكر المسدي «الاشتقاق والمجاز والاحت والتعريب» بينما يضيف المهري «التصميم والتعريب الجزئي والتركيب» وفي كتاب عبد الصبور شاهين (العربية لغة العلم والتقنية) معالجة تاريخية وعملية جيدة

لقضية المصطلح العلمي في اللغة العربية جيدة (انظر خاصة الباب الثالث المصطلح العلمي في العصر الحديث).

ومن الأعمال الجيدة الأخرى في مجال المصطلحية أعمال حرار (1982) وحسير (1960) وأحمد شفيق الحطيب (1982، 1989) والمحام (1984) وأنور لحطيب (1986) وقاسم السارة (1989).

أما من حيث الندوات فلا شك أن لتوس الدور القيادي فيها، حيث فيها عقدت ندوتان كبيرتان، وذلك في عامي 1986 و 1989، بالتعاون بين مؤسسات حكومية تونسية ومؤسسات دولية أخرى، خاصة مكتب معلومات المصطلحات والمصطلحية الدولي Infoterm في فيينا وكان عنوان الأولى «مؤتمر التعاون العربي في مجال المصطلحات» والثانية «التقييس والتوحيد المصطلحيان في النظرية والتطبيق».

ويحذر من أن يشير لها أيضاً إلى الدراسات الخاصة بما يسمى «تسمية اللغة العربية»، من أمثال أعمال أبيس (1966) والسمراي (1973) وتوفيق شاهين (1981) وكذلك بعض الدراسات التي ألفت في «ندوة تسمية اللغة العربية في العصر الحديث» التي نظمتها وزارة الشؤون الثقافية بتونس في عام 1976، وكذلك كثير من الأعمال التي عالجت التعريب فمعظم هذه الدراسات لها علاقة بشكل أو بآخر بالمصطلحية العربية من حيث أساليب وضع المصطلحات لحديثة

## قائمة المراجع

### أ - المراجع العربية.

- إبراهيم، عبد العليم (1973) الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية ط 7 القاهرة دار المعارف.
- أبو الفرج، محمد أحمد (1966) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث. القاهرة دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- اتحاد المعلمين العرب (1976) المؤتمر التاسع (الحرطوم، فبراير 1976). تطوير تعليم اللغة العربية.
- أحمد، محمد عبد القادر (1982) طرق تعليم اللغة العربية، ط 2. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية.
- الأنصاري، محمد جابر (1988) «التعريب الحاملي وحتمية المقارنة الميدانية ظاهرة «تأجيل» التطبيق أربعة اعتبارات أساسية لحسمها» في رسالة الخليج العربي، العدد 24، السنة الثامنة، 151 - 189
- أبيس، إبراهيم (1961) الأصوات اللغوية. دار النهضة العربية
- باكلا، محمد حسن (1980) السجل العلمي للندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها (الرياض، 17 - 21 ربيع الثاني 1398 هـ الموافق 30 26 - مارس 1978 م) الجزء الأول: المادة اللغوية
- — (1982) اللسانيات العربية مقدمة بليوغرافية لندن: مؤسسة ماسل المحدودة للإعلام والنشر.
- بطالب، عثمان (1988) «علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة» في المهري والسفروشي وغاليم (1988)، 149 - 176



- نعتد الله، عبد العزيز (1975) التعريب ومستقبل اللغة العربية القاهرة معهد  
البحوث والدراسات العربية
- س. عمر، محمد صالح (1985) «دراسة إحصائية بالحاسب الإلكتروني للحدود  
الواردة في (الصحاح) و (اللسان) و (التاج)» في : مجلة المعجمية، العدد 1،  
119 - 132
- س. مراد، إبراهيم (1987) دراسات في المعجم العربي - بيروت دار العرب  
الإسلامي
- — (1985) المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية، لجزء  
الأول بيروت دار العرب الإسلامي.
- سيحلف، مصطفى (1988) «التعريب والمعاصرة» في المهري والسفروشي  
وغاليم (1988)، 201 - 210.
- بويتسين، هارتمون (1405 هـ) الأفعال الشائعة في العربية المعاصرة، ترجمة  
إسماعيل أحمد عميرة. المدينة المنورة المعهد العالي للدعوة الإسلامية
- تنمية اللغة العربية في العصر الحديث دراسات الملتقى الرابع لانس مطور  
(قصة، تونس - 22 - 25 أبريل 1976) تونس وررة الشؤون الثقافية
- جمعية المعجمية العربية بتونس (1985) وقائع ندوة إسهام التونسيين في إثراء  
المعجم العربي (تونس، 3 - 1 مارس 1985) بيروت دار الغرب الإسلامي
- حبيب، مكي وقاسم شعاع (1983) تدريس اللغة العربية في المرحلة الابتدائية  
في البلاد العربية بيروت - دار لكتاب اللبناني
- حجارى، مصطفى حجارى السيد (د ت ) العربية والهوسا - نظرات ثقافية  
مكة المكرمة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى
- حسان، تمام (1984) التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها. مكة  
المكرمة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى
- حسن، محمد عبد العني (1966) في الترجمة في الأدب العربي القاهرة  
الدار المصرية للتأليف والترجمة

- حمادي، محمد رضا (1980) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث.  
بغداد: دار الرشيد
- الحمراوي، محمد رشاد (1983) من قصايا المعجم العربي قديماً وحديثاً.  
تونس: المعهد القومي لعلوم التربية
- (1986) العربية والحداثة (أو الفصاحة فصاحات) بيروت. دار العرب  
الإسلامي
- (1986) المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها  
(الميدان العربي) بيروت: دار العرب الإسلامي
- الخطيب، أحمد شفيق (1986) «من قصايا المعجمية العربية المعاصرة» (من  
محاضرات الندوة العلمية لجمعية المعجمية العربية تونس، 15 - 17 نيسان،  
1986) بيروت: مكتبة لسان
- (1982) «منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة مع ترجمة للسوابق  
واللواحق الشائعة» في مجلة اللسان العربي، مجلة، ج 1، 37 - 66.
- حرمان، نايف وعلي حجاج (1988) اللغات الأحيية. تعلمها وتعلمها. الكويت.  
عالم المعرفة
- حليقة، عبد الكريم (1986) تفسير العربية بين القديم والحديث عمان: مجمع  
اللغة العربية الأردني
- الحوري، شحادة (1989) دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب. دمشق.  
دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- الحولي، محمد علي (1982) أساليب تدريس اللغة العربية. الرياض.  
المؤلف
- (1980) «دراسة استطلاعية تحليلية لمفردات اللغة العربية وحملها» في.  
ساكلا 1980، 149 - 198.
- درويش، عبدالله (1986) المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم «العين»  
للخليل بن أحمد. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.
- راجح، تركي (1984) «أصواء على سياسة تعريب التعليم والإدارة والمحيط

الاجتماعي في الجزائر، 1 و 2 و 3 في المستقبل العربي، الأعداد 59 و 60 و 61.

- الركابي، حودت (1981) طرق تدريس اللغة العربية دمشق دار الفكر  
- السارة، قاسم (1989) «تعريب المصطلح العلمي: إشكالية المسح» في عالم  
الفكر (الكويت)، م 19، 44، 81 - 128

- السامرائي، إبراهيم (1973) تنمية اللغة العربية في العصر الحديث. القاهرة:  
معهد البحوث والدراسات العربية

- السويس، رضا (1979) التعليم الهيكلي للعربية الحية تونس: مطبعة الشركة  
التبوية لعنون الرسم

- السيد، محمود أحمد (1987) تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب  
التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي تونس الألكسو  
- — (1980) الموجز في طرائق تدريس اللغة العربية وأدائها بيروت دار  
العودة

- الشافعي، إبراهيم محمد (1976) «نقص البحوث العلمية في مجال تدريس  
اللغة العربية» في: اتحاد المعلمين العرب (1976)، 237 - 248

- — وعبد الحميد إبراهيم (1407 هـ) «الأخطاء الشائعة في الهجاء والإملاء  
بين تلاميذ المرحلة الابتدائية بمنطقة الرياض التعليمية» الرياض مركز  
البحوث بكلية التربية، جامعة الملك سعود

- الشماع، صالح (1973) ارتقاء اللغة عند الطفل من الميلاد إلى السادسة  
القاهرة: دار المعارف بمصر

- شاهين، توفيق محمد (1980) عوامل تنمية اللغة العربية. القاهرة مكتبة وهبة

- شاهين، عبد الصبور (1983) العربية لغة العلوم والتقنية. البحر (السعودية)  
دار الإصلاح للطبع والشر والتوزيع.

- الشاوي، سبطان (1984) «التعريب بين الأصالة والمعاصرة ملاحظات أولية»  
في: مجلة اتحاد الجامعات العربية، 194، 7 - 18

- الصيادي، محمد المسجي (1982) التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ط 2

بيروت مركز دراسات الوحدة العربية

- صبي، محمود إسماعيل (1989) «الترجمة الآلية واللغة العربية» في وقائع مختارة من الندوة حول استخدام اللغة العربية في الحاسب الآلي. بغداد. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعرب اسيا بالأمم المتحدة، والكويت معهد الكويت للأبحاث العلمية، 241 - 248

- (1985 أ) «دراسة في طرائق تعليم اللغات الأجنبية» في وقائع ندوات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، الجزء الثاني. الرياض مكتب التربية لعربي لدول الخليج، 127 - 167

- (1985 ب) «تعريب التعليم العالي في الجامعات» في مجلة الفيصل، 1024، 45 - 49

- (1985 ج) «تعليم اللغات باستخدام الحاسب الآلي» في - المجلة العربية للدراسات اللغوية (الحرطوم)، ح، 34، 2، 75 - 99

- (1982 أ) «إردواحية اللغة وتعليم اللغة الأجنبية» في - صبي والأمين (1982)، 77 - 95

- (1982 ب) «مشكلة الاستهمام في تدريس الإنجليزية للطلاب العرب» في صبي والأمين (1982)، 97 - 116.

- (1982 ج) «إعداد المواد التعليمية لتدريس اللغات الأجنبية بعض الأسس العامة» في: دراسات مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود، م، 144 - 974

- (1976) «الكتابة العربية وأثرها في تكوين العادات اللغوية السليمة» في -

مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد الرابع، ٥٣٢ أ ٧١٢

- وإسحاق محمد الأمين (1982)، تعريب وتحرير) التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود

- وباصف عبد العزيز ومختار حسين (1985) مرشد المعلم في تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها، ط 2 الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج

- ——— وعمر الصديق عبدالله (1987) التقنيات التربوية الحديثة في تعليم اللغات الأجنبية الرياض، دار أمية للنشر والتوزيع
- ——— وعمر الصديق عبدالله (1984) المعينات البصرية في تعليم اللغة الرياض عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود.
- ——— وعلي محمد القاسمي (1980) السجل العلمي للندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها (17 - 21 ربيع الثاني 1398 الموافق 226 - 30 مارس 1978) الجزء الثاني: المعلم، الكتاب، الطريقة، الوسائل الرياض عمادة مكتبات جامعة الرياض
- العايد، أحمد (1984) «الرصيد اللغوي العربي والتدريس العصري» في ملتقى ابن منظور- دور التعريب في تطوير اللغة العربية، ترقية العربية في تونس تونس الدار التونسية للنشر.
- عبد الباقي (1979) المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة القاهرة عالم الكتب
- عبد العال، عبد المعيم (د ب ) طرق تدريس اللغة العربية. القاهرة مكتبة عريب.
- عبد العزيز، ناصف (1983) الألعاب اللغوية. الرياض دار المريح.
- عده، داود (1986) «اكتساب الجملة عند الطفل» في المجلة العربية للدراسات اللغوية، م، 244 (فبراير 1986)، 9 - 42
- ——— (1984) دراسات في علم اللغة النفسي. الكويت جامعة الكويت
- ——— (1979) المفردات الشائعة في اللغة العربية دراسة في قوائم المفردات الشائعة في اللغة العربية وقائمة بأشيع ثلاثة آلاف كلمة في أربع منها لرياض. معهد اللغة العربية بجامعة الرياض.
- ——— وسلوى عده (1986) دراسة في مفردات طفلين وقائمة شاملة بمفرداتهما الكويت جامعة الكويت.
- العربي، صلاح عبد المحيد (1981) تعلم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية

والتطبيق بيروت. مكتبة لسان

- ——— وعبد الحرير العقيلي (1986) أهداف واستخدامات معامل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية الرياض. دار المريح
- العريان، محمد عبد الحفيظ (1984) المعاجم العربية المجنسة. القاهرة. دار المسلم للطباعة والنشر والتوزيع.
- عمر، أحمد مختار (1981) العربية الصحيحة. دليل الباحث إلى الصواب اللغوي. القاهرة عالم الكتب
- عزال، أحمد الأخصر (1977) المنهجية العامة للتعريب المواكب. الرباط. معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- عسيم، كرم (1989) «اللغة العربية والهجرة العلمية المنشودة» في: عالم الفكر (الكويتية)، م 19، 44، 37 - 80.
- فيصل، شكري (1982) «المؤتمرات والدورات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول تعريب التعليم الجامعي في مجالات المصطلح العلمي والترجمة والتأليف (عرض ودراسة)» من بحوث مؤتمر التعريب في دمشق: 27 نيسان - 3 أيار 1982 الذي نظمه اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة دمشق.
- المهري، عبد القادر القاسي (1985 أ) «مناهج الترجمة. المصطلح اللساني مودحاً» في كتابه اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيية ودلالية، الكتاب الثاني. الدار البيضاء دار توفال للنشر، 243 223.
- ——— (1985 ب) «تعريب اللغة وتعريب الثقافة» في المجلة العربية للدراسات اللغوية، م، 144 (أغسطس 1985) 73 112.
- ——— وإدريس السعروشي ومحمد عليم (1988، تحرير) وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب. الرباط. مطابع عكاظ
- القاسمي، علي (1988) «علم المصطلح بين علم المنطق وعلم الدلالة» في المهري والسعروشي وعليم (1988) 177 200
- ——— (1987) «التعريب ومشكلاته في العالم العربي» في: مجلة المنهل (السعودية) العدد 452 (رجب 1407 / مارس 1987)، 102 - 110.

- (1982) «علم المصطلحات النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها» من بحوث مؤتمر التعريب في دمشق 27 نيسان - 3 أيار 1982
- (1979) اتجاهات حديثة في تعليم العربية للناطقين باللغات الأخرى  
الرياض عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض
- (1975) علم اللغة وصناعة المعجم. الرياض مطبوعات جامعة الرياض
- (1968) مختبر اللغة. الكويت دار القلم
- القيسي، كمال (1981) «عملية التعريب ومستلزماتها في المحالات العلمية والتعليمية» في اللسان العربي، م 18، ح 1، 119 - 130
- كرانكيوم، حيلير (1988) «التعريب والاتصال الثقافي في المغرب العربي» في المهري والسعوشي وعاليم (1988)، 141 - 148
- كلاس، جورج (1981) الألسنية ولغة الطفل العربي (أمودح الطفل اللساني). بيروت. توريد دار النهار للنشر
- المارك، مرون (1972) اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي محاضرات تناول التعريب في الوطن العربي تدريساً وتأليفاً ومصطلحاً  
بيروت: دار النفائس
- مجاور، محمد صلاح الدين علي (1974) نماذج من الاختبارات الموضوعية في اللغة العربية. الكويت: دار القلم.
- محمد، محمد عبد الحائق (141 هـ) اختبارات اللغة. الرياض عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود
- مذكور، إبراهيم بيومي (1971) في اللغة والأدب. اقرأ 337 القاهرة در المعارف
- مذكور، علي أحمد (1985) تقويم برامج إعداد معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها الرباط الأيسيسكو
- (1984) «قواعد النحو المقررة بين الواقع وما يحب أن يكون» في المجلة العربية للمعلوم الإنسانية (الكويت) م، 1544

- ——— ومحمد موسى عقيلان (1407هـ) «المباحث النحوية التي يشيع استعمالها ويشيع الخطأ فيها لدى تلاميذ النصف الأول من المرحلة المتوسطة» الرياض مركز البحوث بكلية التربية، جامعة الملك سعود
- مركز دراسات الوحدة العربية (1982) التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز بتونس في 1981. بيروت، المركز.
- مطبوع، أحمد (1975) دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات الكويت دار البحوث العلمية
- مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية (1983) أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية (تونس 23 - 28 نوفمبر 1981).
- ——— (1981) أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية (تونس، 13 - 19 ديسمبر 1978)
- مركز دراسات الوحدة العربية (1982) التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت المركز.
- مطر، عبد العزيز (1981) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط 2، القاهرة دار المعارف
- معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (د ت) الأخطاء اللغوية التحريرية لطلاب المستوى المتقدم في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى. مكة المكرمة المعهد
- مكتب التربية العربي لدول الخليج (1983 - 1985) وقائع ندوات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، 3 أجزاء. الرياض: المكتب
- منصور، عبد المجيد سيد أحمد (1982) علم اللغة النفسي الرياض. عمادة شؤون المكتبات
- المطمعة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1985) تعريب التعليم العالي وسياسات الالتحاق به في الوطن العربي. تونس: المنظمة



- — (1974) اجتماع خبراء متخصصين في اللغة العربية (لتحديد مشكلات تدريسها في لتعليم العام بالبلاد العربية وترتيب أولوياتها واقتراح خطط لحثها)، عمان، 3 - 7 نوفمبر 1973
- مؤتمر التضامن الإسلامي في مجالات العلم والتكنولوجيا (1395 هـ) بحوث المؤتمر الترجمة والتأليف والتعليم باللغة الوطنية الرياض جامعة لرياض
- موسى، علي حلمي (1973) دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر الكويت جامعة الكويت.
- — (1972) إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر الكويت. جامعة الكويت
- — وعند الصور شاهين (1973) دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر الكويت جامعة الكويت
- الموسى، بهاد (1984) اللغة العربية وأبنائها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة العرب في اللغة العربية الرياض - دار العلوم
- نصار، حسين (1968) المعجم العربي، نشأته وتطوره. ط 2 القاهرة مكتبة مصر
- وافي، علي عبد الواحد (1971) نشأة اللغة عند الإنسان والطفل. القاهرة مكتبة عريب
- الوعر، مازن (1989) دراسات لسانية تطبيقية. دمشق دار طلاس للدراسات والترجمة ونشر
- يعقوب، أميل (1981) المعاجم اللغوية العربية: بدائها وتطورها بيروت دار العلم للملايين
- بوس، فتحي علي ومحمود كامل الدقة (1977) أساسيات تعليم اللغة العربية. القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر

## ب - المراجع الأجنبية

- Allen, J P and S Pit Corder (eds , 1973 - 1976) **The Edinburgh Course in Applied Linguistics**, 1 - 4 London Oxford U press
- Corder S Pit (1973) **Introducing Applied Linguistics**. Harmondsworth Penguin Books Ltd
- Felber, Helmut (1984) **Terminology Manual**. Paris Unesco
- Kaplan, Robert (ed , 1980) **On the Scope of Applied Linguistics**. Rowley, Mass. Newbury House Publishers
- Lado, Robert (1964) **Language Teaching: A Scientific Approach**. New York McGraw Hill
- — (1957) **Linguistics Across Cultures: Applied Linguistics for Language Teachers**. Ann Arbor, Mich U of Michigan Press
- Picht, H and J Draskau (1985) **Terminology: An Introduction**. Surrey, England. U of Surrey
- Richards, Jack and Theodore Rodgers (1986) **Approaches and Methods in Language Teaching: A description and analysis**. Cambridge Cambridge U press
- Wardaugh, R and D Brown (eds , 1976) **A Survey of Applied Linguistics** Ann Arbor, Michigan U of Michigan press
- Widdowson, H G (1979) **Explorations in Applied Linguistics 1**. Oxford Oxford U press
- (1984) **Explorations in Applied linguistics 2**. Oxford Oxford U Press.

,

## ملاحظات حول البحث في التركيب العربي

د. عبد القادر الفاسي الفهري،

كلية الآداب بالرباط

كثرت أئوي التطرق إلى جانبين، أو الحصيلة في محالين هما التركيب والمعجم، وعلى الأخص المعجم اللساني. إلا أنني سأقصر عرضي على الجانب التركيبي، نظراً لصيق الوقت. ثم إن هذه الوقفة، وقفة حصيلة وتحديد للأفاق المستقلية بالنسبة للبحث اللساني العربي، لن تكون وقفة كمية، لتقييم ما تراكم في المكتبة العربية من أعمال في التركيب، ولن تكون حتى وقفة مسهية لتقصيها المطروحة. إنها فقط وقفة من خلال بعض النماذج التي أعتقد أنه مهما كان اختلافها وتنوعها تاريخياً، وكذلك استمولوحيّاً وتصورياً، فإنها تبقى ذات دلالة وذات عورة بالنسبة للسايات العربية. وقد اخترت بعض النماذج في إطار أبواب بحوية ثلاثة أظن أنها مرتبطة، وإن كانت معالجتها في الأدبيات مشتتة

هذه الأبواب هي: الإعراب والرتة والمقولات التركيبية. جزء منها عولج في باب الجملة، وجزء في باب أقسام الكلم (أو الكلام)، وجزء في أبواب الإعراب المختلفة ولا تهما هنا التبريات ولا التصانيف. ما يهم هو الوقوف على المشكل في عمقه، وعلى الكيفية التي عولج بها، وعلى الاستدلال على صروب التحاليل المقدمة.

من خلال نماذج الحصيلة، ملحظ أن هناك عدة غير عامة بالنسبة لما قيم به في المجال وإحدى العبر التي تبرر من خلال النماذج هي محاولة التحصين السريع من كلام القدماء. فالتخلص من التراث عند الوصفين، مثلاً، التخلص لا

يدحض استدلالهم في عمقه، ولا يرقى إلى طرح القضايا الجوهرية واقتراح حلول لها.

والشيء الثاني الذي يلحظه هو أن الاستدلال الموطف، وهو استدلال مستورد من المدارس اللسانية العربية في عالت الأحياء، استدلال سطحي، يكتفي بشي ما أتت به المدارس الوصفية العربية من طروحات، ورفض ما بحالعه عند القدامى فقد رفض الوصفيون اللجوء إلى التقدير والتعليل والعامليه وغيرها من المفاهيم القديمة، بدعوى أنها تخرج البحث من شيء علمي إلى شيء «فلسفي منطقي»، وأن العلم يكتفي بالوقوف عند الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى العلة والعائية ولا شيء يبرر هذا الحصر، كما نينا في الفاسي (1985)<sup>(1)</sup> ثم إنهم رفضوا المادة القديمة (عن حق) لأنها لم تكن فعلية، بل إن كثيراً منها جاء فقط لتدعيم التحليل المقترح إلا أنهم لم يُعَوِّضُوا هذه المادة بنصوص قديمة أو حديثة، بل عادوا يكررون نفس أمثلة القدماء وأخطائهم في الخلط بين لعاء مختلفة

لعدد إدد إلى الأنواع التي احترناها حتى تتمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة في صدد مواقف من اقترحوا حديثاً وحاولوا الخروج عما قاله القدماء

---

(1) يقول المحرومي (1964) في هذا الصدد «و جاء ميبويه [ فأراد هو وتلاميذه من بعده نمجد هذه الدراسة، وحكام أصولها، فترخصوا في استخدام مصطلحات ليست من لعه في شيء، كالعامل والمعمول، ولما صب والجار، وغيرها، مما مهد السبيل للفلسفة الكلامية وبسطوا اليونان، بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجيهات » (ص 14) ويقول تمام حسان (1958) في نفس الاتجاه «إن المعروف في كل منهج علمي من منهج لبحث في الوقت الحاضر أنه يعني أولاً وحرراً بالإحاطة عن «كيف» تتم هذه الظاهرة أو تلك فإد تعنى هذا النوع من الإجابة إلى محاوله الإحاطة عن «لماذا» تتم هذه لظاهرة أو تلك، ثم بعد هد منهجاً علمياً، بل لا مفر من وصفه بالحدس والنحمين، وتفسير الإرادة ولحث عن الحكمة الإلهية في هذه الظواهر وانظر الفاسي (1985) لمريد من النصيب ولنقد

## 1 - نماذج الحصيلة

### 1.1 - الإعراب

دعم المحزومي (1964) أن الضمة علم الإسناد، وتدل على أن الكلمة مسند إليها، أو تابعة للمسد إليه. وهي تؤدي في العربية ما يؤديه الفعل المساعد في غير العربية، وتدل على تحقق النسبة بين المسد إليه والمسد، وليس في العربية من علم للإسناد غير الضمة. وبعد انتقاده لطروحات القدماء الذين فصلوا المبتدأ عن الفاعل عن اسم «كان» عن حرك «إل»، «ألخ»، وتمحلوا في معالجة الإعراب في هذه الوظائف، يقر بأن هناك موضوعاً واحداً في كل هذه الحالات، لا مواضيع متعددة، وأن الرفع للمسد إليه (ولما هو تابع للمسد إليه، أي الخبر والتوابع)

ويقدم المحزومي تصوره للحفص، فيقول: الحفص علم الإضافة، والكسرة تدل على أن ما لحقته مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه. فحروف الجر استعملت واسطة للإضافة

وأما الفتحة، فهي عنده ليست علماً لشيء خاص وبذلك يقدم المحزومي تصوره لظهور هذه العلاقات في المركب الاسمي والذي يلاحظ أنه لا يستدل على هذا التصور، ولا يقدم ما يمكن أن يمثل حجة لدعمه، وإنما هناك فقط عرص للرأي دون احتجاج له.

ويحد بمودحاً آخر لتصور العلامات الإعرابية عند عنده (1973). إلا أن هذا التصور، بخلاف السابق، مقرون بصرب من الاستدلال فعده يدعي أن الحركات التي تنحق الكلمة (مثل «الرجل»، و«الرجل»، و«الرجل») لا تدل على وظيفة نحوية (من فاعلية ومفعولية وإضافة)، بدليل أنه لو قلنا جاء الرجل (بافتح)، ورأيت الرجل (بالكس)، ومررت بالرجل (بالرفع)، لما نقلنا السمع إلى معان جديدة، على عكس الحركات التي تفرق بين المعلوم والمجهول في الفعل مثل: ضُربَ وصُربَ

وصف عناصر الاستدلال الذي يوردها عنده أن هناك كلمات لها نفس الوظيفة، ومع ذلك فحركاتها مختلفة، كما هي قولنا «الرحل في البيت» وإن الرجل في البيت» وهناك كلمات تتفق حركاتها ووظائفها مختلفة (كالنصب في التمييز والمفعول به والمفعول فيه، إلخ). ثم إن اللهجات فقدت الإعراب، ومع ذلك لا نُس فيها، لأن ترتيب الكلمات هو الذي يتحكم في المعنى.

فهذا الاستدلال يتجه إذن نحو دحض ما ادعاه المخرومي، وكذلك إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، من أن الإعراب محكوم بوظائف فالرفع علامة الإسماء، والخمص علامة الإضافة، والنصب ليس للإسماء ولا الإضافة

ونيفيس إبراهيم أنيس (1958) في الكلام عن الإعراب، والبحث فيه مادة وتاريخاً ووظيفةً فبعدما لاحظ أن كبار اللغاة والمصحاء من العرب كانوا يخطئون في الإعراب، استخلص أنه «... لا ماضي لنا من أن نعد ظاهرة الإعراب من الظواهر التي لا يمكن أن تمت للسليقة اللغوية بصلة، وذلك لأن صاحب اللغة التي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ في ظواهر تلك اللغة دون أن يدرك أنه أخطأ.» «ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً، كما ادعى النحاة، بل هي صفة من صفات اللغة المودحية الأدبية

وعلى مستوى التاريخ، يلاحظ أنيس أن البحث في اللغات السامية القديمة لا يمكن من العثور على أثر واضح للإعراب في هذه اللغات. ثم يحصل أنيس إلى أن الحركات الإعرابية، خلافاً لما ادعاه النحاة، لا تحدد المعاني، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ويشكك أنيس في موقف صاحب إحياء النحو بناء على ما يلي

- إن الحركة الإعرابية في العربية (بخلاف اللاتينية) ليست جزءاً من الكلمة، بدليل إمكان سقوطها في العربية. ولا يمكن تسويتها بالحركة الداخلية للكلمة التي هي جزء من الصيغة.

- إن نظام الجملة والموضع الخاص للمركبات فيها هو الذي يحدد المعاني، وكذلك السياق، ولا يمكن اعتبار حركات الإعراب محددة، مادام اللحن فيها لا يعبر المعنى.

وهكذا، نقف على تصورين للإعراب في الأدبيات. تصور أول هو تصور إبراهيم مصطفى، والمخزومي بعده، يقول بربط الإعراب بالمعنى السحوي (وهو تصور السحاة القدامى كذلك)، وتصور ثان، يمثله أنيس وعده يقول بعدم الربط، وبأن الحركات للوصول أساساً. ثم إن إبراهيم أنيس يذهب بعيداً، فيعد الحركات الإعرابية نظاماً مقحماً لا يمت إلى السليقة بصلة

ومهما كانت صحيحة أو خطأ هذه الآراء، فإننا نلاحظ أن الاستدلال عليها إما ناقص، أو عائب تماماً فالموقف القائل بوظيفة الوصول لا يفسر لماذا تختلف الحركات. والموقف القائل بأن الفتحة للتجرد ينقصه كثير من التدليل والاحتجاج، كما سمين في الشق الثاني من العرض.

## 2-1 - المقولات التركيبية والمركبات:

يعتقد أنيس (1958) أن «الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر». وهو يظن أن «زيد»، جواباً على سؤال مثل «من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟»، هو كلام مفيد في أقصر صورة. وما أطل أن كثيراً من اللغويين يمكن أن يشاطروا أنيساً رأيه في أن هذا الجواب جملة. ثم إن التعريف الذي يذكره ليس كافياً، لأن إفادة المعنى المستقل قد تنطبق على مركب اسمي مثلاً، ومع ذلك لا نعتبره جملة.

ويذهب المخرومي في تعريفه للجملة إلى أنها «الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أحزلوها في ذهنه». فالجملة في هذا التصور إذن وحدة ذهنية، وإن كان التعريف يقترح أيضاً من تعريف أنيس، لكونه يتحدث



أيضاً عن «الكلام المفيد»، وهو مفهوم غامض وغير دقيق.

ثم يضيف أن «الجملة التامة التي يصح السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية» هي «المسند إليه والمسند والإسناد» ففي مثل قولنا «هب الريح»، «هب» مسند، و«الريح» مسند إليه، وهناك إسناد الهبوب إلى الريح والإسناد، في رايه، عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه.

وأما عن أحرأء الكلام، فإن أنيس يتقصد التصور القديم والتصانيف القديمة. قال القدماء: إن الاسم ما دل على معنى وليس الزم حرأ منه. ويعترض أنيس على هذا بحجة دلالة الظرف على الرمز في قولنا: «اليوم» و«الليلة». ويعيب عن أنيس أن الاعتراض الذي يأتي به قد أحاب عنه القدماء مما يقصدونه بعدم دلالة الاسم على الرمز أنه لا يتضمن عنصراً عرفياً يدل على الرمز. ففرق بين الدلالة على الزم عن طريق المعنى المعجمي (تعبير حديث)، والدلالة عليه بواسطة الصرف. ويعترض أنيس كذلك على تعريفهم الفعل بأنه يفيد معنى مقترناً برمز بقوله إن ربط الأزمنة بصيغ الأفعال لا تبرره استعمالات اللغة ولا ندري ما محتوى هذا الاعتراض فكون أنيس يقدم بعض الأمثلة التي قد يستفاد منها الرمز من السياق لا يدحض كلام القدماء في شيء. ثم يتابع أنيس تشكيكه في تعريف القدماء، ومن صممها تعريف الحرف بأنه ما دل على معنى في غيره فهو يورد بيتاً لمزاحم بن الحارث يقول فيه

عدت من عليه بعدما تم طمؤها

ويقول إن «على» فيه تفيد «فوق» ويتساءل لماذا فرق السحاة بين «على» و«فوق» و«في» و«داخل» الخ.

وواضح أن الحروف لا يمكن أن تُخلط بالظروف فهذه لها خصائص الاسماء التوزيعية والإحالية والمنطقية، وكذلك الإعرابية فالظرف يأخذ إعرافاً، ويدخل عليه الحرف، وهو لا يدخل على الحرف، الخ فلما ندري لماذا يعتر أن خلط الظرف بالحرف سيقدماً، ثم إن دخول حرف على حرف، أو حرف على ظرف، لا يطعن في شيء في كلام القدماء. وهذه الظاهرة منتشرة في

اللغات تقول في الإنحليزية مثلاً، from behind أو from under، الخ، وفي العرسية: par dessus, de par, par dernière، الخ

ويقترح أنيس تصنيفاً جديداً يقول إنه تصنيف المحدثين (ولست أدري أي محدثين يقصد)، مبني على أربع مقولات: الاسم والضمير والفعل والأداة وهو تحليل لا يبين مزاياه وتغوقه على التحليل القديم، باستثناء ما قدمه من استدلال ضعيف.

وأما تمام حسبان (1973)، فإنه يورد أحرار الكلام في مسح الصرف، حيث يقسم الماضي إلى نوعين ماضي التصريف وماضي التقسيم فهي مباني التصريف، يورد الاسم والصفة والفعل والضمير والحالفة (ويدخل فيها اسم الفعل) والظرف والأداة. ومباني التقسيم يورد فيها الشخص والعدد والنوع والتعيين (الذي يدخل فيه التعريف والتكثير)

وقد يكون تصنيف تمام مرراً من جهة الصرف، لكنه لا يبين الأسس التي ارتكز عليها في التصنيف. فما الذي يوحد مثلاً الفعلين الماضي والمضارع؟ وأين يتموقع صرفياً المصدر؟ والتصغير؟ وجمع التكسير؟ وأسماء المفعولين والمفاعلين؟ ثم ما علاقة هذه التصنيفات المؤسسة صرفياً بالتصانيف التركيبية؟ وكيف نرصد الخصائص الإعرابية والتوزيعية والإحالية، الخ؟

### 3-1- الرتبة

سكتني هنا بإعطاء نموذج واحد عبر بحث داود عنه (1983) وقد حاول فيه صاحبه أن يدحض فكرة أن الرتبة الأساسية في اللغة العربية هي: فعل - فاعل - مفعول (= ف - فا - مفع)، ويقر، عوض ذلك، أنها فا - ف - مفع. ويأتي استدلال داود عنه في مستويين. المستوى الأول هو دحض الحجج التي أتى بها من تنووا افتراض أن الرتبة الأساسية هي ف - فا - مفع، والمستوى الثاني هو تقديم الحجج على تقدم الفاعل على الفعل في العربية. فمن الصرب الأول ما يلي.

أ - أن الفعل يتصدر الجملة الفعلية في الجمل «المحايدة» فريعب، وأن الجملة التي يتقدم فيها الفاعل أكثر موسومية.

ب - أن العربية تنصف بالخصائص التي تنصف بها اللغات التي تبتدىء بفعل

ج - أن ضمير الفاعل (وكذلك ضمير المفعول) يحتل موقعاً بعد الفعل

د - أن الفعل لا يطابق الاسم في العدد إلا إذا تلاه (جاء الأولاد/ الأولاد

جاءوا)

هـ - أن الفاعل يسبق المفعول وحبواً إذا خلا كل منهما من علامات

الإعراب (كما في «رأى مصطفى عيسى»).

و - أن القواعد التحويلية تصبح أكثر تعقيداً إذا كانت البنية فا - ف - مف.

بخصوص (ب)، يلاحظ عنده (عن حق) أن وقوع الجار قبل المحرور في العربية، أو الصفة قبل الموصوف، أو المضاف قبل المضاف إليه، لا يثبت أن البنية الداخلية للجملة تبتدىء بفعل، لأن هذه الخصائص ذاتها توجد في اللغات التي يتصدر حملتها الفاعل. إلا أن الذي غيبه عنه في كلامه هو أن الاستدلال على قيام الرتبة المذكورة باستعمال (ب) هو استدلال على أن الفعل يتقدم المفعول (أو أن «الرأس» يتقدم «الفصلة»)، وليس العكس أما موقع الفاعل (أو المحصن)، فليس مطروحاً هنا.

بخصوص (ج)، يدعي عنده أن المتصل بالفعل علامة للتطابق، وليس ضميراً. ولكن الأمر ليس بسيطاً بهذه الدرجة (بصدد النقاش الطويل والمعقد في هذه النقطة، انظر الفاسي (1985)). وكذلك، بخصوص (د)، يعتر عنه أن هناك تطابقاً في «الأولاد جاءوا»، ولكن تحاليل من عدوا المقابلة بين المثالين حجة على تصدر الفعل للجملة أن العلامة هناك ضمير متصل فاعل، والمركب الاسمي قلبها عنصر مفكك (أو «متداً» بتعبير القدماء) وهناك نقاش طويل أيضاً في هذا المشكل منذ الرد (لابس مضاء)، ولا يمكن حسم المسألة إلا باستدلال مركز (انظر الفاسي (1987) على سبيل المثال)

يصدد (هـ)، يلاحظ عنده، كذلك عن حق، أنها ليست حجة صد تصدر  
الفاعل للمفعول ولكنها، مع ذلك، حجة على تصدر الفاعل للمفعول.

أخيراً، يدعي عنده أن «ليس هناك فرق في تعقيد القواعد التحويلية بين  
اعتبار [قرأ الرجل الصحيفة] أصلاً أو [الرجل قرأ الصحيفة] أصلاً» فهي الحالة  
الأولى، نحتاج إلى قاعدة تنقل الفاعل إلى يمين الفعل (أو الفعل إلى يسار  
لفاعل). وهي الحالة الثانية، نحتاج إلى قاعدة تنقل الفاعل إلى يسار الفعل (أو  
الفعل إلى يمين الفاعل)؛ ولكن الذي عاب عن عنده أن القاعدة التحويلية التي  
تنقل المركب الاسمي الفاعل إلى يسار الفعل غير ممكنة في نظرية القواعد  
التحويلية المتوفرة في وقت كتابة هذه الأبحاث وحتى الآن، كما أن القاعدة التي  
تنقل الفعل إلى صدر الجملة لم تكن معروفة آنذاك، ولم تكن معالمها النظرية  
محددة، ولكنها أصبحت الآن ممكنة.

ومهما يكن، فإن استدلال عنده، وإن كان لا يدحض احتجاج من تبني  
الطروحات المماثلة، إلا أنه مكن من توصيح عدد من النقاط، وتطويرها ثم إن  
عنده يقدم، مع ذلك، حججاً لصالح تصدر الفاعل. منها أن الفعل والمفعول  
يتميان إلى مركب واحد، وكذلك الفعل وفصلته التي هي عبارة عن مركب  
حرفي (في مثل «وافق على» أو «اعترف بـ»، إلخ). وهذه الحجة هي حجة  
على ضرورة إيجاد مركب فعلي في السنية التحتية، وإن كان هناك من يؤولها على  
أنها مجرد علاقة انتقاء، ولا تقول شيئاً عن التركيب (انظر برزس (1982)).

كانت هذه إذن بعض النماذج من الاستدلال الذي نحده في الأدبيات في  
الأبواب المذكورة وما يمكن أن يستخلصه هو أن هناك استدلالاً ضعيفاً في كثير  
من الأحيان، لا يرقى إلى مستوى الدحض، وهناك استدلال مدعم إلى حد،  
ومُجهد كذلك، وهو قليل جداً في الأدبيات العربية.

## 2 - مقترحات جديدة

نتقل الآن إلى الشق الثاني من العرض، حيث يقدم تصور لهذه الأبواب وبدأ هذا بملاحظة عامة لقد قلنا في عدة مناسبات (وكتبنا كذلك عدة لغات) إننا لسنا مع التراث، أو ضد التراث، أو مع مدرسة معينة أو ضد مدرسة، ما يهمنا هو دلالة النتائج ودلالة المعطيات ودلالة الاستدلال التي يمكن أن يصل إليها، وعمق تفهمنا للتراث أو لغير التراث، وللظواهر التي نعالجها بصفة عامة وقبل أن نتقل إلى تقديم النموذج الذي نقترحه، نريد أن نعطي مثلاً شرح به نمط المقاربة التي ندفع عنها. نقول، عادة، بصدد الفاعل، إنه مرفوع، وإنه في الرتبة قبل المفعول، وإنه مركب إسمي فهل هذه الخصائص خصائص الفاعل في اللغة العربية وحدها، أم إنها خصائص للفاعل في جل أو كل اللغات؟ بمعنى آخر، هل توجد في الدنيا لغة يكون فيها الفاعل منصوباً، ثم ماذا نقصد هذا بالفاعل؟ هل هو فاعل الفعل المتصرف في التركيب، أم فاعل الحدث، أم فاعل المركب الاسمي (إذا اعتبرنا أن المركب الاسمي يمكن أن يكون له فاعل)، الخ؟ إذا قصرنا حديثنا على فاعل الفعل المتصرف، فهي جميع اللغات التي نعرفها يكون الفاعل nominative أو مرفوعاً (عادة). وقد يكون أركنتياً ergative في اللغات الأركنتية ولا نعرف أنظمة إعرابية تحالف هذا. فالأركنتي، كما كتبت، في كتاب المعجم العربي، يقع فيه نزاع الفاعل الأصلي، أي برع الفاعل المنفرد. ويصير المفعول هو الفاعل المحوي الذي يسمه الإعراب المطلق (absolutive) فما يقابل «قتل زيد عمراً» في لغة أركنتية هو «قتل عمرو من زيد» وهذا يعني أن في هذه اللغات فصل بين الفاعل «الأصلي» أو «المطقي» والفاعل المحوي. هذه هي الأنظمة الموجودة، فما دامت اللغة لعربية غير أركنتية، فإن الفاعل فيها يحب أن يكون مرفوعاً، على عرار ما يجري في اللغات التي تنتمي إلى هذا النمط. إذن عندما نقول «الفاعل مرفوع»، لا تكون هذه خاصية مُعرّفة للفاعل في العربية، بقدر ما تكون خاصية عامة كلية. وكذلك بالسبب للمفعول، فهو منصوب accusative في جميع اللغات، إذا وصغنا

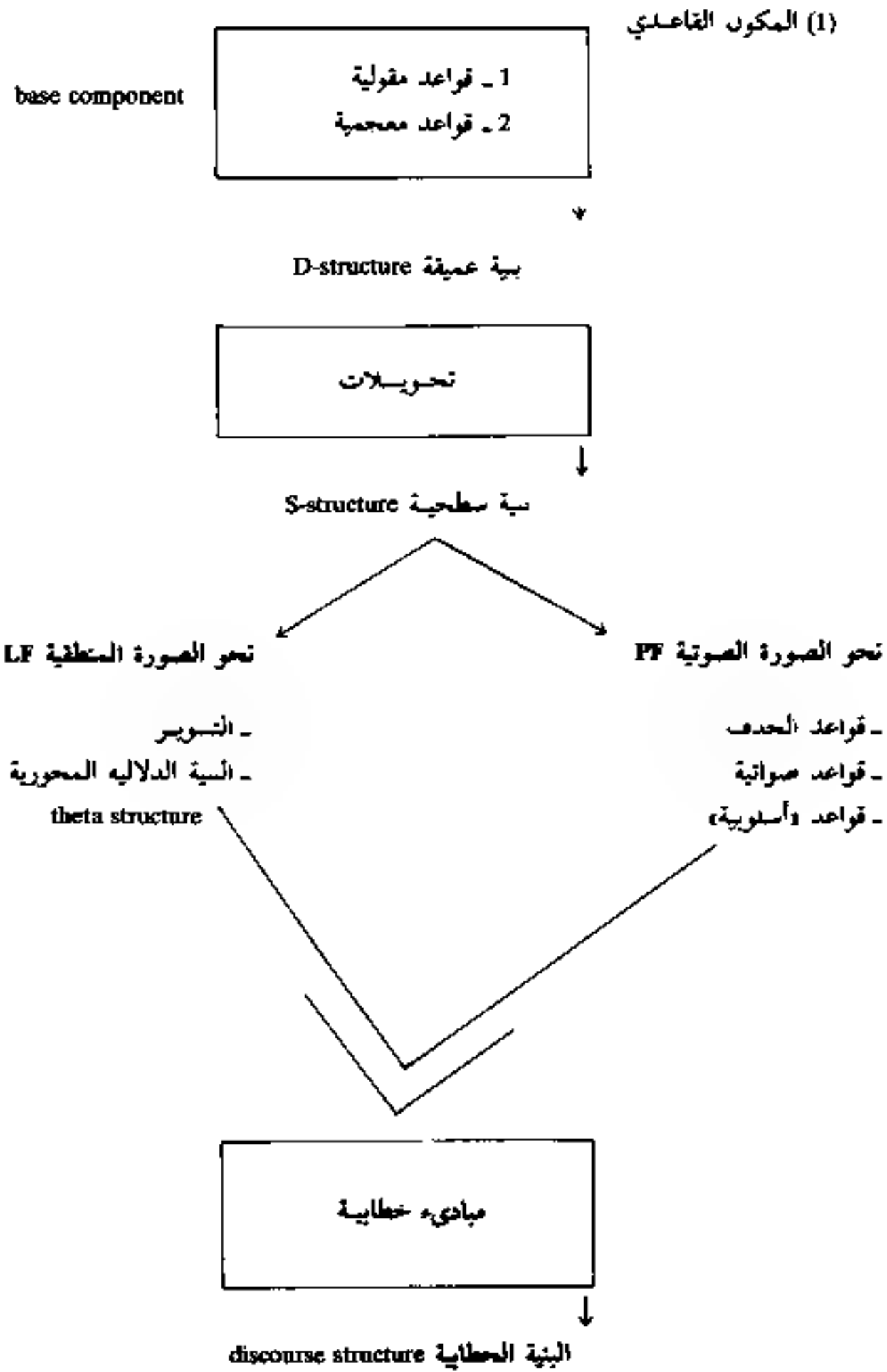
جانب اللغات الأركتية التي ينتقل فيها المفعول إلى مكان الفاعل، فيكون موسوماً بالإعراب المطلق فإذا كانت هذه الملاحظة صحيحة، فيجب أن نحللها وننظر لها بحسب أن يفصل بين ما هو كلي (universal)، وما هو خاص بلغة من اللغات، على مستوى النظرية الإعرابية. يجب أن تكون له نظرية للكلية والخصوصية، ولا يمكن أن ننسب سمة أو خاصية إلى هذه أو تلك إلا بالدليل والحجة، ولا يمكن أن نتوقف عند التحاليل التقريبية العقوية.

وما دما نتبنى نموذجاً قائماً على المبادئ والوسائط (principles and parameters)، فيمكن أن يفصل بين الكلي والخاص.

بالنسبة لترتيب الفاعل كذلك، نلاحظ نفس الشيء. فالفاعل يسبق المفعول في العربية، ولكن هل توجد لغة يسبق فيها المفعول الفاعل؟ لاحظ غرينبرك (Greenberg 1966) في عمله الرائد حول الترتيب في اللغات أن الترتيب المنتشرة في اللغات للمكونات الثلاثة التي توجد في الجمل هي: (أ) ف - ف - م (كما في الإنجليز والفرنسية، والإيطالية، إلخ) و (ب) ف - م - ف (كما في اليابانية والفارسية والتركية، إلخ)، و (ج) ف - ف - م (كما في العربية والأرمنية والغالية، إلخ) ففي هذه الأنماط الرتبية كلها يتقدم الفاعل المفعول وأما لمعل، مرتبة حرة، أو مُوسَّطة (parametrized) بتعبيرنا. وقد شكك اللغويون في وجود لغات من نمط ف - ف - م، أو م - ف - ف، أو ف - م - ف، وهي الترتيب الثلاث الأخرى الممكنة مطلقاً، على أن يتقدم المفعول الفاعل فإذا كانت هذه الملاحظة صحيحة، فيجب كذلك أن تتساها نظرية اللغات وأما على مستوى العربية، فيجب أن نعي أن خاصية تقدم الفاعل على المفعول ليست خاصة بالعربية، وإنما هي كلية، إذا صح ما توصل إليه اللغويون

## 1-2 - النموذج النحوي العام.

النموذج الذي نشأه هو نموذج من النوع التوليدي التحويلي، بالتفاصيل المرسومة في ما يلي



والمكون القاعدي يمكن من بناء موضوعات صورية هي أوصاف سيوية للجمل، تكون في شكل أشجار أو سامات مركبية (phrase structure trees)، وتبرز علائق هندسية محددة وتسمى هذه الموضوعات بالنسبة العميقة وقد تنطبق على هذه النسبة قواعد تحويلية تنقلها إلى سامة مركبية جديدة تدعى بالنسبة السطحية وهذه النسبة تُؤوّل، بدورها، إما صوتياً (بعد تطبيق عدد من القواعد المتأخرة مثل قواعد الحذف والقواعد الأسلوبية وغيرها من قواعد التعديل الصوتية)، وإما دلاليّاً أو منطقيّاً (تطبيق قواعد التسوير والقواعد المحورية، إلخ) وتمثل الصورة المنطقية دحلاً للمكون الخطابي الذي تؤوّل فيه النسبة خطابياً.

## 2-2- المقولات التركيبية

وم، يهتما أولاً في صدد الأبواب التي ستقربها هو نظرية المقولات التركيبية. ويعتبر أن هناك نوعين من المقولات مقولات معجمية أو محورية، وهي الاسم والمعل والصفة، والحرف، إلخ، ومقولات نحوية وظيفية ندخل فيها الصرفة (inflexion)، وتتضمن الرمز والجهة والتطابق، إلخ، والتعيين (determiner) أو المحد، ويدخل فيه التعريف والتكثير، إلخ وسنصع حاسماً مشكل ما إذا كانت هذه المقولات تقبل التحليل بواسطة سق السمات الذي اقترحه تشومسكي (1970)، وهو:  $[+س، \pm ف]$  أساساً، وبترك حاسماً كذلك مشكل الطبقات الطبيعية لهذه المقولات.

هذا بالنسبة لطبيعة المقولات أما بالنسبة للمادى التي تركيبها وتؤلف بيها، فاعتمد على ساء للمركب في شكل إسقاطات (projections) وفروع (branches) ويعتبر أن التمريع يمكن أن يكون محدوداً في فرعين (binary branching).

والصورة العامة للقواعد المركبية ممثلة في (2).

$$\begin{array}{l} (2) \text{ أ } \leftarrow \text{س}^2 \text{ س}^1 \\ \text{ب } \leftarrow \text{س}^1 \text{ س}^2 \end{array}$$



يسمى  $S^2$  في (2 أ) محصص  $S$ ، أو «فاعله» ويسمى  $S^2$  في (2 ب) فصلة  $S$ ، أو مفعوله. و  $S$  غليظة متعير يمثل مقولة من المقولات ( $S$ ،  $F$ ،  $W$ ،  $h$ ). و  $S^1$  و  $S$  «رؤوس» في القاعدتين.

فهذه الصورة العامة تنطبق على جميع المركبات. وبذلك نحصل على القواعد التالية، بالنسبة للاسم والفعل التقليديين

$$(3) \quad \begin{aligned} \text{أ} \quad & S^2 \leftarrow S^2 S^1 \\ \text{ب} \quad & S^1 \leftarrow S^1 S^2 \end{aligned}$$

$$(4) \quad \begin{aligned} \text{أ} \quad & F^2 \leftarrow S^2 F^1 \\ \text{ب} \quad & F^1 \leftarrow F^1 S^2 \end{aligned}$$

فكل قاعدة تولد إسقاطاً أقصى وإسقاطاً أدنى منه فالمركب الاسمي التقليدي يمثل له إسقاط أقصى هو  $S^2$ . وهذا الأخير قد لا يتضمن إلا رأساً اسماً، بدون فصلة ولا محصص، كما في قولنا «جاء رجل»، و «رجل» هنا مركب اسمي فاعل رأسه « $S$ » وهو «رجل»، ولا يعلو فصلة ولا محصص وقد يكون له فصلة، وهي «الحل» مثلاً في قولنا «قطع الحل». ويعتبر محصصاً للاسم المضاف إليه في مثل «قطع ريد الحل». و «زيد» بمثابة محصص أو فاعل للقطع. ويقاس على المحصص هنا المحصص في الإضافة «المعوية» كما في «در ريد» ف «زيد» في هذا التصور «فاعل» للدار

وأما المركب المعلي  $F^2$ ، فيتضمن في هذا التصور الفاعل والمفعول في نفس الوقت و  $F^1$  هو المركب المعلي التقليدي، والفاعل محصص ل  $F^1$ ، وهو صمم إسقاط المعلي («نظر الفاسي» (1987) والمراجع المذكورة هناك)

فهذه إذن بعض الإسقاطات للمقولات المعجمية ( $S$  و  $F$ ). أما عن المقولات الوظيفية، فهي تخضع لنفس المبادئ وسنقصر عرضاً هنا على الصرفة والحد. نعتبر أن الصرفة إسقاط للحملة التقليدية، والحد إسقاط وظيفي

للمركب الاسمي التقليدي وعليه، تكون القواعد التي تعيد كتابة هذين المركبين كما يلي .

$$(5) \quad \begin{matrix} \text{أ} \\ \text{ب} \end{matrix} \left( \text{ص}^2 \leftarrow \text{حد}^2 \text{ص}^1 \right)$$

$$\text{ب} \left( \text{ص} \leftarrow \text{ص}^2 \text{ف}^2 \right)$$

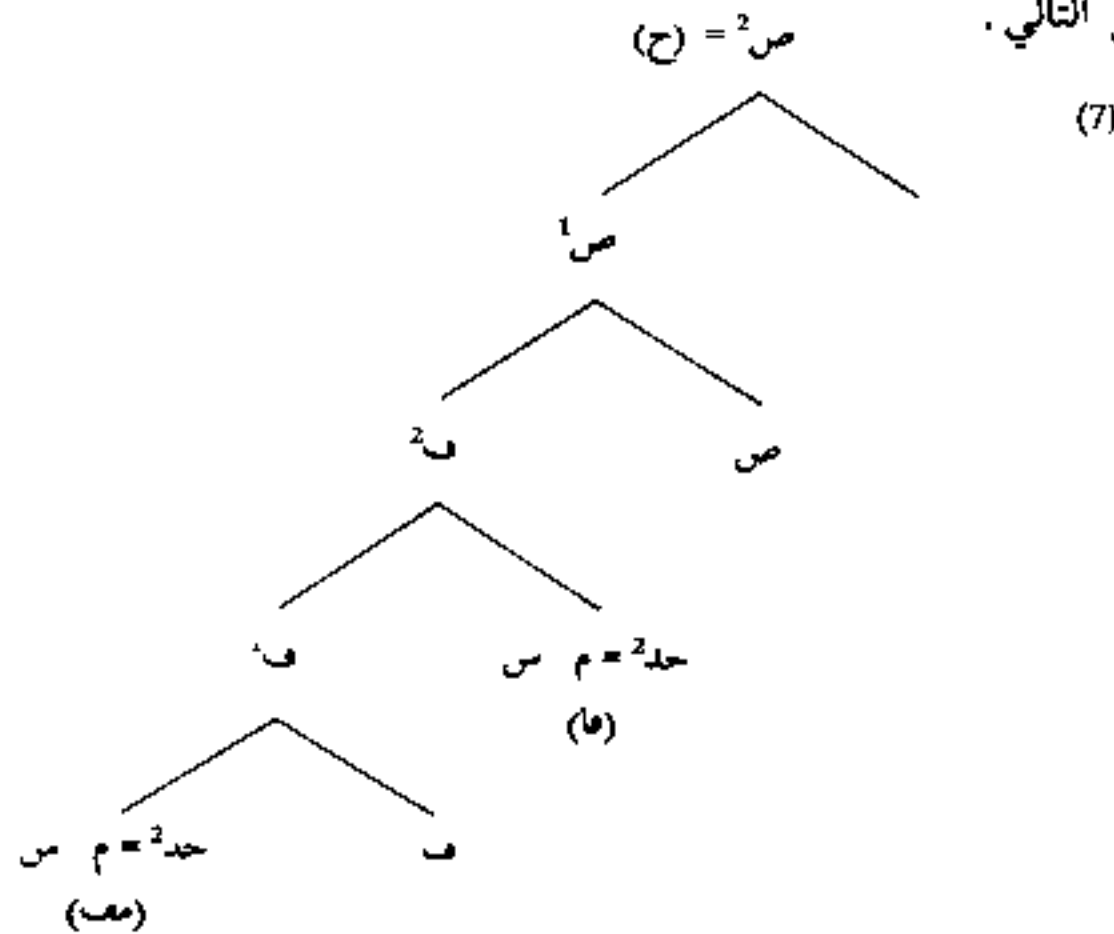
$$(6) \quad \begin{matrix} \text{أ} \\ \text{ب} \end{matrix} \left( \text{حد}^2 \leftarrow \text{حد}^2 \text{حد}^1 \right)$$

$$\text{ب} \left( \text{حد}^1 \leftarrow \text{حد} \left[ \begin{matrix} \text{ص}^2 \\ \text{ف}^2 \end{matrix} \right] \right)$$

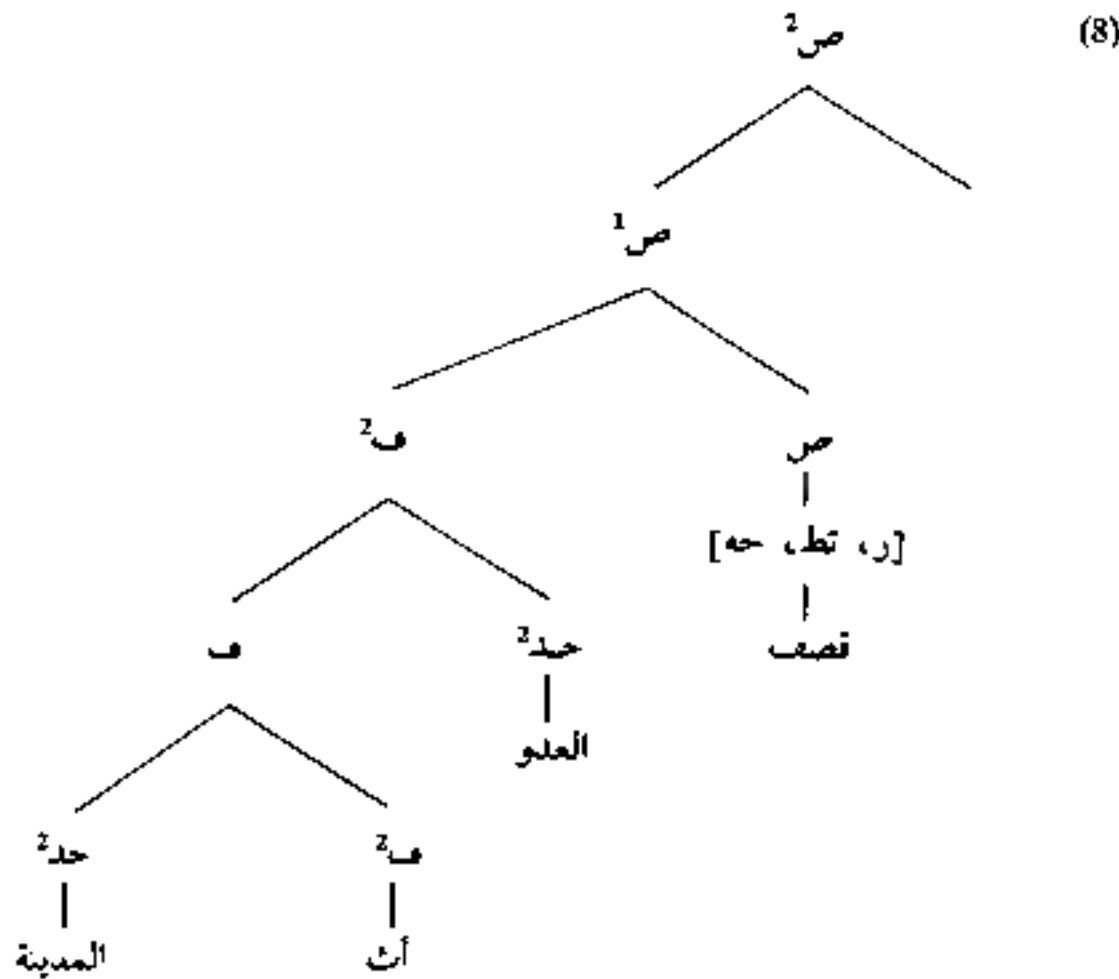
ص = صرفة، و ص<sup>2</sup> = ح التقليدية

فهذه القواعد المقولية وغيرها كلية، وبعثقد أنها تصلح للعربية ولغير العربية، ولا نحتاج إلى تعلمها، بل هي ضمن الموروث البيولوجي، أو ضمن الملكة اللغوية البشرية العامة فكيف نصل إلى سية المركبات العربية، وماذا تحتص به العربية؟

إذا وصعنا جاساً مشكل الرتبة، نعتقد أن اللغات لها سية مركبية عميقة على الشكل التالي .



ما يقع في العربية، خلافاً للإنجليزية أو الفرنسية، هو أن الفعل ينتقل إلى الصرفة، ولا ينتقل المركب الاسمي الفاعل إلى محصن الصرفة. فالفعل ينتقل إلى الصرفة ليستصيف صرفيات الزمن والتطابق والجهة، وربما يقع هذا في حل (أو كل) اللغات إلا أن الفاعل العربي، لأسباب سذكرها فيما بعد، يظل في محصن ف، مما ينتج عنه رتبة: ف - فا - مف، كما في قولنا وقصف العدو المدينة. وهذه هي الرتبة العادية في الحملة العربية، وسيتها السطحية، كما في (8) (أث أثر، ر = رمس، حه جهة، تط = تطابق)

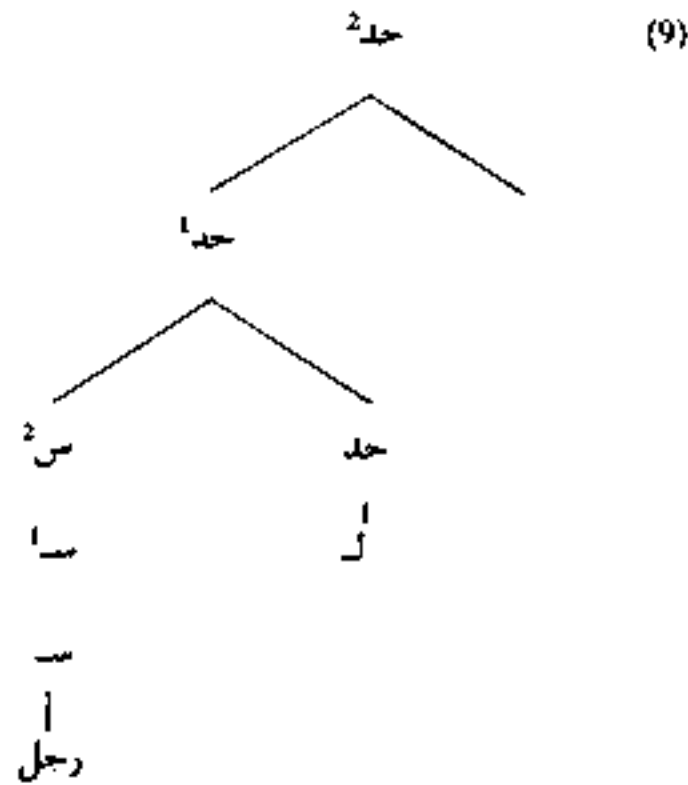


أما في الإنجليزية، فإن الفاعل ينتقل إلى محصن الصرفة صرورة، مما ينتج عنه رتبة فا - ف - مف وهناك عدة إمكانيات لتفسير هذا الفرق من هذه الإمكانيات أن هناك

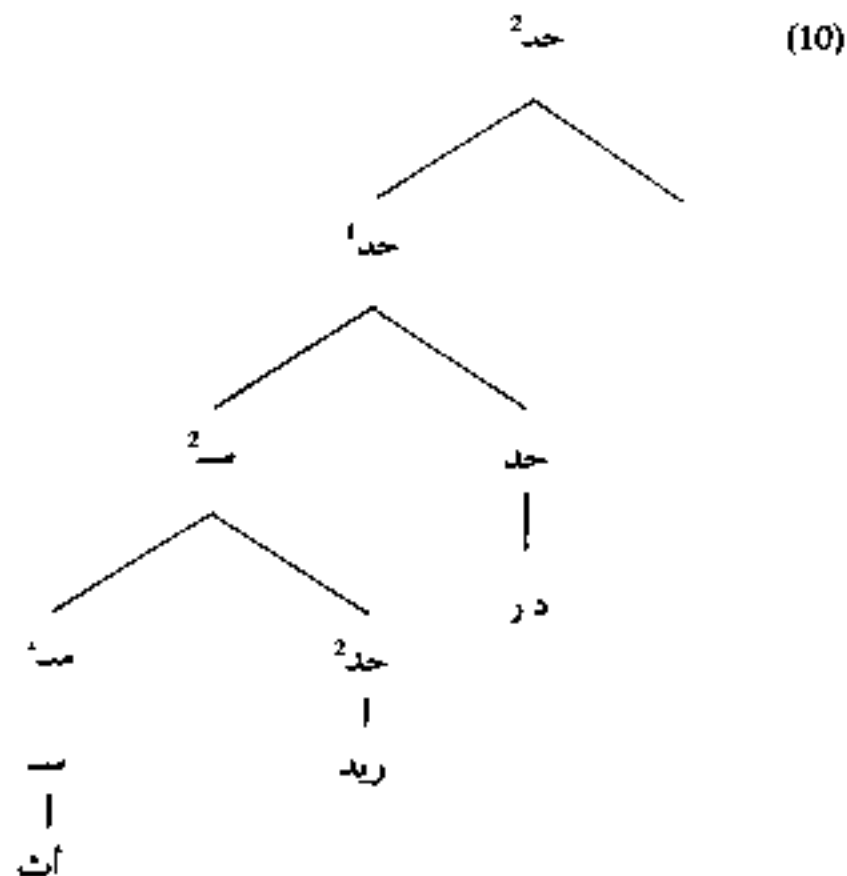
پرامتراً أو وسيطاً إعرابياً يميز العربية عن الإنجليزية. وسعود إلى هذا الوسيط عندما نتحدث عن مشكل الإعراب

يحلل المركب الاسمي التقديدي على عرار تحليلها للجملة فهو مركب حدي (أي وظيفي) على عرار الجملة التي هي مركب صرفي ولا فرق في السية العميقة للمركب الحدي بين العربية وغيرها، على عرار ما افترضناه بالسنة للجملة ولكن الفرق قد يكون في التركيب السطحي. فالإنجليزي يقول John's house، ولكن العربي يقول «دار ريد» فإذا كان «ريد» أو «John» فاعلاً للدار، فإن رتبتهما مختلفة فهناك فرق يحب رصده.

على كل، نعتبر أن الحد تحققه أساساً أداة التعريف (أو الشكير في الإنجليزية) فتكون سية المركب الحدي «الرجل» كما يلي

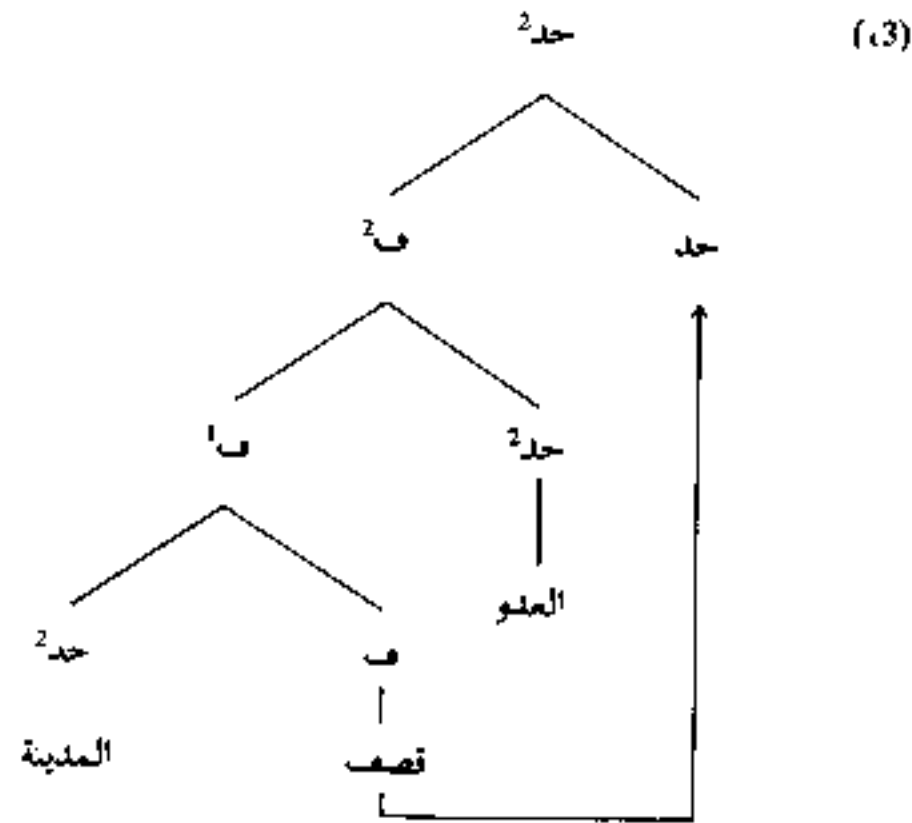


وأما الإضافة، فنظر أنه يحدث فيها نقل رأس المركب إلى الحد، على عرار ما يحدث في الجملة من نقل الفعل إلى الصرفة. وعليه، تكون السية السطحية للمركب الإضافي كالتالي.



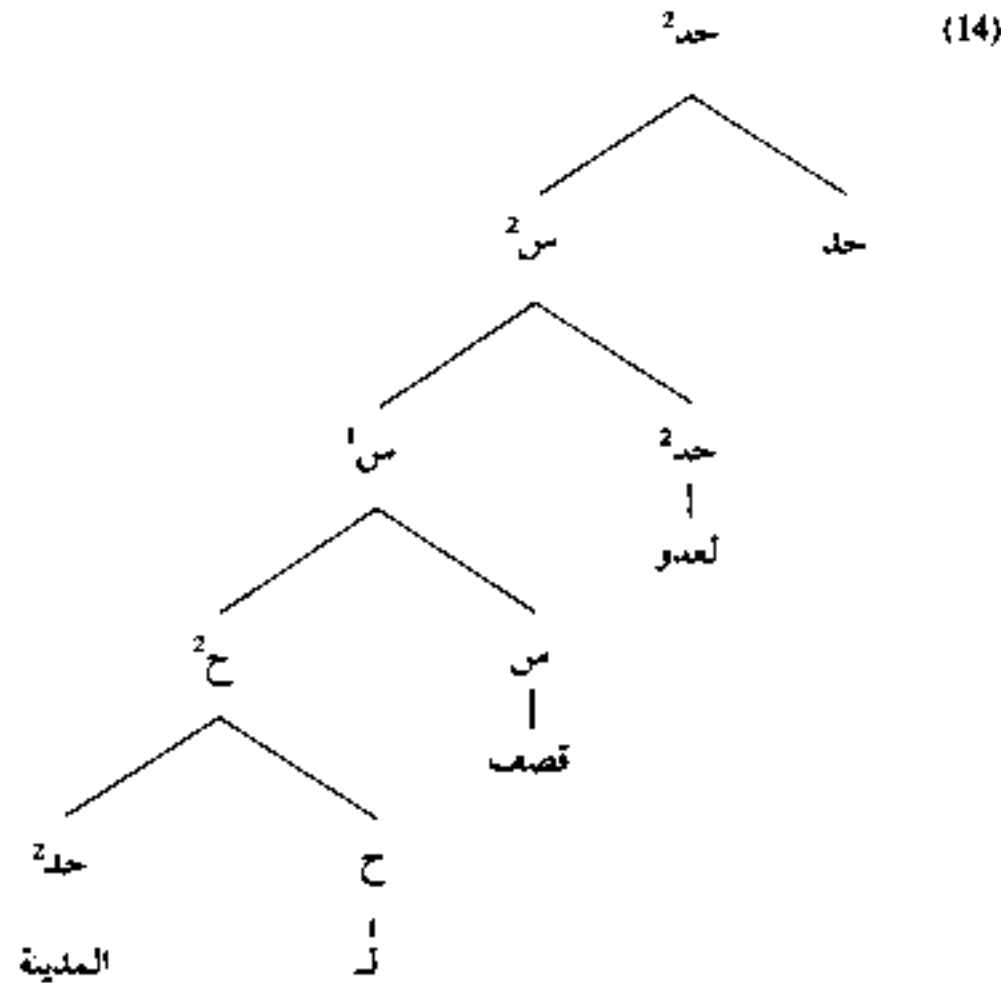
معلوم أن المصدر في الجملتين يأخذ الإعراب، ويستفيد التعريف من الإضافة ونسب عليه، يمكن اعتباره مركباً حدياً بالنظر إلى إسقاطه «الحارجي» في الحالتين وهذا ما يقابل كونه يجب أن يعتبر مركباً اسمياً في التحليل التقليدية.

وأما على مستوى السية الداخلية، فإن المصدر في (11) يختلف عن المصدر في (12) فالمصدر في (11) لا يختلف عن الفعل المتصرف باعتبار سيته الداخلية، وهذا ما يمثله (13).



ففي السية العميقة، يكون المصدر «فعلاً» وهذا ما يتيح له إسناد إعراب النصب إلى مفعوله، شأنه في ذلك شأن الفعل المتصرف ثم ينتقل المصدر إلى الحد في السية السطحية، فيتحول إلى «اسم»، ويتلقى الإعراب هناك (مثل الاسماء) ثم إنه يستند بصفته حداً لإعراب الجر إلى الفاعل («العدو»)، كما يحدث في الإضافة المعنوية مع الاسم الجامد

وأما المصدر غير العامل في (12)، فإنه لا يختلف جذرياً عن الاسم الحامد بالسنة لطبيعته المقولية على الأقل، وخصائصه الإعرابية كذلك وتكون بنية هذا المركب كما يلي



(ح = حرف).

فهذا الحل يمكن من رصد الفروق بين المصادر التي لها خصائص إعرابية مختلفة ويمكن اقتراح حل مماثل لرصد خصائص أسماء الماعلين والمفعولين (انظر القاسي (1987) بهذا الصدد).

## 3-2 - الإعراب :

هناك عدة عناصر ضرورية لساء نظرية للإعراب فلا بد من تحديد طبقة المقولات المسندة للإعراب، وطبقة المقولات المسند إليها الإعراب، وشروط الإسناد، إلخ.

أحد هذه العناصر هي المصنفة الإعرابية التي اقترحها تشومسكي (1981).

(15) \* م س، إذا كان م س ليس له إعراب

فهذه المصنفة يجب أن تعمم في العربية، حتى لا تنطبق على المركبات الاسمية فقط، ولكن على سائر المركبات الوصفية والظرفية، إلخ.

ثم هناك أنواع الإعراب التي تتحكم فيها مبادئ مختلفة يمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الإعراب، كما في العاسي (1986). (أ) الإعراب الدلالي (أو المحوري) و(ب) الإعراب السيوي و(ج) إعراب التجرد.

والإعراب المحوري أو الدلالي يسند في السية العميقة بموجب علاقة محورية / دلالية والإعراب السيوي يسند بموجب علاقة سيوية في السية لسطحية. وكلا الإعرابين محكومان بوحود عامل وأما إعراب التجرد، فلا يسند للعاملية، وإنما يكون لتعادي أثر المصنفة الإعرابية فقط.

من بين الإعرابات السيوية، نذكر إسناد الفعل المصب إلى المفعول، وإسناد الصرفة الرفع إلى الفاعل ومن الإعراب الدلالي الإعراب الذي يسند إلى المفعولات المزوعة مثل المفعول له، أو إلى الصفة التي تكون فضلة للفعل الناقص، إلخ. ومن إعراب التجرد إسناد الرفع إلى المستند أو الحر (انظر العاسي (1986)).

ويكون مجال إسناد الإعراب هو المركب، أو الإسقاط الأقصى، ويتسرب هذا الإعراب إلى رأس المركب، ومخصصه أحياناً، ولكنه لا يمكن أن يتسرب إلى الفضلة



ويبدو أن اللغات تختلف في اتجاه إسناد الإعراب، ويمكن تحديد وسيط للاتجاه يفرق بين الإنجليزية والعربية، مثلاً، كما يلي.

(16) أ ( في العربية، تسد المقولة العاملة لإعراب إلى يسارها

ب ( في الإنجليزية، تسد المقولات المعجمية الحالة الإعرابية إلى يسارها، والمقولات الحوية (الصرفة والحد) الإعراب إلى يمينها

ولعل هذا هو الذي يوجد وراء الفرق بين الرتبة في هاتين اللغتين، بين الماعل والفعل، من جهة، والمضاف والمضاف إليه، من جهة أخرى. فلأن الصرفة في الإنجليزية لا تستطيع إسناد الإعراب إلى يسارها، يضطر المركب لاسمي الماعل إلى الانتقال إلى محصلها، ليتلقى الإعراب هناك، حتى يتمادى أثر المصفاة الإعرابية، بخلاف ما يحدث في العربية ونفس الشيء يقع في المركب الحدي.

وهناك عدد من العناصر الأخرى يجب توضيحها في النظرية الإعرابية من ذلك علاقة الدلالة بالإعراب. فإعراب الرفع، مثلاً، يسد إلى أعلى دور دلالي ينتقيه الماعل، ولا يمكن العكس.

(17) أ ( قتل زيد عمرو (زيد منمد، و عمرو صحبة)

ب ( قتل زيداً عمرو (زيد منمد، و عمرو صحبة)

#### 4-2 - بعض النتائج:

هذا التصور له نتائج كثيرة وأريد أن أذكر منها هنا فقط بعض النتائج بالنسبة للرتبة فالرتبة العميقة (في النسبة العميقة) تتعامل عدة نظريات ومبادئ لضبطها منها نظرية س، ونظرية إسناد الأدوار الدلالية (ووسائط هذا الإسناد كذلك) وأما الرتبة السطحية، فهي مرتبطة بالتحويلات التي تنطق على النسبة الأولى، ووسائط إسناد الإعراب، إلخ

ومهما يكن، فإننا نتعد بهذا التصور المؤسس على المبادئ والوسائط، مبادئ محدودة ووسائط محدودة أكثر، عن التصورات التقليدية والتصورات التي

تفردها الأدبيات العربية إن كل اقتراح هنا يندرج إما ضمن الكلبي (بمادىء) أو ضمن الخاص (بوسائط)

ولعل هذا المستوى من الوصوح النظري هو ما نرومه جميعاً للسايات العربية، حتى لا تحتلط الأشياء في أذهاننا، فنظن أننا نصف ظاهرة تفرد بها العربية، وهي ظاهرة كلية، أو نظن أن الوصف لا يتقيد إلا بالملاحظة وبالحدود التجريبية (empirical)، هي حين أنه لا بد من حصر الآلة الوصفية، حتى لا نتوهم أن اللغات يمكن أن تختلف إلى ما لا نهاية له، أو يمكن أن تختلف بصفة عشوائية

والسلام عليكم ورحمة الله

## المراجع

- ابن يعيش، ابن علي، شرح المفصل، إدارة الطبعة لميرية، القاهرة، بدون تاريخ
- لاسرابادي، رصي الدين، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1979 (ط 2)
- أنيس إبراهيم، 1958، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة
- المرحاني، عبد الفهر، دلائل الإصجاز، مكتبة القاهرة، 1969
- حسان، تمام، 1973، اللغة العربية، معناها ومبناها، لهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
- السمران، محمود، 1962، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، القاهرة
- سيويه، أبو عمرو بن عثمان، 1984، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت
- عنده، داود، 1973، أبحاث في اللغة العربية، بيروت
- عنده، داود، 1983، البنية الداخلية للجملة المعلقة في العربية، الأبحاث، 31
- الفاسي المهري، عبد القادر، 1985، اللسانيات واللغة العربية، توبقال، الدار البيضاء
- الفاسي المهري، عبد القادر، 1986، المعجم العربي، معادح تحيدية جديدة، توبقال، الدار البيضاء
- الفاسي المهري، عبد القادر، 1989، البناء الموازي، دار توبقال البيضاء
- المحرومي، مهدي، 1964، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار التراث العربي، بيروت
- مصطفى، إبراهيم، 1937، إحياء النحو، القاهرة

- Abney, S (1987) **The English Noun Phrase in Its Sentential Aspect**, PH.D., M I T Cambridge, Mass
- Bakır, M (1980) **Aspects of Clause Structure in Arabic**, Indiana Univ Linguistics Club
- Bresnan, J W (1982) ed **The Mental Representation of Grammatical Relations**, MIT Press, Cambridge
- Chomsky, N (1981) **Lectures on Government and Binding**, Foris, Dordrecht
- Chomsky, N (1986) **Knowledge of Language**, Praeger, New York.
- Fassi Fehri, A. (1982) **Linguistique arabe: Forme et interprétation**, Publications de la Faculté des Lettres de Rabat
- Fassi Fehri, A (1987) **Generalized IP Structure, Case, and Word Order** **Proceedings of the L.S.M**, Rabat
- Greenberg, J (1963) Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements, in **Universals of Language**, Greenberg J ed , Cambridge University Press, Cambridge
- Marantz, A (1984) **On the Nature of Grammatical Relations**, M I T Press, Cambridge, Mass



## دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي

د. محمد حلمي هليل  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

### مقدمة:

في العقدين الأخيرين أصبحت معظم الأعمال الخاصة باللسانيات الحديثة بما فيها اللسانيات العربية - سواء كانت بحوثاً أو رسائل أو أطروحات في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا - تُكتب بلغات أوروبية سيما اللغة الإنجليزية. كما أن برامج علم اللسانيات التي تُطرح في معظم الجامعات العربية في أقسام اللغات الأجنبية - وكذلك برامج الدراسات العليا تُستعمل فيها كتب دراسية ومراجع معظمها إنجليزية أو فرنسية

إن المصطلحات اللسانية العربية التي ساعد على رسوخها العُرف والتقليد مع الميصر العارم الواحد من المصطلحات اللسانية الحديثة التي تختلف اختلافاً شاملاً عن المصطلحات التراثية، أصبحت تُشكّل عبئاً كبيراً على الدارس الأكاديمي المستدئ والمتقدم ويقصد به طالب الدراسات العليا، وكذلك الباحث في عالمنا العربي، والمحاضر في الجامعة والباحث الذي يريد أن يحاطب قومه بلغتهم والمترجم الذي يطمح في ترسيخ هذا الحقل في لغتنا العربية

وقد شأت لدى الكثيرين ممن عاينوا من البعثات الدراسية بالخارج وتمرسوا بهذا العلم الرغبة الصادقة في نقل الأبحاث في هذا الحقل إلى العربية، بيد أن المصطلح اللساني وترجمته وفقاً عقدة دون تحقيق ذلك. ويواجه

المترواح صموية كبرة في ترجمة الصوص اللسانية إلى اللغة العربية، لدا ظل هذا العلم نكل ما كُتب فيه أو جزء كبر مه حبباً في المكتبة الإنحبزية والمكتبة العربية عدا كناً قليلة قام بتأليفها أو ترجمتها كتاب عرب ومقالات متفرقة تظهر في بعض المحلات العربية ذات المستوى الرفيع وبذكر منها آفاق عربية العراقية، والفصل السعودية، وحوليات الجامعة التونسية، ومجلة كلية الآداب بجامعة الرياض والمجلة العربية للعلوم الإنسانية الكويتية، ودورية اللسانيات بالجزائر ومجلة اللسان العربي بالرباط، والمجلة العربية للدراسات اللغوية بالخرطوم والمجلة المعجمية بتونس

من ثم تتصح الحاجة الماسة في لغتنا العربية إلى الدراسات المتعمقة في المصطلح اللساني وإعداد المعجم المتخصص في حقل اللسانيات بعروعه المختلفة المتشعبة وتدعم من هذه الحاجة عوامل عدة من أهمها.

- توحيد المصطلح اللساني على مستوى العالم العربي حتى نقصي على اللسان والغموص في لغة اللسانيات ونرُشح أسس هذا الحقل في اللغة العربية، وحتى يسهل تعريب هذا العلم وتعليمه باللغة العربية في مراحل التعليم العالي

- تسهيل الكتابة بالعربية في أبحاث تحصر علم اللسانيات لاسيما اللسانيات العربية

- وضع ركيزة للغة المشتركة للاستعمال في المؤتمرات واللقاءات اللسانية في الوطن العربي.

- إثراء العربية بأثار الفكر الإنساني وإبداعه بحلق معادلات لمفاهيم ولدت في بيتها ثم وفدت إليها مُحققة وجودها وهويتها على الصعيد العالمي إلا أنا لم نجد لها في لغتنا مكاناً بعد.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بأهم المجهودات المسدولة لنقل المصطلح اللساني إلى اللغة العربية، وتشمل المجهودات الفردية ومشروع

مكتب تسيق التعريب (معجم علم اللغة «اللّسانيّات») ومشروع الحمزاوي (1977) ثم المعاجم المتوفرة سواء منها الإنجليزية - العربية أو الفرنسية - العربية مع إشارات إلى المعجم المقترح للفهري (1984 - ب)، ثم تتخذ من تحليل هذه المعاجم طريقاً لتقويم الحصيللة المصطلحية وتلقي الصوء على أوجه النقص في معالجة المصطلح اللّساني من حيث التوثيق والتعريف والمنهجية المصطلحية بإعطاء أمثلة توضيحية من هذه المعاجم ثم تعرج على وسائل توليد المصطلح في اللغة العربية من حيث النحت والاشتقاق والمجاز والتعريب والترجمة محاولة وضع خطوط عريضة لخطة مستقبلية لقل هذا المصطلح إلى اللغة العربية.

### الجهود المصطلحية في حقول اللّسانيّات

كثرت الاحتهادات واحتلّطت في معالجة المصطلح اللّساني ويمكن تصنيفها حسب التالي .

#### 1 - كُتب مؤلفة ومكتوبة باللغة العربية في اللّسانيّات وفروعها:

ويقتصر هنا على ذكر أمثلة ممّا ظهر في الثمانيّات وقد ظهر فيها المصطلح الأجنبي حساً إلى جنب مع مقابله العربي أو استُخدم فيها المصطلح العربي في المتر ولم يُذكر أصله الأحسي: ريمون وديز طحّان (1984)، لعبي (1980)، محمد (1986)، عبد اللطيف (1983)، المتوكّل (1986)، المسدي (1982) الفهري (1985 - أ)، زكريا (1980)، رهران (1981) مصلوح (1980) خليل (1980)، عمر (1982)، القاسمي (1985) أيوب (1986).

أما ما ظهر قبل هذا التاريخ فيمكن الرجوع فيه إلى سليو عرافيا ماكلا (1981) وكذلك المسدي (1986).

#### 2 - كُتب مترجمة من لغات أجنبية إلى اللغة العربية.

قذيلة سبياً. وقد تُرجمت هذه الكتب من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية وصمّت المصطلح الأجنبي ومقابله العربي أو استعملت مقابلاً عربياً للمصطلح الأجنبي ومنها الكوش (1981)، هليل (1985)، خليل (1985)، السيد (1986)



### 3 - مسارد المصطلحات الثنائية اللّغة وغير المَعْرِفَة

وهي كثيرة وتشمل قوائم بالمصطلح اللساني الأحيى ومقالاته باللّغة العربية ومن أحدثها:

زكريا (1980)، المسدي (1981)، الكوش (1981)، هليل (1984 - ب)،  
حليل (1980، 1985)، الفهري (1984 - أ، 1985 - أ، 1986 - أ - ب، 1987).

### 4 - مسارد المصطلحات الثنائية اللّغة والمَعْرِفَة.

قليلة للغاية، وهي قوائم للمصطلحات اللسانية في فروعها المختلفة، وقد أُضيفت إليها المقالات العربية وتعريفات موحدة باللّغة العربية ومنها هليل (1984 - أ)، المسدي (1982)، قاسم (1986)

### 5 - بحوث في المصطلحية اللّسانية وعروض لمعاجمها

ظهرت بعض البحوث التي عالجت قضية المصطلحات اللسانية ونقلها للعربية وكذلك عروض لمعاجمها ويذكر منها  
هليل (1983، 1986، 1987 - أ/ب)، مصلوح (1983، 1986)، المسدي (1984)، الفهري (1984 - ب)، الحمراوي (1980، 1986، 1987).

### 6 - الحمزاوي (1977) ومحاولة الرائدة.

تعدّ محاولة الحمزاوي أول معالجة مُعْجَمِيَّة للمصطلح اللساني في الوطن العربي، فقد قام باستقراء المصطلحات اللغوية الحديثة التي لم يسبق استعمالها من قبل في العربية والمصطلحات القديمة التي استُعملت استعمالاً حديثاً للتعبير عن مفهوم لغوي حديث ولقد أحصى الحمزاوي من المصطلحات اللسانية 1202 مصطلحاً صمّمها جميعاً في معجمه (العربي - الفرنسي - الإنجليزي) وقد اعتمد في استقراءه على مؤلفات وتراجم عددها في مُقَدِّمة المعجم (ص 11 12) ومن أهمها تمام حسان (مناهج البحث في اللّغة 1960، القاهرة)، إبراهيم أيس (الأصوات اللغوية 1961، القاهرة)، يوسف السودا (الأحرفية 1959، بيروت)،

محمود السمران (علم اللغة 1962، الإسكندرية، واللغة والمجتمع 1963، الإسكندرية)، كمال بشر (علم اللغة العام - الأصوات 1971، القاهرة)، الطيب النكوش (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث 1973، تونس) ترجمة صالح القرمادي لكتاب جان كانتينو (دروس في علم أصوات العربية 1966، تونس). ويحوي المعجم المصطلح العربي مُرتباً ترتيباً ألفبائياً يقابله المصطلح الإنجليزي أو الفرنسي، ويبي المصطلح العربي تعريفه والمصدر الذي استقى التعريف منه من المراجع العربية التي اعتمد عليها والمعجم نوع خاص حاصر للمصطلحات المتاحة كمقالات للمصطلح الأحيي وتتركز أهميته في عملية الجمع كخطوة أولى من خطة طموحة أحسن إعدادها تهدف إلى التحليل والاختيار وهذا ما يعدنا به الحمراوي (1980) وقد سبق ذكره في مقدمة مُعجمه (1977) وتشمل الخطة

1) دراسة تحليلية نقدية للمصطلحات المستقراة لاستنتاج بعض الملاحظات أو القواعد

2) محاولة وضع معجم مختار انطلاقاً من المصطلحات المستعملة في المؤلفات المستقراة وذلك حسب معايير يمكن استخراجها من التجربة التي نحن بصدد

ويلاحظ أنّ المؤلفات التي اختارها الحمراوي لا تمثل جميع ما صدر في العالم العربي لكنها تُعطي كثيراً من المسائل اللغوية (ص 12) ومن ذلك والمُعجمية (lexicography)، والسمية (semantics) والأسلوبية وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي،

7 - تجربة مكتب تنسيق التعريب - مشروع معجم علم اللغة (اللسانيات) إنجليزي - فرنسي - عربي:

وقد بوقش المشروع بمعهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر في نوفمبر 1983 - (انظر مصلوح 1983)

قام المكتب وفقاً لسياسته في وضع المعاجم المتخصصة في التعليم العالي بإبحار ورقة عمل مشروع (معجم علم اللغة «النسائيات») باللغات الثلاث (إنجليزي - فرنسي - عربي)، وذلك لتقديمه إلى مؤتمر التعريب الخامس الذي انعقد في (1983) في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية.

وقد اعتمد المشروع بصفة رئيسية على المراجع التالية

#### أ - المراجع العربية.

(1) الأسلوبية والأسلوب لعد السلام المسدي (توس: الدار العربية للكتاب 1977)

(2) المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية لمحمد رشاد الحمراوي (توس حوليات الجامعة التونسية عدد 14، 1977) واعتمد المؤلف في مصطلحاته على قائمة تحوي أحد عشر مرجعاً

(3) المنهل قاموس فرنسي / عربي

(4) المورد قاموس إنجليزي / عربي

(5) دراسة الصوت البشري لأحمد مختار عمر، (القاهرة: عالم الكتاب)

(6) قائمة بمصطلحات علم اللغة (إنجليزي - عربي) لمركز اللغات بالجامعة الأردنية عمان

(7) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب لمجدي وهبة وكامل المهندس، (بيروت مكتبة لبنان، 1979).

(8) معجم المصطلحات اللغوية لحنة من أساتذة جامعة الرياض (بيروت مكتبة لسان، وقد نُشر عام 1983)

#### ب - المراجع الأجنبية.

Crystal (1980)؛ Dubois et al (1973)؛ Ducrot et Todorov (1972)؛ Hartmann and Stork (1972)؛ Mounin (1974)؛ Pei (1966).

وقد غطى هذا المشروع ما يربو على 3264 مصطلحاً في كراستين تشملان نخانة للرقم المسلسل ثم حانة للمصطلح الأجنبي بالإنجليزية والفرنسية فحانة

للمقالات العربية المتداولة وحانة للمقالات المُقترحة وحانة للمقالات التي تُقرأ المدونة.

ويلاحظ مصلوح (1983) على هذا المشروع أن علم الأصوات التجريبي وعلم الأسلوب لا سيما الفرع الاحصائي منه لم يحظيا بعناية كاملة وقد أضاف في تقريره هو ما يبلغ من 140 مصطلحاً في العلمين ويطمح تقريره إلى الإفادة من تنوع الترجمات المقترحة للمصطلحات اللسانية وإلى استثمار محنة المعاناة العربية مع المصطلح المُعرب بتحويلها إلى دحيمة ورصيد يمكن اللجوء إليهما لتلك الاشتباك بين المعاهيم المتداخلة من جهة واحتصاص كلٍّ منها بمصطلح مُحدّد ويتضح ذلك من الأمثلة التي عالجها (1986)

ويتفق مصلوح (1983) مع هليل (1983) في أنه في مجال تعريب المصطلحات الأحيية يجب عدم الاكتفاء بتتبع المصطلحات واحداً واحداً (كما هو الحال في مشروع مكتب تنسيق التعريب) وحلّ مشكلة كل منها على انفراد وأن هذا من معائب اتباع النظام الألفبائي في حصر المصطلحات ويقترح مصلوح وتجاوز هذه المرحلة لئلا تكون الطريقة التي تصكّ بها هذه المصطلحات في لغاتها الأصلية والهدف من ذلك أن تكون طريقة التعريب ذات طابع «توليدي» قادر على إنتاج عدد لا نهاية له من المصطلحات المُعربة ومن ثم جاء اقتراحه بمحاولة إيجاد علاقة منتظمة بين المصطلحات المختلفة في الداء الواحد بحيث يتخطى المشروع مرحلة تعريب المصطلح بمصطلح إلى إيجاد أطقم ذات علاقات منتظمة للمصطلحات.

#### 8 - المعاجم الثنائية

ظهر من المعاجم الثنائية للمصطلحات اللسانية خمسة معاجم هي -

أ - إنجليزية - عربية.

ب - الحولي (1982)

أ - حمّاش (1982)

ج - باكلا وآخرون (1983)

ب - فرنسية - عربية .

أ - المسدي (1984) ب - بركة (1985)

المعاجم الإنجليزية العربية .

أ - معجم المصطلحات اللغوية والصوتية (حمّاش 1982)

ظهر هذا المعجم في طبعة يدوية مُصَوَّرة - تعذّر علينا الحصول على نسخة منها . وقد قام الحمراوي (1986) بعرض هذا المعجم ووفقاً لما يقول الحمراوي فالمعجم يتميز بما يلي :

أ ( تصمّن النص الإنجليزي الكلمة المدخّل مُرَدِّفة نطقها الصوتي بالإنجليزية

(قارن Richards et al (1985) وكذلك Omshy (1981)

ب ( تصمّن النص العربي إحالة المصطلح المترجم أو المُعَرَّب إلى المحال

اللغوي الذي يتسبب إليه (النحو والصرف والأصوات والنحو

التوليدي . . الخ (قارن Mounin (1974) وكذلك وإلى حدّ ما بركة (1985)

وبوجه خاص Crystal (1980) .

ج ( وفرة مصطلحاته التي أثّرت المُعجم اللسانيّ العربي بقدر كبير من المفردات

والتعابير غير المسبوقه في المعاجم الحديثة

ب - معجم علم اللغة النظري إنجليزي / عربي مع مسرد عربي - إنجليزي

(الخولي ، 1982) :

يحتصّن هذا المعجم بعلم الأصوات وعلم الفونيمات وعلم اللغة التاريخي

وعلم الدلالة وعلم الصرف والنحو، ولا يحتوي على مصطلحات علم اللغة

التطبيقي (ص X) وقد صُنِّفت المداخل في هذا المعجم ألسائياً مع المقابلات

العربية وتعريفات لها تصحبها أمثلة من اللغة الإنجليزية إذا كانت المداخل

مُطبَّقة عليها وفي الحالات التي يطبق فيها المدخل على العربية أعطيت أمثلة

من اللغة العربية .

وفي كثير من الحالات يلجأ الخولي إلى أكثر من مرادف في المقالات

العربية وفي تقرير ذلك يقول (ص IX): «في كثير من الحالات لم أجد مرادفاً جاهزاً فاجتهدت برأبي لإيجاد المرادف المناسب، كما أسي في حالات كثيرة لم أجد سوى مرادف مُعَرَّب، فاجتهدت لأوجد مرادفاً عربياً لعله يروق لعلماء اللغة فيشيع استعماله ليحل محل المرادف المُعَرَّب أو يعايشه على الأقل».

#### المصادر:

اعتمد الخولي على معجمين في الإنجليزية هما Pei et al (1969) و Hartmann (1972) وعلى مراجع إنجليزية كثيرة تربو على الأربعين مرجعاً في الصوتيات والمونولوجيا والصوتيات الأكوستيكية والنحو واللسانيات العامة والدلالة (انظر كشف المراجع صفحة 316-319) أما المراجع العربية التي اعتمد عليها فمحدودة لا تزيد على أحد عشر مرجعاً وتشمل أنيس (1961، الأصوات اللغوية)، آيس (1976، دلالة الألفاظ) شر (1969، دراسات في علم اللغة)، الراجحي (1974، فقه اللغة في الكتب العربية)، البعلكي (1976، قاموس المورد)، حسار (1955، مناهج البحث في اللغة)، عده (1973، أبحاث في اللغة العربية، 1977، دراسات في علم أصوات العربية)، مختار (1976، دراسة الصوت اللغوي)، المجمع العلمي (1971) مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها مجمع القاهرة، وافي (1967، علم اللغة)

ج - معجم مصطلحات علم اللغة الحديث عربي - إنجليزي وإنجليزي - عربي (باكلا وآخرون، 1983)

نسى مشروع المعجم معهد اللغة العربية بجامعة الرياض، وقد صُنفت فيه المداحل ألفبائياً، وألحقت بها المقابلات العربية دون تعريفات أو أمثلة ومن أهم معايير المعجم.

أ - الاختصار على مقابلة واحدة لكل معنى من معاني المصطلح

ب - تعريب المصطلح الإنجليزي في غياب مقابل عربي دقيق ومناسب مع شرح موحر لذلك المصطلح.

## المصادر .

وتشمل: مسارد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الخاصة بالمصطلحات اللغوية، وسرد معجم علوم اللغة (شامي، 1977، مجلة اللسان العربي مجلد (15) جزء (2))، المسارد التي وردت في عمر (1976) والقاسمي (1975)، علم اللغة وصناعة المعجم، السعران (1962)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي (وثلاثة معاجم هي المصطلحات العلمية والفنية للحطيم والمورد للعلكي، والعريف لسيركاكيا (1973). ومن المراجع الإنحليزية Pei (1966)، Macleish (1974)، Hartmann (1972) وقد روجعت بعض المصطلحات في ضوء المعجم المُعدّل Pei et al (1969).

## المعاجم الفرنسية العربية .

أ - قاموس اللسانيات عربي / فرنسي وفرنسي / عربي (المستدي، 1984) .  
يأتي هذا القاموس كأول قاموس (فرنسي - عربي) للمصطلحات اللسانية الفرنسية، ويشمل حوالي 2424 وحدة مُعجمية وهو مجهود فردي فائق الحد بلسة للجهود التي سبقته. وتتوّع مادة القاموس في مداخلها عن غيره من الكشوف والمعاجم اللسانية. كما أنه أتى بعدد كبير من المصطلحات لم يسبق ذكرها في المعاجم المماثلة. (انظر هليل 1987 - ب)

يفتقر المعجم إلى مقدّمة تُوضّح المنهج الذي سار عليه في معالجة لمصطلح اللساني

وبلاحظ أن المستدي . -

1 - أولى اهتماماً بالمتلازم اللفظي (Collocation) في كثير من الوحدات المُعجمية مثال. عربية قديمة ancien ~ / العربية Arabe .

عربية دارجة dialectal ~ /	عربية فصحي	classique ~
عربية معاصرة moderne ~ /	عربية فصيحة	littéral ~
	عربية عامية	vulgaire ~

2- احتفظ بالأسرة اللفظية في المصطلح الفرنسي وبمشتقاتها المختلفة.

Nasal, nasalisation, nasalité, nasalisé  
nasillement, nasonnement.

مثال

3- اقتصر على مقابل عربي واحد لكل معنى من معاني المصطلح الأجنبي.

4- تمسك بالإيجاز ويُعَد عن الإطبات الادائي أو تفكيك المعنى في المقابلات العربية (مثال إيمائية Paralangage).

#### المصادر

فهم من المقدمة التي أعدها عن المصطلح (ص 11-96) أن المسدي رجع في قاموسه إلى مراجع فرنسية عديدة (ص 87-91) كما قام باستقراء عدد كبير من المراجع العربية سواء منها ما تُرجم عن الإنكليزية أو الفرنسية إلى العربية أو ما كُتب أصلاً بالعربية كما فحص المصادر العديدة المتاحة (ص 73-86).

ب- معجم اللسانية فرنسي/ عربي مع سرد ألفبائي بالألفاظ العربية (بركة 1985)

وهو معجم متوسط الحجم (212 صفحة) ويفتقر إلى مقدمة تُوضح المنهجية التي اتبعها بركة في نقل المصطلح الفرنسي عدا فقرة واحدة يذكر فيها أنه «لم يكتب في معظم الأحيان بوضع مقابل واحد للمفردة الفرنسية الواحدة بل عرّض للمعظم الألفاظ العربية التي تتضمن دلالتها المعنى اللساني أو التي استعملها الباحثون العرب في المضمون ذاته».

1- لم يكتب بوضع المقابلات بل حاول إرفاقها بالسياق الذي تُستعمل فيه.

2- أشار في بعض الأحيان إلى الميدان الذي ينتمي إليه المصطلح وذلك باستعمال رموز خاصة (مثال Phonétique et Phonologie → (Phon.))

#### المصادر:

أمّدتنا بركة بكشف طويل للمصادر والمراجع العربية والأجنبية (ص 221-232) وقد أبرز بعضها باستعمال نجمة (\*) وهي على ما يظهر المراجع



التي اعتمد عليها بصفة رئيسية وتحوي 14 معجماً عربياً تشمل الموسوعة المختصرة في علم النفس والطب (وليم الخولي، 1976) وهي من المعاجم المتصلة بعلم اللسانيات و62 مرجعاً تعالج الصوتيات، الدلالة، الأسلوبية، فلسفة اللغة، اللغة والمجتمع، الألسنية التوليدية والتحويلية، . اللهجات وثلاثة أعداد من مجلة الفكر العربي . الألسنية أحدث العلوم الإنسانية، بيروت العدد 9/8، 1979 ونظرية الدلالة وتطبيقاتها بيروت العددان 19/18، 1982، ومنهجيات الألسنية العدد 25، 1983).

أما مراجعه الفرنسية فتحوي 12 معجماً فرنسياً و68 مرجعاً فرنسياً في اللسانيات العامة والدلالة، والتركيب، والسيمياء، والأسلوبية، والصوتيات، والنحو التوليدي . . الح

### التحليل والتقويم

#### 1- التوثيق:

ليس ثمة مرجع كامل متكامل في حقل اللسانيات يمكن اعتباره موسوعة شاملة تغطي الحقل برمته . وقد يكون الوضع أقل سوءاً في حقول أخرى . لذا فالحاجة ماسة إلى قائمة مستفيضة من المراجع للإحاطة التامة الدقيقة بمعاجم الحقل وتعريفاتها قبل البدء في اختيار المقابلات العربية ووضع المعجم المتخصص .

ومن حيث التوثيق نلاحظ في المعاجم المتاحة ما يلي -

- في معجم باكلا وأخرون (1983) قائمة المراجع الإنجليزىة محدودة فهي تعتمد أساساً على معجمين أما قائمة المراجع العربية فهي محدودة للغاية وبالنسبة لقائمة المصادر في معجم الخولي (1982) بالرغم من ثرائها في الجانب الإنجليزى من مراجع في الصوتيات والنحو التوليدي والدلالة وطرق البحث اللساني والقراءات المختارة والمعاجم المتخصصة (انظر ص 316-319)، فهي فقيرة في الجانب العربي (قارن قوائم المصادر في باكلا والخولي بقائمة

المسدي (1984) وبركة (1985) وانظر أيضاً في الجانب الإنجليزى قائمة المراجع في Richards et al (1985) و Hartmann (1972) وهليل (1987) - ب و Hartmann (1973) ص 165-180 وينطبق نفس الشيء على المصادر في مشروع مكتب تنسيق التعريب.

- القائمتان في الحولي (1982) وباكلا (1983) لا تشملان . -

١ - معاجم اللسانيات المتوفرة وقت وضع المُعْجَمِين وهي :

، (1968) Engler	، (1969/59) Martinet et al
، (1972) Palamater	، (1964) Vachek
، (1978) Nicolosi et al	، (1972) Ducrot et Todorov
، (1969) Meetham	، (1978) Ambrose-Grillet

- غياب المراجع الأساسية في اللسانيات والمكتوبة باللغة الإنجليزية مثال . Lyons (1968) ، Bolinger (1975)

- غياب المسارد الأوربية المُعرّفة للمصطلحات اللسانية العامة أو فروعها - غياب المراجع اللسانية التي تُرجمت إلى العربية وأعطت المقابل العربي للمصطلح الإنجليزي .

- غياب المقالات المكتوبة باللغة العربية في حقول اللسانيات بما فيها المقالات العربية للمصطلح أو تلك التي ظهرت في الدوريات والمجلات العربية قل صدور هذه المعاجم .

- غياب المعاجم اللسانية للحقول المعرفية المتصلة باللسانيات (الميزياء، المنطق، علم النفس، الموسيقى، الفسيولوجيا، التشريح) حيث المصطلحات المُستقرّة ومقابلاتها في العربية

إن الموارد المحدودة للبيانات المصطلحية في معجم متخصص لحقل متلاحق المو كاللسانيات لها أثرها على الجانب الأوربي من حيث -

- طبيعة المصطلحات التي يصمّمها المعجم (شروع الاستعمال، الحدّثة)

- المعاني الخاصة (senses) بكل مصطلح في الحقل أو فروع .

- المتلازمات المصطلحية (Terminological collocations) والمركبات (compounds)

- التعريفات (دقتها وشمولها).

- شمول المصطلحات المستعملة في المدارس اللسانية المختلفة

أما في الحيز العربي فلا يساعد ذلك على حسن الاستغلال والإفادة من دحية المقالات المقترحة من جانب ثقات الحقل والتي قد تكون صالحة (انظر مصلوح 1983، 1986).

يلزمنا إذاً أن نضع تخطيطاً مدروساً لاحتياجاتنا من مصادر حتى يكون عوناً لنا في تعريف المصطلح ومن ثم انتقاء المقابل العربي له ويمكن أن نصنف هذه المصادر إلى :-

أ - مراجع أحادية اللغة

(إنجليزية)

- الموصوعات (مثال . Meetham 1969)

- البليوجرافيات الدولية (مثال . International Bibliography of Mono- and Multilingual Vocabularies in the Field of Linguistics (1987)

- المعاجم اللسانية العامة (مثال Crystal 1985، انظر كشفاً بهذه المعاجم في هليل 1987 - ب و Hartmann 1973)

- معاجم لفروع الحقل (الصوتيات، النحو، اللسانيات التطبيقية وغيرها مثال . Onishi (1981)

- معاجم خاصة بمدارس لسانية معينة (النحو التوليدي، مدرسة براغ وغيرها مثال . Ambrose-Grillet (1978)

- مسارد مصطلحية مُعرّفة (الحقل ككل أو فرع من فروع مثال Lyons (1970).

- بحوث في لغة اللسانيات (مثال . Hartmann (1973)
- معاجم عامة (مثال . Webster's Third New International Dictionary)

#### ب - مراجع أحادية اللغة

(عربية)

- معاجم للمصطلحات النحوية والصرفية في اللغة العربية (مثال . الأبيدي (1986)

#### ج - مراجع ثنائية اللغة

- معاجم لسانية (مثال . الحولي (1982)
- معاجم لفروع الحقل (مثال . اللسانيات التطبيقية . الحولي (1986))
- معاجم لمصطلحات العلوم الوثيقة الصلة باللسانيات (مثال . المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العالي (2) معجم المصطلحات الفيزياء (1977)

ومن الحدير بالذكر أن الفهري (1984 - ب) استقرى في معجمه الذي لم يكتمل نشره، بعض المواد الموحدة في معاجم غير لغوية مثل المعاجم المُوَحَّدة في الفيزياء والرياضيات (وضع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ومعجم الإعلاميات (مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، والمعجم الفلسفي لحميل صليبا (دار الكتاب اللساني، بيروت، 1971).

- مراجع مكتوبة باللغة العربية وبها مقابلات في المتش أو مسارد للمصطلح الأجنبي، في اللسانيات عامة أو حقل من حقولها، مؤلفة أو مترجمة (مثال . هليل (1985). انظر في ذلك قوائم المسدي (1984) وهليل (1983، 1987 - ب) وسليوحراقيا باكلا (1981).

- مسارد مُصطلحيّة (مجامع، أفراد، هيئات، مقالات وبحوث في اللسانيات عامة أو حقل من حقولها. وهذه لم يتم توثيقها بعد)
- الأدبيات المحبولة (المصطلحات ومقابلاتها العربية الواردة في الدوريات

والمحلات العربية المتخصصة ذات المستوى الرفيع والمعاجم العامة (مثال اللسان العربي، معجم المورد والمنهل).  
إنّ التوثيق الصحيح هو الخطوة الأولى للجمع والحصر التي يتم فيها جمع المكافئات بحيث لا يُحرم اجتهاد من الاجتهادات من فرصة الدخول في الرصيد المتوافر للمصطلح اللسانيّ قبل القيام بعملية الاختيار بين البدائل واستبعاد ما لا يصلح منها.

## 2- التعريف:

ملاحظ أنّ أغلب ما وُضع من مصطلحات في اللسانيّات في العالم العربي وُسّمي مُعجمات (باكلا وآخرون 1983، المسدي 1984، بركة 1985، مشروع مكتب تسيق التعريب) ورد على شكل قوائم لا معجمات وأنها كلها خالية من التعريف باستثناء الحمزاوي (1977) الذي عرّف المصطلحات بالسياق والخولي (1982) الذي عرفها وصرب لها الأمثلة وشعرها بالشروح

إنّ التعريف هو أهم ما نحتاج إليه وما يجب أن يركز عليه العمل المصطلحي ويقصد بالتعريف «الوصف اللفظي لتصور ما يسمح بالتمريق بيه وبين تصورات أخرى داخل منظومة تصورات» وتنحصر أهميته في -

1- ترسيخ نظام بعيد عن اللبس بين المتخصصين، نظام يساعد على نقل المعرفة المتخصصة إلى اللغة العربية.

2- تحديد موقع المصطلح في منظومته من المصطلحات المتصلة وبذلك يُنقل للعربية نظام متكامل من أنظمة المعلومات.

3- التعريف الدقيق المنضبط للمصطلح الأجنبي يتيح لنا تحديد المقابل المناسب في العربية وبذلك يسهل وضع حدّ لغوضى المصطلح وتعنّده ويتحقّق تسيق المصطلح أو تقيسه في اللغة العربية.

## التعريف والتصور:

يُعرف المصطلح (انظر Felber (1983) وترجمة هليل ومصلوح 1986 ص 130) بأنه «رمز لغوي يتألف من الشكل الخارجي والتصور أو المفهوم». وهو

ومعنى من المعاني يتميّز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصوّرات (Sys-tem of concepts) فلكلّ من المصطلحات والتصوّرات وجود قائم بنفسه إذ أن قصر مصطلح على تصوّر ما هو عملية مُقرّرة سلفاً. فللمصطلح معنى واحد أو أكثر (يُلحق بتصوّر واحد أو أكثر). واعتماداً على ما للمصطلح من معنى محدّد يتم إلحاقه بنظام محدّد من التصوّرات ويطل هذا المعنى المُحدّد لصيقاً به حتى وإن استُخدم خارج النظام». من ثمّ تتضح أهمية القيام بوصف أو تعريف التصوّر بدقة ووضوح قبل البدء في التفكير في إيجاد المقابل العربي له.

إن تجميع المصطلحات الأجنبية - وهذا ما سعى إليه مشروع مكتب تسيق التعريب بالرباط - إن لم يتم حسب خطة واضحة قد يؤدي إلى التفتت وخطأ المقادلات العربية فالمصطلح لا يفهم إلا في إطار التسمية والتصنيف وكما يقول Hartmann (1973 ص 12) «أن أي مُشرد يحاول شرح علم من العلوم مكتشفاً بذكر أمثلة من مُصطلحيّة هذا العلم دون الإشارة إلى نظامه التصوّري (أو المفهومي) conceptual system لا بد وأن يكون غير كافٍ» ويُعرف النظام التصوّري في مواصفة DIN 2331 بأنه «يتكوّن من عدد من التصوّرات تقوم بينها علائق أو يمكن أن تُخلق بينها علائق وبها يتم تعريف الكلّ المترابط» والتصوّرات (أو المصطلحات) لا تقوم كوحدات منفصلة بذاتها ولا تعيش في عزلة بل بينها علائق ترابط منطقية أو وجودية (انظر Picht and Draskau, 1985 في تفصيل هذه العلائق). وعلى ذلك يُعلّق المصطلحيّون أهمية كبيرة على منظومات التصوّرات ويعتبر الخبراء هذه المنظومات الركيزة الفكرية لمحاولات تحصّصاتهم.

وقد قام هليل (1987 - أ) بدراسة عدد كبير من تعريفات المصطلحات اللسانية في معجم الحولي (1982) حوت فروع اللسانيات من صوتية وبحوية ودلالية ووجد أنها تعاني من ثلاث عِلل هي -

أ - العتمة: (opacity) ويُقصد بها افتقار التعريف إلى الوضوح.

ب - قصور التغطية: ويُقصد به أن يكون للمصطلح أكثر من معنى واحد في

الحقل أو فروعه وأن يقصُر التعريف عن تغطية كل معاني المصطلح

جـ - الافتقار إلى الدقة. ويُقصد به أن يقصُر التعريف عن شمول الحاصيات الأساسية للمفهوم الذي يشير إليه المصطلح مما يؤدي إلى الصعوبة في التعرف على المفهوم وفهمه.

ومن ثم يتضح لنا:

أ - أن عملية التعريف أو الوصف لا بد أن تنطلق من النظام التصوري في الحقل المعنوي أو فرع من فروعه قبل أن يُسند المصطلح العربي المقابل للتصور.

ب - أن التعريف الغامض أو الناقص أو غير الدقيق قد يكون له أسوأ الأثر على المعالجة المصطلحية المتخصصة وقد تنشأ عنه مقابلات غير صحيحة

3 - المنهجية المصطلحية:

يذكر الفهري (1984 - ب) أن مجامع اللغة العربية المختلفة وكذلك مكتب تنسيق التعريب بالرباط قد تكفلت بإعداد المصطلح ومقبرته وتوحيده، محاولة الابتعاد عن العفوية بوضع أصول ضابطة إلا أن هذه المؤسسات لم تبلغ المنشد رغم الجهود المبذولة (انظر في تفصيل ذلك الفهري 1985 - ب وكذلك هليل 1983). والسبب في ذلك هو عياب التمثيل النظري للقضية المصطلحية وعمومية المهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح. وعبد الفهري أن «توليد وتوالد المفردات يحصع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تُكوّن علماً مستقلاً هو المصطلحية» (في النظرية المصطلحية انظر ترجمة هليل ومصلوح 1986 وانظر كذلك Felber 1984). تتضح مظاهر العفوية المنهجية في المعاجم التي ذكرها فيما يلي :-

1 - التباين في المقابلات العربية للمصطلح الواحد

مثال (1) طبقة الصوت (ماكلا وآخرون) Pitch

(2) نعم، درجة الصوت. طبقة الصوت (الخولي)

(3) مكافئة (المسدي)

(4) نعم، درجة الصوت (بركة)

بلاحظ هـا تباين المقابلات حتّى في المعجم الواحد (الخولي 2) إنّ تعدّد المرادفات في المعجم وترك الأمر للمستعمل في اختيار المرادف (انظر 2 و 4) قد يؤدي إلى القوضى واستعمال أشكال متعدّدة من المقابلات لمصطلح واحد في اللغة الأجنبية المنقول عنها مما لا يساعد على التوحيد

من أسباب هذا التباين:

أ - عدم دراسة المصطلح في إطار المدرسة أو اللساني الذي وضعه.

فالنظرية هي التي تُصنّف وتشرح المُعطيات وما المصطلح إلّا رمز معين مرتبط بتصورات أخرى وهو الذي يصعّ الحّد الفاصل بين التصوّرات المختلفة مهما دقّت الفروق بين هذه التصوّرات

مثال:

Clause	حُمَيْلَة (الخولي)
	عبارة (باكلا وآخرون)
	جملة صغرى (المسدي)
	جملة (بركة)

فالمصطلح Clause له معان مختلفة وفقاً للحو التقليدي والحو الانتظامي (Systemic grammar) (انظر Crystal 1980) وينطبق نفس الشيء على

المصطلح Phrase



ب - استعمال المقابلات العربية التُرجمِيَّة لبعض المصطلحات التي يوحد لها مقابلات في اللغة العربية

مثال

نقطة النطق، مكان النطق (الحولي)
Point of articulation
مَخْرَج النطق (ماكلا وأحرون)
مَخْرَج (المسَدِّي)
مَخْرَج، موضع النطق (بركة)

وقد التزم باكلا والمسَدِّي بالمقابل التراتبي في حين احتفظ الحولي بالترجمة الحرفية للمصطلح الأجنبي، وجمع بركة بين المصطلح التراتبي والترجمة

ج - عدم الاتساق في ترجمة المصطلحات الإنجليزية المجازية ذات الأضداد

مثال

Broad transcription / narrow transcription
كتابة عريضة - كتابة تفصيلية (الحولي)
كتابة صوتية عريضة - كتابة صوتية صيقة (ماكلا وأحرون)

يميل الحولي إلى إعطائنا ترجمة حرة لـ narrow (تفصيلية) أما ماكلا فيعطى مقابلات مُتَّسِقة. أصف إلى ذلك صياغ العصر المحاري في

المصطلحين عند الحولي والمحافظة عليه في ماكلا (انظر في المجار الفهري 1985 - ب. ص 88-89) ومن الجدير بالذكر أن نفس المحار (الصيق والاتساع) موجود في الفرنسية في المصطلحين **Notation (large/ étroite)**

د - الترجمة الحرفية للمصطلح دون الانطلاق من التصور وراء المصطلح  
مثال

قواعد الحالات (الحولي)	Case grammar
قواعد الحالات (بركة)	
الحو الإعرابي (المسدي)	

وقد أحسن الفهري صعباً حين ترجم المصطلح - (نحو الحالات) والمسدي حين ترجمه (بالحو الإعرابي) فلسنا هنا بصدد قواعد ولكن بصدد مقارنة نحوية تؤكد على العلاقات الدلالية في الحمنة وتُعرف هذه العلاقات بالحالات (انظر 1985 Richards et al)

هـ - التردد بين التعريب والترجمة أو الجمع بينهما

مثال (1)	نخمة توافقية (الحولي) - الهارموني (ماكلا وآخرون)
	<b>Harmonie</b>
مثال (2)	الوهون، مُتغيّر صوتي (الحولي) - الألوفون (ماكلا وآخرون)
	<b>Allophone</b>
	صوتهم تعاملي (المسدي) - بديل صوتي أو لمظي (بركة)

ليس ثمة منهج محدد اتفق عليه واصنعوا المقابل العربي يُعَيِّن الأحوال التي يسعى فيها تعريب المصطلح والحالات التي يسعى فيها ترجمة المصطلح وعلى ما يظهر فإن كل مفهوم يعالج مُصطلحياً على انفراد، دون النظر إليه كجزء من نظام مصطلحي متماسك فيلاحظ أن واصع المقابل العربي متأرجح بين الترجمة والتعريب أو جامع بينهما (انظر مثال 2 - الحولي) والجمع بين الترجمة والتعريب يترك أثراً لدى القارئ بأنه يصدد مفهومين لا مفهوم واحد. أما الترجمة الجريئة (مثال 2 - المستي) فهي حليط يذهب بمعنى (allo-) الذي يقوم عليه المصطلح ومصطلحات أخرى مماثلة *allotone, allograph, allomorph* (انظر في تفصيل ذلك هليل 1987 ب ص 54)

إن قرار التعريب قرار هام إذ به لا ينقل للعربية مصطلحاً منفرداً بل أسرة اشتقاقية بأكملها. *Phonology, Phonologist, Phonological, Phonologically.*

فالمصطلح عصو في أسرتين

أ - الأسرة الدلالية      ب - الأسرة الاشتقاقية

تُكوِّن الأولى معاهيم متداخلة ويجمع الثانية جذر واحد

*Morph, morpheme, allomorph, morphemics, morphology, morphological, morphologically, morphophoneme, morphophonemics.*

وللحفاظ على الأسرتين ينبغي تجميع أطرافهما حتى يصل إلى القرار بالترجمة أو التعريب لذا فالمعجم الألفبائي لن يفي بغرضه إلا بعد أن يجمع شتات هذه الأسر أو المنظومات (قارن معجم 1980 Crystal).

ويدعو الفهري (1985 - ب ص 92) إلى السقفة الاشتقاقية فالمشتقات مفردات متصلة مفهوماً ويشير إلى عمل Kintsch (1974) الذي ثبَّ أن فهم السلاسل التي توجد فيها كلمات مُركبة أو مُشتقة لا يستغرق وقتاً أكبر من فهم الكلمات العادية. وعليه فقواعد الحشو الدلالية لها دور في تسهيل التعلم. من هنا كان مدأ نسقية الاشتقاق. وقد أشار هليل أيضاً (1983) إلى ما يسمى

بالانساق، ويعني به المحافظة على الأصل والأشكال الاشتقاقية مما يُسهّل استعمال وتفهم المصطلح اللساني في أي لغة من اللغات (انظر في الانساق Nash (1968) في اللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية)

## 2 - الافتقار إلى الدقة :

يتميز المصطلح اللساني كغيره بالتعير عن مفهوم مُحدّد وفصله عن معاهيم أخرى. فالتواصل في اللغة الخاصة لا بد وأن يأمن من اللبس المحتمل في اللغة العادية، وذلك عن طريق تثبيت العلاقة بين المفهوم أو التصوّر (Concept) والمصطلح وللأسف نلاحظ أن بعض واصعي المكافئات العربية للمصطلحات اللسانية لم يُعروا بهذه السمة من سمات المصطلح الذي شكل عام واللساني شكل خاص فلجأوا إلى مكافئات مُبهمة تعوزها الدقة عسيرة الفهم حتى على المتخصصين (انظر في تفصيل ذلك هليل 1983، 1986، 1987 - ب)

مثال (1) :

Metalanguage	أ - لغة واصفة (الحولي)
	ب - ما وراء اللغة (ناكلا وآخرون)
	ج - لغة تقعيدية (المسدي)
	د - لغة واصفة (بركة)

فالمقابل (أ) عام غير مُقيّد وعُرضة لتفسيرات وتأويلات مختلفة أي أنه قد يؤدي إلى اللبس.

أما المقابلان (ب) و (ج) فغير مفهومين فلا نفهم ما الذي وراء اللغة ولا ما هو التقعيد.

ومن أسباب الافتقار إلى الدقة:

أ - الترجمة الحرفية للمصطلح الأجنبي دون دراسة المفهوم وراءه (المثال أعلاه)

ب - الإخفاق في دراسة العلاقات المتشابهة بين المصطلحات في الحقل أو فرع من فروع

مثال (2):

طول الصوت. كمية الصوت (الحولي)	Duration
--------------------------------	----------

فالمقابل للمصطلح Duration وهو المدة الزمنية التي يستغرقها الطول بالصوت أو طوله يتميز عن الكمية (quantity) وهي مظهر فونولوجي (انظر Crystal 1980).

- الاشتراك اللفظي. ويقصد بذلك استعمال مقابل عربي واحد لمفهومي أو مصطلحين مختلفين.

مثال

تقطيع (الحولي، ناكلا وآخرون، بركة)	Segmentation
تقطيع (الحولي، ناكلا وآخرون، بركة)	Syllabication

3- الافتقار إلى الإيجاز.

يُسم المصطلح اللساني بأنه مشحون بالدلالة أي بالإيجاز الذي يُعني عن كلمات كثيرة وقد ساعدت الوسائل المورفولوجية لبناء المصطلح الأوربي من

حدود لائيسية أو يونانية وعناصر الإلصاق من نواديء ولواحق أو اللحوء إلى المركبات (Compounds) على التعبير عن المفهوم المقصود بإيجار لا يتعدى حدود المفهومية وبلا حظ في معاحسا أنه في كثير من الأحيان لم يتوخ واضع المكاهيء العربي الإيجار بل فكك المصطلح وأتى بعبارات وقد تميز المسدي (1984) - بالإيجاز في مقالاته وخاصة في استعمال صيغ عربية لترجمة الصيغ الأحيية فالأساق السائية تحتلف من لغة لأخرى فتتعي العربية مثلاً إلى السية غير لسلسلية عكس الحال في الإنجليزية (انظر الفهري 1984 - ب، ص 142)

مثال .

لهجيات (المسدي)	dialectology
علم اللهجات (باكلا وأحرون)	
علم اللهجات دراسة اللهجات (الحولي)	
علم اللهجات، دراسة العامية (بركة)	

ومن أمثلة الإيجاز في المسدي (1984): مموعة (audibility) تعجيم (lexicalization) إيمائية (paralanguage)، علامية (semiology) كما يتسم معجم المهري، الذي لم يكتمل بعد، باتجاهه أيضاً نحو الإيجاز

#### 4 - الاشتراك اللفظي:

تعاني معاجم الحولي وباكلا وأحرون وبركة من استخدام لمظة عربية واحدة مقابل أكثر من مصطلح أحيي.

أمثلة .

<p>- احتكاكي (باكلا واحرون انظر الماشطة 1985 ص 138)</p> <p>Constrictive/ fricative/ spirant</p> <p>- تعبير (باكلا واحرون) Word group/ phrase/ cluster/ sentence</p> <p>- الاشتقاق Derivation/ formation/ etymology</p> <p>(باكلا وآخرون - انظر الماشطة 1985 ص 139)</p>	
<p>Plosive/ occlusive/ stop, انفجاري</p> <p>(الحولي)</p> <p>Syntactic analysis/ grammatical analysis تحليل نحوي</p> <p>(الحولي)</p> <p>Phonemic structure/ phonological structure تركيب فونيمي</p> <p>(الحولي)</p>	
<p>تقطع découpage/ segmentation/ syllabation (بركة)</p> <p>كلمة, Mot/ terme/ verbe (n) (بركة)</p> <p>لحن Incorrection/ mélodie/ solécism (بركة)</p>	

والاشتراك اللفظي آفة من الآفات الواجب تجنبها لأنه يشير اللبس ويعوق الفهم ويؤدي إلى الخلط بين أشباه المترادفات ذات الأبعاد التصورية المختلفة .

## 5 - الترادف .

ويقصد به استعمال مقابلين أو مصطلحين أو أكثر لمفهوم واحد . وقد فطن باكلا وآخرون (1983) إلى أن الاتصال سيسهل وضعه ويستقر إذا أُسند مصطلح واحد للتصوّر أو المفهوم الواحد . وعلى ذلك فقد تجنّوا استعمال أي مرادف وكذلك فعل المسدي (1984) إلّا أن معجم الخولي (1982) يعاني من كثرة المترادفات . والترادف آفة أخرى من آفات المصطلح اللساني العربي يُسبّب الحيرة والارتباك ويترك انطباعاً كاذباً بأننا بصدد أكثر من مفهوم . ومن أسباب الترادف نذكر .

### أ - الجمع بين المصطلح التراثي والمقابل الترجمي :

<p>مثال -</p> <p>أ - مبتدأ (الحولي)</p> <p>topic</p> <p>ب - الموضوع / المُسند إليه (باكلا وآخرون)</p> <p>ج - موضوع (الكلام) ، مبتدأ (بركة)</p>	<p>مثال -</p> <p>د - تعليق خبر (الحولي)</p> <p>Comment</p> <p>هـ - الخبر (في النحو) (باكلا وآخرون)</p>
--	--

نلاحظ في المثالين استعمال الخولي للمصطلحين التراثيين مبتدأ وخبر واستعمال باكلا للمصطلحين المُسند إليه والخبر وبركة للمصطلح مبتدأ والميل إلى الجمع بين هذه المصطلحات والمقابل الترجمي (اطر ب، ج، د) .

ويُسهّ المهري (1984 - ب، ص 144) إلى خطورة استعمال المصطلح التراثي استعمالاً خاطئاً فيقول إنه من «مُتزلّقات اعتماد الماصدق كذلك أن



المترجم عالماً ما يعتقد أن المقابل العربي الوارد في تراث يصدّق على ما يصدّق عليه المصطلح العربي لأنّ قراءته للتراث المحوي والنّعوي وللاوعي عالماً ما تتكيّف حسب الثقافة اللسانية السائدة فيقوم بإسقاطات طرفيّة وداتنة، ويتهيأ إلى مناسبات غير قائمة

من هذه المناسبات الرائجة syntax ونظم performative وإشائي، topic ومبتدأ، comment وحرر، competence وملكة الح . وبطراً لكل ما ذكر وحب أن ترتكر الترجمة للثقافة على المعنى المفهومي قدر الإمكان،

ب - مترادف المصطلح التراثي نفسه

مثال أ - ثلاثة مترادفات

<b>Palatal</b>	<p>عاريّ (الحولي)</p> <p>حكي (باكلا وحرون)</p> <p>حكي (المسدي)</p> <p>حكي، نطعي، عاريّ، (بركة)</p>
----------------	--

مثال ب - أربعة مترادفات

<b>Apex</b>	<p>الدلق، الأسل، رأس اللسان (الحولي)</p> <p>دولق (طرف اللسان) (بركة)</p> <p>أسلة (المسدي)</p>
-------------	---

يرى أن الحاجة ماسة إلى

أ - دراسة وصفيّة تحليليّة للمصطلح اللساني التراثي ومقارنته بالمصطلح الحديث وغربلته نعية حصر وتحديد ما يصلح منه للاستعمال.

ب - التحرّص في استعمال المصطلح اللّساني التراثي حتى لا يحتلط تصوّر العربي القديم بالتصوّر الأوربي الحديث فالمصطلح التراثي يُمثّل نظاماً معرفياً خاصاً له سماته وتصايفه وتصوراته الخاصة به

ج - استعمال الصيغ الاشتقاقية المختلفة مقابلات للمصطلح الأجنبي :

مثال

Spectrograph	مرسام الصوت (الخولي)
	مرسمة الصوت (ناكلا وآخرون)
	راسم الطيف (المستلي)
	مرسمة الطيف، مرسوم الصوت (بركة)

وهذه الصيغ هي مفعّال ومفعّلة وفاعل استُخدمت مكافئات لـ graph - بالإنجليزية

د - تباين طرائق النقل للمصطلح الأجنبي إلى العربية

(أ) الترجمة (ب) الترجمة الجزئية (ج) التعريب

مثال

المصطلح	morpheme
الوحدة الصرفية	مورفيم
(أ)	(ج)
(ترجمة)	(تعريب)
صيّغ، صرفيم	/ مورفيم
(ب)	(ج)
(ترجمة جزئية)	(تعريب)

- اضطراب الترجمة لعدم استقرار الحقول الدلالية في اللغتين

معجم الخولي	معجم باكلا وآخرون	معجم المسدّي	معجم بركة	المصطلح
رمز رمز	رمز / علامة رمز	علامة رمز	إشارة / علامة / رمز رمز	sign symbol

وقد أشار Mackey (1965) إلى التباين في استعمال المصطلحات دخل وبين المدارس اللسانية بل أيضاً إلى اختلاف التعريفات التي أسدها بعض اللسانيين للمصطلحات المألوفة مثل Sentence, sign, symbol ويذكر أن ودراسة المصطلحية اللسانية هامة لأن المصطلحات اللسانية غالباً ما تحجب فروقاً وأوجه تشابه جوهرية فيما قيل عن اللغة وطبيعتها ومظاهرها وقد أوصى الفهري (1984 - ب ص 143) أيضاً، بعد أن ضرب لنا عدة أمثلة، ومنه symbol, sign، بضرورة استقراء الحقول الدلالية في كل من اللغتين حتى نتلافى اضطراب الترجمة وفوضى الاصطلاح (انظر في تعريف المصطلحين Crystal 1980).

#### الجانب اللغوي

يعيبها هذا الشكل اللغوي الذي يتحقق به المصطلح في الحقل الخاص وطريقة نقله للعربية. تحلو المعاجم السابقة الذكر في مُقدماتها من أي معالجة تفصيلية لطرائق نقل المصطلح إلى العربية:

أ - باكلا وآخرون: يقتصر على ذكر معيارين: (ص ل)

1 - صُوع مصطلحات جديدة عند الضرورة (مثال: تعبيره Phrase).

2 - تعريب المصطلح الإنجليزي في غياب مقابل عربي دقيق ومناسب له مع شرح موجز لذلك المصطلح (مثال: الأكوستي acoustic)

ب - الخولي: يقتصر على الإشارة (ص XIII) بأنه «روعي في معظم الحالات أن يكون لكل مدخل إنجليزي مصطلح مناظر باللغة العربية دون الاكتفاء بالتعريب»

وقد أشار الحمزاوي (1986 ص 173) إلى انعدام صورة عن المصطلحات التي اعتمدها الخولي لترجمة المصطلحات وتعريبها أو نحتها، وقد أمدنا الخولي بإرشادات كثيرة (ص 12-15) إلا أنها بعيدة عن كونها منهجية، فهي في الحقيقة، إرشادات لمُستعمل المُعجم وشرح لمروره

ج - المسدي: بالرغم من أن المعجم قد حظي بمقدمة طويلة قيمة عن المصطلح المي وأمدنا بقوائم مستفيضة بل منسّح عن جهود العلماء العرب ممن كتبوا أو ترجموا في حقل اللسانيات إلا أن المسدي للأسف لم يُقدّم لنا خطة منهجية لتأوله للمصطلح وقد حاول هليل (1987 - ب) بصعوبة جمع الخيوط ليصل إلى تحديد لتلك المنهجية.

د - بركة: ليس ثمة ذكر للحطة التي أتبعها بركة في نقل المصطلح اللساني إلى العربية.

نحو وضع خطة منهجية.

ينورد الفهري في تقديمه لمعجمه الجديد، الذي لم يكتمل بعد (1984 - ب ص 144-145) تحديد المنهجية التي أتبعها وتقوم أساساً على:

أ - استعمال المجاز (مثال: الأفعال الجُصور bridge verbs) وهو المجاز الأنثي لا المجاز الذي انتقل إلى حقيقة.

ب - استخدام الاشتقاق لاستعمال فعالة وفعالة للدلالة على الصناعة أو فرع من فروعها (صوائه phonology) ودلالة (semantics) والمصدر الصناعي جمعاً لفروع أخرى من الصناعة خصوصاً ما حتم باللاصقة -emics كصُرفيات (morphemics) ومُعْجِمِيَّات (lexicology) وصيغة فعالية للدلالة على معوقات الملكات اللغوية (مثال كُتَابِيَّة agraphia).

- جـ - استعمال السحت في حدود صيقة. مثال نقل السانقة allo- سُدُّ مُحْتَرَل  
 نديلة allophone (نُدُّ صوت = نديلة صوتية)
- د - المَحْوُء إلى المَعْرُوب حين يصعب إيجاد المقابل العربي المناسب (مثل  
 اكوستيات acoustics)
- هـ - استعمال التعريب الجري (مثل: ميت لغوي metalinguistic).
- و - الاتِّعَاد عن استعمال المصطلح المتوقَّر القديم في مقابل المصطلح  
 الداخل.

#### في النحت والاشتقاق.

وجد في مقدمة المسدِّي (1984) وكذلك في الفهري (1984 - ب)، خطوطاً  
 عريضة لموقفهما بالنسبة للسحت والاشتقاق.

ويرى المسدِّي أن النحت يُمَيِّز بين اللغات المحذرة من العائلة الهندية  
 الأوروبية وهي من الفصائل السحتية التي تعتمد في توليدها على حركة  
 لاستقطاب وطاقة التجاذب الحارحي، والعربية التي تختلف طبيعتها عن هذه  
 العائلة. ولبحث بالنسبة للعربية «خُدْتُ عارص وتكيف طريء» (ص 30) ويؤكد  
 المسدِّي «توارث تصوّرات تصنيفية ما انفكت تتصارب مع حقائق المعرفة  
 لسانية المتطورة. هذه التصوّرات تحصر وسائل نمو اللغة العربية والخلط بين  
 «ناموس الحركة الدائنية في الظاهرة اللعوية ومطاطية جهازها في استيعاب لجديد  
 من لمدلولات». ويتعرّص للاشتقاق والمجاز والسحت والتعريب مؤكداً أن محطّ  
 الاشكال ومكس الاستغراب هو في تقديم هذه القضايا على مستوى نوعي  
 متحاس وكأها متماثلات بل كأها هي بدائل في وضع المصطلح تتوارى في  
 نوعيتها وتنفاضل في اجرائها على نهج التوليد الدلالي (ص 26) فالاشتقاق  
 بالنسبة له هو السمة النوعية في الفصائل السامية من اللغات وهو صو السحت في  
 للغات الهندية الأوروبية (ص 31)

ويذكر الفهري (1984 - ب، ص 142) أن الأساق الصرفية تختلف من لغة  
 إلى أخرى وأن أهم ما يمتاز به صرف العربية أنه صرف غير سلسلي

(non-concatenative) فهو لا يركب بين سلسلة لمطية وسلسلة أخرى يصمهما خطياً، كما هو الحال في الإنجليزية والعربية وهي لغات سلسبية بمعنى أن هاتين اللغتين تؤلفان بين جذر ولاحقة أو سابقة للحصول على مفردة جديدة دون تعبير يذكر في السمة الداخلية للجذر. أما العربية، فالاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان، وغالباً ما يحدث تغير في صورة الجذر أو أصل الاشتقاق للحصول على صيغة جديدة، وقد استخدم المهري الاشتقاق طقاً لما درج عليه العرب من المناسبة بين المعنى والصيغة، كما استعمل الحت قليلاً (ص 145)

وقد طلت قصة الحت كوسيلة من وسائل الوصع محل جدل طويل (انظر في ذلك السك 1988 ص 68-74) ويرى في كلمات حواد دعماً لأراء المسدي في هذه القضية (1955، ص 88) «وعلى ذكر الحواوذاً أن أشير إلى أنني لا أركن إليه في لمصطلحات الجديدة إلا نادراً، لأنه نادراً في اللغة العربية ويُسوّه كلمها وكل ما ثبت عدي منه عدة رموز جُمينية، مثل (سحل) و(حوقل)، و(طلق) و(دمع) ولو أن هذه الجمل كانت من الشهرة والتكرار بالمكان المعلوم مما استعاروا لها هذا الاختصار، ثم إن الحت اتحد للأفعال لا للأسماء»

ويبقى لحكم الرمز ما إذا كانت الصيغ النحوية التي تقدّم بها الحولي (1982) مثل تحفونيمي وفودلالي وثقطني ويصامتي مثلاً أو ما اقترحه المهري (1984 - ب) مثل بذ صرفية، بذ نعمة، بذ سيمعة، بذ سيمية سيقدّر لها البقاء فالاشتقاق، في واقع الأمر، وفر لمعجم العربية ما يقرب من 95% من مصطلحاتها أما لمصنوعات فلا تزيد على 05% (الحمروي 1983، ص 89-113)

من ثمّ الحاجة ماسة إلى دراسة الصرف العربي في إطار وصع المصطلح اللساني بل إلى دراسات مقارنه بين الصرف في العربية والإنجليزية في هذ المصنوع ويشكل عام يمكننا القول إن الصرف العربي يتسم بصع لا بد من أحدها في الاعتبار في عملية نقل المصطلح اللساني للعربية.

1- مرور صفة الاشتقاقية ووصوح مسار عملية الاشتقاق

2 - الصلة الوثيقة بين مسمى الكلمة ومعناها

3 - ميل الصرف العربي لتركيب الكلمات بالإضافة وعزوه عن تكوينها عن طريق المَرَح والاختصار.

وقد أحس المهري (1984 - ب) باتناع منهجية معينة في الصيغ الاشتقاقية ونقل المصطلح إلا أن الأوزان التي اختارها تختلف عما استعمله المسدي (1984) مثلاً وكذلك الحولي (1982) وباكلا وآخرون (1983) وبركة (1985) ولا اتفاق أو اتجاه للتوحيد بينهم

ما نحتاج إليه إذن هو الإجماع على مبادئ النقل المصطلحي أو ما يمكن أن نسميه تقنين المبادئ المصطلحية والتقنين في هذا المجال يكسب المصطلح سمة التماسق الداخلي (systematicity) وهو سمة من سمات المصطلح اللساني وهو كفيل بتسريع توحيد أو على الأقل مواءمته (harmonization).

عناصر بناء المصطلح.

تباين ترجمة السوابق واللواحق والجذور فيما لدينا من معاجم كما يوضح المثال التالي :  
مثال :

Kymograph	مِرْسَام الذبذبات الصوتية (باكلا واحرون)
	مِرْسَام الموجات الصوتية (الحولي)
	رَاسِم الصوت (المسدي)

يتكوّن هذا المصطلح الأجنبي من الـ **Kymo** وهي من أصل يوناني بمعنى موجة (wave) و **graph** - وهي من أصل لاتيني (graphein) بمعنى «يكتب» أو «يرسم» وقد اختلفت مقابلات **kymo** بين ذبذبة وموجة وصوت - وكذلك مقابلات **graph** - بين الصيغتين مَفْعَال وفَاعِل لتأدية اسم الآلة

من ثمّ وجب دراسة بنية المصطلح اللساني من حيث السوابق واللواحق ذات الأصل اللاتيني واليوناني وكذلك صيغ الربط (combining forms) أي ربط الجذور المستقلة في كلمة واحدة ومعاني هذه السوابق واللواحق والجذور ووظيفتها داخل حقل اللسانيات (انظر على سبيل المثال 1971 Wood وكذلك 1981 Zemlin) والاتفاق على المقابلات العربية لها إما عن طريق الترجمة أو إيجاد الصيغ المقابلة لها في العربية، هذا بعد تحديد المفاهيم التي ترمز لها وتطورها (انظر 7.2 Ambrose-Grillet) ويُعدّ المعجم الطيّبي المُوحد (1983) مثالاً يُحتذى به في هذا الصدد.

### توحيد المصطلح اللساني

إن لبّ عملية التوحيد المصطلحي هو إيجاد المعايير التي على أساسها يتم.

- أ - توحيد المنهجيّات من منطقيّة (تصوريّة) أو لغويّة.
- ب - الاختيار بين البدائل المتنافسة وتصحيح المقابلات المُضَلَّلة أو استبعادها لذا يجب دراسة السُّلّ العمليّة الكفيلة بتوحيد المصطلح اللساني في الوطن العربي، بعد القيام بحصر المقابلات الموجودة عن طريق الحاسب الآلي وتحديد (انظر 1984 Felber) أيها يكون:

أ - المصطلح المُفَضَّل (Preferred) وهو المصطلح الموصى به من سلطة أو هيئة موثوق بها، وكذلك المقابل الراسخ للمصطلحات المُقترَصة من حقول رسخت في اللّغة العربية أو لسانيّة رسخت وانتشرت بحكم الاستعمال.

ب - المصطلح المُجَاز (Permitted) وهو المصطلح المقبول باعتباره مرادفاً للمصطلح المُفَضَّل

ج - المُستهجن (deprecated) وهو المصطلح المرفوض من سلطة أو هيئة موثوق بها وينبغي تجنبه.



د - البديل: وهو المصطلح بين المُستهجَن والمَقول وهي مصطلحات ليست سيئة ولكن لا حاجة إليها ويسبغي إسقاطها تدريجياً (اسطر مواصفة ISO ايزو رقم 1087).

على أن يقوم بهذا العمل هيئة علمية كبيرة، فلقد ظلّ العمل المصطلحي مُشتتاً مُعْتَرِاً يريد من تفرقة العامل الجغرافي (المشرق والمغرب العربي) وضعف الخدمة الإعلامية البليوجرافية بين أقطار الوطن العربي

- نظرة مستقبلية

يظهر من هذا المسح والتحليل المصطلحي الحاجة الماسة إلى وضع خطة منهجية لنقل المصطلح اللساني إلى اللغة العربية وتشمل هذه الخطة:

أ - الجانب المفهومي (أو التصوري)

ب - الجانب اللغوي .

أ - الجانب المفهومي:

1- التوثيق: يلزمنا وضع تخطيط مدروس لاحتياجاتنا من مصادر أحسية وعربية يكون عوناً لنا في حصر المصطلح اللساني الحديث بمدارسه وفروعه المختلفة، وكذلك جمع المكافئات العربية بحيث لا يُحرَمُ اجتهاد من الاجتهادات من فرصة الدخول في عملية الجمع والحصر حتى يمكننا من تعريف المصطلح عامه وخاصه تعريفاً ضافياً دقيقاً واضحاً.

- تغطية معانيه المختلفة سواء في المدارس اللسانية أو فروع الحقل أو استخدام لباحث لساني معين

وبذلك تتم في النهاية عملية الغريلة والاحتفاظ بالمقابل المُفصّل أو المُجاز واستبعاد المقابل المُستهجَن أو البديل

2- العمل المصطلحي: أن يكون الهادي لإيجاد المقابل العربي للمصطلح اللساني الأجنبي هو التصور (أو المفهوم) وراء هذا المصطلح.

بما أن المصطلح أو التصور لا يقوم كوحدة منفصلة بذاتها بل هو جزء لا ينفصم عن منظومته من التصورات وثمة علائق ترابط بين هذه التصورات وحب تشيت موقع كل تصور من منظومة التصورات واللجوء إلى نظام أو وسيلة عملية لعرض نظم التصورات والعلاقات المتداخلة بين هذه التصورات قبل البدء في تعريفها ويمكن اللجوء إلى التصنيفات الواسعة في هذا الصدد (انظر الملحق) مع اعتبار:

- فروق المعايير في المدارس والاتجاهات اللسانية الحديثة والاستخدامات الخاصة بلساني معين
- الفروق الدقيقة في مستوى التحليل اللغوي (فونتيكي - فونولوجي تجريدي - مورفولوجي - دلالي - تركيبى الخ)
- معايير التعريف الوافي من حيث الدقة والوضوح والشمولية .
- تخصيص مصطلح واحد لكل تصور يتم اختياره بدقة من بين المقادلات المتاحة أي أن المقابل العربي ينبغي أن يكون جُلُوءاً من الترادف والوصع الأمثل أن يُخصَّص مقابل عربي واحد لمصطلح بعينه
- أن تكون معايير الاختيار بين البدائل في المقابلات العربية هي
  - أ - الدقة
  - ب - الإيجاز
  - ج - نَسَقِيَّة الاشتقاق
  - د - الخُلُوء من اللّس مع المصطلح التراثي .
  - هـ - البعد عن الاشتراك اللفظي .
  - و - البعد عن السحت العريب على العربية، وكذلك الترجمة الجريئة، كلما أمكن ذلك .

- وأن تكون معايير الاستبعاد .

- أ - الافتقار إلى الدقة
- ب - الافتقار إلى الإيجاز
- ج - احتمال اللّس
- د - التعريب بلا مُنَوَّع (كأن يكون للمصطلح مقابل عربي) .

هـ - استعمال المصطلح التراثي مع الإسقاط الحاطيء  
و - اللجوء إلى الترجمة الحرفية أي ترجمة الرمز اللغوي بدون اعتبار للتصور  
الذي يشير إليه المصطلح ومنظومته

ب - الجانب اللغوي

يشمل هذا الجانب طرائق نقل المصطلح إلى العربية وهي :

- |             |             |              |
|-------------|-------------|--------------|
| أ - التعريب | ب - الترجمة | ج - الاشتقاق |
| د - النحت   | هـ - التراث |              |

ونقترح في هذا الصدد.

أ - التعريب والترجمة.

إن استخدام التعريب تارة والترجمة تارة أخرى كمقابل للمصطلح الأجنبي هو أحد أسباب الترادف، لذا فلا بد من التحديد الصارم للحالات التي يسعى فيها ترجمة المصطلح والحالات التي يسعى فيها تعريبه.

من الملاحظ أن بعض المصطلحيين يصرّ على إيجاد التعبير العربي المقابل إما عن طريق الاشتقاق أو النحت أو البحث في التراث أو اللجوء إلى التعريب الجزئي والوقوف أمام الدحيل مما يؤدي إلى خلق مقابلات متعددة أي خلق الترادف هذا مع بدل الجهد المصني وصياع الوقت دون نتائج مرضية فالاقتراض لا مخلص منه لأنه قد يُعْجَم لغة من اللغات معنى من المعاني لا يُعْجَم في لغة أخرى، وذلك لأن الاحتياجات العلامة لمجتمع من المجتمعات تختلف من لغة لأخرى من ثمّ فالتاريخ مليء بالأمثلة التي تُعَوِّض فيها لغة من اللغات هذا العجز عن طريق الاقتراض (انظر Nash 1968) في المصطلحات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية وخاصة المقدمة (VIII-X)، وكذلك المقابلات الفرنسية والألمانية للكثير من المصطلحات الصوتية في (1981 Onishi).

#### ب - الاشتقاق :

وجوب الاتفاق المؤتحد على استخدام الصيغ ومعانيها في نقل المصطلح اللساني الأجنبي لأن تعدد الصيغ المستعملة للإشارة إلى المفهوم الواحد تصيف هي الأخرى إلى الترادف بدلاً من أن تُحفّف به أو تقصى عليه .

كذلك يسعى تقييد الصيغ المستعملة كمقالات للسوانق واللواحق والجدور المكوّنة لكثير من المصطلحات اللسانية .

#### ج - النحت :

الانتعاد عن النحت فهو عريب على اللغة العربية ولا تُكوّن من حصيلة المصطلحات الموصوعة هي العربية الحديثة إلّا النذر القليل والاستعناء عنه يساعد على تقليل عدد طرائق الوصف ومن ثمّ الحدّ من الترادف .

#### د - التراث .

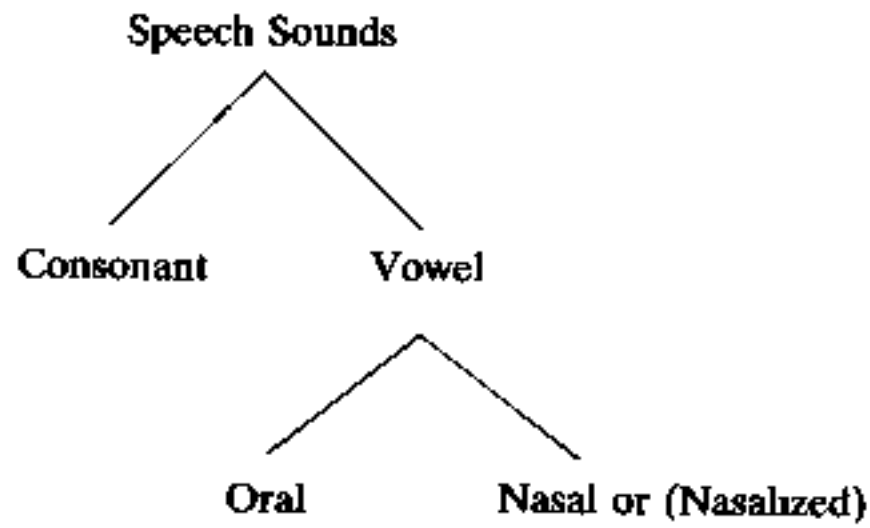
الانتعاد عن استعمال المصطلح القديم في مقابل المصطلح الأجنبي لأنّ توطيف المصطلح القديم لنقل المفاهيم الوافدة لن يساعد على تمثيل المفاهيم الوافدة بل سيثير البلبلة والحلط، ثمّ إنّ لا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم الراسخ وتجديد توطيفه كما ينبغي الحفاظ على المجاز والاستعارة في تشكيل المصطلح اللساني الأجنبي ومراعاة الفروق في الاستعمالات المحازية للمصطلح في التراث العربي والتراث العربي .

ملحق

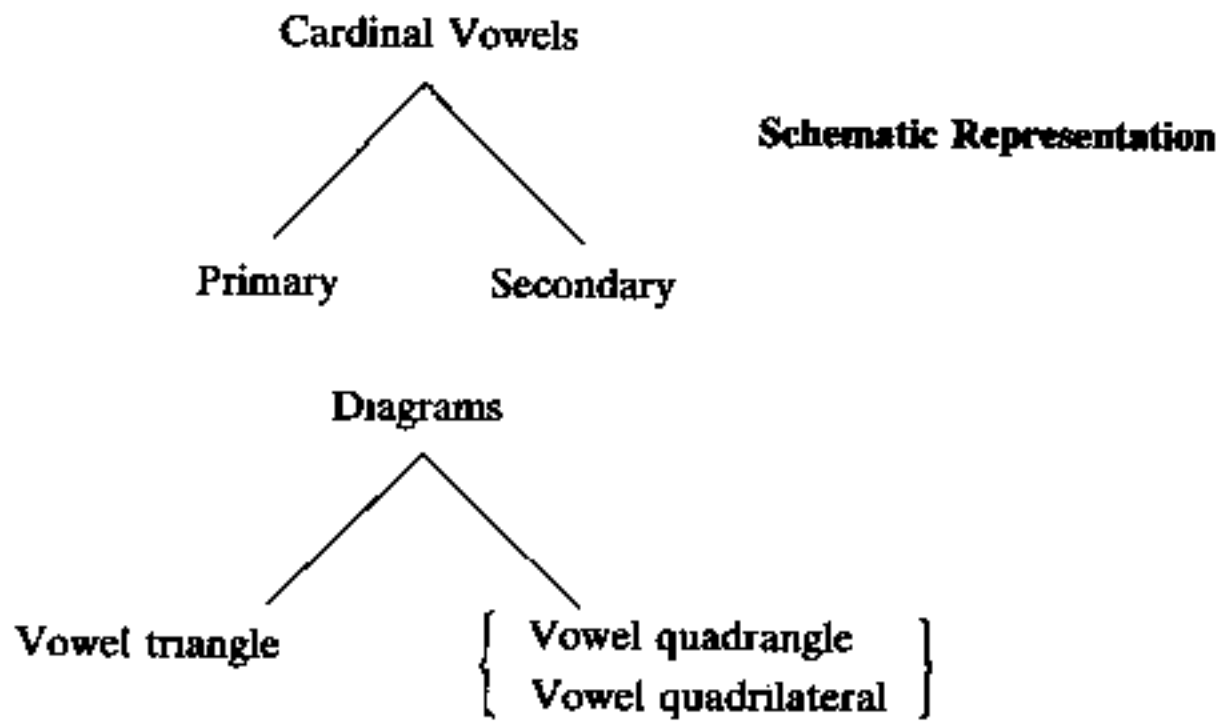
## المصطلح VOWEL

الفرع  
الصوتيات

أ - التحليل على المستوى الفونيتيكي :



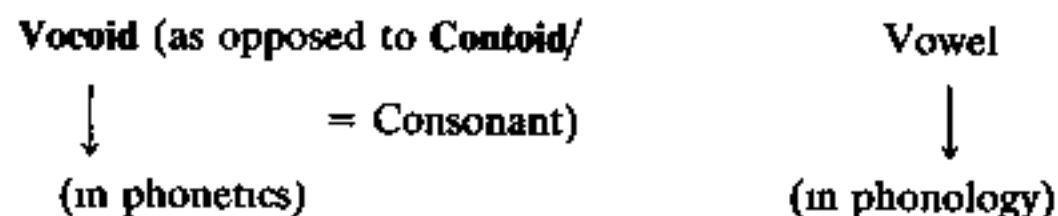
ب - التمثيل التخطيطي :



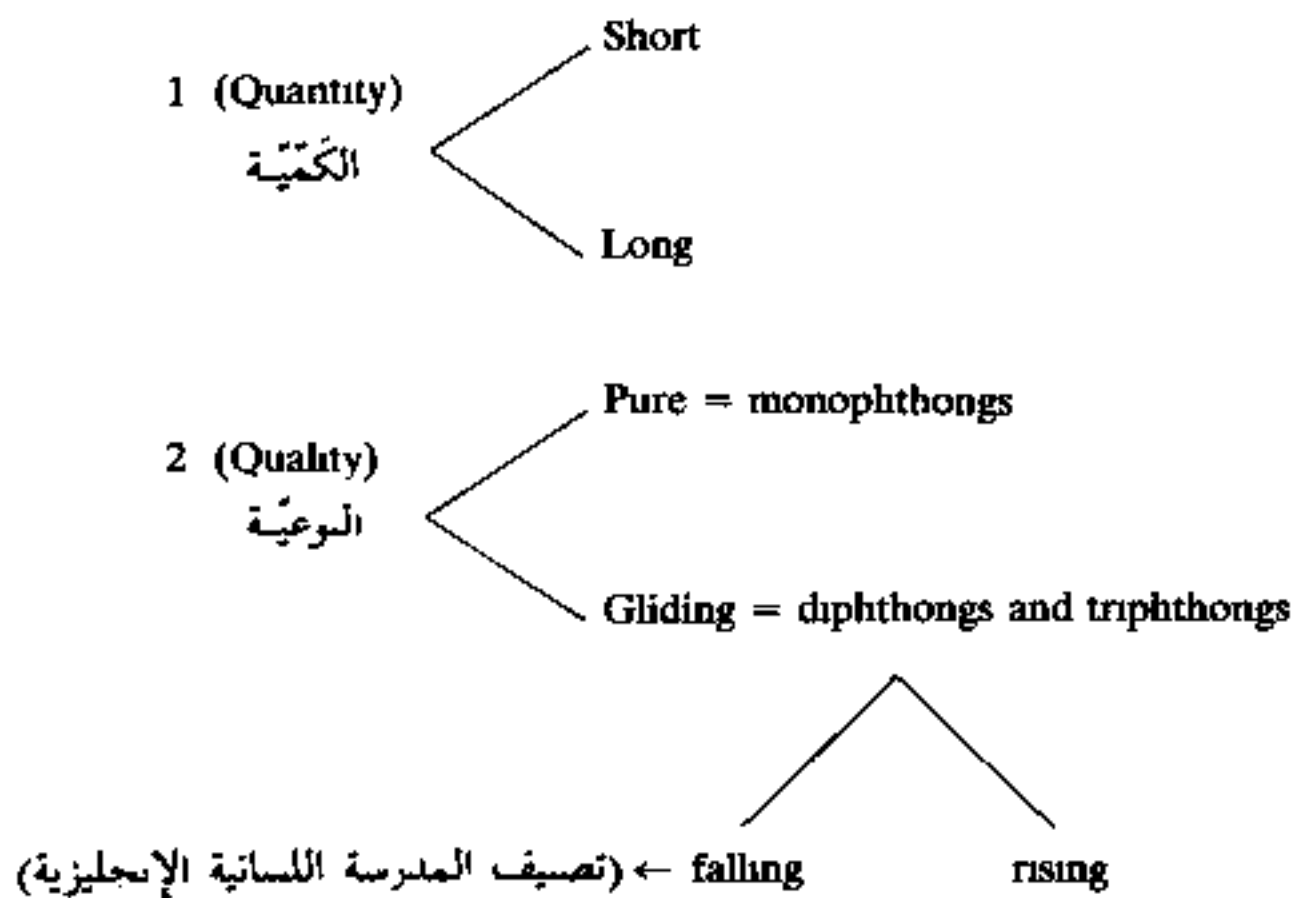
Schematic Representation

ج - المصطلح في بعض المدارس اللسانية (اللساني الأمريكي Pike):

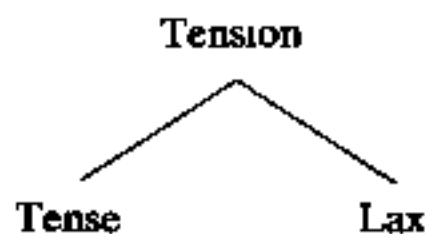
(Contoid / Vcoid)



د - تصنيف حسب الكمية والنوعية.



هـ - تصنيف حسب التوتر العضلي:

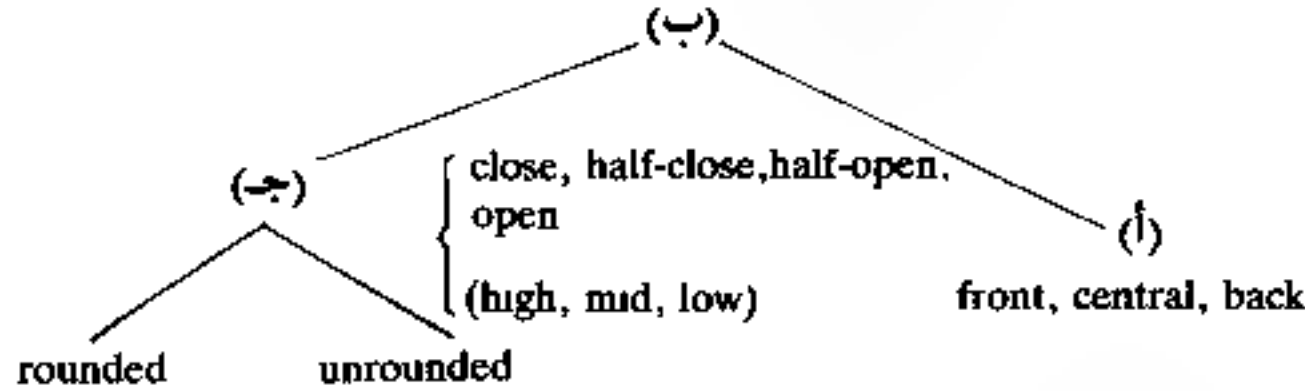


ل - تصنيف حسب الموقع النسبي للسان وارتفاعه داخل الفم وشكل الشفاه:

أ - الموقع النسبي للسان داخل الفم

ب - الارتفاع النسبي للسان داخل الفم.

ج - شكل الشفاه.



و - التحليل على المستوى الفونولوجي

الرمز (قصير) V

(طويل) V

الوطيمة داخل المقطع - النية المقطعية VC-CV . الخ

- مصطلحات خاصة بالتصنيف الفونولوجي Vowel reduction / ə /

Vowel system (vowel phonemes of a language)

ي - نظرية الصفات المميزة. المصطلح Vocalic

(Distinctive Feature Theory)

الحصيلة (المصطلحات المرتبطة أو منظومة المصطلح).

A) VOWEL → (sound, diagram, triangle, quadrangle, quadrilateral, system, reduction, length, quality, quantity)

B) (oral, nasal, nasalized, cardinal (primary and secondary), short, long, lax, tense, pure, gliding, rounded, unrounded, close, open, half-open, half-close, front, central, back, high, mid, low) → VOWEL

C) vocoid (Pike).

D) vocalic (Distinctive Feature Theory).

E) monophthong, diphthong, triphthong

F) falling, rising / Diphthong.

## ثبت المراجع

### أ - المراجع العربية

- أيوب، عبد الرحمن (1986) الكلام: إنتاجه وتحليله. الكويت - مطبوعات الجامعة.
- باكلا، محمد حسن (1981) اللسانيات العربية مقدمة وببليوغرافية. لندن مؤسسة ماسل للطباعة والشر.
- باكلا، محمد حسن وأخرون (1983) معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (عربي / إنكليزي وإنكليزي / عربي) بيروت: مكتبة لبنان.
- البكاء، محمد (1988) «العربية ومشكلاتها في الدراسات اللغوية المعاصرة بالعراق» الموقف 8. 62-92.
- الكوش، الطيب (1981) (ترجمة) مفاتيح الألسنية تأليف جورج موبان. عربي وذيته معجم عربي - فرنسي (ص 146-168) تونس: منشورات الجديد.
- بركة، بسام (1985) معجم اللسانية (فرنسي / عربي) مع مسرد ألفبائي بالألفاظ العربية. طرابلس - جروس.
- جواد، مصطفى (1955) المباحث اللغوية في العراق القاهرة: لجنة البيا العربي.
- حمّاش، خليل إبراهيم (1982) معجم المصطلحات اللغوية والصوتية (إنكليزي / عربي) بغداد: منشورات معهد تطوير تدريس اللغة الإنكليزية في العراق.
- الحمراوي، محمد رشاد (1977) المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية حوليات الجامعة التونسية عدد 14 تونس.
- الحمزاوي، محمد رشاد (1980) «مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقيّات الترجمة» اللسان العربي - المجلد 18 الجزء (1).
- — (1983) من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً تونس. دار العرب الإسلامي.



- (1986) «ثلاثة معاجم للمصطلحات اللسانية باللغة العربية» مجلة المعجمية (2) 188-167
- (1987) «قاموس اللسانيات» مجلة المعجمية (3) 204-199
- خليل، حلمي (1980) الكلمة دراسة لغوية ومعجمية الإسكندرية الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (به كشف للمصطلحات ص 236-229)
- (1985) (ترجمة) نظرية تشومسكي اللغوية لجون ليور الإسكندرية دار المعارف الجامعية
- (به كشف للمصطلحات ص 291-285)
- رهران، الدراوي (1981) مقدمة في علوم اللغة القاهرة دار المعارف
- السيد، صري إبراهيم (1986) (ترجمة) علم الدلالة. ر ف بالمر. الدوحة قطري بن العجاءة
- طحان، ريمون وطحان، دبر (1984) اللغة العربية وتحديات العصر بيروت دار الكتاب اللبناني
- عبد اللطيف، محمد حماسة (1983) النحو والدلالة. مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي. القاهرة. مطبعة المدينة
- عمر، أحمد مختار (1982) علم الدلالة الكويت. مكتبة دار العروبة
- العهري، عبد القادر القاسمي (1984-أ) «مصطلحات في التركيب والدلالة والنظرية العامة» في تكامل المعرفة (دراسات فلسفية وأدبية - مجلة جمعية الفلسفة بالمغرب عدد خاص. 9 اللسانيات 241-221.
- (1984-ب) «المصطلح اللساني (معجم) إنكليزي - فرنسي - عربي (1) اللسان العربي 23 147-139.
- (1985-أ) اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية (جزءان) لدر البيضاء دار توفال للشر. (كشف المصطلحات، ص 271-251)
- (1985-ب) «تعريب اللغة وتعريب الثقافة» المجلة العربية للدراسات اللغوية المجلد (4)، العدد (1) أغسطس 1985.
- (1986-أ) «المصطلح اللساني معجم إنكليزي - فرنسي - عربي (II) اللسان العربي العدد 26 247-195

- (1986 ب) والمصطلح اللساني (3) معجم إنكليزي - فرنسي - عربي «اللسان العربي العدد 27 259-288
- (1987) والمصطلح اللساني معجم إنكليزي - فرنسي - عربي (4) اللسان العربي العدد 28 217-234
- قاسم، سيرا وأبوريد، نصر حامد (1986) مدخل إلى السيميوطيقا القاهرة. دار الياس المصرية
- (ثبت المصطلحات المعرفة إعداد سيرا قاسم وأحمد الإدريسي ص 345-356).
- القاسمي، علي (1985) المصطلحية - مقدمة في علم المصطلح بعداد دائرة الشؤون الثقافية والشر
- لمبي، حاكم مالك (1980) الترادف في اللغة، بعداد مشورات وزارة الثقافة والإعلام
- الندي، محمد سمير نجيب (1986) معجم المصطلحات النحوية والصرفية بيروت مؤسسة الرسالة
- الماشطة، عبد المجيد (1985) «معجم مصطلحات علم اللغة الحديثة» اللسان العربي 24 137-140
- المتوكل، أحمد (1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء دار الثقافة
- محمد، فوزي عطية (1986) علم الترجمة مدخل لغوي القاهرة: دار الثقافة الجديدة
- المسدي، عبد السلام (1981) التعمير اللساني في الحضارة العربية ليبيا - تونس الدار العربية للكتاب.
- (ثبت المصطلحات ص 388-395)
- (1982) الأسلوبية والأسلوب ط ٢. ليبيا - تونس، الدار العربية للكتاب
- (ثبت المصطلحات المعرفة ص 129-211).
- (1984) قاموس اللسانيات (عربي/ فرنسي وفرنسي/ عربي) مع مقدمة في علم المصطلح تونس: الدار العربية للكتاب
- (1986) مراجع اللسانيات والنقد الحديث ليبيا - تونس: الدار العربية للكتاب
- مشروع معجم علم اللغة «اللسانيات» (إنكليزي - فرنسي - عربي) جزآن مشاريع مؤتمر التعريب الخامس. مكتب تنسيق التعريب بالرباط (ب ت)

- مصلوح، سعد (1980) دراسة السمع والكلام القاهرة عالم الكتاب
- — (1983) تقرير عن مشروع معجم علم اللغة «اللسانيات» (إنجليزي - فرسي - عربي) المقدم من مكتب تسبق التعريب إلى مؤتمر التعريب الخامس، الجرائر، نوفمبر/ 1983 معهد الخرطوم الدولي للغة العربية
- — (1986) «رصيد مصطلحي» بعير استثمار، ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً، تونس 7-10 جويلية/ نمور، 1986
- المعجم الطبي الموحد (1983) اتحاد الأطباء العرب، ط المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. سويسرا. ميديفانت
- المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام (2) معجم مصطلحات الفيزياء (1977) بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي
- هليل، محمد حنمي (1983) «المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة. دراسة تمهيدية نحو وضع معجم صوتي ثنائي اللغة» اللسان العربي 21 97-135
- — (1984 - أ) «اللغويات التطبيقية ومعجمها» اللسان العربي 22 35-57
- — (1984 - ب) «معجم المصطلحات الصوتية لكتاب الصوتيات لمالبرج» اللسان العربي 23 107-139.
- — (1985) (ترجمة) الصوتيات لبرتل مالبرج. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخرطوم.
- — (1987 - أ) «صبط المصطلح عن طريق تعريفه» بحث مقدم لحلقة العمل في مجال التقدم الجاري في البحث اللساني في البلاد العربية اليونسكو 8-11 أبريل (1987)، الرباط.
- — (1987 - ب) «دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات» اللسان العربي 28 29-75
- هليل، محمد حلمي ومصلوح، سعد (1986) (ترجمة) «النظرية العامة للمصطلحية» أساس نظري للمعلومات، لهلموت فلير مجلة المعجمية 2 125-135.

#### ب - المراجع الأجنبية :

- Ambrose - Grillet, J (1978) Glossary of Transformational Grammar. Rowley, Mass. Newbury House.
- Benson, M et al. (1986) Lexicographic Description of English. Amsterdam John Benjamins.

- Bolinger, D (1975) *Aspects of Language*. New York. Harcourt Brace Jovanovich
- Crystal, D (1980) *A First Dictionary of Linguistics and Phonetics*. London Andre Deutsch
- (1985) *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*. 2nd. London Basil Blackwell
- DIN Deutsche Normen, DIN 2331: Begriffs Systeme und ihre Darstellung. Beuth Verlag GmbH, Berlin 30/ Köln, April, 1980.
- Dubois, J et al (1973) *Dictionnaire de la Linguistique*. Paris. Librairie Larousse.
- Ducrot, O et Todorov, T (1972) *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*. Paris: Seuil.
- Engler, R. (1968) *Lexique de la terminologie Saussurienne*, Utrecht-Antwerp. Spectrum
- Felber, H (1983) "The General theory of terminology: a theoretical basis for information" *Cahiers de la documentation/ Bladen voor de documentatie* 37/No 2/3 85-91
- (1984) *Terminology Manual*. Paris. General Information Programme and UNISIST, International Centre for Terminology (Infoterm)
- Hartmann, R R K and Stork, F C (1972) *Dictionary of Language and Linguistics*. London Applied Science
- Hartmann, R.R.K. (1973) *The Language of Linguistics*. Tübingen. Tübinger Beiträge zur Linguistik
- Hebel, M H (1986) "Terminological lexicography Bilingual dictionaries of linguistic terms (English-Arabic)" A paper read at the **Second International Congress of Lexicography**. University of Zurich 9-14 September, 1986.
- **International Bibliography of Mono- and Multilingual Vocabularies in the Field of Linguistics**. Infoterm 14-87 rev , BT 3/4, (1987)
- ISO. **Vocabulary of terminology**. Genève ISO, Jun. 1969, (ISO/R 1087 1969)
- Kintsch, W (1974) *The Representation of Meaning in Memory*. Erlbaum Hillsdale, N J
- Lyons, J (1968) *Introduction to Theoretical Linguistics* Cambridge Cambridge University Press.
- (ed ) (1970) *New Horizons in Linguistics*. Harmondsworth Penguin
- Mackey, W F (1965) *Language Teaching Analysis*. London Longman
- Macleish, A. (1974) *A Glossary of Grammar and Linguistics*. New York The University Library, Grosset and Dunlap
- Martinet, A et al (1959/69) *La Linguistique. Guide alphabétique*. (Collections Guides Alphabétiques, Médiations) Paris Editions Denoël.

- Meetham, A R. (ed.) (1969) **Encyclopedia of Linguistics, Information and Control** (2 vols) Oxford. Pergamon
- Mounin, G (1974) **Dictionnaire de la linguistique**. Paris. Presses Universitaires de France
- Nash, R (ed.) (1968) **Multilingual Lexicon of Linguistics and Philology**. (Miami Linguistics 3) Coral Gables, Florida. University of Miami Press.
- Nicolosi, L. et al (1978) **Terminology of Communication Disorders: Speech, Language, Hearing**. Baltimore. Williams and Wilkins.
- Onishi M (1981) **A Grand Dictionary of Phonetics**. Tokyo. The Press, Phonetics Society of Japan
- Palmatier, R. (1972) **A Glossary for Transformational Grammar**. New York. Appleton-Century Croft
- Pei, M. (1966) **A Glossary of Linguistic Terminology**. New York: Anchor Books.
- Pei, M and Graynor, F (1969) **A Dictionary of Linguistics**. New York Totowa N J Littlefield.
- Picht, H and Draskau, J (1985) **Terminology: An Introduction**. The University of Surrey Guildford Surrey
- Richards, J et al (1985) **Longman Dictionary of Applied Linguistics**. London. Longman.
- Vachek, J and Dubský, S (1964) **Dictionnaire Linguistique de l'école de Prague**. Utrecht-Antwerp: Spectrum.
- Webster's Third New International Dictionary of the English Language (1961) P.B Gove 3<sup>rd</sup> ed. Springfield: Massachussetts. Merriam.

## 2- اللّسانيات الحاسوبية

---



## التوليد من الجذر والوزن

د. يحيى هلال  
المدرسة المحمدية للمهندسين  
الرباط

1 - تمهيد:

الكلمات الاعتيادية في العربية مكونة كما هو معلوم من جذر ووزن. بحيث يمكن تصوير قاموس المفردات الاعتيادية على شكل جدول ذي مدخلين حيث تلعب الجذور دور الأرقام الأفقية وتلعب الأوزان دور الأرقام العمودية وكل نقطة في الجدول تشخص معرفة قد يجري بها العمل في اللغة أو قد لا يجري

	مفعلة	مفعول	مفعلة	مدرسة
درس				مكتوب
كتب				قاتل
قتل				
⋮				

ويمكن قراءة هذا الجدول انطلاقاً من (الكلمة) للتعرف على مكوناتها (الجذر والوزن):

مدرسة ← (درس، مفعلة)



وتدخل هذه العملية في إطار التحليل .

كما يمكن قراءة الجدول انطلاقاً من المكوبين (الجذر والورن) للتعرف على النقطة ضمن الجدول (الكلمة):

(قتل، فاعل) ← قاتل

وتدخل هذه العملية في إطار التوليد

تحليل الكلمة إلى جذر ووزن بشكل جانبياً خاصاً من التحليل الصرفي الذي تطرقنا إليه طويلاً خلال مقال التحليل الصرفي . وسنتطرق إلى الجانب التوليدي انطلاقاً من الجذر والورن الذي قد يلعب دوراً مهماً في أنظمة قواعد المصطلحات ويمكن للقارئ أن يلجأ إلى المقال للتطلع عن مدى استعمال الأدوات اللسانية في أنظمة ضبط المصطلحات الذي يهم كثيراً لعتنا في هذه الآونة

## 2- مبدأ التوليد .

انطلاقاً من الجذر والوزن يسعى توليد الكلمة المطابقة .

حذر + ورن ← كلمة

ويتم هذا التوليد من خلال ثلاثة مراحل .

أ - إجراء عملية الاستبدال (راجع التوليد الصرفي)

بدل (حذر، قالب) ← كلمة أولية

ب - تطبيق قواعد تحويلية قصد علاج الحاصيات الصوتية من قبيل .

مصطلح	←	مصطلح
مصطرب	←	مصطرب
قائل	←	قاوّل
ادفع	←	ادتمع

جـ - تعديل إملائي قصد معالجة كتابة الهمة والتشديد بالخصوص .

نت	←	ت
أكل	←	اكل
أمين	←	أمين

3 - طبيعة القواعد التحويلية :

القواعد هي من قبيل

مفتاح	←	سلسلة أوامر
-------	---	-------------

حيث المفتاح يتكون من الثلاثي

(صنف الجذر، صنف الوزن)

مثلاً .

صنف 1 جذور من قبيل وصل	. أول حرف: و
صنف 2 جذور من قبيل صلح	: أول حرف: ص أو ص أو ظ
صنف 3 جذور من قبيل دفع	. أول حرف: د، د، ث . . .
صنف 1 أوزان من قبيل فاعل	(مفاعل، مفاعيل . .)
صنف 2 أوزان من قبيل مفاعل	. (افتعل، افتعال .)

سلسلة الأوامر: سلسلة من الأوامر الأولية التي ينبغي تنفيذها حتى يتمكن من الوصول إلى التوليد المتوخى على هذا المستوى

لنعتبر مثلاً القواعد التالية :

(1) (1 ، 1)	←	صح، 3 ، ث
(2) (2 ، 2)	←	وقع، ت، م - صح، م، ط
(3) (2 ، 3)	←	وقع، ت، م - نج، 1، م

حيث:

عج، 3، ث : تدبيل مع (3) - ث  
وقع، ت، م . اكتشاف رقم موقع «ث» ضمن «مع» وتعيينه إلى المتغير «م»  
بج، 1، م تحويل (مع (1) إلى مع (م)

القاعدة رقم 1 تعالج حالات الجذور من طراز وصل المقرونة بالأوزان من  
طراز فاعل. فهكذا يتم توليد قائل كما يلي

(1) بدل (قول، 1 أ 32) ← قول

(2) استخدام القاعدة رقم 1

قاول ← قائل

القاعدة رقم 2 تعالج حالات الجذور من طراز صلح المقرونة بالأوزان من  
طراز معتل. فهكذا يتم توليد مصطلح كما يلي:

(1) بدل (صلح، م 1 ت 32) ← مصطلح

(2) استخدام القاعدة رقم 2:

وقع، ت، م يعطي م = 3

عج، م، ط يعطي

مصطلح ← مصطلح

القاعدة رقم 3 تعالج حالات الجذور من طراز دفع المقرونة بالأوزان من  
طراز معتل. فهكذا يتم توليد ادفاع كما يلي:

(1) (دفع، 1 ت 2 / 3) ← ادتفاع

(2) استخدام القاعدة رقم 3

- وقع، ت، م يعطي م = 3

بج، 1، م يعطي

ادتفاع ← اد دفع

(اددفاع، - - - - - ) ← اد دفع

نرى أن هذا يسعى تعديل املائي وهذا التعديل سيتم في المرحلة الأخيرة  
لعلاج هذا الموقف والتي تتبنى التحويل التالي:

(د، د) ← (د، د) (ح، ح) ← (ح، ح) (حركة مشددة)

وهكذا بعد استخدام هذا العلاج تصبح إذ دفاع، أدفاع

ملاحظة: الحالات التي لا تتطلب علاجاً تكميلياً بعد عملية الاستبدال تؤدي  
إلى مفتاح قاعدة غير موجودة. ومثل ذلك:

(كتب، فاعل) ← كاتب

#### 4- مكونات النظام.

- مجموعة الأوزان حيث ربطنا بكل وزن:

+ صنف الوزن قصد استخدام القواعد التحويلية

+ صنف الوزن قصد استخدامه من طرف نظام قاعدة المعطيات القاموسية

لهدف الصط الاصطلاحي (صنف أوزان الآلة، صنف أوزان

الأمكنة الخ...)

- مجموعة القواعد التحويلية

- وحدة تحديد صنف الجذور

- وحدة تنفيذ الأوامر المدونة ضمن القواعد.

#### 5- خاتمة:

النظام التحليلي والتوليدي للمصرف يمثل أداة لسانية من شأنها أن تسهل

على الاختصاصيين عملية البحث في قواعد المعطيات. وهكذا يمكن باستخدام

هذه الأداة استعمار القاعدة على النحو التالي:

1- البحث عن الكلمات انطلاقاً من جذر معين.

2- البحث عن الكلمات انطلاقاً من وزن معين.

3- البحث عن الكلمات التي جذرها أو وزنها كجذر أو كورن كلمة معينة.

- 4- إخراج قوائم مرتبة حسب الجذر
  - 5- إخراج قوائم مرتبة حسب الورن.
  - 6- إخراج قوائم مرتبة حسب الكلمة المشكولة.  
(استخدام . السوانق بمفهوم اللغات الهد الأوروبية).
  - 7- إخراج قوائم مرتبة حسب عكس الكلمة المشكولة  
(استخدام اللواحق بمفهوم اللغات الهد الأوروبية). الخ..
- ويعتمد هذا الصنف من العمليات على الجانب التحليلي.
- أما بالنسبة للتوليد فيمكن التعاون بالآلة بقصد إنشاء المصطلحات. فعلى سبيل المثال، يمكن الطلب من النظام، انطلاقاً من جذر معين، أن يولد
- 1- كلمة ذات ورن معين.
  - 2- مجموعة الكلمات ذات صنف معين من الأوزان. (مثلاً: صنف أوزان الآلة. يفعل مفعال فعال فعالية .).
  - 3- كلمة ذات وزن مماثل لكلمة معينة الخ.
- ويعتبر هذا النظام شه مضبوط إذ يمكن التفكير في استغلاله ضمن قاعدة معينة للمعطيات الاصطلاحية

## المراجع

- 1- ك. فلور : خورزميات التدريب والملاج الآلي للغات الطبيعية، أطروحة بيل دكتوراه دولة، جامعة باريس الجنوبية 1977
- 2- يحيى هلال : مناهج التدريب قصد التحليل الصرفي والتركيب (تطبيق على العربية والفرنسية) أطروحة بيل دكتوراه دولة، جامعة باريس الجنوبية 1977
- 3- يحيى هلال : تحليل صرفي للعربية (مشكولة أم لا)، الأيام التونسية الخامسة للألكترونيات والآليات، تونس 1984
- 4- يحيى هلال : النظام التوثيقي العربي - مساهمة في التصنيف الآلي للموثائق العربية، مشورات المعهد الأعلى للتوثيق، رقم 7، تونس 1984.
- 5- يحيى هلال : التحليل الصرفي والتركيب للعربية، المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، دمشق، 1985.
- 6- يحيى هلال : نظام تدبير قواعد المعطيات القاموسية، ملتقى المعجميين التونسيين، تونس، 1986



# **LA LINGUISTIQUE AUTOMATIQUE DANS LE MONDE ARABE**

**Dr Yahya HLAL**  
**Ecole Mohammadia d'Ingénieurs Rabat**

## **RESUME**

Nous présentons dans ce papier ce qui se fait, en matière de linguistique automatique dans, certains pays arabes, et évoquons en particulier ce qui se fait à l'Ecole Mohammadia d'Ingénieurs et présentons les perspectives dans ce domaine dans le contexte du monde arabe.

## **1) INTRODUCTION**

La linguistique automatique a pour objet de mettre en place des outils d'analyse, en vue de l'extraction d'informations véhiculées par des messages écrits dans un langage naturel (ce qui suppose un certain niveau d'interprétation), et de synthèse, en vue de générer des messages en langue naturelle.

Dans ces conditions, nous écartons délibérément tous les travaux, parfois importants et intéressants, ne relevant pas des algorithmes linguistiques, tels la conception de compilateurs pour la programmation utilisant des mots clés arabes, ou l'arabisation de logiciel du point de vue des messages sortis ou des commandes formelles utilisant des mots arabes, ou la confection de terminaux permettant l'emploi de caractères arabes, etc

Dans ce domaine, on a pris l'habitude de distinguer quatre étapes dans les traitements:

L'étape morphologique qui se caractérise par le fait que les traitements considèrent le mot hors contexte et s'intéressent aux informations relevant directement du mot sans tenir compte de sa position dans les textes.



- L'étape syntaxique qui, s'appuyant sur l'étape précédente, place le mot dans le contexte de la phrase, cela se traduit par la mise en place d'arbres syntaxiques. Ce traitement se fait sans tenir compte de l'aspect sémantique véhiculé par les mots ou groupes de mots
- L'étape sémantique a pour objet de cerner le "compris" véhiculé par les phrases. Cela se traduit par la mise en place des relations lexicales sémantiques qui régissent les mots dans un texte. Les informations, dans cette étape, sont directement liées aux éléments linguistiques
- L'étape pragmatique a pour objet de lever les éventuelles ambiguïtés subsistantes après la sémantique en plaçant la phrase dans le contexte des connaissances humaines (histoire, économie, religion, ...)

## 2) CE QUI SE FAIT DANS LES PAYS ARABES

Des recherches, dans ce domaine, sont entreprises dans certains pays arabes nous en avons retenues, à travers les rencontres des deux dernières années (en particulier, celles du Kuwait 1985 et de l'Arab School of Science and Technology Damas 1985) ce qui suit

- En Egypt les travaux de N H HEGAZI ont conduit au développement d'un outil linguistique du type morphologique permettant l'analyse lexicale de texte arabe voyellés (la dernière voyelle cependant n'est pas obligatoire, ce qui permet d'ignorer les erreurs de grammaires relatives aux cas) Cet outil a pour avantage de permettre la détection et la correction des erreurs d'orthographe ainsi que la réduction du volume de stockage de textes analysés. Cet outil s'appuie, entre autre, sur la notion de syllabe, ce qui à notre avis présente l'inconvénient d'exiger que les textes à analyser soient obligatoirement voyellés, vu que la quasi totalité des documents arabes ne sont pas voyellés<sup>(1)</sup>.
- Au Kuwait, le Centre Scientifique du Kuwait a développé un outil d'analyse et de génération morphologique dans le but de construire une base de données terminologiques en vue d'être utilisée dans diverses applications telles la traduction automatique, l'enseignement, etc.. Le principe est basé sur la notion de microsyntaxe présentée pour la première fois dans<sup>(2)</sup> et sur l'emploi de flags pour lever certaines ambiguïtés qui ne nous semble pas adéquat dans tous les cas de figures. A titre d'exemple dans l'analyse du mot:

المنتصر ← ال + منتصر

pour mettre en évidence la racine il écarte le schème **معمل** en disant par un flag que le **ـ** ne doit pas être un **ـ** ce qui exclut toutes les racines commençant par un **ـ** ce qui théoriquement n'est pas acceptable. La solution est tout simplement d'aller constater que **معر** n'est pas une racine<sup>(2)</sup>

En Arabie Séoudite le SANCST a mis en place un système de base de données pour la terminologie scientifique et technique arabe, anglais, français et allemand (BASM)

- Au Maroc l'IERA est lancé dans un grand projet de constitution d'une base de donnée terminologique pour l'unification de la terminologie arabe (LEXAR) dont la vocation est de deservir le monde arabe en matière de terminologie. Cependant un grand projet tel que celui-ci demande la mise en place d'un système muni d'outils linguistiques puissants. Car il s'agit à la fois de stocker des termes et d'en produire de nouveaux pour pallier le déficit de plus en plus grand qui existe entre l'arabe et les langues technologiques.

Au Maroc les travaux de Y. HLAL sur la linguistique automatique sont entrepris depuis 1979 à l'école Mohammadia d'Ingénieurs. Cependant, ces travaux n'ont jamais pu sortir du cadre du laboratoire par manque de moyens humains et matériels, car le budget alloué à ces travaux depuis 1979 est exactement égal à zéro Dirham. Nous allons donner dans ce qui suit une idée sur les outils linguistiques développés et les applications envisagées.

### 3) ANALYSE MORPHOLOGIQUE<sup>(4)</sup>

Parmi les problèmes posés dans l'analyse des textes arabes celui de l'identification des mots afin de leur associer des informations puisées dans des lexiques.

Le problème vient de ce que certaines prépositions, conjonctions, élément de détermination, les pronoms affixes et autres particules sont en état de préfixation ou de suffixation dans le mot. De telle sorte que autour d'un mot donné on peut dénombrer plus de cents formes différentes, ce qui pose le problème de l'encombrement des lexiques et surtout celui de leur exhaustivité.

La résolution du problème consiste à décomposer le mot en éléments premiers; ce que nous notons par

$$\text{mot} \rightarrow \Sigma (\Sigma P + [\text{racine, shème}] + \Sigma S)$$

$\Sigma P$  représente les éléments en état de préfixation dans le mot

$\Sigma S$  représente les éléments en état de suffixation dans le mot

Le premier  $\Sigma$  indique l'éventuelle ambigüité morphologique comme nous allons le montrer à travers un exemple

L'objectif assigné à l'analyse morphologique est:

— d'obtenir les différentes décompositions morphologiques en éléments premiers.

d'associer à chaque niveau de décomposition des informations grammaticales et sémantiques hors contexte

**Exemples:**

$$\begin{array}{lcl}
 (1) \text{ ويمدرستهم } \leftarrow \text{ و } + \text{ بـ } + (\text{درس ، مفعلة}) + \text{ هم} & & \\
 \text{عطف - اسم مضاف - ضمير متصل مضاف إليه} & & \\
 \\
 \left. \begin{array}{lcl}
 (2) \text{ فهم } & \leftarrow 1 - & \text{فهم} + (\text{فعل}) + \text{فهم} \\
 & & \text{اسم ، فعل ماضٍ ، فعل أمر} \\
 & \leftarrow 2 - & \text{فهم} + (\text{همم ، فعل}) + \text{فهم} \\
 & & \text{عطف اسم ، عطف فعل ماضٍ} \\
 & \leftarrow 3 - & \text{فهم} + \text{هم} \\
 & & \text{عطف - ضمير متصل}
 \end{array} \right\}
 \end{array}$$

Le système procède en deux phases:

— Le traitement des mots outils qui consiste à essayer de reconnaître dans le mot une juxtaposition de mots outils premiers suivi par l'application de règles de validation.

Le traitement des mots réguliers qui consiste à procéder à une décomposition a priori

$$\text{mot} \rightarrow P + \text{reste} + S$$

Ou P représente l'élément en état de préfixation le plus long et S représente l'élément en état de suffixation le plus long puis à constituer l'argument de la règle morphologique à appliquer:

$$(CATP, CATS, LR) \rightarrow \Sigma A_1$$

- CATP . représente la catégorie microgrammaticale associée à P.  
CATS . représente la catégorie microgrammaticale associée à S.  
LR . représente la longueur du "reste"  
 $\Sigma A_1$  . représente la suite des actions à entreprendre en vue d'aboutir à l'analyse correcte.

- Le système d'analyse est constitué essentiellement
- d'un ensemble de règles morphologiques et lexiques associés.
  - d'une structure de mise en oeuvre de ces règles

Il en découle de cela les avantages suivants.

- Mise au point facile de la structure de mise en oeuvre car elle ne dépend que du répertoire des actions élémentaires utilisées dans les règles, ce qui assure une indépendance quasi totale des difficultés linguistiques qui sont traitées au niveau de la constitution des règles.
- La constitution des règles se fait de manière indépendante (une règle se conçoit indépendamment des autres), ce qui assure une grande disponibilité intellectuelle dans la confection des règles.

Le système peut être paramétré pour utiliser le jeu de règles qui convient en fonction de l'application traitée (il ne sert à rien de constituer les éléments en état d'affixation et les informations grammaticales si on n'a besoin que de la racine et du schème); ce qui assure une efficacité dans le traitement

La portabilité du système est assuré par le fait que les composants essentiels du système sont des lexiques.

#### 4) ANALYSE SYNTAXIQUE

L'analyse syntaxique a pour objet d'associer à la phrase traitée son (ou ses) arbre (s) syntaxique (s); ce qui a pour effet entre autre de.

- lever les ambiguïtés inhérentes à l'aspect hors contexte associé à la morphologie.
- mettre en évidence les segments de phrase possédant des fonctions syntaxiques

On décrit dans<sup>(4)</sup> une analyse descendante dont l'originalité nous semble-t-il réside dans l'emploi de prédicats. Cette notion consiste à mettre des expressions logiques à vérifier avant d'autoriser le choix d'une alternative, ce qui évite un certain "Back Tracking". Les arbres mis en place par un tel analyseur permettent pour un texte donné de procéder à un niveau d'interprétation du type qui a fait quoi et com-  
ment.

## 5) GENERATION MORPHOLOGIQUE<sup>(7)</sup>

Le modèle de génération est basé en premier lieu sur la classification des mots en: mots outils (généralement construits) verbes (flexion de l'inaccompli) et noms (généralement à flexion).

Le traitement des mots outils résoud en particulier l'aspect cursivité de la langue.

و + د + مدرسة ← ومدرسة , عر + ما ← عما , الح

Le traitement des verbes et des noms consiste à réaliser la transformation globale suivante:

mot premier + attribut 1 + attribut 2 + ... attribut N → mot final  
qui indique qu'il y a lieu de déterminer la forme finale d'un mot à partir de sa forme première et des différents attributs qui l'accompagnent.

**Exemple:**

ولد + جمع + معرف + هالة الصب ← الأولاد  
كتب + مصارع + عائب + جمع + مذكر + مصوب ← يكتبون

La réalisation de telles transformations est assurée par l'emploi de modèles préétablis et des règles de transformation successives.

Le traitement des verbes repose sur l'emploi de modèles préétablis pour les différentes classes d'anomalies du verbe et ce, pour l'actif et le passif d'une part et les temps compatibles (accompli, inaccompli et impératif). Le traitement du subjonctif et de l'apocopé est assuré par la méthode des transformations successives.

Le traitement des noms repose sur l'emploi de règles de transformation successives opérant dans un ordre adéquat pour traiter le

nombre (singulier, duel, pluriel), la valeur grammaticale (non déterminé, déterminé par AL, en état d'annexion) et le cas (nominatif, accusatif, génétif).

Le système est construit autour.

- d'une unité de détermination de la classe d'anomalies.
- d'une unité de traitement des modèles du verbe
- d'une unité de détermination de la règle de transformation à appliquer.
- d'une unité d'exécution des transformations stipulées dans les règles
- d'une unité de correction orthographique.

#### 6) GENERATION A PARTIR DES RACINES ET SCHEMES<sup>(8)</sup>

Le processus de génération d'un mot à partir de sa racine et de son schème consiste à réaliser la transformation suivante.

(racine, schème) → mot associé

La transformation s'opère en deux étapes:

- obtention de la forme normale par emploi d'un opérateur de substitution
- traitement des anomalies éventuelles par emploi de règles de transformation appropriées.

**Exemple:**

(1) كتب + فاعل ← كاتب

(2) قال + فاعل ← قائل

قائل ← قال + علة من طراز (قول)

(3) صبح + افتعل ← اصطلاح

اصطلاح ← صبح + علة من طراز (اصتعل)

Le système est construit autour des éléments suivants.

- ensemble des schèmes classés par type d'anomalie.
- ensemble des règles de transformation
- unité de substitution et de détermination de la règle de transformation à appliquer
- unité de mise en oeuvre des règles de transformation
- unité de correction orthographique

## **8) APPLICATIONS ENVISAGEES**

### **BASES DE DONNEES TERMINOLOGIQUES ET NEOLOGISME<sup>(5)</sup>:**

En dehors des fonctions classiques de recherche le système, fort des outils linguistiques d'analyse et de synthèse, permet, entre autre, ce qui suit

liste de tout le lexique ou partie de celui-ci par ordre alphabétique des mots, des racines, des schèmes, des inverses des mots (utiles en cas d'études sur les suffixes dans des corpus)

génération automatique des racines et schèmes associés aux mots et leur mise en place dans la base de données.

— édition de réseaux sémantiques,

par emploi des relations mises en place (générique, spécifique, équivalent, associé, etc. .)

par emploi des éléments racine et schème

+ édition des mots ayant telle racine

+ édition des mots ayant même racine que tel mot

+ édition des mots ayant tel schème

+ édition des mots ayant même schème que tel mot

par emploi mixte des relations et éléments morphologiques

On utilisera dans ces conditions un analyseur pour effectuer les transformations du type

mot → (racine, schème)

— assistance à la formation des néologismes par emploi d'outils de génération morphologique.

liste des mots associés à telle racine.

+ pour un schème donné

+ pour tous les schèmes connus du système

+ pour une classe de schèmes' emploi de la spécialisation de schèmes' verbaux, nominaux, noms de lieux, d'outils, etc.

On utilisera dans ces conditions un générateur pour effectuer les transformations du type

(racine, schème) → mot

## **SYSTEMES DOCUMENTAIRES ET INTERROGATION DE BASES DE DONNEES<sup>(6)</sup>:**

L'intérêt dans ce système est l'emploi de l'outil linguistique pour contribuer à une indexation automatique (maillon qui, comme chacun sait, est le seul qui reste difficile à mécaniser dans le processus de la chaîne documentaire). De plus, la vision du descripteur comme étant un vecteur défini par quatre composantes linguistiques: la racine, le schème, la catégorie grammaticale, le trait sémantique, permet une souplesse dans la recherche et agit de manière parallèle et complémentaire à l'emploi de thésauris. Il s'agit d'un moyen supplémentaire pour agir sur le bruit et silence bien connus des documentalistes.

De la même manière l'interrogation du fonds documentaire, comme celle plus générale des bases de données peut se faire en langue naturelle. Il s'agit, en effet, de procéder à l'analyse de la requête pour générer l'équation formelle de recherche. Dans ces conditions l'outil linguistique (une analyse au moins morphosyntaxique) constitue une couche supplémentaire qui s'intercale entre l'utilisateur et le système d'interrogation.

### **ENSEIGNEMENT ASSISTE PAR ORDINATEUR.**

L'emploi de l'analyseur et du générateur peuvent être d'ores et déjà utilisés avec profit dans un système didactique pour l'enseignement de la conjugaison et la morphologie d'une manière générale.

### **AIDE A LA TRADUCTION AUTOMATIQUE**

Par le biais du système de base de données terminologiques évoqués plus haut les traducteurs peuvent s'aider de la bases pour accéder rapidement au terme recherché par l'emploi de critères de sélection portant sur le domaine d'utilisation ou le traducteur peut pour une séance de travail relativement longue demander la création d'un sous lexique relatif au domaine désiré (électronique, agriculture, médecine, etc. ); ce qui élimine d'emblé tout le bruit inhérent à l'interférence terminologique entre domaines.

### **9) CONCLUSION**

Nous constatons que les recherches ont concerné particulièrement la morphologie, hormis un démarrage au Maroc et peut être au Kuwait



sur les problèmes relatives aux outils syntaxiques. Il reste donc que les efforts soient mis sur les étapes d'après la morphologie, sur la syntaxe, la sémantique et plus tard sur la pragmatique.

La linguistique automatique au Maroc n'a pas eu jusqu'à présent les encouragements humains et matériels qu'elle mérite ce qui s'est traduit par des travaux qui sont restés au stade de la théorie et de l'expérimentation sans avoir la chance de donner lieu à des réalisations industrielles.

Les pays arabes doivent accorder un intérêt particulier à ce domaine de manière à permettre à la langue arabe de vivre le siècle du dialogue avec les machines. C'est à cette condition que notre langue et notre patrimoine informationnel sera notre propriété. Les pays arabes vont-ils gagner cette bataille, celle des systèmes informationnels? En tout cas ils ont les moyens humains et matériels d'envisager cela avec confiance.

## **BIBLIOGRAPHIE**

- (1) N H HEGAZI, A A ELSHARKAWI **A computerized lexical analyzer for natural arabic text**, Workshop on computer processing and transmission of the arabic language, Kuwait, 14-16 april, 1985
- (2) BOTROUS THALOUTH, ABDULLAH AL DANNAN **A comprehensive arabic morphological analyzer generator**, Arab school of science and technology, SYRIA, Zabadani Valley 23-31 July, 1985
- (3) YAHYA HLAL. **Méthodes d'apprentissage pour l'analyse morphosyntaxique expérimentées dans le cas de l'arabe et du français**, Thèse d'état, Univers Paris XI Fevrier 1979
- (4) YAHYA HLAL. **Morphology and Syntax of the Arabic language**, Arab school of science and technology, SYRIA, Zabadani Valley 23-31 July, 1985
- (5) YAHYA HLAL. **Système de gestion de bases de données terminologiques**, Colloque des lexicologues Tunisiens, TUNIS, 7 au 10 juillet 1986.
- (6) YAHYA HLAL. **Le système documentaire arabe: Contribution à l'indexation automatique de documents arabes**, Publication de l'Institut Supérieur de Documentation N°7 TUNIS, 1984
- (7) YAHYA HLAL. **Génération morphologique de l'arabe**, Colloque sur l'informatique et l'arabe, TUNIS, Juin 1987
- (8) YAHYA HLAL. **Génération morphologique à partir de la racine et du schème**, Colloque sur l'informatique et l'arabe, TUNIS Juin 1987



## العلاقة بين الصوامت والحركات في اللغة العربية

د. علي حلمي موسى، قسم الفزياء  
جامعة عين شمس

لم تكن العلاقة بين الصوامت والحركات في اللغة العربية محل دراسة علمية أو احصائية من قبل، غير أن بعض علماء اللغة الأقدمين قد ذكروا أن الفتحة والسكون تتردد بكثرة في اللغة العربية.

ويقوم هذا البحث على دراسة احصائية لارتباط الصوامت بالحركات في اللغة العربية. والحركات العربية ست، منها ثلاث قصيرة وهي الفتحة والكسرة والضمة وثلاث أخرى طويلة وهي الألف والياء والواو وبالإضافة إلى هذه الحركات الست يوجد السكون وهي علامة الوقف. وللتبسيط اعتبرنا هذه الحركات، كما اعتبرنا الشدة حرفاً مكرراً أولهما ساكن والآخر عليه الحركة المصاحبة للشدة، كما اعتبرنا التوين هو حرف بون منطوق، مثال:

رُبْ تكتب رُبْتُ - هُدًى تكتب هُذُنْ

كتابة النص بالطريقة الصوتية:

الآيات الخمس الأولى من سورة النقرة هي كما يلي: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿الم﴾. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون. والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون. أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ﴿

وطبقاً لقراءة حفص فإن هذه الآيات الخمس تكتب على الصورة الصوتية التالية:



### طريقة كتابة النص:

يتم تسجيل النص على الحاسوب عن طريق إدخال سلسلتين من المعلومات إلى ذاكرة الحاسوب، الأولى سلسلة الصوامت والثانية سلسلة الحركات المصاحبة وطبقاً لهذه الطريقة تكون السلسلة الأولى لآيات سورة البقرة على النحو التالي

ء - ل - ف - ل - م - م - م - د - ل - ك - ل - ك - ت - ب - ل . . .

وتكون السلسلة الثانية كالآتي .

فتحة - كسرة - سكون - ألف - سكون - ياء - سكون - ألف - كسرة - فتحة - سكون - كسرة - ألف - ضمة - ألف . . .

ومن هاتين السلسلتين يمكن تكوين عدد من النتائج لكل نص مثل:

- 1 - عدد مرات ورود كل حركة من الحركات في النص ونسبتها المئوية ويلزم لها سعة مخازن مزدوجة.
- 2 - عدد مرات ورود كل صامت في النص ونسبته المئوية ويلزم لها 28 محزناً مزدوجاً
- 3 - عدد مرات ورود كل حركة مع كل صامت ويلزم لها  $(7 \times 28)$  محزناً.

### النتائج الإجمالية

تم استخدام نص من القرآن الكريم هو عبارة عن سورتي البقرة والأعراف بالإضافة إلى بعض قصار السور وتتميز هاتان السورتان بأنهما من السور الطويلة بالإضافة إلى أن الأولى مدنية والثانية مكية وقد كان عدد صوامت هذه العينة هو 35381، ومثلها حركات (مع السكون) وبلغ عدد مرات السكون 9252 مرة والحركات 26129 أي أن السكون يمثل 26,15% والحركات تمثل 73,85%.

وهيما يلي جدول رقم (1) يوضح عدد كل من الحركات الست ونسبتها المئوية (منسوبة إلى الحركات فقط، أي دون السكون).

جدول رقم (1).

الحركة	عدد المرات	النسبة المئوية
الفتحة	11475	% 43,9
الكسرة	4649	% 17,8
الألف	3857	% 14,8
الصمة	3633	% 13,9
الواو	1408	% 5,4
الياء	1107	% 4,2
المجموع	26129	

أما الصوامت فيمكن ترتيبها تنازلياً حسب ترددها في العينة المستخدمة وتظهر في جدول رقم (2)  
جدول رقم (2):

الصامت	عدد المرات	النسبة المئوية
ل	4989	% 14,10
ن	4282	% 12,10
م	3772	% 10,66
ء	2335	% 6,60
ت	1895	% 5,36
هـ	1850	% 5,23
و	1830	% 5,17

تابع جدول رقم (2):

النسبة المئوية	عدد المرات	الصامت
% 4,53	1601	ب
% 4,53	1601	ر
% 4,35	1538	ي
% 3,76	1329	ك
% 3,42	1210	ع
% 3,20	1132	ف
% 2,71	958	ق
% 2,36	836	س
% 2,25	797	د
% 1,67	591	ذ
% 1,46	518	ح
% 1,09	384	ج
% 0,92	324	خ
% 0,85	302	ص
% 0,83	294	ض
% 0,59	208	ظ
% 0,56	199	ث
% 0,50	177	ط
% 0,47	165	ز
% 0,40	143	غ
% 0,34	121	ظ



ومن هذا الترتيب نلاحظ أن حرف التون يرد كثيراً في هذه العينة بسبب الحروف المتنوعة التي سمعها بوناً، وكذلك ترتفع نسب الحروف المشددة لاعتبارنا الحرف مكرراً الأول ساكن والثاني مع الحركة المصاحبة للشدة.

### النتائج التفصيلية:

يوضح الجدول رقم (3) احتمال ورود كل صامت مع كل حركة وكذلك مع السكون، ويظهر من الصف الأول أن احتمال ورود الهمزة مفتوحة هو 0,0292 بينما يكون احتمال ورود الهمزة مكسورة هو 0,0204 وهكذا، وفي آخر الصف يظهر لنا أن الاحتمال الكلي لورود الهمزة مع جميع الحركات ومع السكون هو 0,0660

كما يوضح الصف الأخير أن احتمال الفتحة هو 0,3245 يليه احتمال السكون 0,2614 ثم الكسرة 0,1315 يليها الألف 0,1090 ثم الضمة 0,1028 تليها الواو 0,0398 وأخيراً الياء 0,0314 وجميع قيم الاحتمالات تم حسابها على أساس أن المجموع الكلي للاحتتمالات هو الواحد.

وعلى الرغم من شيوع استخدام الفتحة في النص القرآني إلا أن جدول رقم (3) يظهر فيه أن حرف الباء يرد مكسوراً أكثر مما يرد مفتوحاً وتتقارب الحركتان بالنسبة لحرف الميم أما الأحرف ظ، ك، هـ فإن كل حرف منها يرد مع الضمة أكثر من غيرها من الحركات.

ولعل هذه المرة الأولى التي يظهر في احصاءات الحركات في اللغة العربية أن بعض الحروف تختلف عن الاتجاه العام للمصوامت كما ظهر بالنسبة لحروف الباء والظاء والكاف والهاء.

جدول رقم (3) :

الجموع	فتحة	كسرة	ضمة	ألف	ياء	واو	سكون	
,0660	,0292	,0204	0,0047	,0061	,0005	,0007	,004	ء
,0454	,0123	,0160	,0034	,0020	,0017	,0015	,0085	ب
,0525	,0226	,0096	,0111	,0026	,0007	,0007	,0062	ت
,0056	,0018	,0002	,0016	,0003	,0003	,0001	,0013	ث
,0109	,0035	,0014	,0012	,0016	,0002	,0005	,0025	ح
,0146	,0062	,0016	,0009	,0012	,0011	,0005	,0031	ح
,0092	,0040	,0012	,0009	,0011	,0002	0	,0018	خ
,0226	,0051	,0036	,0025	,0015	,0015	,0029	,0055	د
,0166	,0021	,0011	,0005	,0039	,0051	,0005	,0034	ذ
,0452	,0142	,0064	,0041	,0031	,0023	,0044	,0107	ر
,0046	,0019	,0007	,0004	,0002	,0004	0	,0010	ز
,0235	,0073	,0040	,0017	,0022	,0001	,0010	,0072	س
,0084	,0031	,0007	,0004	,0011	,0001	,0001	,0029	ش
,0085	,0019	,0010	,0005	,0018	,0004	,0001	,0028	ص
,0060	,0018	,0017	,0005	,0005	,0001	,0002	,0012	ض
,0051	,0019	,0004	,0003	,0008	,0004	,0003	,0010	ط
,0034	,0006	,0002	,0009	,0006	,0002	,0001	,0008	ط
,0342	,0175	,0028	,0021	,0012	,0006	,0019	,0081	ع
,0042	,0016	,0001	,0003	,0006	,0001	,0002	,0013	غ
,0319	,0157	,0052	,0024	,0010	,0037	,0010	,0029	ف

تابع جدول رقم (3).

الجموع	فتحة	كسرة	ضمة	ألف	ياء	واو	مكون	الجموع
ق	,0083	,0024	,0038	,0059	,0011	,0025	,0032	,0272
ك	,0115	,0024	,0156	,0034	,0005	,0012	,0029	,0375
ل	,0394	,0135	,0043	,0259	,0018	,0060	,0500	,1409
م	,0186	,0183	,0096	,0141	,0020	,0042	,0399	,1067
ن	,0321	,0043	,0027	,0128	,0020	,0039	,0632	,1210
هـ	,0053	,0105	,0194	,0062	,0039	,0048	,0023	,0524
و	,0391	,0002	,0007	,0027	,0001	,0001	,0089	,0518
ي	,0159	,0016	,0063	,0046	,0003	,0004	,0144	,0435
الجموع	,3245	,1315	,1028	,1090	,0314	,0398	,2614	1,000

3- افكر اللغوي العربي

---



## المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي

د. عبد الرحمن الحاج صالح  
جامعة الجزائر

### المقدمة.

لقد اشتهر العالم اللعوي العربي الكبير الخليل بن أحمد الفراهيدي عند عامة الناس باختراعه للعروض وكثيراً ما يذكر في الكتب القديمة والحديثة بلقب «صاحب العروض». وهذا وإن كان اعترافاً له بهذا الفصل إلا أنه ظلم من بعض الجوانب إذ يعرف الرجل المثقف أن الخليل قد أبدع في جميع ميادين اللغة والدراسات اللغوية العربية خاصة. فحن مدينون له بجزء كبير مما أثبتته العلماء المسلمون في علم الأصوات والنظام الصوتي العربي وكذلك الفكرة البديعة التي بي عليها أول معجم أخرج للناس وهي فكرة رياضية محضة سابقة لأوانها كما سره (وما يترتب عليها من المفاهيم الرياضية كمفهوم العايلي (factorielle) وقسمة التركيب (Combinatoire) ومفهوم الرمرة الدائرية وغير ذلك كما ندين له بالكثير من التفاسير والتعليلات العلمية العجيبة للظواهر اللغوية العربية. ولا ننسى أيضاً اختراعه للشكل وهو لا يزال مستعملاً إلى يومنا هذا في الكتابة العربية

هذا ومن العريب جداً أن تكون هذه الأعمال التي لا تقل أهمية عن أعمال أكبر العلماء المحدثين في العلوم الأخرى، مجهولة تماماً عند أكثر الناس بل ومجهولة تماماً في كنهها وجوهرها عند الكثير من الاختصاصيين المعاصرين. هذا وقد حاولنا منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أن نحلل ما وصل إلينا من تراث هيم

يحصن ميدان اللغة ويحاصه ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممن ينتمي إلى المدرسة التي سميناها بالحليلية وكل ذلك بالنظر في الوقت نفسه في ما توصلت إليه اللسانيات العربية. وكانت النتيجة أن تكون مع مرور الزمان فريق من الباحثين المختصين في علوم اللسان بمعناها الحديث يريد أن يواصل ما ابتدأه الحليل وسيبويه ومن تابعهما ولكن بعد التمهيد لما تركوه من الأقوال والتحليلات أي بعد التحليل النقدي الموضوعي لها وبعد أن تبين لهم الأهمية العظمى التي تكتسبها هذه الأشياء لا سيما في أيامنا هذه حيث ظهرت النظريات الكثيرة والمناهج العلمية العامة لدراسة الظواهر اللغوية وقد بدأت اللسانيات الغربية تنتشر دراستها شيئاً فشيئاً في البلدان العربية. فالعناية من هذا البحث هو قبل كل شيء التعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنها امتداد متقن للآراء والنظريات التي أُنشئت النحاة العرب الأولون وخاصة الحليل من أحمد وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صوره وخاصة البحث المتعلق بتكنولوجيا اللغة، هذا لب البحث وسنحاول أيضاً أن نصف بعض المحاولات التي ظهرت في العالم العربي منذ عهد قريب حتى يمكن أن نحل النزعة المذكورة محلها من النزعات الأخرى.

## أصالة النحو العربي في القرون الأربعة الأولى من الهجرة:

سبق أن قلنا بأن نظريات النحاة العرب الأولين تكتسي أهمية كبيرة وهذا لا من حيث إنها ما تزال ذات قيمة كبيرة من الناحية العلمية بل من حيث إنها يمكن أن تستعمل مفاهيمها في الميدان التطبيقي كالعلاج الآلي للنصوص وتركيب الكلام الاصطناعي وعلاج المصابين بالحسنة وغير ذلك وقد يبدو هذا الكلام غريباً خصوصاً لمن اقتنع بما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي أوكست كومت (Auguste Comte) من أن عقل الإنسان وبالتالي التقدم العلمي والتفني للأمم إنما مرّ على أطوار ثلاثة: ديبى ثم ميتافيزيقي ثم إيجابي (أي علمي تحريبي) والعهد الذي عاشه هذا الفيلسوف هو «العهد الإيجابي» فعلى هذا الأساس فكل من جاء بعده لا يمكن أن يكون علمياً وهيئات أن يكون الأمر على هذه الساطة فقد دل التنقيب التاريخي والنظر الدقيق في أحداث الماضي أن الأمم قد تمر على طور كله اختراع وابتعاد خلاق ثم يستقر نشاطها الخلاق بل يتوقف لعدة قرون ويتفقر وقد يكتشف العالم في وقت ما أشياء ثم يحتفي ويعود شعب آخر ويقوم علماءه من جديد بنفس الاكتشاف وذلك كدوران الأرض على الشمس والدورة الدموية وكالكثير من المفاهيم الرياضية التي وجدت عند بعض الأمم قبل أن يشتها من جديد العلماء الغربيون (انظر في ذلك ما كتبه رشدي راشد عن الرياضيات عند العرب). هذا فيما يخص العلوم عامة أما العلوم الإنسانية والاجتماعية فلا بد أن نقر أن هذه العلوم لم تبلغ عند العربيين الآن ما بلعته العلوم الدقيقة وخصوصاً التكنولوجيا وستطيع أن نقول مثلاً أن بعض نظرياتها كالبنوية مثلاً هي في الحقيقة - كما يباه في مكان آخر - تنزع مرع الفلسفة

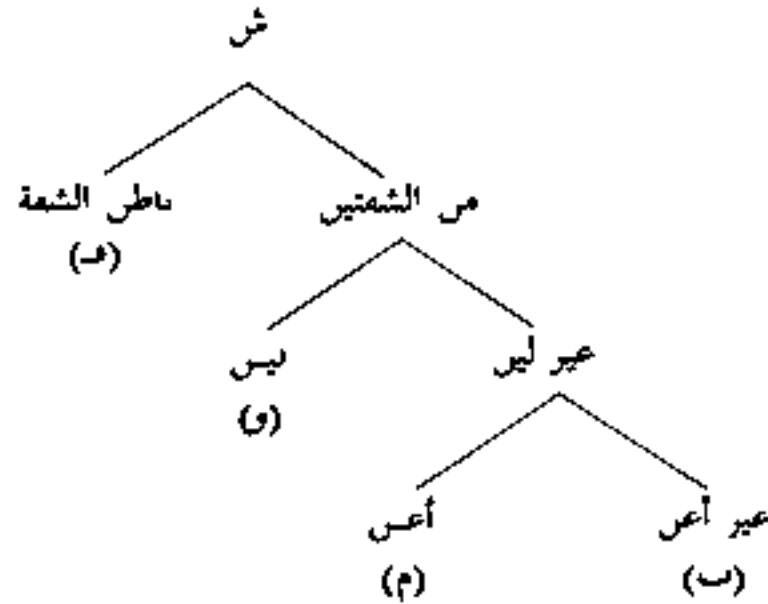


الارسطوطالسية دون ما شعور من أصحابها عالماً وخاصة في التحليل المولوجي فإن جوهر هذا المذهب هو مبدأ الهوية ويكتفي أساساً بتشخيص العناصر والوحدات بانياً كل ذلك على مبدأ التقابل بين العناصر الصوتية وهو أساس النظرية التشخيصية (reifiante) التي ينظر أصحابها دائماً إلى الأشياء كأشياء وكدوات حتى ولو كانت أحداثاً وهي نظرة تأملية محضة وقد سبت من الناحية المسطقية على مفهوم الاشتمال (أو الاندراج أو التضمن Inclusion) ولم تراع العلاقات الأخرى غير الاشتمال. ويمثل لذلك بما اشتهر عندهم من التحليل التقطعي للكلام إلى وحدات يسمونها بالفوييمات. فإنهم يكتفون بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية، تتحدد كل واحدة منها بقابليتها للاستبدال بقطعة أو أكثر من قطعة تقوم مقامها مع بقاء الكلام كلاماً مفهوماً. وعدد ذلك يطرون هل يتغير المعنى (وهذا في مذهب الوظيفيين) فإذا تغير المعنى حكموا على القطعة بأنها تحصيل لفوييم معين يدخل في النظام الفنولوجي للغة المعنية وإلا فهو مجرد وجه من وجوه الأداء وعدئذ يشخصون هذا الفوييم بمقابلته لغيره من الفوييمات التي حصلوا عليها بنفس الطريقة. وذلك بإدراجهم إياه في حسن من الأصوات يمتد عن غيره بصفات معينة أو يحددونه سلباً بما ليس له من الصفات وبهذا تظهر ميزة هذا المذهب الذي يكتفي باستخراج الوحدات وإدراجها في نظام تقديري ليس غير. ويرغمون أن هذا النظام السكوبي من المتقانات هو «نية اللغة» (في المثال السابق. في مستوى الأصوات) وقد حاول غير الوظيفيين أن يستغوا عن مقياس المعنى بحصر كل السياقات الممكنة للقطع الصوتية (مذهب الاستغراق الأمريكي) وبذلك كان اهتمامهم موحهاً أكثر إلى القرائن اللفطية (ما يجري في مدرج الكلام أي المحور التركيبي Axe syntagmatique) فهذا وإن كان قريباً من التصور العربي الذي نرى على ما كانوا يسمونه «بقسمة التركيب» (Combinatoire) أو قسمة المواقع (الرماني، شرح الكتاب) فإنه لم يحرجهم أبداً من الرعة التشخيصية الساذجة أي تلك التي تشخص الوحدات بإدراجها في أجسام متداخلة بعضها في بعض لأنهم لم يهتموا بالنظر في العلاقات المباشرة (غير المتداخلة) التي تربط بها العناصر التي تدخل فيها ومثل هذا العمل

التحليلي التشخيصي يجروبه على مستوى الدوال (الوحدات الدالة أو المورفيمات) فهنا أيضاً يقطعون الكلام إلى أصغر أجزائه مما يدل على معنى نفس الطريقة وقد حاول الموظفون أن يصنفوا المورفيمات أي الدوال إلى أصناف ثم بحثوا عن كيفية تركيب كل صنف منها. وكذلك فعل الاستعراقيون

فكل هذا صادر عن النظرة المصدر إليها التي لا تعرف من أنواع العلاقات إلا النوع الاندراجي (الاشتمالي) وهي نظرة قاصرة لأنها لا تعرف إلا التحديد بالجنس والفصل (أرسطو) وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا اندراج الشيء في الشيء. وقد وفق اللغوي الأمريكي نوام تشومسكي عند نقده لدسوية تأيها برعة تصنيفية أكثر منها تفسيرية إلا أن هذا اللغوي لم ينته إلى العلاقة التي تربط هذه النظرة بالمعكر الفلسفي اليوناني وأحسن دليل على ما نقول هو أن اللغوي الفرنسي جان كاتيسو استطاع أن يحصر جميع العلاقات التي نبت عليها المولوجية في الاندراج أو الاشتمال (inclusion) ثم التقاطع (intersersion) ثم التباين (exclusion) فالشيء حسب هذه النظرة إما داخل في حسن وإما مشترك بين جسيين أو أكثر وإما خارج عنه فهذا دليل واضح على أن التحليل السوي إذا صيغ صياغة رياضية فإنه لا يتعدى التحليل التصنيفي ومثال ذلك في المولوجية حسن الحروف الشفوية العربية

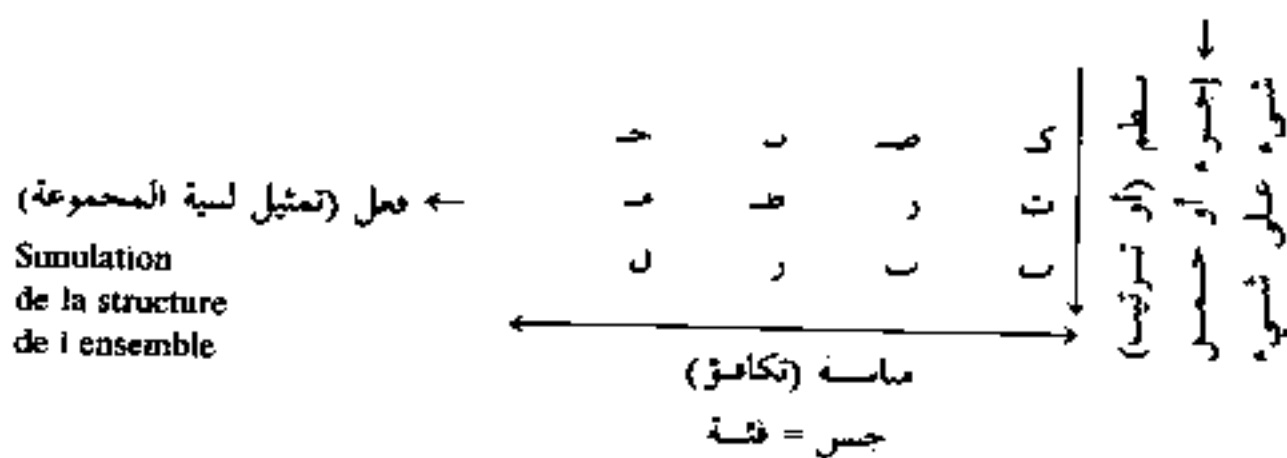
«ف / و / (م / ب)» وبالتمثيل الشجري



أما في مستوى تراكيب الكلام فقد صاع تشومسكي التحليلات التقطيعية صياغة رياضية أيضاً وتظهر على صورة شجرة أيضاً تمثل فروعها انتماء الجزء (= اندراجہ بالتالي) إلى ما فوقه ولم يرد بذلك أن يبين أن السوية اندراجية في جوهرها بل الذي أراده هو أن يبين فقط أن هذا التناول غير كاف لتفسير بعض الظواهر اللغوية التي يمكن أن تلبس في ظاهر اللفظ (وذلك كالتراكيب التي نحتمل أكثر من تأويل)

وكان فضل المدرسة التوليدية التحويلية أن أدخلت في التحليل مفهوم لتحويل وبذلك وسعت النظرة الأولى بأن جعلت بين كل شجرة علاقات غير اندراجية بل مباشرة، إلا أنها لم تهتم إلا بسوع واحد من التحويلات وهي لتحويلات التقديرية كما سراه

أما النحو العربي التحليلي فهو لا يقتصر على التحديد بالحس والفصل<sup>(1)</sup> (أي باكتشاف الصفات المميزة Traits pertinents) وبالتالي لا يكتفي بعملية الاشتمال بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء أو حمل عنصر على آخر فهو لا يكتفي بالحس الذي ليس إلا مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حد تعبير السحاة أي جعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توحد بين مجموعتين على الأقل لامتساظ السية التي تجمعها جميعاً وأسط مثال في ذلك هو إثباتهم لصيغة الكلمة



(1) Définition par le genre et la différence spécifique

والجامع بين كل هذه الوحدات ليس فقط حنسها (بل وقد لا تهتم بالجنس) بل النية التي تجمعها ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض بل يحمل كل جزء منها على نظيره إن كان هناك نظير مع مراعاة انتظامها أي مع اعتبار كل جزء في موضعه. والتحديد عند الحاجة أكثره من هذا القليل وهو يهتم في نفس الوقت بالمحورين الاستبدال والتركيب أي بالتركيب بين التكافؤ (الانتماء) والنظم. والمئة (= la classe) عندهم ليست أبداً بسيطة - أي مبنية على لكيف (qualitatif) = تحددها صفة مميزة فقط، بل في الوقت نفسه على لكيف والكم والكم ها هو العدة مع الترتيب بمراعاة كل شيء في موضعه<sup>(1)</sup>

وما دنا بصدد الكلام عن صيغ الكلم فلما نعتقد أن الرعة التقطيعية السادحة لا يمكنها أبداً أن تحلل نكيفية مرصية وعلمية الكلم العربية بل الكثير من الدوال في عدد كبير من اللغات كالإنكليزية والألمانية، إذ ليست كل اللغات نيت دولها على انضمام قطعة إلى أخرى فهناك من الوحدات الدالة ما ليس من قبيل لقطع إطلاقاً وإذا حاول السوي أن يسلط تحليله التقطيعي على كلمة مثل «أصحاب» فإنه سيتعسف عندما يحاول أن يجد أي قطعة فيها تدل على الجمع! وهذا لأن مفهوم المجموعة<sup>(2)</sup> (دات الترتيب) تفصهم وكذلك مفهوم الموضع كما يتصوره العلماء العرب. وسيظهر كل هذا جيداً فيما يلي.

وحلاصة القول هها هو أن النحو العربي قد وضع على أسس إستمولوجية معايرة لأسس اللسانيات السوية وخصوصاً في المبادئ العقيدية التي نيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفاً على هذا الجانب بل هها أيضاً اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل.

(1) قارن بما قاله الرصي لاسترابادي عن الصيغة «المراد ببناء الكلمة وروها وصيغتها وهشها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار لحروف الرائدة والأصلية كل في موضعه» (شرح الشافية، 1، 2)  
(2) = كمفهوم رياضي = S et أو Ensemble

أما البحث اللغوي فيسعي كما يقولون أن لا يتصف بالمعيارية أي أن لا يفضل اللغوي لهجة على أخرى أو كمية في الأداء على أخرى لسبب من الأسباب (غير العلمية) بل يجب أن يكتفي بالوصف الموضوعي لكل ما ورد في مدونه وإلا فإنه سيهدر الكثير مما هو موجود ويعرض ما يستحسسه فيكون له بذلك موقف داتي بعيد عن العلم فهذا ظاهره صواب إلا أنه لا يراعي أصحابه الكثير مما تتصف به اللغات البشرية. فاللهجة العرب الأولون قد التحأوا هم أيضاً إلى السماع ودونوا كلام العرب وربما يقول قائل إنهم قد حصروا اللغة في هذا المعيار الذي سموه بالمصحى وتركوا غيره. وطعاً هناك أسباب دبية اجتماعية وهو الاعتناء بلغة القرآن أما أن يقول بأنهم وقصوا من اللغة موقفاً غير علمي فلا لأن العلم لا يتحدد بالعاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية<sup>(1)</sup> بل بمقاييس اثنين وهما المشاهدة والاستقراء والاحتثار من جهة والصياغة العقلية من جهة أخرى فكلما دقت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث كانت أخرى بأن توصف بأنها علمية. ثم رد على ذلك أن للغة كياناً ويتمثل في نظام صوتي خاص ومفردات وتراكيب ذات أسية خاصة فإذا تعيرت في هيكلها صارت لغة أخرى فإذا عمد اللغوي إلى الوصف للغة من اللغات فلا يصح أن يصف هذا الكلام أو ذاك بأنه ينتمي إلى العربية أو الإنكليزية إلا إذا خضع المأخوذ عنه لقوايسها الأساسية وأصول تأديتها أي لمواصفات أصحابها

فالمسألة ليست في تفضيل وجه من الأداء على آخر فهذا لم يحصل أبداً عند العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب (= الذين لم تتغير لغتهم بالنسبة لما كانت عليه قبل الفتوحات) وقد قال سيويه بهذا الصدد. واستحسن من هذا ما استحسنت العرب وأجره كما أجروه (الكتاب، 1، 252) كما قال الحليل: وكل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تاماً لم تحدث فيه

(1) فالنظريات الفيراثية كثيراً ما ظهرت بمصل الحوار الاجتماعي السياسية وغيرها وليس فقط بسبب الحب الحالي للعلم وحده

شيئاً فهو على القياس» (الكتاب، 1، 69). ففي داخل المجموعة من الناطقين الذين لم تصر لغتهم لغة أخرى فإن المقياس الوحيد في تفصيل كيفية على أخرى هو استحسان جمهور الناطقين أنفسهم. أما الكيفية الصادرة عن القليل منهم فكان يحفظ ويلدّن وينث على قلته وانحراف أكثر العرب عنه

وهذا الذي قلناه يترتب عليه شيء قد تجاهله الوصفيون وهو أن اللغة ليست فقط نظاماً من الأدلة المسموعة بل هي زيادة على ذلك، قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم بها دون ما شعور (ويشعر بها عندما يعثر لسانه) وهذا هو عين الخلاف بين النحو الأوربي التقليدي واللسانيات السوية إذ تمتع السوية من النظر في القواعد لأنها تفرص في نظرها معياراً معيماً. وفي هذا الموقف يكمن سبب السكون المهور الذي تنصف به هذه النزعة إذ كيف يهدر أهم شيء في اللغة وهو السلوك اللغوي أو بعبارة أخرى كيف يترك البحث في الكلام نفسه كفعل من الأفعال التي يتحصل بها نظام اللغة<sup>(1)</sup> وهذا موقف الإيجابيين والظاهرية اللغوية العربية التي لا ترى في اللغة إلا ما يسمع ثم ما يتسق ويتقابل في داخل التسلسل الكلامي ولا تلقت أنداً إلى تصرف المتكلم في اللغة في دورة التخاطب وفي أحوال معينة فأخرجوا بذلك الذات (le sujet) وهو المتكلم ناسين أن اللسان هو شيء (un objet) وأفعال أيضاً تسلط على الشيء.

أما فيما يخص نظرية تشومسكي<sup>(1)</sup> فلا بد أن نعترف لهذا الرجل العبقرى بالمفصل الكبير على اللسانيات كما لا بد أن نلصق نظر الإحوان اللسانيين إلى أنه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات والتصورات اللغوية العربية وذلك من خلال

---

(د) أما قولهم بأن هذا يخص المتخصص في علم النفس وغيره من العلوم الإنسانية فلا يشت عني دليل وهو تصنيف لمجال اللسانيات لا معنى له

(1) ومثلها كل النظريات التي جاءت كرد فعل أو معايرة تماماً للسوية كنظرية شومبيد في الاتحاد السوفييتي وكل المدارس التي وسعت مجال البحث اللساني فاهتمت أيضاً بنظرية الحطاب وأحوال الحديث (Théorie de l'énonciation) وتجاوزت كذلك الوصف الساذج لنظام التقابلي للغة

دراسته للسحر العربي الذي وضعه أبحار اليهود في القرون الوسطى وكذلك من خلال دراسته للأجرومية على أسناده رورانتال. وقد التفت إلى مفهوم القاعدة النحوية وتعطى إلى أهميتها لا كمجرد قاعدة تفرض معياراً من المعايير بل كمط يكتسه الطفل مانشائه إياه شيئاً فشيئاً من استماعه ومساهمته لكلام محيطه وهو نوع من الاستساظ الإنشائي (constructif) وليس بمجرد تدخل الذاكرة ثم أرجع لمفهوم التحويل (transformation) قيمته ودوره وقد كانت اللسانيات التاريخية ثم البنوية قد نهته تماماً من البحث اللغوي. إلا أن النظرية التوليدية التحويلية في الوصع الذي كانت عليه في بداية السبعينات تحتلف في أشياء كثيرة عن النظرية العربية القديمة (الأصيلة فقط) وذلك كمفهوم التحويل فإن المدرسة التوليدية في النظرية standard لا تعرف إلا نوعاً واحداً من التحويل وهو الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والنية السطحية. فهذا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري فكل كلام يحتمل أكثر من معنى - في أصل الوصع - فإن النحاة يقدررون لكل معنى لفظاً وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأسية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي باء نظائرها (انظر كتاب سيويه مثلاً أبواب الاتساع والإيجاز والاختصار والإضمار في مستوى الكلام ص 108 وما بعدها وكذلك أبواب الابدال والقلب وغيرها في مستوى الكلام)<sup>(1)</sup> وهذا التحويل لا يغير المعنى لأنه مجرد تمثيل (Simulation) لما يترتب من التعبير اللفظي إذا حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس (أي الباب الذي ينتمي إليه هذا اللفظ). وهذا التعبير هو عبارة عن مجموع من العمليات ترتب ترتيباً منطقياً لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ ولا بد في حالة تطرح، من تقدير الأصل إذا لم يوحد كما لا بد من تقدير عدد العمليات ونوعها وترتيبها بالدقة المتناهية<sup>(2)</sup> وهذا النوع من

(1) يقول اس جي «ويتفق اللفظان على أصليين محتملين» فيخرجان على لفظ متم عن أول مختلف، الخصائص، II، 106

(2) انظر أيضاً اس جي في الخصائص III، 8-5 (باب في حفظ المراتب) وقد يحلظ بعض المحدثين فيعتقدون أن النحاة العرب قد حاولوا تفسير هذه الظواهر من الباحة التاريخية =

التحويل كان يسميه النحاة الأولون بالتصريف وقد بنوا على ذلك ما أسموه بمسائل التصريف (في مستوى الكلم) وهو عبارة عن نظام أكسيوماتيكي لصياغة العمليات التحويلية المذكورة. وهناك فرق جدير بالذكر: فقد التزم النحاة برفض التقدير إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه أي على أصله فكلما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه وهذا بخلاف ما يريعه أتباع تشومسكي حين عَمَّموا (في نهاية الستينات) مفهوم التحويل التقديري وجعلوا لكل لفظ ظاهرية عميقة ذات دلالة ومن ثم نشأت نزعة مخالفة لتشومسكي كانت تلقب بمدرسة علم الدلالة التوليدي (generative semantics).

إلا أن النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عَمَّموا التحويل غير التقديري وأحروه على التحويل بأجمعه أو بعبارة أخرى جعلوا النظام اللغوي كله أصولاً وفروعاً<sup>(1)</sup> وهنا يكمن الفرق الأساسي بين النحو التوليدي المعطي (Théorie standard) والنحو العربي: فالتحويل عند النحاة هو شبه بالتحويل الذي أشار إليه تشومسكي في كتابه «البنى التركيبية» (Syntactic structures) وهو عبارة عن تفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أسط منها وبالتالي أصولاً لها كالحملة المبنية للفاعل فهي أصل للمنية للمفعول وتعتبر نواة (Kernel) أي منطلقاً للتفريع. فكل هذا اختفى في النظرية النمطية. والأصل عند العرب هو «ما يبنى عليه ولم يبن على غيره» وهو أيضاً ما يستقل بنفسه - أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده - ولا يحتاج إلى علامة ليطماير عن فروعه (فله العلامة العدمية *marque zéro* على حدّ تعبير اللسانيات الحديثة). والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل. فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو

---

= عند حكمهم على الاسم مثلاً بأنه أصل والمعل مرع فقد بهوا هم أنفسهم على أن ذلك ليس عرصهم انظر ما قاله ابن جني في الخصائص، 1، 256. باب في مراتب الأشياء وتربيتها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً.

(1) وهذه المقابلة غير التقابلية المسمي على اختلاف الهوية الذي عرمت به البنية لأن التقابل هنا تقابل نظري يحدث خارج اللغة أي حاصل بين فئة وأخرى هي فئة أوسع منهما



تحويل يحضع لنظام من القواعد ولا بد من التنبه أن التبريع له مقابل وهي الحركة العكسية للتبريع وهو عند النجاة: «رد الشيء إلى أصله» فالتحويل على هذا طردي وعكسي فهو تطبيق أو مقابلة بالنظر (Bijection) لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى هي اصطلاح الرياضيات. وعلى هذا فالتحويل بهذا المعنى هو «إجراء أو حمل الشيء» الذي سبق أن ذكرناه وسرى أن مجموع العمليات التحويلية التي تؤدي إلى نتيجة معينة تكون دائماً ما يسمى عند الرياضيين المحدثين بالرمرة (groupe)

### النظرية التحليلية مفاهيمها الأساسية وكيفية استغلالها

اعتمد العلماء العرب - وزعيمهم في ذلك التحليل - على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة وأهمها هي:

- مفهوم الاستقامة وما إليها وما يترتب على ذلك من التبريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو حاصل بالمعنى.
- مفهوم الانفراد والانطلاق في التحليل من هذا المفهوم.
- مفهوم الموضع والعلامة العلمية.
- مفهوم اللفظة والعامل.

#### 1 - الاستقامة وما إليها

يقول سيويه في أول كتابه: «فمنه أي الكلام مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب/» (1، 2) ويقول أيضاً: «وأما المحال فهو أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أثبتك عدداً... وأما المستقيم القبيح فإن تصح اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت...» (نفس المصدر).

سيويه على إثر التحليل هو أول من ميز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم/ المحال ثم ميز أيضاً بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي

يحرصها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم): مستقيم / حسن. فعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية:

مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال  
مستقيم قبيح = سليم في القياس وغير سليم في الاستعمال  
مستقيم محال = سليم في القياس والاستعمال غير سليم من حيث المعنى<sup>(1)</sup>

ومن ثم جاء التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى وأعني بذلك أن اللفظ إذا حُدِّد أو فسِّر باللجوء إلى اعتبارات تحصى المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي (sémantique) لا غير أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل نحوي ودلالي (sémiologique-grammatical). والتحليل بين هذين الاعتبارين على أحدهما دون الآخر يعتبر خطأ وتقصيراً. وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنه ما دل على حدث وزمان فهذا تحديد على المعنى. أما التحديد على اللفظ فهو ما تدخل عليه زوائد معينة كقد والسين ويتصل به الضمير في بعض صيغه وقد نى على ذلك الحاجة أن اللفظ هو الأول لأن هو المتبادر إلى الدهر أولاً ثم يفهم منه المعنى ويترتب على ذلك أن لا انطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أسط أحواله وهو:

## 2- الانفراد.

يقول التحليل لسان تلميذه «إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء» (الكتاب، 11، 304) لذي يسكت عنده وليس قبله شيء هو الاسم الذي «يفصل ويتبدأ» (من المصدر 1، 96). وبالفعل كان المطلق عندهم كل ما يفصل ويتبدأ وهي صفة الانفراد ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تنفرع عليه. ولهذا فيجب أن يطلق من أقل ما يتعلق به مما يفصل ويتبدأ (= ينفرد) وهو الاسم المظهر في

(1) وأطلق عليه السيراقي في شرحه للكتاب مستقيم محال

العربية. وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينهز وهو بمنزلة  
ولهذا سمي النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد و«ما بمنزلة الاسم المفرد»  
وأطلق عليها اس يعيش والرضي اسم «اللفظة».

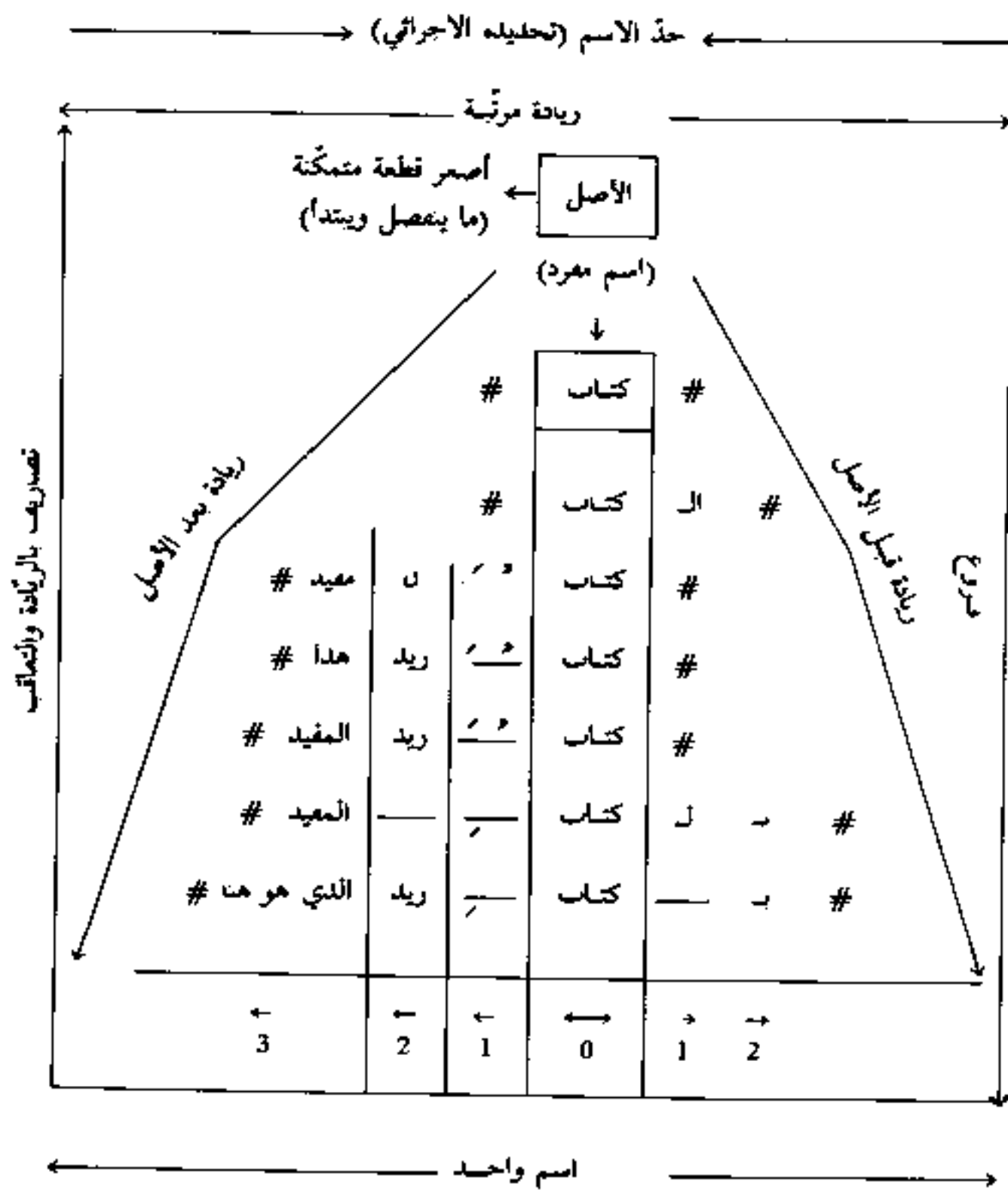
فبالانفصال والابتداء يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي  
تحصل في الكلام وبهذا يطلق الباحث من اللفظ أولاً ولا يحتاج إلى أن يفترض  
أي افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم عندما يطلقون من الجملة قبل  
تحديدتها.

ولا بد من الملاحظة أن هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية لا  
يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادية لأنها  
يمكن أن تكون حملة مفيدة (فقد اكتشفت في الكلام الحقيقي) وعلى هذا فهي  
تحتل مكاناً يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو الشية بالإفادة

أما كيفية التفريع من هذه النواة (وهي هذا المستوى المركزي المنطلق منه)  
فقد لاحظ النحاة بحملهم النواة على غيرها مما هو أوسع منها أن بعض هذه  
النوى تقبل الزيادة يميناً ويساراً دون أن تفقد وحدتها أو دون أن تخرج عن كونها  
«لفظة» وهي القطعة التي لا يمكن أن تنفرد فيها أجزاؤها. وسموا هذه القيدية  
«بالتمكن» ولاحظوا أيضاً أن لهذا التمكن درجات هناك اسم الجنس المتصرف  
وهو المتمكن الأمكن ثم الممنوع من الصرف فهو المتمكن غير الأمكن ثم  
المبني فهو غير المتمكن ولا أمكن<sup>(1)</sup> وهكذا يمكننا نحن أن نبي، انطلاقاً من  
هذه المفاهيم، وهذا التصور المثال والحد (modèle) الذي يتحدد به الاسم  
لفظياً ليس إلا.

---

(1) هذه ألقاب وصعها المتأخرون.



ويلاحظ في هذا المثال المحدد للاسم أن كل الوحدات المحمولة بعضها على بعض هي نظائر للنواة من حيث إنها وحدات تنمرد أولاً ومتفرعة عليها بالريادة ثانياً. فأما التساوي فهو داك التكافؤ الذي يحصل بإجراء الشيء على الشيء وأما التصريح فهو نفس التحويل الذي تكلمنا عنه قبل والفرق بين هذا التحليل وغيره مما يوجد عند النويين فهو أن الوحدات الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدد بهذا التصريح (التحويل بريادة ما يمكن ريادته دون أن تتجاوز حد اللفظة) فالتحويل هو الذي يحدد الوحدات في النظرية التحليلية ثم إن هذه النظرية لا تفصل بين المحور التركيبي (Axe syntagmatique) ومحور الاستبدالات ولا تنظر إلى كل واحد منها على حدة بل تجعل كل واحد منهما تابعاً للآخر بحيث تنظر إليهما معاً أي في الأعمدة الاستبدالية في مجموعها مراعيًا الترتيب التركيبي في الحركة التفريعية التي تنقلنا من الأصل إلى الفروع والعكس. فكل هذا يكون مجموعة ذات بنية تسمى في الاصطلاح الرياضي بالرمرة (structure de groupe) وهو أمر خطير جداً إذ يمكن أن يصاغ الصياغة الرياضية التي تستلزمها الحاسبات الإلكترونية في علاج النصوص.

كما أن الكلمة تحدد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المُثَر. والكلمة عند السحاة الأولين هي أدنى عنصر تتركب منها «اللفظة» وعلى هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائماً مورفيماً أي أقل ما يطلق به مما يدل على معنى لأنه لا بد من التمييز بين العنصر الدال الذي يمكن أن يحذف دون أي ضرر أو تغيير للعبارة، وهو الكلمة كالحذف لحرف الجر فحروجه لا يستت تلاشي الاسم وبين العنصر الدال الذي إذا حذف أو استبدل بشيء آخر تلاشت العبارة التي يدخل فيها وذلك كالتاء في «افتعل» وحروف المضارعة فهذه مورفيمات ولكنها ليست كلاً لأنها عناصر داخلة في صيغة الكلم فهي من مكونات الكلمة وليس لها الاستقلال الوعي الذي للكلم.

## الموضع والعلامة العدمية ومفهوم اللفظة :

وعلى هذا الأساس فإن المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدّد بالتحويلات التصريعية أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية وهذه الزيادة هي نفس التحويل (في هذا المستوى) وإذا أردنا أن نعبر عن هذا باصطلاح الرياضيات فيمكن أن نقول بأن ما يظهر بالتعريع في داخل المثال المولّد للفظه هي عبارات متكافئة حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر وذلك لا يخرجها عن كونها لفظه. وقد تحصل اللعوي على لمثال المولّد للفظه بإثبات التناسب أو التناظر (المقابلة بالنظير = Bijection + Mise en correspondance biunivoque) بين هذه الوحدات (أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر) ويتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هنا الزيادة. ولهذه العملية عكسها وهو «ردّ الشيء إلى أصله» على حدّ تعبير النحاة وبهذه العمليات يتحدّد موضع كل عنصر في داخل المثال كما سبق أن قلنا. ولا بد من الإشارة إلى أن المواضع التي هي حول النواة قد تكون فارغة لأن الموضع شيء وما يحتوي عليه شيء آخر (وهذه مفاهيم رياضية محضة وهي أهم صفة يتصف بها التحويل التحليلي. ويعبر عن هذا النحاة بأن هذه الزوائد «تدخل وتخرج» وهو ما يتصف به الإدراج الذي يتم «بالوصل» (Simple concaténation) وليس كالإدراج الذي يحصل «بالبناء» (Intégration structurante) فالوصل يحصل في داخل اللفظة أما البناء فهو يحدث في داخل الكلمة (وكذلك في داخل النواة التركيبية كما سنراه)

ثم إن حلّوا الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو «الحلّ من العلامة» أو

«تركها» (الكتاب، 7 و 340) وهو ما نسميه نحن بالعلامة العلمية (Expression zéro) وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر وذلك كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكر والمكبر لها علامات غير ظاهرة بالسنة للجمع والمشى والمؤث والمصغر) وكذلك هو الأمر بالسنة للعامل فإن العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الانتداء. وهذا المفهوم وإن كان موجوداً في اللسانيات الحديثة إلا أنه لم يستغل الاستغلال الكافي والمناسب إذ يجب أن يكون مرتبطاً بالموضع في داخل بنية معينة ذات عرص وطول أي في البنية التي سميت بالمثال (schème générateur)

### مفهوم العامل

ليست «اللفظة» الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التراكيب (niveau syntaxique). لأن لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريداً وههنا أيضاً ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الاحرائية. يحملون مثلاً أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة باتحاد أسطه وتحويله بالريادة مع إنقاء النواة كما فعلوا باللفظة للنحت عن العناصر المتكافئة (من بعض الوحوه). فلاحظوا أن الروائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب) فتحصلوا بذلك على مثال تحويلي يتكون أيضاً من أعمدة وسطور (مثل المصفوفة اللفظية) وذلك مثل.

قائم	ريد	Ø
قائم	زيداً	إن
قائماً	ريد	كان
قائماً	زيداً	حسب
قائماً	ريداً	اعلمت عمراً
3	2	1

فهي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيباً وله تأثير على بقية التركيب ولذلك سمي «عاملاً». ثم لاحظوا أن العنصر الموحد في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يقدم على عامله فهو عند سيويه «المعمول الأول» (م 1) ويكون إذن مع عامله «زوجاً مرتباً» (couple ordonné) أم المعمول الثاني (م 2) فقد يتقدم على كل العناصر اللهم إلا في حالة حمود العامل (مثل «إن»)<sup>(1)</sup>. وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشربا إليه - Ø) فهذا هو الذي يسمونه بالابتداء (وهو عدم الشعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم).

هذا وقد حملوا التراكيب التي تتكون من لفظة فعلية (غير دسحة) على هذا المثال واكتشفوا عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنه يؤثر في التركيب وأن المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضاً أن موضع م 1 وم 2 يمكن أيضاً أن تحتلها كلمة واحدة أو لفظة بل وتركيب وذلك مثل

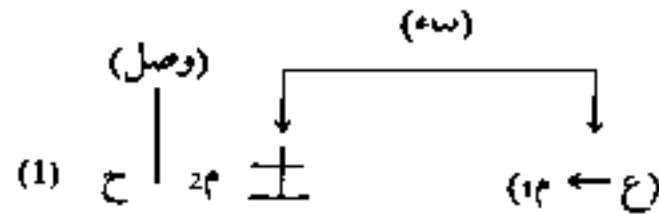
(2)	حير لكم ريداً ك	أن تصوموا ت ت	Ø
			رأب
			رأب

فيتبين بهذا أن العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجردة كما أن هناك عناصر أخرى «تدخل وتخرج» (علاقة وصل) على هذه النواة التركيبية وهي روائد مخصصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها (رمزه: ح). ويمكن أن نمثل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بهذه الصيغة

(1) إلا إذا كان ظرفاً مثل: إن في الدار ريذاً

(2) هذه لصارة هي تركيب من وجه ولفظة من وجه آخر





فكما نرى فليس هذا المستوى ناتحاً عن قسمة تركيبية لما تحته

ثم يطلق السحاة من جديد من هذه الصيغ الأصلية للظفر في ظاهرة التداخل (emboîtements أو enchâssements) ويسمونه بالتكرار أو الإطالة (récursivité) وقد أظهروا في ذلك براعة كبيرة جداً ولا يمكن أن نتطرق هنا إلى هذا لصيق المحال ونكتفي بمثال واحد يخص تداخل ع م م في نفسها واندراجها في موضع 2م، وفي موضع خ أيضاً

ح			2م			م	ع
2م	1م	ع	2م	1م	ع	رد	∅
		≠	داك	∅	يقول		∅
داك ≠	∅	يقول	ربدأ			ت	سم

ويوجد مستوى تركيبى آخر أعلى من هذا وهو مستوى «التصدير» وما فوق العامل. فإن هناك أدوات تدخل على (ع، م، ح) ويعني هذا أن هناك موضعاً آخر يتجاوز هذه المواضع وقد لاحظوا أن لهذا الموضع الصدارة المطلقة فكان

(1) فالعامل يتأخر عنه المعمول الأول وجوباً ثم يعني عليهما 2م أما المخصص فعلاقته مع هذه النواة وصلية كما قلنا

هذه الأدوات (المسماة بحروف الانتداء) عوامل توحد في مستوى أعلى إذ لها تتحكم في كل ما يوجد تحتها ولا تكون لها بالضرورة عمل على ما تدخل عليه ومن ذلك أدوات الاستفهام في مقابل الصمر كعلامة للإثبات وأدوات التوليد ثم في موضع آخر له الصدارة تدخل فيه أدوات الشرط والغريب أن بعض هذه الأدوات قد تعطي أكثر من موضع وذلك مثل «هل» لأنها لا يمكن أن تقوم مقام احتها همرة الاستفهام في عبارة مثل «ألم يخرج؟» (راجع للمزيد من المائدة كتابنا «علم اللسان العربي وعلم اللسان العام»)

كل هذا الذي رأيناه هو «تحليل على اللفظ» وأما مجال المعنى فيعتقد المحليلون أن المعاني تنقسم هي أيضاً إلى أصول وفروع. فأما الأصول فهي التي تتحدد بدلالة اللفظ ليس إلا وهي من معطيات المواصفة (données sémiologiques) الخاصة بدعة من اللغات في زمان معين من تطورها أما المروع فهي المعاني التي تتحدد بدلالة غير لفظية: دلالة الحال ودلالة المعنى وغيرهما وهي تنفرع عن الأولى بعمليات تحويلية من جنس العمليات لعقلية وميدان دراستها هو البلاغة (كعلم المعاني وهو «تنوع خواص التراكيب في الإفادة» وكعلم البيان وهو «إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة» على حد تحديد القدامى فالبلاغة في مظهرها الأول أي كعلم للمعاني هي امتداد لعلم النحو لأنها تنظر في كيفية استعمال الفرد «لمعاني النحو» وهي المعاني التي تدل عليها كل الوجود التي يقتضيها النحو أما في مظهرها الثاني أي كعلم للبيان (كمصطلح) فهي تنظر في التحويلات التي تربط بين المعنى الوصفي والمعنى المقصود وهي من جنس العمليات المعطقية (المسطق الطبيعي لا المسطق الصوري).

هذا وللعرب أيضاً - وخاصة الحليل - نظرة أصيلة فيما يخص الأصوات والنظام الصوتي فلهم من المفاهيم في ذلك ما لا يوحد إطلاقاً في الصوتيات التقليدية الغربية وذلك مثل مفهومي الحركة والسكون ومفهوم حرف المد فهذه أشياء لم تعرف قيمتها إلا عندما احترت المفاهيم اليونانية التقليدية كالمقطع

(syllabe) وغيرها كالفويم وكالتميز بين النثر وكمية المصوت وغير ذلك<sup>(1)</sup> وبصفة خاصة ما يحري الآن من التحارب في اصطلاح الكلام واستكشافه الآلي بالأجهزة الإلكترونية ولا يمكنها أن تنطرق إلى هذا بالاستعانة بالارمة فقد كان مقصودنا فقط إظهار المفاهيم المنهجية الأساسية للنظرية العربية التحليلية (التحوية اللعوية منها) بصفة خاصة (انظر بالنسبة لمفهومي الحركة والسكون مقالنا الذي نشر في مجلة اللسانيات، العدد الأول)

### إحلال المدرسة التحليلية الحديثة محلها من النزعات الحديثة في العالم العربي

فهذه بدة جد مختصرة عن المفاهيم والمبادئ التي استخرجناها من النظرية اللعوية العربية القديمة (وكوصف نقدي هي في الحقيقة نظرية ثانية métathéorie بالنسبة للنظرية التحليلية) أما استغلالها أو بالأصح إمكانية استغلالها الآن فحاصل بالفعل. أولاً لأننا نعتقد أنه لا توجد لعوية الآن نظرية أخرى استخرجت من النظر في اللغة العربية أو على الأقل اعتدت اعتداداً كبيراً بها وبأحوالها اللهم إلا النظرية التوليدية التحويلية التي تجاور فيها صاحبها التقطيعية والتصنيف الساذج وقد استفاد أيما استفادة في ذلك من النظر في اللغة العبرية على الموال الذي توولت به في القرون الوسطى والسبب الثاني هو، من جهة، احتشادها لها عند صوغها الصياغة الرياضية - وهي أطوع نظرية، في اعتقادنا، لهذا النوع من الصياغة ومن ثم تشكيلها بالشكل الحوررمي (algorithmique) حتى يمكن استعمالها على الرتاب (الحاسب الإلكتروني) ومن جهة أخرى استغلالها في الاكتشاف الآلي لصيغ العربية الإفرادية والتركيبية وقد قدمت في هذا المجال بالذات رسائل ماجستير في معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر وهناك فريق من المهندسين في الإعلاميات يتعاونون مع اللسانيين

---

(1) أما النظام الصوتي فقد تصوره العلماء الأولون أيضاً كمصفوفة (matrice) ترتيب المحارج عندهم هو ترتيب لأجسام من الأصوات وكل حسن (في داخل عمود) يتفرع عن الآخر بزيادة صوت الحركة ثم حرف المد (+ مد) ثم اللين (+ شيء من الجمود) ثم الرحو (+ جمود أكثر) ثم بين بين (رحاوة + شدة) ثم الشديد (جمود مطلق)

لإنجاز عدد من المشاريع من هذا القبيل. وهذا الاستغلال جار أيضاً فيما يخص الصوتيات التطبيقية<sup>(1)</sup> وخاصة الصوتيات الرتائية (computational) هناك مهندسون في الألكترونيك يحاولون أن يستعملوا المفاهيم العربية للوصول إلى مستكشف ألي أكثر حاجة مما قد ظهر في البلدان الغربية

فهذا جزء من الأعمال التي يقوم بها الآن الباحثون الذين يتمكنون إلى لمدرسة التي شرفها بعضهم بأن سماها بالخليلية الحديثة. ولا بد ههنا من التنبه على أن هؤلاء الباحثين ليسوا من الأتباع المقلدين للعلماء القدامى بل قد يكون منهم من يعتمد في بحوثه على أفكار ومفاهيم ومناهج غير تلك التي وصفناها إلا أنهم لا يتجاهلونها على الإطلاق بل يعتقدون بعضها إن لم يكن بجميعها. فنظرتنا إلى هؤلاء العلماء هي نظرة المتطلع الذي لا يريد أن يفلت منه أي اتجاه وأي نظرة وأي نوع من التحليل بل ولا يحكم على أي منها إلا بعد النظر المعمق والتحميص المتواصل ثم إن الذي جعل الناس لا ينتبهون إلى ما في بطون الكتب القديمة التي تنتمي إلى المدعين من علمائنا فقط هو استغلاق محتواها عندهم إذ يسقطون عليها أولاً المفاهيم والتصورات التي تبلورت (وحدثت) في عهد الانحطاط الفكري العربي الإسلامي وسهل ذلك أن عدداً كبيراً من الألفاظ التي استعملها الحليل وأصحابه بمعنى هي نفس الألفاظ التي استعملها المتأخرون ولكن بتصور آخر. وذلك مثل «الكلمة» كما تصورها سيويه وما يقصده ابن مالك منها. وكثيراً ما رأينا المحدثين يحلطون، ريادة على ذلك، بين المصطلحات القديمة والمصطلحات المحدثثة في عهد الجمود وذلك مثل «الفعل المبني» لما لم يتسم فاعله» و«المسي للمجهول». فلكل مصطلح تصور خاص

وأما مكانة هذه النزعة من النزعات الأخرى في العالم العربي فهي تتوسط في اعتقادنا، بين اتجاهين: اتجاه يتجاهل تماماً أو إلى حد بعيد اللسانيات

---

(1) وذلك كالتحليل العلمي - والتفني - للأداء العربي واستخراج الأداء المعنوي الاقتصادي الذي وصفه القدامى والذي توسي بل تجاهله المعلمون حتى صارت المدرسة لا تعرف إلا المستوى الترتيلي للأداء بل المتكلف الذي لا يظهر إلا في ظروف معينة.

الحديثة ويعتمد أساساً على المفاهيم اللغوية التي تبلورت كما قلنا عند المتأخرين ويخلط أصحابه بين المفاهيم العربية الأصيلة<sup>(1)</sup> ومفاهيم هؤلاء المتأخرين واتجاه آخر يتجاهل تماماً أو إلى حد ما التراث العربي أو يجعل مثل الاتجاه الأول كل التراث واحداً وبعض أصحابه على الرغم من معرفتهم لهذا التراث فإنهم مقتنعون اقتناعاً تاماً أنه قد تجاوزه الرمان أو هو وجهة نظر لا يمكن أن تسوي وجهات نظر اللسانيات العربية.

ومع ذلك فهذا لا يمنع من أن يكون من بعض ذوي هذا الاتجاه أو ذاك علماء كبار تفتخر بهم الأمة العربية أما الاتجاه الأول فقد برز الكثير ممن أدرك أعراض العلماء المبدعين (مع شيء من التعلق بمفاهيم المتأخرين) ويدل على ذلك تحفيقهم المتفرس للمخطوطات وتعليقاتهم عليها ويذكر منهم جماعة المحققين لكتاب سيبويه (طبعة بولاق).

وقد ظهر في عهدهم (بهاية القرن الماضي) علماء في اللغة ساهموا في إحياء التراث إما مساهمة ولا يفوتنا أن نذكر الأعمال الجليلة التي قامت بها المجامع اللغوية العربية.

### اللسانيات الحديثة في العالم العربي

وما يقال عن الاتجاه الأول يمكن أن يقال عن الثاني فقد برز فيه أيضاً باحثون جدد ممتازين ومنهم من برع براعة في فهم المدارس الحديثة في اللسانيات واستطاعوا أن يتجاوزوا مرحلة الاقتباس السلبي ولم يقع الكثير منهم في حصيص التقليد بل احتهدوا وفصلهم كبير في تعريف اللسانيات لجمهور المثقفين أما برعاتهم ومشاربهم فهي في الغالب تابعة للمصانع العلمية التي استقوا منها معلوماتهم ومشايخ اللسانيات الذين تتلمذوا عليهم في خارج العالم العربي فقد كان أقدم مدرسة انتهل منها المحدثون هي مدرسة فرث الإنكليزية

---

(1) التي لا تمت مثلاً بسبب إلى الهندسة أو المنطق اليوناني أو التي لا تخلط بين المفاهيم العربية ومفاهيم هذه الفلسفة

في الأربعينات والخمسينات وكانت نزعة وصفية محضة. وتندرج مع النزعات الأخرى (المعاصرة لها) في تلك الحركة الواسعة التي أثارها سوسور والأمير برونسكوي الروسي وهي المدرسة البوية (شيء كبير من التكيف هنا وهناك). ولا بد من الملاحظة أن عدد اللسانيين العرب في ذلك الوقت كان قليلاً جداً (بل ولا يزال قليلاً)<sup>(1)</sup>

هذا وقد وجد، بعد ذلك، جيل من أهل المغرب تنى هو أيضاً مبادئ لسوية وذلك عن طريق مدرسة أندري مارتيني التي تمثل النزعة الفرنسية للثنوية. وصاحب هذا المقال هو نفسه مع بعض الرملاء قد كان ممن ساهموا في التعريف بهذه المدرسة.

ثم ظهرت المدرسة التوليدية الأمريكية واتته إلى أهميتها أكثر من واحد من المثقفين العرب واتحدوا بعضهم وخاصة في المغرب العربي قاعدة لحوثهم. وتذكر أيضاً بعض من تخصص في الصوتيات فرعوا في ذلك. وقد تكاثر اللسانيون - على قلتهم - وتشعبت المدارس الغربية وظهرت نظرية الحديث أو الحطاب في شتى العواصم الأوروبية. وتعلمد بعض السانحين العرب على أساتذتها كما ظهرت أيضاً اللسانيات التطبيقية وكان العالم الثالث أحوج ما يكون إلى هذه اللسانيات نظراً إلى المشاكل الانمائية العويصة التي يعانوها. وكانت مدرستا الحديثية أكثر النزعات اهتماماً بها خصوصاً بما ظهر في أيامنا من استعمال التكنولوجيا في البحوث اللغوية ولا سيما التطبيقية منها. وهناك أعمال كبيرة تحز الآن في البلدان العربية في هذا الميدان كأعمال الأستاذ الأحصر عزال في المملكة المغربية وأعمال معهد العلوم اللسانية بالجزائر وأعمال لسانحين في دولة الكويت وغيرها. هذا بصرف النظر عن الدراسات والمقالات لجمعية القصة التي تصدر في كل البلدان العربية.

---

(1) وهناك أيضاً عدد من الباحثين ممن درس في ألمانيا أو الاتحاد السوفياتي وغيرهما غير أن برعتهم لا تختلف كثيراً عن برعة زملائهم الذين درسوا في إنكلترا

إلا أن هناك بعض من يميل إلى التقليد للغربيين وهم قليلون جداً<sup>(1)</sup> والحمد لله. ولا سيما أولئك الذين يتعصون لمدرسة واحدة وقد يتهمهم بعضهم على النحاة العرب فيقارنون بين مفاهيمهم - دون أن يفهموها - وبين تصورات اللسانيات بل المدرسة الواحدة منها جاعلين هذه الأخيرة الأصل المسلم به فإذا لم يجدوا عند العرب ما يوافق هذا الأصل رفضوا أقوالهم رفضاً واستهزأوا بهم ويعتقد أن من حق الباحث أن ينتمي إلى أي مدرسة شاء مما يراه صواباً ولكن ليس من حق الباحث أن يتجاهل المدارس الأخرى وخاصة مدرسة المدعين من علمائنا القدامى.

وبالله التوفيق

---

(1) ومنهم من أراد أن يطبق النظريات العربية (البوية أو التوليدية) على اللغة العربية هكذا جراً ويبدون نقد ولا تمحيص ويدعون أن يكون ذلك اختباراً للنظرية

## المراجع

- كتاب سيويه، ط بولاق، جرآن، 1317 هـ.
- كتاب العين، تحقيق ع درويش، ج، بغداد، 1967
- كتاب العروض، لاس جي، تحقيق الدكتور ح ش. فرهود، الرياض، 1972 1932
- الحصائص، لنفس المؤلف، تحقيق محمد علي الجار، القاهرة، 3 أجزاء، 1956-1952.
- شرح كتاب سيويه، للرماني، نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية (ابتداء من 86 نحو)
- شرح كتاب سيويه، لسيرافي، كذلك (ابتداء من 82 نحو).
- أسباب حدوث الحروف لاس سيبا. تحقيق م ح الطيان وي. ميرعلم، دمشق 1983
- مقدمة بن حلدون، طعة بيروت 1967
- النحو لعربي ومنطق أرسطو للدكتور ع الحاج صالح مجلة كلية الآداب. بالجزائر، 1964، ص 67-86
- مدخل إلى علم اللسان الحديث لنفس المؤلف، مجلة اللسانيات (الجزائر)، من العدد الأول إلى العدد الرابع
- تكنولوجيا النعة والتراث العربي اللعوي، الأصيل، نفس المؤلف، موسم المجمع الملكي الأردني للغة العربية، سنة 1984

A. Hady-Salah, *Arabic Linguistics and Phonetics in Applied Arabic Linguistics and Signal and Information Processing*, Hemisphere, New-York, 1986.



id La notion de syllabe et la théorie cinéto-impulsionnelle des phonétiques arabes *Al-Lisaniyyat*, Alger, n° 1, pp 63-83

id , *Linguistique arabe et linguistique générale*, علم اللسان العربي وعلم اللسان العام, (en cours d'impression = تحت الطبع )

- id Contribution à la connaissance physiologique de l'opposition Sourde/Sonore, *Actes du 6e Congrès international des sciences phonétiques* — La Haye. 1972, no, 310-315.

## حدّ اللغة في التراث اللساني العربي

د عبد السلام المسدي  
كلية الآداب، تونس

### 1 - منطلقات منهجية

#### 1 أ . اللسانيات والمواريث الحضارية

لئن كانت الحوارات التي حملت رواد النهضة العربية في بعدها الإسلامي على الاهتمام بالظاهرة اللغوية تحليلاً واستكشافاً ذات طابع ديني بالدرجة الأولى فإنها لم تصدّهم عن الوصول إلى النتائج الموضوعية التي يتعلّق بها الفكر الإنساني حينما يكون حافزه الأساسي استكشافاً علمياً حالصاً وفصولاً معرفياً غير مقيد ولا شك أن الفكر اللساني الحديث بعد أن وثق بتكامل النسي التأسيسية في المعارف المتصلة بالظاهرة اللغوية وتأكّد من التحوّل النوعي الحاصل بموجب ممارسة منهج اللسانيات للمناهج الصيدلوجية المختلفة قد أسرى بعيد قراءة المواريت الإنسانية التي مثّلت الدعة محوراً أساسياً ضمن منظومتها المعرفية شأن التراث اليوناني والتراث اللاتيني وما استق منها. والسدي زاد بعض اللسانيين المعاصرين تشبّثاً بمنهج المعاودة إنّما هو اليقين الجازم بأن إحياء التراث وإغناءه عن طريق المقولات اللسانية المعاصرة ومتصوراتها الإحرائية كثيراً ما يصحّحه إخصاب للمعرفة اللغوية الحديثة نفسها عن طريق انتعاش المحرور التراثي الأصيل وذلك كلما وُحد القارئ المقتردر على تحقيق التوارن في المعادلة الصعبة بين الحداثة والتراث.

## 1 . ب : خصوصية التراث العربي .

والتراث العربي - هذا الذي جاء ثمرة محاصر فكري متنوع استطال على مدى تسعة قرون راهية - من الموارد الإنسانية المتهتئة مدنياً لعملية التفاعل المعرفي الحصيب وذلك عن طريق إحراء القراءة العصرية الواعية، فأُنْ يهتم رواد اللسانيات العامة في عصرنا الحديث بمصمون الفكر اللعوي العربي وذلك امثال لأسباب ثلاثة تتداخل فيها القيم المبدئية مع القيم المسهحية، فأولها أن التغافل عنه يفضي إلى حصول انخرام في سلسلة التأريخ للتفكير اللعوي عبر الحصارات اللسانية وهذا مما يعطل كل محاولة تأصيلية عند تأسيس حركة العلم ويقدر مقرراته، وثانيها أن رواد الحضارة العربية بعد أن فكروا في لعهم النوعية واستسطوا منظومتها العامة فحلّدوا فروع دراستها بتصنيف علوم اللسان العربي وتبويب محاورها نحواً وصرفاً وأصواتاً وبلاغة تطرّقوا إلى التفكير في اللغة من حيث هي ظاهرة كوية فاستكشموها كثيراً من أسرارها الحفية ووقفوا على عديد من بواميسها العامة، فلمّا صاغوا ما عرفوه من شأنها أدركوا مرتبة الكليات التي تكاد تتطابق مع الصياغة الصورية التي يأخذها العقل في ذاتها ولداتها خارج حدود اللغة التي تسلك فيها.

وأما ثالث الأسباب فيتمثل في أن التراث العربي يتعين اتحافه ملكاً إنسانياً يحمل رصيذاً مشاعاً، ويفوّض حقاً مطلقاً، لأنه في ذاته ذو عمق إنساني على مستوى التاريخ الشامل، وقد تسنى له اكتساب هذه الخصوصية بفضل توفقه في تحقيق معادلته التاريخية العسيرة؛ فقد ابني على استيعاب الروافد السابقة له إذ قد أفاد من كل ما توهّر لديه عندئذ من ماهر التراث الإنساني تمثل ثمار الموارد الهندية والفارسية واليونانية فكان حلقة تواصل وامتداد على مسار الحضارة الإنسانية، ولكنه ابني أيضاً على مبدأ الخصوصية إذ تفرد بمشاكل بوعية فلم يكن مجرد قناة تسلكها المصامير الفكرية السالفة، وإنما اتّخذ من الوافد عليه مادة تمثل ومصاهرة حقّق بهما ميزة التجاوز بعد الإفادة.

## 1 . ج : وجهة البحث :

بهذا المدخل المبهج نتوسل إدد في محاولتنا قراءة الفكر اللغوي العربي على مستوى المبادئ والكليات، وحيث كان حافزنا الجوهري هو الحيرة العلمية في بعدها الكومي، وكان المنهج المنتخى هو الهمّ المعرفي في امتداده الإنساني، حار لقراءتنا هذه أن تتوخى الوقوف عند التواءات الموضوعية ضمن تصاريس التراث العربي، ولما عافلين عمّا يتحلل هذه الومضات من رؤى قد تتعد عن سمات الفكر العلمي في توخيه العقلاني، ولكن الذي يشع لنا في مسيح الانتقاء هذا هو أن هاحسا الأوكد ليس الانتصار للفكر النوعي - وهو في مقامه الفكر العربي الإسلامي - على حساب أيّ فكر آخر وإنما هو استقراء للفكر الإنساني من خلال أحد تجلياته التاريخية .

## 2 - إشكالية الحدّ

لا شك أن البحث في تعريف اللغة يحيلنا على إشكالية تأسيسية يتداولها البحث التطويري والبحث المصطلحي فتأخذ ورأى معرفياً وصورياً في نفس الوقت وهذه هي إشكالية الحدّ، ومن الوجهة ونحن نتحسن مقومات حدّ اللغة في التراث اللساني العربي أن نتوقف عند بعض المنطلقات التي كان الفكر العربي يصدر عنها والتي تدقّق ملامح الحلفية الذهبية التي تصبّط العلاقة بين موضوع عملية الحدّ وهو الظاهرة اللغوية وعملية الحدّ ذاتها من حيث هي ثمرة لهذا الفكر التراثي ولنتوقف عند بعض النماذج الاستقرائية نستقيها كي نتأكد مدنياً من استقامة العصر الموضوعي في حركة هذا الفكر اللغوي وكي نطمئن من جهة ثانية على سلامة توظيف القراءة النقدية الواعية ممّا سيتيح لنا - في صرب من الاستدلال بالحلف على حدّ عبارة الماطقة - أن نهيم السلك الرابط بين محروون الفكر التراثي واستشراف الحيرة اللسانية المعاصرة

## 2 . أ الدلالة ومبدأ الإدراك :

إنّ المادج التي نستقيها من مطان الفكر العربي في هذا المضمار والتي تتمحور حول تعيين نمط العلاقة بين هذا الفكر والظاهرة اللغوية يمكن أن نتوسل

فيها بالبحث عن مطلق الحيرة التي قادت إلى استكشاف مقومات اللغة، ولا شك أن هذا المطلق هو التساؤل عن معصية الدلالة بالمعنى المطلق الذي تتمازج فيه مع قصية الإدراك ومشكلة الاعتبار، ومن ثمة تسمى تحديد هوية العنصر اللغوي باعتباره طرفاً مفهوماً بين الإنسان وحقيقة الدلالة، فإذا بالتحليل يفضي إلى حدّ الإنسان ذاته عن طريق حدّ اللغة انطلاقاً من موقعه من الدلالة في الكون عامة، هذا الكون الذي كل شيء فيه قريب من بدأ الاعتبار الذي يطلق عليه لفظ الحكمة في الوجود، ولكن الحكمة تنقسم بمظهر الدلالة إلى صريين صرّب يشمل ما تستخرج منه دلالة وهو غير قادر على إبلاغها، وضرب يشهد هو نفسه على دلالة قيلعها إلى من يطلبها بواسطة الجهر الأدائي الأمثل وهو للغة

ومن أبلغ ما وصلنا من التراث في هذا المصمار تحليل يحريه الجاحظ معصلاً فيه استواء الموحودات - من عاقل وغير عاقل - في جهة الدلالة على حكمة الوجود ثم اختلاف الكائنات من جهة القدرة على إبلاغ حكمتها، وهو ما يفضي إلى إقامة هرم مفهومي تتكامل فيه عملية تحديد الإنسان واللغة والدلالة فإذا بقمة هذا الهرم تستوي على الحكمة الدالة المستدلّة: «ووجدنا كون العالم بما فيه حكمة، ووجدنا الحكمة على صريين: شيء جعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة، وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة لحكمة فاستوى بذلك الشيء العاقل وغير العاقل في جهة الدلالة على أنه حكمة، واحتلها من جهة أن أحدهما دليل لا يستدلّ، والآخر دليل يستدلّ، فكلّ مستدلّ دليل وليس كلّ دليل مستدلّ، فشارك كلّ حيوان سوى الإنسان، جميع الحماد في لدّالة، وفي عدم الاستدلال، واجتمع للإنسان أن كان دليلاً مستدلّاً

ثم جعل للمستدلّ سبب يدلّ به على وحوه استدلاله، ووحوه ما نتج له الاستدلال، وسَمَوْا ذلك بياناً»<sup>(1)</sup>

(1) الجاحظ الحيوان، ج 1، ص 33

## 2. ب اللغة والمجتمع

فهذا نموذج أول، أما النموذج الاستقرائي الثاني فيخص تحسُّس هوية الظاهرة اللغوية من خلال علاقة الفرد بالجماعة في محيطه الحيوي، ومن دقيق ما يقف عليه الناظر في نصوص التراث العربي ما اهتدى إليه أعلامه من ربط عصوي بين الظاهرة اللغوية وخصوصية اساء المجتمع الشري في تكامله، ولعامل اللغوي جوهري في وجود الفرد تحد ذاته وفي استقامة وجوده ضمن لمجموعة، بل إن الاجتماع الإنساني بأكمله ما كان له أن يتأسس بما هو متأسس عليه لولا اللغة والكلام وإن كان أداة تعبير في مطلقه وهو قناة الفرد في بلوغ غاياته من المجموعة التي يعيش ضمن بيئتها، ولهذا السبب اعتر إخوان الصفاء أنه «ما من أحد إلا وهو إذا عبّر عما في نفسه بدع عرصه في إفهام السامع عنه ما يريد على حسب استطاعته وما تساعده عليه آلاته»<sup>(1)</sup>

وفي تحليلات المنظرين من أعلام التراث العربي ما يدل على مدى بصيرتهم في شأن قيمة العامل اللغوي بالنسبة إلى تركيبة الحياة الجماعية ويتجلى ذلك على وجه الخصوص عند ربطهم عصر الكلام بمحرك «الحاجة» في الوجود الإنساني، وطبيعي أن يفضي بهم الأمر إلى ربط الظاهرة اللغوية بمقتضيات الوجود البيولوجي والاجتماعي في نفس الوقت

فالتوحيدي يربط كل ظواهر المحاطبة إبلاعاً وتقللاً بعنصر الحاجة التي عنها ينتج التفاوت في الإلحاح على بناء الحطاب وحصائمه<sup>(2)</sup> والجاحظ يلح على أن وظيفة الكلام في المجتمع الإنساني هي تأسيس قنات الاتصال بين أفرادها مما يجعل العامل اللغوي مطية للتعبير عن «حقائق حاجاتهم» ويتم الاهتداء

= نظر لتحليلات الصافية التي استؤنف بها الموضوع في كل من

اس وهب البرهان في وجوه البيان، ص 60-67

ابن حزم التقريب لحد المنطق، ص 4-5

(1) إخوان الصفاء الرسائل، ح 3، ص 121

(2) التوحيدي المقابسات، ص 170

إلى «موضع سدّ الخلة ورفع الشبهة ومداواة الحيرة»<sup>(1)</sup>. بل إن هذا الاستكشاف الموضوعي في شأن علاقة اللغة بالمجتمع الإنساني يؤول بالمحافظ إلى تأكيد أن الوجود الجماعي متراحم مع تولد الحاجات وأن سدّ الحاجات متعذر خارج حدود الظاهرة اللغوية<sup>(2)</sup>.

فكل هذا التحليل الاجتماعي لتعلّق الظاهرة اللغوية بالإنسان يقضي إلى تقرير الحقيقة الموضوعية القائمة بين الفرد والجماعة عبر العامل اللغوي فإذا المؤسسة الاجتماعية والمؤسسة اللغوية طرفان متكاملان في معادلة الوجود الإنساني ولشّ نسبي للمحافظ أن يقرّر حازماً بأنّه «ولولا حاجة النّاس إلى المعاني وإلى التعاون والترافد لما احتاحوا إلى الأسماء»<sup>(3)</sup> فإن ابن مسكويه قد أمّداً بتحليل متكامل لمراتب نشوء الحاجة هي كيان الخلية الاجتماعية مبيّناً كيف يرتقي اقتضاء الوجود الجماعي بين حاجة الجبرء إلى تعاون الكلّ بما يسدّ حاجة جميع الأحرار، ومدار الاستجابة في كلّ هذه الاقتضاءات إنّما هو الجهاز اللغوي.

«إنّ السّبب الذي احتيج من أجله إلى الكلام هو أن الإنسان الواحد لَمّا كان غير مكثف بنفسه في حياته، ولا بالغ حاجاته في تنمّة بقائه مدّة المعلومة، وزمّانه المقدّر المقسوم احتاج إلى استدعاء ضروراته في مادة بقائه من غيره، ووحب بشرطة العدل أن يُعطي غيره عوض ما استدعاه منه، بالمعاونة التي من أحلها قالت الحكماء: إن الإنسان مديّ بالطبع.

وهذه المعاونات والضرورات المقتسمة بين النّاس، التي بها يصحّ نقلهم، وتتمّ حياتهم، وتحسن معاشهم، هي أشخاص وأعيان من أمور مختلفة، وأحوال غير متّفقة، وهي كثيرة غير متناهية، ورّما كانت حاصرة

(1) الجاحظ الحيوان، ج 1، ص 44

(2) المرجع، ص 48 نظر في نفس المقصد ابن جني - الخصائص، ج 2، ص 30، ابن وهب البرهان، ص 66؛ إخوان الصفاء الرسائل، ج 1، ص 259

(3) الجاحظ الحيوان، ج 5، ص 201

فصّحت الإشارة إليها، ورتّما كانت عاتّة فلم تكف الإشارة فيها، فلم يكن بدّ من أن يفرع إلى حركات بأصوات دالة على هذه المعاني بالاصطلاح، ليستدعيها بعضُ الناس من بعض، وليعاون بعضهم بعضاً، فيتمّ لهم النقاء الإنساني، وتكمل فيهم الحياة البشرية<sup>(1)</sup>

## 2 ج. نقص تفاضل اللغات.

أما النموذج الثالث الذي نه نتوسّل إلى تدقيق طبيعة العلاقة المعرفية القائمة بين الظاهرة اللغوية والجدول الموضوعي من التراث العربي بما يُعيّن مقومات تحديد الظاهرة فيتمثّل في إرسال الحكم على قيمة الظاهرة اللغوية من خلال تحدياتها على مستوى الألسنة الشريفة المتعلّدة كماً، والتمتازة نوعاً. والذي يشدّ انتباه الماحص لمصوص التراث العربي شدّاً في هذا المضمار هو أنّ التفاعل الوجداني والروحي مع اللغة العربية وما كان يصاحب ذلك من تعلق حضاري وعيبي في نفس الوقت لم يجمع رواد الفكر العربي من الوقوف على سيّة القيم في الظاهرة اللغوية، وقد بلغت هذه الرؤية الموضوعية ببعضهم حدّاً جعله يقرّر بصرب من الحقيقة الجازمة مدأ انتفاء تفاضل الألسنة الشريفة أيّاً كانت وفي أيّ مصر أو زمان حلّت ثمّ يزكّي ما يقرّر بتقديم البرهان الجدلي القاطع الذي يكشفه عن هبات المكر الشري الذي يغفل تحت تأثير التفاعل الوجداني مع الظاهرة اللغوية عن مديهيّات حقيقتها.

يقول ابن حزم «وقد توفّم قوم في لعنتهم أنّها أفضل اللغات وهذا لا معنى له لأنّ وحوه الفصل معروفة، وإنّما هي تعمل أو احتصاص ولا عمل للغة، ولا حاء نص في تفضيل لغة على لغة وقد قال تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول إلّا بلسان قومه ليبين لهم ﴾ وقال تعالى ﴿ وإنّما يسرناه بلسانك لعنهم يتذكرون ﴾ فأحبر تعالى أنّه لم يرسل القرآن بلغة العرب إلّا ليصمّ ذلك قومه عليه السلام لا لغير ذلك. وقد علط في ذلك جالينوس فقال إنّ لغة اليونانيين أفضل اللغات لأنّ سائر اللغات إنّما هي تشبه إمّا ساح الكلاب أو نقيق الصفاذع

(1) ابن مسكويه الهوامل والشوامل، ص 76



وهذا جهل شديد لأن كل سامع لغة ليست لغته ولا يفهمها فهي عنده في  
النصاب الذي ذكره حاليوس ولا فرق.

وقد قال قوم: العربية أفضل اللغات لأنه بها نزل كلام الله تعالى  
قال علي: وهذا لا معنى له، لأن الله عز وجل قد أحربنا أنه لم يرسل  
رسولاً إلا بلسان قومه ( ) فتساوت اللغات في هذا تساوياً واحداً<sup>(1)</sup>

إن الذي أنطق شياً فقيهاً ومفسراً أصولياً مد عشرة قرون بهذا الحكم  
الحارم مما لم يكن هيباً حتى في مطلع القرن العشرين أن يصدق به من شاء أن  
يؤسس رؤية لسانية عصرية لا يمكن أن يكون طعنة فردية ولا فقرة فكرية  
اعتباطية، بل لا بد أن يكون شيئاً حوالياً قد تحلل السيج المعرفي الذي أسس  
عليه التراث العربي.

فإن نحن جمعنا حصيلة النماذج المختلفة التي عمدنا إلى «استقراءها» بها  
سلمنا بأن تراثاً كان حظه من التعامل الفكري مع الظاهرة اللغوية على هذا القدر  
من الحصة والتجرد لا بد أن يكون قد «ستقامت» لديه في شأن الظاهرة اللغوية  
دعائم الرؤية الموضوعية بكل دقائقها وقواعد المسح الاحتشائي بكل محققاته

### 3 - اللغة والإطار العلامي

#### 3 أ تنوع الأنظمة العلامية

إن استقراء نصوص التراث العربي يوقفنا على اعتداء رواده إلى تزييل  
للغة منزلتها الأولى التي هي مبدأ الدلالة عبر علامات صوتية مصطلح عليها  
فتقوم بذلك الاصطلاح مقام الرموز المقترنة بما ترمز إليه، وفي هذا السياق انتبه  
اللغويون وغيرهم ممن حملتهم علومهم على الاهتمام بالظاهرة اللغوية من  
مفسرين وأصوليين ومناطق وعلماء الكلام إلى اندراج الكلام البشري ضمن إطار

(1) ابن حزم الإحكام في أصول الأحكام، ج 1، ص 32

الأنظمة العلامية<sup>(1)</sup>. ولئن كان منطلق هذا التحسس العلامي العام قد اتسع بمفهوم دلالة النصبة إلى دائرة الإدراك المطلق ممّا يتولّد عنه مبدأ الاعتبار بحكمة الكائنات - كما أسلف في النمودح الاستقرائي الأول - فإنّ الرّشيق هو التأكيد على أنّ سائر الوسائل العلامية هي أجهزة تواصلية لأنّ مبدأ الإبلّاع يقتضي الة لإسحاذه وتحقيق طبيعته التي مدارها أن يُحرر الإنسان عمّا في نفسه بعية إشراك غيره فيه وهكذا وقع الطواف بمختلف الأنظمة العلامية الأخرى وهي النظام الإشاري والنظام الحسابي والنظام الخطّي<sup>(2)</sup>.

### 3 ب التحليل المقارن.

ولئن بدا طريفاً أن يقف رواد الفكر اللعوي هذا الموقف التصييمي الدقيق فإنّ الذي كان أبلغ إحكاماً وأظهر طرافة ما أحروه من مقاربات بين هذه الأنظمة التواصلية كاشمين عن خصائص الظاهرة الدعوية بوصفها الجهار الأدائي الأوفى بيد الإنسان ولقد توفّق كثير من المطّربين إلى الكشف العميق عن السمات النوعية المميزة للغة حال مقارنتها بأيّ نظام علامي آخر شأن ما فعله ابن سنان الخفاحي وفجر الدين الرّازي<sup>(3)</sup>، ولكن الذي أعطى المسألة بُعداً الموضوعي الدقيق إنّما هو القاصي عبد الحار الذي من حيث يستطرد في مساق حديثه عن الإشارة وبيان حدود طاقتها التعبيرية يتّهي إلى ترسيخ التحليل العلامي المقارن بين طبيعة العلامة الدعوية وهويّة سائر العلامات الأخرى، وكان مستنده في ذلك مبدأ العرفية في الجهار الكلامي، وقد تمثل مردود هذا التحليل في اكتشاف أنّ النظام الإشاري لمّا كان قائماً على المعرفة الاصطورية صعبت طاقة الاصطلاح فيه وبالتالي قصرت عن درجة اللغة إنجباراً وتسليفاً فكلّ محاولة تعبيرية مستندة إلى علاقة منطقية أو طبيعية بين شبكة الدّوال وأنسجة المدلولات إنّما هي محاولة محدودة قاصرة.

(1) يعني «السيمولوجية»

(2) الحاحط الحيوان، ج 1، ص 33-35؛ البيان والبيان، ح 1، ص 75-76 ابن وهب البرهان في وجوه البيان، ص 60-67 ابن حزم الطريب لحدّ المنطق، ص 54

(3) الخفاحي سرّ الصّاححة، ص 45 الرّازي مفاتيح الميب، ح 1، ص 25

### 3 . ج : اللغة وقانون التناسب :

ومن هذا التحليل المستفيض عبد القاضي عبد الجبر يتسنى أن نشقّ قانوناً بصطلح عليه بقانون التناسب الطردي بين عرفية أي نظام علامي وسعة إبلاعه، وهو ما يفصي إلى القول بأن منطقية العلاقة بين الدال والمدلول تتناسب تناسباً عكسياً مع طاقة النظام العلامي المعني في الإبلاغ، فيكون معيار العرفية هو النموذج الأوفى المحدّد للجهاز الإبلاعي . فكلما ثقلت كثافة العرفية في أي جهاز تواصل نزع نظامه التعميريّ نحو طاقته القصوى فالشحنة الاصطلاحية في كل حدث إبلاعي هي المولّد الدائم لسعة النظام التواصلّي الذي يدرج فيه ذلك الحدث<sup>(1)</sup>

### 4 - حقيقة الظاهرة اللغوية

#### 4 . أ هي منهجية الحد :

هكذا بعد أن توفّق الفكر العربي إلى حصر الظاهرة اللغوية في إطارها الحارحي الذي هو النظام العلامي الواسع نجد إلى مجالها الداخلي يدفعه الحرص على استكناه حقيقة الدلالة فيها ويحفزه السعي إلى الإمساك سواميس انتظامها ومما هو متفق عليه أن اختلاف مطلقات الدين اهتموا بدراسة اللغة - من نحو وأصوله، أو فقه وأصوله، أو أدب وتفسير، أو فلسفة وعدم كلام - قد أدّى إلى تباين التقديرات النظرية والمقاربات المبهجة، والسبب في ذلك اختلاف المرامي المشوذة. ولكنّ مصبّ الجميع واحد ويتمثل في محاولة الإمساك بأسرار الوظيفة المحورية للغة وهي الدلالة.

ونذيري أن تحقيق هذا الهدف المبهجي يستدعي الإلمام بدوافع إحداث الكلام وظروف استعماله كما يتطلّب بوحه أساسي البحث في العناصر المركّبة لمادة اللغة في خصائصها الطبيعية ومميزاتها الذاتية فضلاً عن نوايسها التركيبية.

(1) عبد الجبر. المعني، ح 5، ص 162-164، ص 197 ح 7، ص 105-106

وهكذا يمكننا الحزم - انطلاقاً من تسع أهم رواقد هذا الجدول الموضوعي الذي حلّمه لنا أعلام الفكر النظري في التراث العربي - بأن البحث في وظيفة اللغة هو الذي ولد البحث في مقوماتها العضوية. وقد رأينا كيف أن منطلق الكشف عن خصائص بنية الكلام قد قاد الدارسين إلى التأكيد قبل كل شيء على الصيغة العلامية التي هي السياق الواسع المستوعب للطاهرة اللغوية

#### 4 ب: مفهوم العلامة:

لقد بحث الفارابي في قصيدة استقرأ الألفاظ على المعاني فأكد جازماً أنها «جعلت علامات لها»<sup>(1)</sup> مبيهاً كيف يقوم النداء باعتباره أول التصويّيات جسراً وأصلاً بين نظامين علاميين هما النظام الإشاري والجهاز الدعوي<sup>(2)</sup>

ومما يلفت انتباه الناظر في التراث العربي والمستجلي لكواممه عبر مطروق نصوصه ومضمونها في هذا السياق حرص إخوان الصفاء على ربط فكرة العلامة بمدى دلالة الكلمات مؤكداً في ذلك «أن الألفاظ إنما هي سمات دالات على المعاني»<sup>(3)</sup> وكذلك حرص عبد القاهر الجرجاني على الإمساك بجذور الارتباط بين اللغة وحقيقتها العلامية فهو إذ يتحسس ذلك يقع على لب القصيدة النظرية التي هي فكرة العلامة ذاتها وإذا به يقدم تعريفاً من أرقى التعريفات تجريداً وإحكاماً «إن اللغة تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وحلافاً»<sup>(4)</sup>

#### 4 ج: التصويت والتقطيع:

ولما كان منطلق التصوّر النظري في الحقيقة العضوية للغة هو التحديد العلامى بما يحمله من بعد اصطلاحى وموضوعى فإن التوفيق إلى الإمساك بأركان بنية الكلام قد كان متيسراً والذي زاده يُسراً اعتداء أعلام التكبير اللغوي في

(1) الفارابي الحروف، ص 141

(2) المرجع، ص 135-137

(3) إخوان الصفاء الرسائل، ج 1، ص 398

(4) الجرجاني أسرار البلاغة، ط حجاجي، ج 2، ص 248

التراث العربي إلى اقترانه بخصائص الظاهرة الفيزيائية أولاً وبالذات، فالكلام في حد ذاته يعرف بأنه حروف منظومة وأصوات متقطعة<sup>(1)</sup> ومرد ذلك أن مادة الكلمة هي الحروف، والحروف أصوات متقطعة على وجه مخصوص<sup>(2)</sup> وهذا ما يفود إلى التحديد الاستقرائي المتصاعد من الجزء إلى الكل لأن الحروف أصوات مفردة إذا ألقت صارت ألفاظاً، والألفاظ إذا صُمِّت المعاني صارت أسماء والأسماء إذا تناعت صارت كلاماً والكلام إذا ألصق صار أقاويل<sup>(3)</sup>، فتتكامل على هذا النمط هوية اللغة من خلال رسم معالم الكلام الذي هو العبارة المتحصلة في إنحار فعلي يتحد شكل التحقق الفيزيائي المرتبط بعامل الرَّمس

وطريق ما أسهب فيه المحللون من استكشاف عناصر الارتباط المفهومي بين الصوت والحرف<sup>(4)</sup> غير أن ربط فكرة الرَّمس بإنحار الفعل اللعوي قد اقتضى جلاء الفارق النوعي بين عملية التصويت المطلق وعملية التصويت اللعوي وهي هذا السياق اكتشف مبدأ التقطيع<sup>(5)</sup> فعرف الكلام بأنه الأصوات المقطعة صرباً مخصوصاً من التقطيع بحيث يتفي حصوله إن لم يحدث مُقَطَّعاً على أساس مفارقة أجزائه الصوتية بعضها لبعض مترتبة على وجه تتصل به ولا تفصل<sup>(6)</sup>.

#### 4 هـ مفهوم الانتظام:

وعن مبدأ التصويت ومبدأ التقطيع استثقت في تيار الفكر اللعوي قضية هي من أعرر القضايا النظرية وأدق المسائل التجريدية ألا وهي قضية الانتظام، ومفهوم الانتظام هذا قد مثل مسرباً وجيهاً أماط اللثام عن كثير من أسرار الظاهرة

(1) عبد الحار المصفي، ح 7، ص 3

(2) الرمكاني البرهان، ص 78

(3) إخوان الصفاء الرسائل، ح 1، ص 400

(4) انظر بن حرم الفصل، ح 3، ص 8 ابن سبأ أسباب حدوث الحروف، ص 3

القارابي شرح العبارة، ص 29 ابن رشد تفسير ما بعد الطبيعة، ح 2، ص 953

(5) انظر الحجاجي سر الفصاحة، ص 15 الزاوي معانيح الميب، ح 1، ص 16

ابن سبأ أسباب حدوث الحروف، ص 4

(6) عبد الحار المصفي، ح 7، ص 7-6

الدعوية العامة انطلاقاً من كشف خصائص اللسان عبر استقراء مميزات الكلام<sup>(1)</sup> ومن حرم بعد أن حُلَّ عملية الأداء الصوتي تحليلاً يصاهي التحليل الاحتشاري استناداً إلى البحث في ظاهرة التقطيع تطرّق إلى استجلاء حقيقة نظم اللغة في صوء مدّ تعاقب أحرانها الأدائية ولكن الأهمية في ذلك قد جاءت في استحلاصه لقضية ارتباط الدلالة بهذه الصفة الأساسية معللاً ذلك بأن لهذه الحروف ترتيباً في صمّ بعضها إلى بعض، يقوم من ذلك الترتيب فهم المعاني في الكلام،<sup>(2)</sup>

#### 4 و مبدأ الخطيّة:

ومن أهم ما تولّد عن فكرة الانتظام هذه في تحليلات المنظّرين من رواد التراث العربي تكشف ركن آخر من أركان الظاهرة اللغوية في حقيقتها العنصرية وسماتها التركيبية وهذا الركن التعريفي هو اتّصاف الكلام بضرورة بالتسلسل التعاقبي بحكم اندراحه - خلال عملية إنجازه - في عامل الزمن الطبيعي وهو ما نُضي عليه مبدأ الخطيّة الزمّية حتى إنّها تصبح الخاصيّة المميّزة للكلام عن سائر الأنظمة العلامية في الإبلاغ والتواصل، فتقيّد الظاهرة اللغوية بعامل الزمن إنّما عملية الأداء الكلامي ليس مجرد تفاعل خارجي بين ظاهرتين في الكون تتماشان عرضاً ثم تنفك إحداها عن الأخرى وإنّما هو ارتقاء مداره الاقتضاء الداخلي<sup>(3)</sup>

وعلى هذا الأساس ربط القاضي عبد الحار بين خاصية التأليف والنظم والاتصال في الكلام من جهة ومعقوليته من جهة ثانية وذلك في سياق يرتقي به

(1) طبقاً للاصطلاحات التالية

La parole = الكلام

La langue = اللسان

Le langage = اللغة

(2) من حرم التّغريب، ص 50

(3) انظر للمؤلف التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 267

إلى درحات من التجريد الذهني الذي آلت به حاتمة مطافه إلى إعادة النظر  
جديراً في مقولة تأليف الكلام وانتظامه بما يُعيد بناء موازين الفكر وصوابط  
التقدير في شأن الظاهرة اللغوية كلياً.

يقول عبد الجبار: «إن المراد بتأليف الكلام ونظامه معقول، لأننا لا نرجع  
بذلك إلى مثل تأليف الأجسام، لاستحالة ذلك على الكلام، لأنه عَرَصٌ يستحيل  
كونه مَحَلًّا؛ ولأن من حق التأليف أن يحصل بين الموجودين، وفي الكلام لا  
يصح ذلك لأن ثاني الحروف إذا وُحِدَ نَظْلُ الأول، فلو أثبتنا القاءَ فيهما لأدى  
إلى كون الموجود مؤلفاً بالمعدوم، وهذا محال؛ وليس يجب إذا استحال ذلك  
أن يكون المراد تأليفه ونظمه غير معقول؛ لأننا نعي بذلك تواتر حدوثه واتصاله  
على الطريقة التي وصفت للمائدة؛ وأنه لو تقطع لم يُعد، وإنما يعتبر إذا حصت  
فيه طريقة الاتصال فشبه بالأحسام المتصلة؛ وقيل فيه: إنه مؤلف مسطوم  
متصل»<sup>(1)</sup>.

هكذا تتحلى طرافة تحديد اللغة انطلاقاً من مداد الخطية المتخمة عد  
إنجاز الكلام، وفي هذا المقام يبرز مفهوم النظام أو التأليف كمحدد أساسي  
لحدث اللعوي، فاندراجه في الرمن يجعل فكرة الانتظام فيه شيئاً نسبياً لا يعدو  
أن يكون ضرباً من الاصطلاح الافتراضي لأنه يتعذر على مقطعين من سلسلة  
الحطاب الأدائي أن يجتمعا في لحظة رسمية واحدة، فاعتبار الكلام نظاماً أو تأليفاً  
لا يعدو أن يكون تصوّراً تقديرياً يدخل ضمن التصنيفات المنهجية إذ لا يتصل  
بواقع الظاهرة كما هي منجرة في الوجود الطبيعي

فلش تسنى لرواد النظر اللعوي في تاريخ الفكر العربي أن يهتدوا إلى  
أخصّ خصائص الكلام من خلال مقولة الخطية نفسها فإنما كان المضل في ذلك  
إلى صرامة المسح الاحتشائي ودقة التناول النظري ممّا وفر المناخ المعرفي  
لتجلي حقائق الحدث اللساني وانكشاف نواحيه المحركة لوجوده. ولقد ارتقى

(1) عبد الجبار المغني، ج 16، ص 227

منهج المطارحة يبعثهم إلى درجة قصوى من التلور الاختباري فقصر على  
جماع الظاهرة اللغوية بزمان من التجريد أدرك به دروة المقاربة التأليفية<sup>(1)</sup>

## 5 - اللغة وإشكالية المعنى

### 5 أ: العلاقة الدلالية:

إنَّ الانطلاق في تعريف الظاهرة اللغوية من تحديد طبيعتها العرفية قد يَسُرُّ  
على أعلام التراث العربي الوقوف على حقيقة العلاقة القائمة بين أَلْفَاظ اللغة  
ومعانيها والتي هي صرب من الاقتران الوصفي الذي لا يستند في مَسْنَدِهِ لا إلى  
سبب طبيعي ولا إلى قرينة منطقية. على أَنَّ ما توازى مع جداول الفكر  
الموصوعي من احتمال القول بأنَّ بين الاسم والمسمى رابطاً طبعياً تملبه  
حصائص الأصوات حيناً وتركيبية المقاطع حيناً آخر في الإيحاء بقرائن الدلالات،  
أو كاحتمال القول بأن من المدلولات ما يستدعي دالّه استدعاء سببياً يستسقطه  
العقل بوجه من الوجوه قد استثار نوازع الفكر الموضوعي فابرى رَوَاهُ يُوَسِّسُونَ  
قواعد الاستدلال البرهاني لإثبات اعتبارية العلاقة بين الدوال ومدلولاتها في  
الجهار اللغوي. ومن بين الذين وُفَّقُوا في ذلك أبو يعقوب السكاكي الذي  
اتَّصَحَتْ جهوده النظرية في عملية تصنيف المعارف المتصلة بعلوم اللغة وما قاده  
من ذلك إلى تأسيس بحث علم الأدلة في معناه اللغوي والمطقي فكان بذلك  
نواةً للتشكيل الصوري.

لقد اهتمَّ صاحب مفتاح العلوم بما أسماه «وجه دلالات الكلم على  
مفهوماتها» مستعرضاً جملة الحجج التي تدلُّ على «أنَّ دلالة الكلمة على المعنى  
موقوفة على الوصف» وحيث كانت اللغة في حدِّ ذاتها مؤسسة عرفية بحكم أنَّها  
تقوم جوهرياً على مبدأ المواصفة لزم تحديد مفهوم الوصف بأنَّه «تعيين الكلمة  
بإراء معنى بنفسها»<sup>(2)</sup>

(1) راجع في هذا الصدد عن سبيل المثال تحقيقات عبد الجبار المغني، ح 16،  
ص 226-227

(2) السكاكي مفتاح العلوم، ص 168-169



ولمحر الدين الرازي تحليل رشيق في إثبات عرفية الدلالة على مستوى  
حدول الألفاظ المفردة، ومدار اعتباطية العلامة اللغوية أنها تتحول من اقتران  
عرفي مع الكلمة إلى اقتران معقول مع التركيب الأدائي وهو ما يجعل «السحر»  
تمثابة النظام المعقّل للمؤسسة العرفية. يقول الرازي «اللفظ المفرد لا يعيد  
الشيء مسماه لأنه ما لم يُعلم كون تلك اللفظة موضوعاً لذلك المعنى لم يُعد  
شيئاً، لكن العلم بكونها موضوعاً لذلك المعنى علمٌ بنسبةٍ مخصوصة بين ذلك  
اللفظ وذلك المعنى، والعلم بالنسبة المخصوصة بين أمرين مسوق لكل واحد  
مهما فلو كان العلم بذلك المعنى مستغداً من ذلك اللفظ لزم الدور. وهو  
محال، وأجيب عنه بأنه يحتمل أنه إذا استقر في الخيال مقارنة بين اللفظ المعين  
والمعنى المعين بعد حصول الشعور باللفظ ينتقل الحيال إلى المعنى، وحينئذ  
يبدع الدور (.)»

والإشكال المذكور في المفرد غير حاصل في المركب؛ لأن إعادة الألفاظ  
المفردة لمعانيها إعادة وضعية، أما التركيبات العقلية، فلا جرم عند سماع تلك  
لمفردات يعتر العقل تركيباتها ثم يتوصل بتلك التركيبات العقلية إلى العلم بتلك  
المركبات، فظهر الفرق<sup>(1)</sup>

## 5 ب - العقد الجماعي

لقد كان البحث في إشكالية المعنى مطية لتأكيد مفهوم الوصف الذي  
يقتضي مدأ القصد. ومن مفاصل الحديث عن ارتباط الاصطلاح اللغوي بفكرة  
القصد تنوّت التطرّية العربية في تحديد اللغة نموذجاً موضوعياً دقيقاً؛ فلقد انصبت  
المقاربة المنهجية على فكرة التعاقد الضمني بين أفراد المجموعة الشرية الناطقة  
لسان واحد كشرط أساسي لاستقامة بناء اللغة بما يمكنها من أداء وظيفة الإبلان  
والتواصل

فابن حزم يعرف الكلام بما يقرّره من صورة المرأة التي تتوسط بين

(1) الرازي مفاتيح الغيب، ج 1، ص 23

جهازين إدراكيين فيكون التخاطب بمثابة المكاشفة المباشرة لحقيقة قائمة لدى أحد الطرفين فتصح مُلزمة للطرف الآخر، ويتم ذلك بفصل التعاقد الضمني على صوابط الدلالة اللغوية<sup>(1)</sup> وسرّ هذا التماثل الكامل بين صورة الرسالة الدلالية كما ينسجها المتكلم ويركها طبقاً لمخزونه من ألفاظ اللغة وصورتها التي يتلقاها عليها السامع فيفككها حسب نفس النماذج والمثالات المتواضع عليها كاس في هذا الاتفاق القائم بين أفراد المجموعة اللغوية

ومبدأ العقد بين المتحاورين إنما يقوم مقام الموجود بالقوة الذي يحرج إلى خير الفعل في كل تخاطب لغوي، ويشير المارابي إلى هذه الخاصية بمفهوم الشركة، وهي شركة رصيدها مجموعة من العلامات، فإذا اللغة محرونة من الرموز الموقوفة بحسب الحاجات المحددة<sup>(2)</sup>

وبعالم ابن رشد هذه القضية بمهج احتياري يكشف به عن فكرة التعاقد من حيث يحل محتواها متركزاً في ذلك على مبدأ تطابق الدلالة بين المتكلم والسامع لسلامة وظيفة اللغة، وهذا يعني أن المتكلم يعالج أدوات الجهاز اللغوي بما يُعرب عن مضمون دلالي هو قائم بالفعل في ذهنه ولكنه أيضاً ممكن الاشتاق بنفس الصورة في ذهن السامع عند لحظة المحاورة والسبب في هذا التناظر هو تجانس مس الاصطلاح بين المتخاطبين طبقاً للعقد الضمني القائم بينهما حول شبكة الدلالات<sup>(3)</sup>.

أما ابن سينا فإن الذي تطرق به إلى قضية العقد إنما هو مشكل التحولات الدلالية في صلب اللغة وكيف يحرج اللفظ من دلالاته بالوضع الأول التي هي الحقيقة، إلى دلالة بالوضع الطارئ وهي المجاز، وهو إذ يفسر عملية الحروح والتحول يربط كل ذلك بشيئين أساسيين، أولهما «إرادة» المتخاطبين باللغة وثانيهما اعتسافية الاقتراح بين الدال والمدلول كما سبق أن فسرنا، ثم يحصل من

(1) ابن حرم التقريب لحد المنطق، ص 4

(2) المارابي شرح العبارة، ص 25.

(3) ابن رشد تفسير ما بعد الطبيعة، ج 1، ص 356

هذا التقرير المردوح إلى ربط ظاهرة التفاهم عن طريق اللغة بمبدأ «التعارف» الذي هو اعتراف من المتكلم والسامع معاً بيبود المواصفات في تلك اللغة المعينة بالتجاوز<sup>(1)</sup>.

#### 5 . ج . إدراك المعنى :

وتأتي في هذا السياق مسألة هامة تطرق إليها المنظرون في التراث العربي فتوقفوا إلى معالجتها بمنهج حكيم وإن لم يتحلّصوا معها من بعض التقديرات السببية بحكم طبيعة القضية الدلالية لإيغالها في التجريد . وهذه المسألة مدارها التساؤل كيف تدلّ ألفاظ اللغة على ما تدلّ عليه وأنّى للعقل أن يدرك هذه الدلالات عبر الملفوظات الصوتية؟ وطبيعي أن يرجع الأمر في هذا كله إلى مشكلة الإدراك بوصفها قضية تُحادي المعضلات الفلسفية المتصلة بجوهر العقل وطبيعته كلياً . ولش اطرود التسليم بأن الكلمات في اللغة - باعتبارها دوال ومدلولات - هي ذات وجود ذهني أكثر ممّا هي ذات وجود فعلي وبأن تأليف الكلام ليس إلّا إحداث نسب مخصوصة بينها كما يحلّل ذلك حازم القرطاجي بدقة وإحكام<sup>(2)</sup> . فإن قيمة الألفاظ لا تتحقّق دلالياً إلّا بمضل إقدام العقل على سلسلة من العمليات أساسها التجريد والتعميم حتى تتحلّص الملفوظات الصوتية من أعيان الموجودات المشخّصة لتصحّ مقترنة رأساً بالمتصورات الذهنية المجردة وهذا ما أفاض في تصويره أبو نصر الفارابي<sup>(3)</sup>

ولكن الذي غاص في خفايا علاقة العملية الإدراكية بالوظيفة الدلالية للألفاظ وأمسك برمام إشكالية المعنى في عمقها النفسي والمعرفي إنما هو أبو حامد الغزالي في مبحث متناسق سلك فيه مسلماً استبطانياً دقيقاً، فقد انطلق من صبط حدود المعاني باعتبار الأسباب المحبّلة لها والتي اصطلح عليها بالقوى المدركة فجعلها ثلاثاً . الأولى هي القوة المحسوسة وتتمثل وظيفتها في تمكين

(1) بن سيا المقولات، ص 169

(2) حازم القرطاجي : منهاج البلغاء، ص 15-16 .

(3) الفارابي كتاب الحروف، ص 135-137

حاسة البصر من إدراك المرئيات، وهي وظيفة قائمة بقيام الشيء المرئي إذ شرطها وجود البصر، والثانية هي القوة المتخيلة وتمثل وظيفتها في احتزان صورة الشيء المرئي بعد اختفائه عن البصر إذ بمجرد انعدام الشيء البصر ينقطع الإبصار في حين تبقى صورته في الذاكرة.

أما القوة الثالثة فهي التي يتميز بها الإنسان عن الحيوان - لأن القوتين الأوليين مما تشارك فيه الهائم الأدميين - وهي القوة العاقلة وعليها تنأسر عملية تجريد الدلالات من أشخاص الأشياء وأعيان ذواتها تحويلها إلى مثالات محرونة في الذهن ويحلل العزالي كيف تعمل قوة العقل في إدراك معاني الألفاظ متطرقاً إلى تحليل قوة رابعة يسميها بالقوة المفكرة وتختص بعملية التصرف في المدركات عن طريق اقتطاع أجزائها ثم إعادة تركيبها. والمهم من كل ذلك فيما يخص سياقاً هو إحكام الغرالي لتحليل عملية إدراك العقل لدلالة الألفاظ. «ولما إدراك هذه البهوات المجردة بقوة أخرى اصطلاحاً على تسميتها عقلاً، ويدرك السواد ويقضي بقضايا، ويدرك اللونية مجردة ويدرك الحيوانية والحسية محردة، وحيث يدرك الحيوانية قد لا يحصره الالتفات إلى العاقل وغير العاقل، وإن كان الحيوان لا يحلو عن القسمين. وحيث يستمر في نظره قاصياً على الألوان بقضية قد لا يحضره معنى السوادية والبياضية وغيرهما، وهذه من عيوب خواصها ونديع أفعالها، فإذا رأى فرساً واحداً أدرك العرس المطلق الذي يشترك فيه الصغير والكبير، والأشهب والكميت، والبعيد منه في المكان والقريب، بل يدرك الفرسية المحردة المطلقة متزهة عن كل قرينة ليست ذاتية لها، فإن القدر المحصوص واللون المحصوص ليس للفرس ذاتياً، بل عارصاً، أو لارماً في الوحد؛ إذ مختلفات اللون والقدر تشترك في حقيقة الفرسية، وهذه المطلقات المجردة الشاملة لأمر مختلف هي التي يعبر عنها المتكلمون بالأحوال والوجوه والأحكام (...) والعجب أنه أول من ينفصل فيه المعقول عن المحسوس؛ إذ من ههنا يأخذ العقل الإنساني في التصرف»<sup>(1)</sup>.

(1) الغرالي المستقصى، ج 1، ص 23

ومن حيث طاق الفكر النظري بالظاهرة اللغوية حصراً لخصائصها العضوية فإنه قد اهتدى إلى استخلاص القيمة المبدئية انطلاقاً من أسسها التركيبية ذلك أن حصيلة العناصر التكوينية للكلام هي أنه إنجاز متولد على الدوام مما يجعل اللغة منظومة توازي منظومة العقل في سينها المنطقية، فمثلما أن المعلومات التي تستقيها الحواس من التجربة المباشرة تفضي إلى حصول المدركات في أوائل العقول وأن هذه المدركات الأولية هي التي تتكون منها القياسات والبراهين الصبغة لمادة العلم فكذلك الحروف التي هي الأحراء الأولى لمادة الكلام ما إن تتركب حتى تكون الكلمات فإذا ائتلفت الكلمات تركبت المقالات وحصلت الحطب واستقامت المحاورات ولقد حلل إحوان الصفاء في هذا المصمار كيف يصبح استخراح البراهين من البديهيات المستقاة من إدراك الحواس صديد استخراح الأسية اللغوية من الكلمات المركبة من الحروف

يقول إحوان الصفاء «إن ستة المعلومات التي يدركها الإنسان بالحواس الخمس، بالإضافة إلى ما ينتج عنها في أوائل العقول، كثيرة كسبة الحروف المعجمة بالإضافة إلى ما يتركب عنها من الأسماء. وستة المعلومات التي هي في أوائل العقول، بالإضافة إلى ما ينتج عنها بالبراهين والقياسات من العلوم كثيرة كسبة الأسماء إلى ما يتألف عنها في المقالات والحطب والمحاورات من الكلام واللغات، والدليل على صحة ما قلنا بأن المعلومات القياسية أكثر عدداً من المعلومات التي هي في أوائل العقول ما ذكر في كتاب أفليدس، وذلك أنه يذكر في صدر كل مقالة مقدار عشر معلومات أقل أو أكثر مما هي في أوائل العقول، ثم يستخرج من نتائجها مثنى مسألة معلومات برهانية»<sup>(1)</sup>

##### 5 د: التحوّل الدلالي.

ومن أهم القضايا المتصلة بإشكالية المعنى والتي كانت مطية قديمة لتحديد اللغة دراسة ظاهرة التحوّل الدلالي الذي هو أحد مطلقات التطور اللغوي عامة. والذي أعان المشتغلين بالمسألة اللغوية على فحص الانسلاخات

(1) إحوان الصفاء الرسائل، ج 1، ص 436

المعنوية داخل إطار الرصيد المعجمي هو إحكامهم لتصنيف دلالات الألفاظ على مدلولاتها بحسب مراتب من الاقتران أفصلت إلى تمييز دلالة المطابقة عن دلالة التضمن ثم تمييزهما عن دلالة الالتزام<sup>(2)</sup>.

إنَّ التحوّل الدلالي الذي هو - كما أسلفنا - أحد محرّكات التغيّر الطارىء على المؤسسة اللغوية عبر محور الزمن قد استحث الفكر اللغوي أن يعالج مسبب ظاهرة التبدل في حدّ ذاتها، وفي هذا المجال وقف الباحثون من أعلام التراث العربي على نسبة الدوال إلى المدلولات من حيث الكمّ العددي فإن لهم أن المدلولات أوسع من الرصيد اللفظي لأي لسان بشري، وذلك لأن من المدركات ما يقصر اللفظ عنه ولأنّ ظاهرة تولّد المفاهيم والصور الذهنية أسرع حركة وأصحح حجماً من طاقة اللغة على توليد الألفاظ المستحدثة على الدوام ولقد فسّر الجاحظ هذه المسألة حتى استخلص وأن المعاني تفصلُ الأسماء، والجاحظ تجاوزُ مقادير السّمات وتفوت ذرْع العلامات<sup>(2)</sup>، وسيأتي فحر الدين الراري ليؤسس الاستدلال على ما قرّره الجاحظ قبله<sup>(3)</sup>.

على أن مسألة التحوّل الدلالي قد استوجبت استقراء صيرورة العلاقة بين الدال والمدلول انطلاقاً ممّا يحدث في الاستعمال من اقتضاءات تجعل الدال يراجع عن حقله المعنوي ليكتسب قدرة الإيعار بحقل آخر قد يكون مستحدثاً أصلاً وقد يكون متعارفاً ومدلولاً عليه بلفظ غيره قبل ذلك، وهذه الحركة في جهاز اللغة تستوجب قيام قوات تسلكها المدلولات عبر شبكة الدوال مثلما تستتبع حدوث مسالك تتوخاها الدوال لتتبادل مدلولاتها فيما بينها، ولكلّ هذه

(1) راجع في هذا العرص

ابن حزم الأحكام، ج 1، ص 260

ابن سينا الإشارات والتنبيهات، ج 1، ص 27

لعرالي المستقصى، ج 1، ص 20-21

لتوحيدي وابن مسكويه الهوامل والشوامل، ص 7-8

(2) الجاحظ الحيوان، ج 1، ص 201

(3) الراري مفاتيح العيب، ج 1، ص 24-25

التقلبات سنّد مبدئي ألا وهو المجاز، ولقد أسهب المنطرون من رواد الفكر اللعوي في تحليل مفهومه وتشخيص نواميسه واستجلاء قرائنه بما لا يدع تردداً في الحكم لهم بالسق والريادة بل وبالإبداع في إحكام تقنيات التحليل اللساني والتدقيق الموضوعي.

ومن نماذج هذا التشريح الفني لقضية التحوّل الدلالي ما يقدمه السكاكي منطلقاً من تحديد ثنائية الحقيقة والمجاز في دلالة الألفاظ مؤكداً أن الصرب الأول هو من دلالة اللفظ على المعنى والصرب الثاني هو من دلالة المعنى على المعنى ولذلك فالألفاظ حين يستعملها الإنسان قد يكون قاصداً بها معناها الذي هي موصوعة له وقد يكون طالباً بها معنى معناها<sup>(1)</sup> ولكن مبدأ اساء اللغة على التحوّلات الدلالية لا يمكن أن يكون عشوائياً لأن ذلك يؤدي إلى تعطيل اللغة عن وظيفتها الإبداعية وهذا ما جعل المحار محكوماً بقانون القرينة وهي مفتاح عبور الدوال إلى حقول المدلولات الطارئة<sup>(2)</sup>.

ولعلّ عبد القاهر الجرجاني يحكم سعيه التّووب إلى ربط حقائق اللغة بقوانين التركيب والأداء والإعجاز هو الذي أتقن كشف حفايا هذه الظاهرة إتقاناً حاسماً حتى ارتقى بالقضية إلى أبعادها الشاملة فصاع لها قوانين على مصرب الكلّيات ممّا يصدق على الكلام البشري مطلقاً<sup>(3)</sup> وذلك «لأن وصف اللفظة بأنّها حقيقة أو مجاز حكم فيها من حيث إنّ لها دلالة على الجملة لا من حيث هي عربيّة أو فارسيّة»، وهذا حكم قاطع يحمل قضية المجاز مبحثاً في مدلولات اللغة قل أن يكون مبحثاً في دوالها. «ونظير هذا أن تضع حداً للإسم والصفة في أنّك تصعه بحيث لو اعتبرت به لغة غير لغة العرب وجدته يجري فيها خربانه في العربيّة لأنك تحذه من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة» وهكذا يمي الجرجاني مبدأ اندراج المحار في باب الكلّيات وعياً صارماً بحيث انبرى يكشف

(1) السكاكي مفتاح العلوم، ص 168-169

(2) المرجع، ص 170

(3) الجرجاني أسرار البلاغة، ج 2، ص 218-220

غفلة الناس عنه حتى لكأنه يفصح من ذهب مهم إلى الغر وبأنه ليس لهذا العلم قوانين عقلية ( ) ولقد فحش غلطهم فيه»

ومن الطبيعي أن يقف الحرجاني - ومنطلقاً على ما هي من إحكام وحصافة - على أسرار عملية التحويل الدلالي فيأتيها بأوضح تعريف للمجاز وأدقّه فإذا بالمحارات باب تسلكه اللغة من أداء وظيفتها الإخبارية إلى أداء الوظيفة الإبداعية



إن الكلام ظاهرة طبيعية ومؤسسة جماعية تحركها نواويس قارة في كليّاتها تقارب القوانين الكونية. فمتى تعرّع لها الإنسان بمجهر العقل المحرّد اشتقّها من حقائقها فإن يهتدي العرب إلى أخصّ خصائص الكلام بعدما تجمّعت لديهم مصادر المسجع العقلاني وطرق البحث الأصولي فذلك أمر طبيعي بل لعلّه يكون عجيباً أن تعكف حضارة من الحضارات تدّعت سلطان العلم على ظاهرة اللسان في ذاتها فلا تهتدي إلى نفس المحصول من الخصائص والأسرار ويبقى التساؤل قائماً ألا يجوز أن تكون بعض الموارد الإنسانية الأخرى - من حضارات مصر والهند والصين وغيرها - متضمّنة لمخزونات فكرية لو انكشفت لنا يوماً لأعانتنا على استجلاء حقائق الظاهرة اللعوية من حيث تعيش على استكشاف طائعات الفكر البشري عبر ماضيات العصور.



## تفصيل المصادر الوارد ذكرها في البحث

- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي المجار، ط 2، دار الهدى، بيروت، (عن طبعة دار الكتب المصرية، 1952) د ت
- ابن حرم، أبو علي الأسدي، الإحكام في أصول الأحكام؛ مطبعة الإمام بمصر، د. ت.
- نفسه، التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية؛ تحقيق إحسان عامس، بيروت، 1959
- نفسه، كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل؛ المطبعة الأدبية بمصر، 1317 هـ.
- 1321 هـ
- ابن خلدون، عبد الرحمن: المقنعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- ابن رشد، أبو الوليد؛ تفسير ما بعد الطبيعة، تحقيق موريس بوجاس، بيروت، 1967
- بن سينا، أبو علي الحسين: الإشارات والتبسيّات؛ تحقيق سليمان ديا، 3 أقسام، القاهرة، 1947-1948.
- نفسه: أسباب حدوث الحروف؛ تحقيق محي الدين الخطيب، القاهرة، 1332 هـ.
- نفسه: المقولات، القاهرة، 1959.
- ابن وهب، أبو الحسن الكاتب البرهان في وجوه البيان؛ تحقيق أحمد مطلوب وحديقة الحديثي، ط 1، بغداد 1967.
- إخوان الصفاء. رسائل، بيروت، 1957.
- التّوحيدي، أبو حيان: المقابسات، تحقيق حسن السندوي، القاهرة، 1929
- التّوحيدي، أبو حيان؛ ابن مسكويه، أبو علي الخازن. الهوامل والشوامل؛ نشره أحمد أمين والسيد أحمد صقر، القاهرة، 1951

- الجاحظ، أبو عثمان. البيان والتبيين؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 3، القاهرة - بيروت - الكويت، 1968
- نفسه الحيوان؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2، القاهرة، 1965
- الحرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة في علم اليان؛ تحقيق عبد المعصم حمادي. 2 ح القاهرة.
- الحمادي، ابن سنان: سرّ القصيدة، تحقيق علي مود، القاهرة، 1932.
- الرازي، فخر الدين: مفاتيح الغيب، القاهرة، 1938
- الرملكاني، كمال الدين: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن؛ تحقيق خديجة الحديشي وأحمد مطلوب، بغداد، 1974
- السكاكي، أبو يعقوب: مفتاح العلوم، القاهرة، 1937
- عبد الجبار، القاضي أبو الحسن: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاهرة، ح 5، 1965 - ج 7، 1967 - ح 16، 1965
- الغزالي، أبو حامد المستصفى من علم الأصول، المكتبة التجارية بمصر، 1937
- الفاربي، أبو نصر كتاب الحروف، دار المشرق، بيروت
- نفسه شرح كتاب أرسطاطاليس في العبارة، بيروت، 1960.
- القرطاجي، حارم. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تونس، 1966



#### 4- وَشَائِقُ مَلِيحَةٍ

---



## جلسة الافتتاح

1 - كلمة السيد رئيس جامعة محمد الخامس الدكتور عبد اللطيف بنعبد الجليل .

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، السيد ممثل المدير العام «اليونيسكو»، حضرات الأساتذة، سيداتي، سادتي،

يشرفني أن أعلن عن افتتاح هذه الندوة القيمة، التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، حول موضوع «تقدم اللسانيات في الأقطار العربية». وكلنا يعلم ما للطاهرة اللغوية من أهمية في حياة الأفراد والجماعات، وما لللسانيات من مكانة بارزة في حقل المعارف الإنسانية المعاصرة، مما يجعل هذه المبادرة التي تقدم عليها منظمة «اليونسكو» تعبر عن وعيها بحظيرة رسالتها العلمية، ودورها في تعميق البحث حول القضايا النظرية، والمنهجية، المتعلقة بالثقافة الإنسانية عموماً، وبثقافتنا العربية الإسلامية على وجه الخصوص. وهاهي اليوم تسخر إمكانياتها البشرية والمادية، للقيام معنا بتنظيم لحصيلة البحث اللساني حول اللغة العربية، ودراسة لإمكانيات تفهم وحل مشاكل تكوين الباحثين اللغويين العرب، ليحمل الجميع على إيجاد أنجع السبل لتطوير لغة الصاد وتحديثها، وذلك بالفعل ما تسعى إليه في إطار هذه الندوة الجهوية التي وسعت أفاقها لتشمل الأقطار العربية الشقيقة، الممثلة في الباحثين اللسانيين،

الذين نشكرهم جزيل الشكر، على شد رحالهم إلينا، متحشمين عناء السفر  
للمساهمة معنا بأبحاثهم ودراساتهم في تحقيق الهدف المنشود

سيداتي سادتي،

لا شك أن هذه التظاهرة العلمية سوف تؤدي أكلها على غرار جميع  
اللقاءات الثقافية التي تسهر منظمة «اليونيسكو» على تنظيمها وإجاعتها، بفضل  
تجربتها العريقة، وكذلك بفضل ما هو معهود في الباحثين العرب، من حماس  
وجدية، في تناولهم للقضايا المتعلقة بثقافتنا العربية الإسلامية

ولا يسعني، في هذا المقام، إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى المسؤولين  
عن منظمة «اليونيسكو» على كل ما بذلوه ويبدلونه من جهد لمساعدة الجامعة  
المغربية، على تأدية رسالتها العلمية البيلة، وعلى ما تسحره من طاقات لدعم  
البحث العلمي والثقافي في البلاد العربية والإسلامية عامة. كما أتوجه بالشكر  
إلى الهيئة المشاركة في التنظيم من هذه الكلية، مهتة إياهم على عملهم المتواصل  
لإنجاح التظاهرات العلمية التي تنظم في رحاب هاته الكلية العريقة. وختاماً  
أتمنى أن تكلل أعمال هذه الندوة بكامل النجاح والتوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## 2- كلمة الأستاذ علال سيناصر، ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس جامعة محمد الخامس، السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، حضرات السيدات والسادة،

يشرفني، باسم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، أن أتقدم إليكم بجريل الشكر والعرفان لما أسديتم وأسهمتكم به، سيدي الرئيس، من أجل تحقيق مشروع هذه الحلقة التدريبية حول تطور اللسانيات في الأقطار العربية. وأود، قبل كل شيء، أن أتمس منكم تبليغ رسالة الشكر والامتنان، التي يوجهها السيد المدير العام للمنظمة، إلى السلطات المغربية، على التسهيلات والترتيبات التي أخرجت هاته الحلقة من حير المشروع المصادق عليه من لذن المؤتمر العام الثالث والعشرين لليونسكو المنعقد في صوفيا بيلعاريا، في حريف حمسة وثمابين (1985)، إلى الواقع الذي يجمعنا إظاره هي هذه الجامعة العتيدة، وفي عاصمة هذا البلد المضياف.

واسمحوا لي، في هذه الكلمة الموجزة، أن أقصر على التذكير بأمر ثلاثة، دون الخوض في المصمون والموضوع الذي هو من صلاحية واختصاص العلماء والباحثين والأساتذة المجتمعين هنا اليوم. الأمر الأول يتعلق بتاريخ هذا البرنامج المتواضع، وحقاً إنه برنامج متواضع. هو الآن في فترة تجريبية، أدمج في برامج العلوم الإنسانية، وأضيف إلى القطاع الحاص بالعلوم الاجتماعية، علماً بأن اللسانيات أصبحت اليوم من العلوم الأساسية الأكثر تجدداً وأهمية واتصالاً، بما يمر عصرنا وحضارتنا، من حاجة ماسة إلى توفير وسائل الاتصال في مختلف مستوياتها ومقتضياتها وتعقيداتها وتكنولوجياها فاللسانيات إذن عنصر



أساسي وأداة لا محيد عنها في طريقنا نحو تمهيم أبعاد محتملنا، وتصورها تصوراً صحيحاً، وحل جانب من أهم ما يشكل عليها الأمر الثاني هو أن أهمية الموضوع جعلته من أهم ما يجب التعاون الدولي في ميدانه، لذلك أدمجته اليونيسكو في برامجها في خطته المتوسطة الأجل الثانية لأول مرة. فكانت البداية في تحقيقه آخر سنة خمس وثمانين (1985)، بتنظيم حلقة حول مشاكل البحث والتدريس في اللسانيات في البلاد الإفريقية. وقد تم نشر بعض أعمال هذه الحلقة الأولى في مجلة «ديوجين» التي يمولها قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية باليونيسكو، ويحررها بالتعاون معه، المجلس العالمي للفلسفة والعلوم الإنسانية

الأمر الثالث والأخير هو أن هذه الحلقة، نظراً للضيق المالي وضعف الوسائل التي بين أيدينا، تهدف خاصة إلى إشعار المسؤولين بهج سياسة خاصة في ميدان اللسانيات بالنسبة للبلاد العربية، وهي أول حلقة دولية من هذا النوع تنظمها اليونيسكو وستعقبها حلقة أخرى، إن شاء الله، في بلاد عربي آخر، لإتمام عملية المسح التي نريدها. والعرض من هذين الاجتماعين هو توضيح معالم التعاون العربي والدولي، المفيد في ميدان للدراسات فيه خاصة سوانق مفيدة وتقاليد مشهودة، تجعل اللسانيات في هذه البلاد، رغم تضارب الاتجاهات التي تميزها، موضوع توفيق مستمر بين القديم الحى، والحديث الحيوي، وهذا مطلق الوجود النار بالماء التي صدها تعطي النضاج وطعمها الإحراق.

لهذا السبب ولغيره من الحوافر والدوافع، أصبحت اللسانيات، تدريجاً وبحثاً وتطبيقاً، من أهم ميادين التعاون، تعاون داخل المادة لتحديث القديم وتأسيس الحديث، تعاون بين الدول العربية بتكريس الجهود وتسويق الأهداف العممية، تعاون، أخيراً، بين جميع الدول في العالم، لتيسير التويز العالمي والتقدم الإنساني، وتوجيه الرقي المنشود لصالح الجنس البشري.

هذا تبادل للتجارب، وتبادل التجارب هي فلسفة التعاون، وكلها كامنة في تحكيم التجارب، لنستعيد له هي غيره عظة. وفي التجارب تحكيم ومعتز، وشكراً على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### 3 - كلمة السيد عميد كلية الآداب الدكتور حسن مكوار

#### بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس جامعة محمد الخامس، السيد المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، السيد ممثل المدير العام للمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة، السادة أعضاء أكاديمية المملكة المغربية، حضرات الرعلاء والزميلات، أيتها السيدات، أيها السادة، اسمعوا لي في البداية، أن أتوجه بأطيب عبارات الترحيب والشكر إلى الإخوة القادمين من مختلف الأقطار العربية الشقيقة، للمشاركة في الندوة التي دعت المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) إلى عقدها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية حول موضوع: «تقدم اللسانيات في الأقطار العربية». ويسعدني أن أوجه باسم الكلية أحر تشكراتي إلى منظمة اليونسكو في شخص ممثلها الأستاذ القدير السيد علال سيناصر، مدير قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، على اختيار الكلية لاحتضان هذا اللقاء الهام. أتمنى لضيوفنا الكرام مقاماً سعيداً وثماراً في مدينة الرباط، ولكل الحاضرين والمتسعين المزيد من الاستفادة والتوفيق.

حضرات السيدات والسادة، إن اختيار كلية الآداب لاحتضان مثل هذه التظاهرة العلمية اختيار طبيعي ومنطقي، ينبع من موقع الكلية المتميز في مجال الدراسات اللغوية والبحث اللساني، وترره المساهمات التي يقدمها باستمرار أساتذتها الباحثون، ليس فقط على الصعيد الوطني، بل وكذلك على الصعيدين الجهوي والدولي. فهذا سابع لقاء علمي يخصص للبحث اللساني تحتضنه كلية الآداب، انطلاقاً من اللقاء حول «اللسانيات والسيمياثيات» الذي جرى سنة 1976. فقد نظمت الكلية، بعد ذلك، المؤتمر السادس للجمعية الدولية لللسانيات الوظيفية سنة 1979، وندوة البحث اللساني والسيمياثي سنة 1981، كما

حضر جزء هام لهذا التخصص في اللقاء المغربي الهولندي الذي عقد خلال السنة الجامعية الماضية، وكذلك في الندوتين اللتين بدأنا بهما السنة الجامعية الحالية، حول «البحث اللساني خلال فترة الاستعمار في دول المغرب العربي»، وحول «ثلاثين سنة من البحث الجامعي بالمغرب»، فضلاً عن الحلقات المسبقة الدورية التي تشرف على تنظيمها «جمعية البحث في الآداب والعلوم الإنسانية» التابعة للكلية، ونحن مقلون إن شاء الله على لقائين علميين آخرين، خلال الأيام المقبلة وتحدر الإشارة إلى أن حل أعمال هذه الندوات واللقاءات مشورة أو قيد النشر.

إن ما يميز البحث اللساني داخل الكلية هو العمق والتكامل والاهتمام بربط اللسانيات بباقي الحقول المعرفية الأخرى، كالتربية، وعلم النفس، والتاريخ، والسوسولوجيا، والمنطق، وحتى الإعلاميات فاهتماماً بالقصبة اللسانية دفعنا إلى البحث في الأسس المنهجية والاستمولوجية لهذا التخصص، وإلى البحث في التراث اللغوي العربي ومما يزيد هذا البحث غنى هو تفاعل النظريات المرتبطة بالمدارس اللغوية المعاصرة، والتي تتوحد جلها في الكلية نظراً لاختلاف وتنوع تكوين اتجاهات أساتذتنا الباحثين

سيداتي، سادتي، قبل أن أعطي الكلمة إلى الأستاذ عبد القادر الصبي المهرى، الذي سيتكلم باسم لجنة التنظيم، أتقدم بأحر عبارات الشكر والامتنان إلى السيد رئيس جامعة محمد الخامس الدكتور عبد اللطيف بن عبد الجليل، على تفصده بفتح هذه الندوة، وبالدعم الذي ما فتىء يقدمه من أجل الدفع بالبحث العلمي في مؤسستنا. أجدد تشكراتي لكافة المشاركين، وللمنظمين، والمحاضرين. وفقاً الله جميعاً، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4 - كلمة الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، المنسق العام للمؤتمر:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

باسم الهيئة العلمية المنظمة لهذا اللقاء، وبصفتي منسقاً ومقرراً عاماً لهذه الندوة، اسمحوا لي بدءاً أن أتقدم بالشكر إلى منظمة «اليونيسكو» في شخص الأستاذ علال سيناصر على هذه المبادرة الطيبة من أجل عقد ندوة جهوية تخصص لحصيلة البحث اللساني في البلدان العربية، ولرسم آفاق العمل المستقبلية في هذا المجال. إن محاولة تقويم ما أنجز في العالم العربي من أعمال في المجالات اللسانية المختلفة ليجرساً إلى طرح عدد كبير من التساؤلات فعلى مستوى النظر، يحق لنا أن نتساءل: ما هي طبيعة تقدمنا، في تصور الظاهرة اللغوية، وتصور الأدوات التحليلية والأجهزة الاستنتاجية التي تمكنا من مقارنة كافية للغات الطبيعية؟ ما هو مدى تقدمنا في معرفة ما تشترك فيه اللغات وما تتباين فيه؟ وما مدى استفادتنا من اللسانيات المقارنة، واللسانيات العامة؟ هل توصلنا إلى الانتقال من التحاليل العنوية غير النظرية إلى التحاليل الصورية، وضبط خصائص النماذج التي ستعملها في مقارنة الاطرادات اللغوية؟ ما مدى تقدمنا في استيعاب الأنساق المطقية والأكسيومية التي نحتاج إلى توظيفها في الاستدلال على قيام تصوراتنا، إن على مستوى المادة، أو التحليل أو التفسير للاطرادات الواردة؟ وأما على مستوى التطبيق، وطرح المشاكل الواقعية والعملية للغة العربية، فما هو مدى تقدمنا في توفير أدوات مماثلة للأدوات التي توفرها حضارات أخرى للغاتها، أدوات من شأنها تطوير اللغة، وجعلها لغة وظيفية مسايرة للتقدم الحضاري والعلمي؟ أين هو مثلاً «المعجم» للأطفال من نوع Le petit Larousse des débutants، أو غيره من المعاجم التي تمثل وتلبي حاجة المستهلك في حقل معين، وفي قطاع معين؟ أين هي

المعاحم التي تلبي الحاجات التعليمية المبرمجة أو تصور لغة العصر؟ أيعقل أن تكون المعاحم العصرية كلها، التي تمثل لغة العصر، مستثة عن عمل المعاني أو إحصائي، أو غير ذلك؟ أيعقل أن تكون كتب قواعد اللغة العربية اليوم، وكذلك معاحمها، هي في الجوهر كتب قواعد القرن الثاني أو الثالث؟ أيعقل أن نبحث عن كتاب علمي لتاريخ اللغة العربية فلا نجد العربي يؤلف في الموضوع؟ أيعقل أن نبحث عن أدوات عصرية في برمجة معالجة النصوص العربية في الحواسيب، فنجد التراجع الكافي في اللغات الأخرى، وكذلك في اللغة العربية، ولا نجد ما يقابلها في العربية؟ تلك بعض التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها في ندوتنا، دون شك، كما نحاول إيجاد الحلول الممكنة لمشاكل الازدواج اللغوي، والمصطلح، وتطبيق اللسانيات في التعليم، وفي مجالات أخرى، إلى غير ذلك. وقد برمجنا الندوة بصفة تجعلنا نجيب عن هاته التساؤلات

ففي عجلة، نخصص الأيام الثلاثة الأولى للندوة لعروض المساهمين في مجالات فرعية، يتطرقون فيها إلى سادح للتحصيل في مجالهم الضيق، وكذلك تصورهم للأبواب التي يطرقونها. وفي اليوم الأخير، يختلي هؤلاء المشاركون ليخرجوا بمقترحات في إطار المواعيد المستديرة الثلاث المبرمجة في المحاور التي اخترنا معالجتها في هذه الندوة. والمحاور هي الآتية.

- حصيلة البحث اللساني في العالم العربي.
- تهية الأدوات الكفيلة بتطوير اللغة العربية
- مشاكل تكوين اللسانيين، ووضع اللسانيين في العالم العربي بصفة عامة.

ولن أحتم هاته الكلمة، دون أن أتقدم بالشكر إلى السيد رئيس الجامعة لإشرافه على افتتاح هذا اللقاء، وإلى السيد عميد الكلية، وإلى السيد ممثل اليونيسكو. كما أشكر السادة الذين حضروا للمشاركة معنا في هذا الافتتاح، وأشكر أئوتنا الأساتذة القادمين من الدول العربية الشقيقة لإفادتنا بتجربتهم وعلمهم في المجالات العلمية اللسانية المختلفة، والسلام عليكم ورحمة الله.

## الندوة الجهوية لليونسكو عن « تقدم البحث اللساني في العالم العربي »

### التقرير العام

تنظيم من اليونسكو، ويتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، انعقدت بمقر الكلية المذكورة من 9 إلى 13 شعبان 1407 (الموافق لـ 8 إلى 11 أبريل 1987) ندوة جهوية خصصت لموضوع «تقدم اللسانيات في الأقطار العربية»

وقد خصصت الجلسات العامة في الندوة لمعالجة المحاور التالية.

أ - اللسانيات والمآذج الحديثة.

ب - اللسانيات وعلم العربية.

ج - اللسانيات الحاسوبية

وتم في هذه الجلسات تدارس اتجاهات البحث في اللسانيات العربية في عدد من المجالات الفرعية كالصوتية والتركيب والدلالة والمعجم وقضايا المصطلح ووضع بنوك المفردات والأصوات، والتحليل الآلي للغة العربية. واهتمت العروض بإمكان تطوير منهج لساني انطلاقاً من فهم وتأويل جديدين للقديم، كما اهتمت باستعمال نماذج صورية أو وظيفية في تحليل العربية، وإمكانات تطوير فكر الخليل في الدرس الصرفي والنحوي، وكذلك أهمية التطبيقات في اللسانيات.

وحصصت الجلسات المغلقة لتقويم حصيلة الندوة، ومشاكل تطويع اللغة العربية وتحديثها، وطرق تكوين اللسانيين في العالم العربي وبعد أن نوقشت العقبات التي تحول دون تقدم البحث اللساني في العالم العربي، وبعد نقاش

لعدد من القضايا التي ترد مفصلة في وقائع الندوة، اتفق الحاضرون على ما يلي

- 1- ضرورة تدعيم التعاون بين اللسانيين العرب وتنظيم هذا التعاون وتطوير وسائل الاتصال، والتعريف بالجهود المدولة ضمن بشرة دورية تتكفل بجمع المعلومات عن الأبحاث والمؤلفات والندوات التي لها علاقة بالميدان
- 2- ضرورة إيجاد صيغ لتنظيم التعاون الجهوي، بدعم المشاريع التي تهتم بها الأقطار العربية، وخاصة منها المشاريع التي تروم تطوير اللغة العربية، ووضع الأدوات الكفيلة بمعالجتها، وجعلها لغة وظيفية وقد اتفق الجمع على التوصية بدعم مشروع الذخيرة اللغوية، ومشروع وصح معجم عربي عصري متوسط وكتاب عصري لقواعد اللغة العربية، وكذلك مشروع سبب الأصوات العربية.
- 3- تنظيم ندوات دورية تعالج مواضيع محتصة في المجال اللساني والمجالات المجاورة، تكون امتداداً وتطويراً للندوة الحالية. وقد اتفق على أن يكون محور الندوة القادمة هو «المصطلح اللساني»، وأن تدرج ضمن المحاور الفرعية الموضوعات التالية: المعجميات والمصطلح، المصطلح ولسانيات التربية، الحاسوب في مساعدة المصطلحيين
- 4- تكليف اللجنة العلمية التابعة لكلية الآداب بالرباط بالإشراف على نشر أعمال الندوة. ويجب أن تصل النحوت إلى اللجنة المذكورة قبل متم شهر يوليو 1987. وتديل النحوت بلائحة من المراجع الأساسية والمراجع الحديثة في المجال الفرعي المحلل وتنشر بجانب أعمال الندوة لائحة بالمؤسسات التي لها أنشطة ذات أهمية في المجالات اللسانية، حتى يسهل الاتصال باللسانيين في الأقطار العربية جميعها.
- 5- ضرورة تعزيز تدريس اللسانيات في العالم العربي، بإحداث أقسام خاصة بهذا المجال، أو جعل اللسانيات مادة إجبارية في بعض التخصصات، إلح .
- 6- حث الأقطار العربية على العناية باللسانيات الحاسوبية في الرامح التعليمية

وبرامج البحث، وتنظيم دورات تدريبية في الحاسوب لفائدة اللسانيين، ودورات في اللسانيات لفائدة الحاسوبيين.

7- ضرورة العناية باللسانيات التطبيقية وتحسين طرق تعليم اللغة العربية.

8- تعيين مكتب مؤقت من أجل بحث جمعية لسانية عربية.

9- ضرورة نشر الثقافة اللسانية في العالم العربي، وتوحيد البرامج، والتنسيق بين مؤسسات البحث من أجل خلق الاتصال الضروري

10- ضرورة العمل على تكوين أخصائيين في اللسانيات النظرية، واللسانيات التطبيقية، وتعليم اللغة العربية، واللسانيات الحاسوبية، وأخصائيين في أمراض الكلام

11- ضرورة إعداد الطرق التربوية لمختلف أنواع المكونين، ومراعاة أوضاع مجتمعاتهم.

واتفق الجمع كذلك على رفع برقية شكر إلى منظمة اليونسكو وإلى عمادة كلية الآداب واللجنة العلمية بها على تفضلهم بتنظيم هذه الندوة.

الرباط، في 11-4-87

المنسق المقرر العام للندوة

الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري



# الفهرس

5	تصدير
9	تقديم
11	اللسانيات العربية بمادج للحصيلة ومادج للأفاق
39	المراجع
41	1 - اللسانيات العامة واللسانيات العربية
43	● الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير
73	المراجع
75	مراجع مختارة في الدراسات الصوتية في العربية ولهجاتها
83	● حول الاشتقاق
99	المراجع
101	● عن البحث الدلالي العربي
149	المراجع
151	● المقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية
197	المراجع
199	● Modern Approaches to the History of Arabic
217	● اللسانيات التطبيقية في العالم العربي
249	المراجع
261	● ملاحظات حول البحث في التركيب العربي
284	المراجع
287	● دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي
329	المراجع

335	.....	2 - اللسانيات الحاسوبية .....
337	.....	● التوليد من الحذر والوزن
343	.....	لمراجع .....
345	.....	● La Linguistique Automatique dans le Monde Arabe
357	.....	● العلاقة بين الصوامت والحركات في اللغة العربية
365	.....	3 - الفكر اللغوي العربي .....
367	.....	● المدرسة التحليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي
393	.....	لمراجع .....
395	.....	● حد اللغة في التراث اللساني العربي
418	.....	تفصيل المصادر ..
421	.....	4 - وثائق ملحقة .....



دار الغرب الإسلامي

سبيروت لبنان

لمباحث الحبيب العمري

شارع الصوفاي ( المعماري ) - الحمراء - بناية الأسود

تلفون 340131 - 340132 - ص ب 5787 - 113 بيروت - لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P 113-5787 - Beyrouth - Liban

التنفيذ: كوميونيتايبس - الطباعة: الطباعة الإلكترونية

AL-OLUÛ PRESS CO. : الطباعة

TYPESETTING, DESIGN, PHOTOGRAPHIC  
REPRODUCTION & PRINTING PRESS  
Tel 313481 Th 31386 malaga  
P.O. Box 1085, Mt. Lata Fax 80057 813440  
Beirut - LIBANON

domaine traité devra être donnée en appendice. Une liste des institutions ayant des activités significatives en matière de recherche linguistique accompagnera la publication.

- 5 Nécessité de renforcer l'enseignement de la linguistique dans le monde arabe par la création de départements ou d'instituts de linguistique, et par l'introduction de la linguistique dans les différents cursus universitaires
- 6 Nécessité de désigner un comité provisoire pour la préparation et la convocation d'une réunion constitutive d'une Société Arabe de Linguistique
- 7 Prier les Etats Arabes de tenir compte de la linguistique informatique dans programmes d'enseignement et de recherche et d'organiser des stages de formation en informatique pour les linguistes et des stages de formation en linguistique pour des informaticiens.
- 8 Nécessité d'accorder un rôle particulier à la linguistique appliquée et d'améliorer les méthodes d'enseignement de l'arabe.
- 9 Nécessité de véhiculer et d'améliorer la culture linguistique dans le monde arabe et de coordonner et unifier les programmes linguistiques
- 10 Nécessité de former des spécialistes de linguistique théorique, de linguistique appliquée et de didactique de la langue arabe, et de spécialistes de pathologie du langage.
- 11 Nécessité d'établir les méthodes pédagogiques pour les cadres à former, et de tenir compte des spécificités de leur environnement

**Rabat, le 11-4-87**

**Le Coordinateur Rapporteur Général du Colloque,  
Dr Abdellkader Fassi Fehri**

une description adéquate de l'arabe, ainsi que sur le rôle de la linguistique appliquée dans la solution de problèmes concrets de l'arabe.

Les tables rondes ont été limitées aux personnalités scientifiques invitées, ainsi qu'aux rapporteurs. Ces tables rondes ont permis de faire le point des conclusions des débats qui ont eu lieu lors des séances publiques, de faire des propositions quant à l'aménagement et la modernisation de la langue arabe, et la formation des linguistes dans le monde arabe. Les congressistes ont également discuté des obstacles au progrès de la recherche linguistique dans le monde arabe, de même qu'ils ont abordé un certain nombre de problématiques linguistiques dont le détail sera rapporté dans les Actes du Colloque. Les résolutions qui ont reçu l'approbation des congressistes sont les suivantes:

- 1 . Nécessité de renforcer les contacts, de faciliter la coopération entre les linguistes Arabes et de faire connaître les différents travaux entrepris dans le domaine par la publication d'un bulletin périodique qui véhiculera l'information nécessaire.
- 2 . Nécessité d'organiser la coopération régionale entre linguistes, en soutenant les projets présentés par les Etats Arabes, et en particulier ceux visant à faire de l'arabe une langue pleinement fonctionnelle, ou à élaborer des outils nécessaires à son développement et sa modernisation. Les congressistes recommandent, dans ce sens, de soutenir le projet de dictionnaire moyen de la langue arabe moderne, le projet de trésor de la langue arabe, le projet de banque de sons arabes et le projet de grammaire de la langue arabe moderne.
- 3 . Nécessité d'organiser des colloques périodiques traitant de questions linguistiques spécifiques et constituant un suivi et un prolongement du présent colloque. Le thème proposé pour le prochain colloque est "la terminologie linguistique". Parmi les sous-thèmes figurent les questions suivantes: lexicologie et terminologie, linguistique informatique et terminologie, linguistique appliquée, didactique et terminologie.
- 3 — prochain colloque est "la terminologie linguistique". Parmi les sous-thèmes figurent les questions suivantes: lexicologie et terminologie, linguistique informatique et terminologie, linguistique appliquée, didactique et terminologie.
- 4 . Le Comité Scientifique issu de la Faculté des Lettres de Rabat est chargé de la publication des travaux du Colloque. Les textes des communications devront parvenir à ce Comité avant la fin de Juillet 1987. Une bibliographie des principaux travaux dans le

# **COLLOQUE REGIONAL DE L'UNESCO SUR LES PROGRES DE LA LINGUISTIQUE DANS LE MONDE ARABE**

## **RAPPORT GENERAL**

Organisé par l'UNESCO, en collaboration avec la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, un colloque régional s'est tenu au sein de la Faculté mentionnée du 8 au 11 Avril 1987 sur le thème: "Progrès de la linguistique dans les Etats Arabes".

Le but de la rencontre a été de permettre aux participants de dresser un bilan de la recherche linguistique dans le monde arabe et de faire des propositions concrètes quant au développement de cette recherche, à l'aménagement et la modernisation des outils de traitement de la langue arabe, et à la formation de spécialistes de l'enseignement de la linguistique.

Lors des séances publiques, les interventions ont été organisées en fonction des sous-thèmes suivants:

- a. modèles linguistiques modernes et description de l'arabe.
- b. linguistique moderne et linguistique traditionnelle arabe.
- c. linguistique automatique, linguistique appliquée et traitement de l'arabe.

Ces séances ont permis d'examiner les différents courants de recherche en linguistique arabe dans des domaines linguistiques comme la phonologie, la syntaxe, la morphologie, le lexique, la terminologie linguistique, les banques de mots et de sons et le traitement informatique de l'arabe. Les interventions ont également porté sur la possibilité de développer une méthodologie linguistique à partir d'une relecture de la tradition et d'une réinterprétation des idées d'Al-Khalil en métrique, morphologie et syntaxe. Elles ont de même mis l'accent sur l'importance de l'utilisation des modèles linguistiques modernes pour aboutir à



101  
7/7  
Organisation des Nations-Unies pour l'Education, la Science  
et la Culture

U.N.E.S.C.O.

# **PROGRES DE LA LINGUISTIQUE DANS LES ETATS ARABES**

Actes de l'Atelier sous-Régional  
Rabat Avril 1987



**Dar al-Gharb al-Islami**

---